المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة جازان
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

تعقبات اللورقي للنحاة في كتابه المباحث الكاملية

شرح المقدمة الجزولية

دراسة وصفية تحليلية

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على (درجة الماجستير)

في اللغة العربية – قسم الدراسات اللغوية والنحوية

إعداد الطالبة

شيمة بنت قاسم بن إبراهيم شعيري

الرقم الجامعي: ٢٠١٦١٣٦٥٣

إشراف الأستاذ الدكتور

يحيى بن محمد بن علي الحكمي

شوال ١٤٣٩هـ/ يونيو ٢٠١٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة جازان
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

تعقبات اللورقي للنحاة في كتابه المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية دراسة وصفية تحليلية

إعداد الطالبة

شيمة بنت قاسم بن إبراهيم شعيري

الرقم الجامعي: ٢٠١٦١٣٦٥٣

تقرير لجنة المناقشة والحكم

تمت الموافقة على قبول هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية – قسم الدراسات اللغوية والنحوية.

أعضاء اللجنة	الاسم	المرتبة العلمية	التخصص	التوقيع
المشرف والمقرر	يحيى بن محمد بن علي الحكمي	أستاذ	نحو وصرف	
المناقش الداخلي	عبد العزيز بن محمد الحكمي	أستاذ مساعد	نحو وصرف	
المناقش الداخلي	عائشة بنت قاسم بن علي الشماخي	أستاذ مشارك	نحو وصرف	

شوال ١٤٣٩هـ/ يونيو ٢٠١٨م

الإهـــداء

- إلى من تحفني بدعواتها وتدفعني بتشجيعها أمي أطال الله في عمرها ورزقني برها.
- إلى من غرس في نفسي حب الاجتهاد والمثابرة، إلى أبي رحمه الله وجمعني به في الفردوس الأعلى.
- إلى زوجي الذي أحاطني برعايته واهتمامه، وساندني بدعائه.
- إلى أبنائي وزهرة حياتي- نفع الله بهم- عبد العزيز ورائد ورايان.
- إلى إخوتي وأخواتي.

أهدي ثمرة جهدي

شكـر وتقديـر

الحمد لله على تمام نعمته، والشكر له على عظيم فضله، فله الحمد والشكر أولا وآخرا، وظاهرا وباطنا، والصلاة والسلام على أشرف خلقه، وخير عباده، نبينا محمد عليه وعلى آله أفضل الصلاة وأتم التسليم.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أسطر كلمات الشكر والعرفان لكل من أسهم في إخراج هذا العمل، وأول عرفانٍ وشكر وتقدير لأستاذي ومشرفي الأستاذ الدكتور: يحيى بن محمد بن علي الحكمي.

والشكر موصول إلى جامعة جازان، منبر العلم، ومنارة العلماء، التي أتاحت لي فرصة الدراسة فيها، والنهل من معينها الذي لا ينضب، وأثني بالشكر لعمادة الدراسات العليا في الجامعة، وكلية الآداب، وقسم اللغة العربية.

وأتقدم بالشكر الجزيل لكل من تتلمذت على أيديهم في مراحل الدراسة في جامعتي.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذا البحث.

الباحثة

تعقبات اللورقي للنحاة في كتابه المباحث الكاملية

شرح المقدمة الجزولية دراسة وصفية تحليلية

الباحثة/ شيمة بنت قاسم شعيري

الملخص

يعد كتاب **"المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية"** من الكتب النحوية التي لم تُدرس التعقبات على النحاة فيه من قبل، وقد تناولت في هذا البحث دراسة التعقبات النحوية الواردة في هذا الكتاب.

وقد جاء في مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وملحق، تتبعها خاتمة على النحوالتالي:

المقدمة: تحدثت فيها عن أهمية الموضوع، وسبب اختياري له، والدراسات السابقة التي أجريت حول التعقبات النحوية، ثم تحدثت عن الصعوبات التي واجهتني خلال البحث، ومنهجي فيه.

التمهيد: تحدثت فيه عن المحاور الرئيسة في البحث.

تلا ذلك ثلاثة فصول، **الفصل الأول** تناولت فيه: مسائل التعقب في الأسماء، وقد بلغت عشرة تعقبات.

أما **الفصل الثاني** فتناولت فيه: مسائل التعقب في الأفعال، وقد بلغت أربعة عشر تعقبا.

وكان **الفصل الثالث** عن مسائل التعقب في الحروف، وقد بلغت فيه أحد عشر تعقبا.

يليها ملحق تحدثت فيه عن المسائل المشتركة بين الأنباري في كتابه **"الإنصاف في مسائل الخلاف"** واللورقي في كتابه **"المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية"**. وكان ترتيب المسائل في كل فصل حسب أبواب ألفية ابن مالك.

الخاتمة: تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة، والتوصيات التي يمكن الأخذ بها. ثم أتبعت ذلك بقائمة المصادر والمراجع وفهرس الموضوعات.

Traces ALLORQY for the grammarians in Alkamelya Researches: The explanation of Algezolaya Advance

(Analytical descriptive study).

Researcher/ shima qassemshairi.

Summary

The book of "Alkamelya Researches: The explanation of Algezolaya Advance" is considered of the grammatical books which lacks study and research. In my research, I discussed the grammatical traces mentioned in this book.

My research includes an introduction, a preface, three chapters, supplement and conclusion.

Introduction, I have written about the importance of this subject, the reason of selectingit, and the previous studies conducted on grammatical traces. Then I talked about the difficulties I faced during the research and my methodology.

Preface, I spoke about the main themes of the research.

Three chapters, Chapter1, I discussed the subjects of tracing in the names and has reached ten traces. Chapter 2, I discussed the subjects of tracing in the verbs and has reached 14 traces. Chapter 3, I discussed the subjects of tracing in the letters and has reached ten traces.

Supplement, I discussed the mutual tracing themesbetween ALANBARY in his book" “Equity in matters of dispute" and ALLORQY in his book "Alkamelya Researches: The explanation of Algezolaya Advance" all themes in each chapter were arranged according to ALFEYAT IBN MALEK.

Then the conclusion, included the most important findings of the researcher, and recommendations that can be taken, and then l added list of sources and reference and index.

المقدمــة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن سار على نهجه إلى يوم الدين.

أما بعد...

فعلم النحومن العلوم الأساسية التي قامت لخدمة اللغة العربية وحفظها، لا يستغني عنه الأديب والمفكر والفقيه، كما لا يستغني عنه المتخصصون في الدراسات النحوية، لا سيما الطلاب في الدراسات العليا.

ويعد الخلاف النحوي من الموضوعات القديمة التي رافقت نشأة النحو، فما إن نشأ علم النحوواتضحت معالمه حتى بدأت تظهر بوادر الخلاف في بعض مسائله، وقد كان الخلاف في بدايته قليلا محدودا، لكنه أخذ يتسع مع مرور الوقت، فكلما تقدم الزمن بعلم النحواتسعت مسائل الخلاف فيه وتشعبت، وقد تمثلت غاية النحاة- من إبراز تلك الخلافات- في الوصول إلى تفسير سليم للظواهر اللغوية.

ولما كانت التعقبات – وهي شكل من أشكال الخلاف النحوي – من الموضوعات التي تستثير ذهن الباحث وتكشف له عن الجوانب النحوية المختلفة، اخترت هذا الموضوع للبحث بعد مشاورة مشرفي –حفظه الله–، ولما كان اللورقي من أشهر شرّاح المقدمة الجزولية وصاحب جرأة في تعقب النحاة، رأيت أن أسخر جهدي ووقتي للبحث في "تعقبات اللورقي للنحاة في كتابه المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية".

ومن أهم الأسباب التي دعتني لاختيار هذا الموضوع، ما يلي:

١) كثرة تعقبات اللورقي الصريحة للنحاة؛ إذ بلغت ثمانية وأربعين موضعا.

٢) تعقبه لكبار النحاة، كالخليل، وعيسى بن عمر، وسيبويه، والمبرد، والكسائي، والفراء، وابن السراج، والفارسي، وابن جني، والزمخشري، والسيرافي، وابن خروف، وغيرهم ممن لم يصرح بهم، هذا مضاف إلى تعقباته لصاحب متن الجزولية أبي موسى الجزولي.

٣) أهمية التعقبات في الدراسات النحوية؛ حيث تتيح دراستها فرصة للباحثة، للإفادة منها، وتنمية الحصيلة النحوية.

٤) ما لاحظته الباحثة من قوة تعقب اللورقي لغيره من النحاة، وذلك لاستخدامه لمصطلحات مثل:(وهذا خلف من القول، وهذا غلط، وهذا باطل، وهذا مما لا دليل عليه، وهذا ضعيف، وهذا فاسد،...وغيرها).

٥) دراسة التعقبات تيسر فهم القواعد النحوية الواردة في المسألة محل التعقب، وتساعد على إظهار المعلومات الكاملة حولها، وتعمل على ترسيخ الرأي الصحيح منها.

ولهذا الموضوع أهمية عظمى من وجهة نظر الباحثة تتمثل في:

١) مكانة علم الدين اللورقي؛ إذ يعد من أبرز النحاة في القرن السابع الهجري.

٢) يجمع اللورقي بين المدرسة الأندلسية والشرقية؛ لتنقله بينهما، وأخذه منهما، وذلك ظاهر في تعقبه للنحاة.

٣) أهمية متن الجزولية وسعة شرح اللورقي له، فهومن كتب المطولات.

٤) سعة اطلاع اللورقي على مسائل الخلاف وإلمامه بها، بدليل تعقباته لكبار النحاة، واستناده إلى الحجج، وإقامة الدليل.

ويسعى البحث لجملة من الأهداف، أذكر منها:

١) محاولة إثراء البحث النحوي بوجه عام والخلافات النحوية بوجه خاص من خلال المباحث الكاملية.

٢) إبراز جهود اللورقي النحوية من خلال تعقباته؛ وذلك لقلة الدراسات النحوية التي اهتمت بها.

٣) حصر تعقبات اللورقي النحوية للنحاة في كتابه المباحث الكاملية، ثم مناقشتها وتحليلها تحليلا موضوعيا.

٤) الوقوف على الأصول التي اعتمد عليها اللورقي في تعقباته للنحاة.

٥) الكشف عن مذهب اللورقي النحوي، وأثره في آرائه النحوية، وبيان منهجه في تعقباته للنحاة.

ولا شك أن المقدمة الجزولية وشروحها قد حظيت باهتمام الدارسين والباحثين قديما وحديثا، غير أن تعقبات اللورقي للنحاة في شرحه للمقدمة الجزولية لم تدرس – فيما أعلم–.

ولم أقف على دراسة مماثلة لهذه الدراسة في شرح اللورقي للمقدمة الجزولية – حتى الآن–، أما في كتب النحويين الآخرين فالرسائل العلمية المعدة في التعقبات والاعتراضات كثيرة، ومنها على سبيل المثال:

- **تعقبات الزجاج للفراء في معاني القرآن وإعرابه**، للباحث: عادل علي منصور علي الصراف، إشراف: أ.د. محمد عبد المجيد الطويل، جامعة القاهرة، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.
- **اعتراضات أبي حيان للنحويين في كتابه التذييل والتكميل**: منصور عريف الرحمن، إشراف الدكتور عبد الرحمن الخضيري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- **اعتراضات ابن هشام الأنصاري على أبي حيان الأندلسي**، أ.د. حسن موسى الشاعر، جامعة دمشق، ٢٠٠٦م.
- **تعقبات أبي حيان للزمخشري في تفسيره الكشاف**: دراسة نحوية وصرفية في النصف الأول من القرآن الكريم، للباحثة: خضرة محمد أحمد الخبير، إشراف: عبد الجبار بلال منير، جامعة أم درمان، السودان ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- **اعتراضات أبي حيان في كتابه ارتشاف الضرب على الفراء دراسة وصفية**، إعداد الطالب: زياد خلف عودة أبوحليب، إشراف الدكتور: محمود العامودي، الجامعة الإسلامية- غزة، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.
- **تعقبات الإمام الشاطبي النحوية والصرفية لابن عصفور في المقاصد الشافية**، للباحث: سلطان بن محمد بن خيشان المطرفي، إشراف: د. عبدالله بن ناصر القرني، جامعة أم القرى، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م.
- **اعتراضات أبي علي الفارسي على آراء المبرد النحوية**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحووالصرف، للباحثة: هويدا بنت حسين عبدالرحمن أبوالخيور، جامعة أم القرى، ١٤٣٤هـ/١٤٣٥هـ.
- **اعتراضات أبي حيان على العكبري في تفسيره البحر المحيط من المجلد الأول إلى المجلد الرابع دراسة وصفية تحليلية**، للباحث: عودة يونس عياد الحشاش، الجامعة الإسلامية- غزة، ٢٠١٥م.

- **اعتراضات ناظر الجيش على أبي حيان الأندلسي في المجرورات من خلال كتاب تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، للباحث: طلال عويض مصري الهجلة المطيري، جامعة طيبة، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.

وكل هذه الدراسات لم تخرج عن منهج واحد وهو إيراد الرأي المتَعَقَّب ثم رأي المتعقِّب له، ثم عرض المسألة على كتب النحويين المتقدمين والمتأخرين، ثم الترجيح بين الرأيين، ولعل السبب في توحيد المنهج في تلك الدراسات هوما أملته طبيعة البحث في ذلك النوع من الدراسة.

وقد اتبعت الباحثة في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على وصف المسألة ويحللها وفق القواعد النحوية، مع مناقشتها وإبراز الآراء النحوية حولها وذلك وفق ما جاء في كتاب:**"المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية للورقي"** - ما أمكن-، من خلال الخطوات التالية:

١) حصرت المسائل التي فيها اعتراض صريح في كامل الكتاب وقد بلغ إجمالي هذه المسائل ثمانيا وأربعين مسألة.

٢) اقتصرت على مسائل التعقب الصريحة الصادرة عن اللورقي، وقد بلغ عددها خمسا وثلاثين مسألة، واتبعت في دراستها المنهجية التالية:

- وضعت عنوانا لكل مسألة.
- ذكرت رأي النحوي المتعقَّب أوأقوال النحويين المتعقِّبين بحسب طبيعة المسألة، ثم ذكرت رأي اللورقي.
- عرضت المسألة على كتب النحو، متتبعة آراء النحاة في المسألة محل التعقب من كتبهم –ما أمكنني ذلك– ، فإن لم أجد آراءهم في كتبهم أشرت إلى المصادر التي نقلتها عنهم.
- لم أنقل من كلام النحاة إلا ما دعت إليه الضرورة؛ لئلا أثقل البحث بتلك النقول عدا اللورقي فأذكر كلامه؛ ليتضح مراده، ويظهر اختياره، وقد كففت عن الإسهاب في أحايين كثيرة؛ خشية الإطالة والخروج عن الغاية، فحسبك من القلادة ما أحاط بالعنق.
- رجحت الرأي الذي يستقر عندي، مستدلة عليه بدليل علمي.

- رتبت مسائل هذا البحث وفق ترتيب الزمخشري في (المفصل) فيما يتعلق بالفصول، حيث قسمت المسائل تقسيما عاما على النحو التالي: قسم خاص بالمسائل التي تتعلق بالأسماء وذلك الفصل الأول، وقسم خاص بمسائل الأفعال وهو الفصل الثاني، وقسم خاص بمسائل الحروف وذلك الفصل الثالث.

ثم رتبت المسائل النحوية داخل كل فصل حسب أبواب ألفية ابن مالك؛ نظراً لشهرة الألفية وكثرة شروحها، وسهولتها، وما كان محتملا لغير وجه اجتهدت في تصنيفه بحسب الترجيح الذي استقر عندي.

- قمت بإحالة الآيات القرآنية إلى أماكنها في القرآن الكريم، حيث أحلت كل آية إلى موضعها من سورتها مع ذكر رقم الآية، وخرّجت الأحاديث النبوية الشريفة من كتب الحديث المعتمدة، ونسبت الشواهد الشعرية إلى قائليها، وما كان منها مجهول القائل أشرت إليه بعد أن بذلت جهدي في البحث عن قائله، واكتفيت بالترجمة للأعلام المغمورين فقط.
- قفيت عملي بخاتمة حوت النتائج التي توصلت إليها.
- أتبعت كل ذلك بالفهارس الفنية.

٣) أفردت مسائل الاعتراضات المشتركة بين أبي البركات الأنباري في كتابه: **"الإنصاف في مسائل الخلاف"** واللورقي في شرحه بملحق مستقل؛ درستها فيه بشيء من الاختصار؛ لأني لن أقدم جديداعما قدمه الأنباري، وحتى لا أثقل البحث بعدد كبير من المسائل، وقد بلغ عددها ثلاث عشرة مسألة.

أما الصعوبات التي واجهتني فتتمثل فيما يلي:

١) صعوبة لغة الكتاب، فهويحتاج إلى فهم عميق وتدقيق كبير؛ لأن اللورقي يميل إلى الأسلوب الفلسفي المنطقي في كثير من مواضع الكتاب.

٢) قلة مصادر النحوالكوفي، إذ لم تصل إلينا جميع كتبهم.

وينتظم هذا البحث في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وملحق، تتبعها خاتمة على النحوالتالي:

المقدمـــة: تحدثت فيها عن التعريف بموضوع البحث، وأسباب اختياري له، وأهميته، وأهداف البحث، والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع التعقبات، ومنهج البحث، ومنهجي في دراسة المسائل، والصعوبات التي واجهتني خلال البحث.

التمهيـــد: تحدثت فيه عن تعريف الخلاف النحوي لغة واصطلاحا، ونشأة الخلاف النحوي، وأسباب ذلك، وتطرقت إلى معنى التعقب لغة واصطلاحا، وعرّفت بأبي موسى الجزولي، ومقدمته في النحوبشكل موجز، كما عرفت باللورقي، وشرحه على المقدمة الجزولية بطريقة مختصرة؛ ليتناسب وطبيعة البحث، ثم ذكرت بعضا من صيغ التعقب التي تعقب بها اللورقيُّ النحاةَ في كتابه.

الفصل الأول: تعقبات اللورقي على النحاة في الأسماء، وفيه عشرة تعقبات.

الفصل الثاني: تعقبات اللورقي على النحاة في الأفعال، وفيه أربعة عشر تعقبا.

الفصل الثالث: تعقبات اللورقي على النحاة في مسائل الحروف، وفيه أحد عشر تعقبا.

ملحـــق: للمسائل المشتركة بين الأنباري واللورقي، وفيه ثلاثة عشر تعقبا.

الخاتمـــة: ذكرت فيها أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها بعد العرض والمناقشة في هذا البحث.

الفهارس: ذيلت البحث بفهارس شملت:

- فهرس الآيات القرآنية الكريمة.
- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة.
- فهرس الأشعار والأرجاز.
- فهرس الأمثال.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس المحتويات.

وإشادة بالجميل واعترافا بالفضل لصاحب الفضل - بعد الله -، أستاذي ومشرفي الأستاذ الدكتور: **يحيى بن محمد بن علي الحكمي**، الذي وسعني خلال فترة الدراسة، ولم يألُ جهدا في مساعدتي وإرشادي وإعطائي من وقته الثمين، وعلمه الغزير، وخبرته الطويلة، ما أعانني على إخراج هذا البحث، فلا أملك سوى الدعاء له بأن يجزيه الله عني خير الجزاء، وأن ينفع به وبعلمه، ويرفعه في الدنيا والآخرة، إنه سميع مجيب الدعاء.

وفي الختام؛ ما هذا العمل إلا جهد بشري، يعتريه الخطأ والنقص، وحسبي أن أمضيت فيه غاية جهدي، فإن كان فيه من إحسان أوتجويد فمن الله وحده، وإن كان فيه من نقص أوخلل أوزلل فمن نفسي والشيطان، فهذه بضاعتي بين يدي ناقد خبير، يحدوها أمل بالقبول، وأسأل الله – تعالى– أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفع به كاتبه وقارئه، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الباحثــة

التمهيـــد

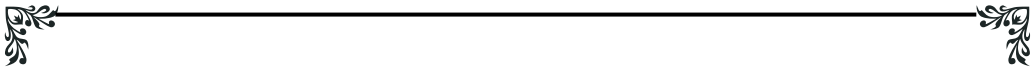

ويشمــل:

- **الخلاف النحوي.**
- **معنى التعقب.**
- **التعريف بأبي موسى الجزولي، ومقدمته في النحو.**
- **التعريف باللورقي، وشرحه على المقدمة الجزولية.**

الخلاف النحوي

الخلاف في اللغة من "تَخالَف الأمران واختلفا: لم يتفقا. وكل مالم يتساوفقد تَخالَف واختلَف، وقوله عز وجل:﴿ وَٱلنَّخۡلَ وَٱلزَّرۡعَ مُخۡتَلِفًا أُكُلُهُۥ ﴾[1]؛ أي: في حال اختلاف أكله"[2].

أما الاصطلاح: فقد ذكره الجرجاني بقوله: "هومنازعة تجري بين المتعارضين لتحقيق حق أوإبطال باطل"[3].

وقد يأتي الخلاف والاختلاف بمعنى واحد، قال الفيروزآبادي:" الاختلاف والمخالفة: أن يأخذ كل واحد طريقا غير طريق الآخر في حاله أوفعله، والخلاف أعم من الضدّ؛ لأن كل ضدين مختلفان وليس كل مختلفين ضدين، ولما كان الاختلاف بين الناس في القول قد يقتضي التنازع استعير ذلك للمنازعة والمجادلة، قال تعالى:﴿فَٱخۡتَلَفَ ٱلۡأَحۡزَابُ مِنۢ بَيۡنِهِمۡ﴾[4]، وقوله تعالى:﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخۡتَلَفُواْ فِي ٱلۡكِتَٰبِ﴾[5]، قيل: معناه خلفوا، نحو: كسب واكتسب، وقيل: أتَوا فيه بشيء خلاف ما أنزل الله، وقوله:﴿ إِنَّ فِي ٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾؛ أي: في مجيء كل واحد منهما خلف الآخر وتعاقبهما"[6].

والخلاف النحوي موضوع واسع متعدد الاتجاهات، لم يكن معروفا بهذا الاسم بين المتنازعين؛ لأن النحاة لم يكونوا دقيقين في التسمية والمصطلحات. وقد كان النحوجاريا على ألسنة العرب الفصحاء دون ضوابط تقوّم ألستنهم، فقد كانت سليقتهم سليمة ولغتهم

---

(١) سورة الأنعام، آية: ١٤١.

(٢) لسان العرب، لابن منظور محمد بن مكرم بن علي الأنصاري، دار صادر، بيروت – لبنان، د.ت.، ٩٨٦/١.

(٣) معجم التعريفات، لعلي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة –مصر، د.ت، ص١١٣.

(٤) سورة مريم، آية ٣٧.

(٥) سورة البقرة، آية ١٧٦.

(٦) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، مجد الدين أبوطاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة – مصر، د.ت، ٥٦٢/٢ – ٥٦٣.

فصيحة، ثم بدأ يتشكل على يد علماء أفذاذ؛ ليصبح علما قائما بذاته، له مصطلحاته ومناهجه الخاصة. وكان لاختلاط العرب بغيرهم من الأمم بعد انتشار الإسلام، وكثرة الفتوحات لبلادٍ غير عربية أثرعظيم في ترسيخ قواعد هذا العلم؛ للمحافظة على اللغة العربية.

ونتيجة للتعصب للضوابط التي وضعها النحاة، واختلافهم في فهمها؛ تباينت آراؤهم وتعددت، فما يراه البصري صحيحا، قد يخطّئه الكوفي والعكس، بل قد يختلف أبناء المدرسة الواحدة في المسألة الواحدة؛ وفقا للأصول التي يعتمدها كل نحوي، والمنهج المتبع لإثبات رأيه، فمن هنا نشأ الخلاف النحوي.

ولعل الراصد للخلاف النحوي يجد أن أول ظهور له كان على شكل اعتراضات أثارها ابن أبي إسحاق على أبيات شعرية للفرزدق؛ إذ حضر ابن أبي إسحاق والفرزدق معا مجلسا فسأل أحدهما الآخر كيف تنشد هذا البيت:

وَعَيْنانِ قَالَ اللهُ كُونَا فَكَانَتَا فعُولانِ بِالأَلْبابِ مَا تَفْعَلُ الْخَمْرَ[1]

فأنشده الفرزدق(فعولان) فقال له ابن أبي إسحاق: ما كان عليك لوقلت: فعولين.

فقال الفرزدق: لوشئت أن أسبح لسبحت ونهض. فلم يعرفوا مراده، فقال ابن أبي إسحاق: لوقال(فعولين) لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما، ولكنه أراد أنهما تفعلان ما تفعل الخمر[2].

وتلاقيا أيضا فبدا لابن أبي إسحاق أن يظهر ما في شعر الفرزدق من مخالفة النحو، فقال: لِمَ رفعت (مجلّف) في البيت:

وَعَضُّ زَمَانٍ يا ابْنَ مَرْوانَ لَمْ يَدعْ مِنَ المَالِ إلَّا مُسْحَتًا أومُجلّفُ[3]

---

(١) البيت لذي الرمة غيلان بن عقبة، من قصيدة رائية من الطويل، وهوفي ديوانه، بشرح الإمام أبي نصر الباهلي، تحقيق: د.عبد القدوس أبوصالح، مؤسسة الإيمان، بيروت– لبنان، ط٢، ١٩٨٢م، ص١٠٤.

(٢) مجالس العلماء، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة –مصر، د.ت.

(٣) البيت من الطويل، للفرزدق، في ديوانه، شرحه وضبطه وقدم له: الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ص٣٦٨.

فقال له الفرزدق: بما يسوؤك وينوؤك، علينا أن نقول، وعليكم أن تتأولوا.

ولعل ما ورد في كتاب سيبويه الذي استجمع أصول النحووفروعه، وتمثلت فيه عبقرية التأليف عند العرب من تباين وجهات النظر بين الشيوخ من البصريين أنفسهم، كالخليل، ويونس، وسيبويه، يعد البذرة الأولى للخلاف النحوي بين نحاة المذهب الواحد؛ إذ يورد سيبويه أقوالا للخليل، أوليونس ثم يتبعها بعبارات تفيد نقضه لما قالاه، أو رده له، ومن ذلك قوله: "... وزعم الخليل –رحمه الله- أنه يقول: إنه المسكين أحمق، على الإضمار الذي جاز في (مررتُ)، كأنه قال: إنه هو المسكين أحمق. وهو ضعيف"[١]، وقال: " وزعم يونس أن من العرب من يقول: إن لا صالحٍ فطالحٍ، على : إن لا أكنْ مررتُ بصالح فبطالح، وهذا قبيح ضعيف"[٢].

واختُلف في تعيين بداية الخلاف النحوي المذهبي. فأرجعه بعضهم إلى عهد الخليل ابن أحمد، وأبي جعفر الرؤاسي، فذكر أن الخلاف بدأ هادئا بين الرؤاسي في الكوفة، والخليل في البصرة، ثم اشتد بين الكسائي في الكوفة، وسيبويه في البصرة[٣].

في حين أرجعه آخرون إلى عهد الكسائي وسيبويه، وأنكروا أن يكون هناك تنافس بين نحاة الكوفة والبصرة في عهد الخليل، وأبي جعفر الرؤاسي[٤].

ويتضح أن الخلاف النحوي كان يجري على صورة مناظرات، ولقاءات، ومجالس علمية كانت تجري بين النحاة سواء من أبناء المدرسة أوالمدرستين، وربما يكون من أولى المناظرات في النحوما جرى بين يونس والكسائي حينما قدم الكسائي البصرة، وجلس إلى يونس في حلقته قبل رحلته إلى البادية، وأخذ عنه فجرت بينهما مناقشات في مسائل، قالت كتب الرواية إن يونس أقر له بها، وعرف له قدره[٥].

---

(١) الكتاب، لسيبويه أبي بشر عمروبن عثمان بن قنبر الفارسي البصري، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ط٣، ١٤٠٨هـ/١٩٩٩م، ٧٦/٢.

(٢) المرجع السابق ٢٦٢/١.

(٣) ضحى الإسلام، لأحمد أمين، مكتبة الأسرة، ١٩٩٧م، ٢٩٤/٢.

(٤) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د.مهدي المخزومي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٣٧٧هـ/١٩٥٨م، ص٦٦.

(٥) مجالس العلماء، ص٢٠، والخلاف النحوي بين النحويين دراسة وتحليل وتقويم، د.السيد رزق الطويل، ط١، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٥هـ /١٩٨٤م، ص٢٦.

ولعل من أشهر المناظرات المهمة بين البصريين والكوفيين اللقاء الذي جمع بين الكسائي وأصحابه مع سيبويه في مجلس يحيى بن خالد البرمكي في حضرة الرشيد، وهي المناظرة التي عرفت بالمسألة الزنبورية[١].

وكان بعض هذه الحلقات والمجالس أشبه بالمهاجاة اللاذعة، كما حدث مع ثعلب والمبرد، عندما تبادلا أشعار الهجاء على مسمع من الناس؛ إذ كانت بينهما منافرات[٢].

غير أن بعض هذه المناظرات واللقاءات كانت ذات طابع منهجي يعتمد أسسا منظمة، ويصدر عن رأي واضح، كالمناظرة بين ابن كيسان وثعلب حول رافع الاسم (أبوه) في نحو: قولك: مررت برجل قائم أبوه. فرأى ثعلب – مؤكدا مذهب أصحابه الكوفيين– أن صيغة (فاعل) فعل دائم يعمل عمل فعله، ويرى ابن كيسان أن لفظه لفظ الأسماء، وإذا وقع موقع الفعل المضارع وأدى معناه عمل عمله؛ لأنه قد يعمل عمل الفعل ما ليس بفعل إذا ضارعه[٣].

وكانت المادة التي اعتمدها النحاة في ضبط اللغة، ووضع أحكامها سببا بارزا من أسباب الاختلاف بين النحاة. وحقيقة ذلك أن النحاة، واللغويين اختلفوا في تحديد المادة اللغوية المعتمدة في بناء العربية، ذلك أن المساحة المكانية التي تكلمت العربية كانت عظيمة الاتساع، إذ ضمت قبائل كثيرة تختلف لهجاتها، ويتفاوت تأثرها بغيرها من الأمم المجاورة، مما دفع اللغويين والنحاة إلى إلزام أنفسهم بشروط صارمة، يزنون بها اللهجة الفصيحة من غير الفصيحة، فأجازوا اعتماد لهجات "قيس، وتميم، وأسد... ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين"[٤].

في حين منعوا الأخذ عن غيرها من القبائل، فإنه لم يؤخذ لا من لخم، ولا جذام، ولا مصر والقبط، ولا قضاعة، ولا غسان، ولا إياد، ولا تغلب، والنمر، ولا بكر، ولا عبد

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت،د.ت، ٥٧٦/٢.

(٢) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط٢، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م،٣٩٧/١.

(٣) مجالس العلماء، ص٢٤٤.

(٤) تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ص ٥٧٤.

القيس، ولا أزد عمان، ولا أهل اليمن، ولا بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا ثقيف وسكان الطائف، ولا حاضرة الحجاز؛ لمجاورة هذه القبائل أمما تختلف لغاتها عن العربية، ولتبادل التأثر اللغوي بينها. ولم يكن جميع النحويين ملتزمين بهذه القيود، فربما خرج بعضهم على ذلك، وأباحوا لأنفسهم اعتماد لهجات قبائل مُنع الأخذ عنها[١].

ولا شك أن إغفال النحويين العامل الزمني كان أحد أسباب الخلاف بينهم، وعاملا رئيسيا من عوامل التشعيب في أحكام اللغة وقواعدها. فقد لحق كثيرا من ألفاظ اللغة، وظواهرها النحوية ضروب من التغيير في الحقبة التي سبقت استقراء المادة اللغوية، كالتغيير الذي أصاب أسماء الأفعال، وأسماء الأصوات، ونعم وبئس وحبذا، وليس وعسى، وغيرها مما شاكل هذه الكلمات التي تمثل مرحلة تطورية قديمة، فأصبح للظاهرة الواحدة صورتان: واحدة تمثل الطور القديم، وأخرى تمثل الطور الحادث، وقد حار النحويون في مثل هذه الصيغ والكلمات؛ لأنها لا تنسجم وقواعدها التي أصّلوها، فثار بينهم جدل طويل، وخلاف عميق[٢].

كما كانت المنافسة بين العلماء سببا من أسباب الخلاف النحوي؛ إذ ظهرت روح المنافسة بين العلماء حين أحس الكسائي أن سيبويه يريد القدوم إلى بغداد؛ لينافسه في منزلته. وقد يتسامح الكسائي في كل شيء غير هذا، ولا ريب أنه سيوصد كل باب أمام سيبويه للنفاذ إلى ما يريد. وبرزت هذه الروح بشكل واضح لَمّا جاء المبرد إلى بغداد، وفرّق عن ثعلب تلامذته في المسجد، مما أثار فيه غضبا؛ لأنه شاركه في المنزلة، وفي منافذ الرزق، والحظوة عند الرؤساء، ومن ثم تولدت في نفسه عصبيه تتفاوت مظاهرها عنده بتفاوت الحال النفسية التي تنتابه[٣].

وازدادت هذه المنافسة وضوحا بين طلاب ثعلب والمبرد، وتمخضت عن ظواهر علمية غير متزنة كثرت فيها تأويلات الشواهد، والجري وراء العلل، والاستغراق في

---

(١) تذكرة النحاة، ص٥٧٤.

(٢) الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، لمحمد خير الحلواني، دار القلم العربي - حلب، ١٩٧٠م، ص٦٥.

(٣) ينظر: مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف –مصر، ط٢، ١٩٤٨هـ، ص٢٤٩-٢٧٥.

بحثها، واصطناع روايات لا حقيقة لها[١].

وأما عن الاستشهاد بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف؛ فقد كانت البصرة أميل إلى النحوفي محاولةٍ لوضع قواعد وضوابط محكمة له، بل وقفوا موقفا متشددا من بعض القراءات التي طعنوا فيها، وحاولوا إخضاع القراءات القرآنية لقواعدهم التي استنبطوها، فما وافق ذلك اعتمدوه وأخذوا به، وما خالفه طعنوا فيه ورفضوه، واعتبروه شاذا لا يقاس عليه، وعمدوا إلى تأويل ما لم يتوافق مع قواعدهم، وربما قدموا القياس والقاعدة على بعض آي القرآن الكريم، وأما الكوفة فقد توسعت في منهجها، ولم تقتصر على السماع، فأعملت القياس كثيرا، ونتيجة لاختلاف منهج البحث تعصب كل فريق لمدرسته[٢].

ومن الأشكال التي جاء عليها الخلاف النحوي ما يعرف باسم " التعقبات النحوية"؛ إذ هي مخالفات في الرأي بين العلماء ناشئة من اختلاف وجهات النظر وعدم الاتفاق في بعض المسائل النحوية، وهي ظاهرة قديمة، مبثوثة في كتب النحو؛ إذ عُرِفَت منذ نشأة النحووظهوره، وتعد طريقة في بيان المعاني وإيضاحها، بل من أفضل أساليب الرد والتصحيح التي سلكها النحاة، ومنها: تعقبات المبرد لسيبويه، وهوما يعرف بـ (مسائل الغلط)، وتعقبات أبي حيان للزمخشري[٣]، ولابن عصفور[٤]، وتعقبات الزجاج للفراء[٥]، وغيرها.

معنى التعقب:

هومصدر من الفعل الخماسي تعقَّب بتشديد القاف، وأصله عَقَب.

وجاء في مقاييس اللغة: "العين والقاف والباء أصلان صحيحان، أحدهما: يدل على

---

(١) الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، ص٧٣.

(٢) ينظر: مدرسة الكوفة، ص١٨.

(٣) تعقبات أبي حيان النحوية لجار الله الزمخشري في البحر المحيط، للباحث: محمد حماد القرشي، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، رسالة دكتوراه، ١٤١٤هـ ـ ١٤١٥هـ.

(٤) تعقبات أبي حيان الأندلسي على ابن عصفور في كتاب" ارتشاف الضرب من لسان العرب" جمعا ودراسة، للباحثة: منى غازي محمد الفيفي، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، رسالة ماجستير، ١٤٣٣ – ١٤٣٤هـ.

(٥) تعقبات الزجاج للفراء في معاني القرآن وإعرابه، للباحث: عادل علي منصور علي الصراف، جامعة القاهرة، رسالة ماجستير، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

تأخير شيء وإتيانه بعد غيره، والأصل الآخر: يدل على ارتفاع وشدة وصعوبة"[١].

وفي اللسان: تعقَّبَ الخبر: تَتَبَّعَه. ويقال: تعقّبتُ الأمرَ إذا تَدَبَّرْتُه. والتَّعَقُّب: التَّدَبُّر، والنَّظر ثانيةً،... وتعقَّبتُ الرجل إذا أخذتُه بذنبٍ كان منه. وتعقبتَ عن الخبر إذا شككتَ فيه، وعدتَ للسؤال عنه،... وتَعَقَّبَ فلان رأيه إذا وجد عاقبته إلى خير[٢].

ومنه (عَقَبَ) الليلُ النهارَ، أي: جاء بعده، وعاقبه وعقبه، وجاء بعقبه، و(العَقِب) بكسر القاف من الإنسان: مؤخر القدم، و(عَقِبُ الرَّجُل): ولده وولد ولده، وإنما سميت(العقوبة)؛ لأنها تكون آخرا، وعَقِبُ كل شيء آخره، ومنه أيضا: جاء في عَقِب الشهر، أي: آخره[٣].

وفي المعجم الوسيط: (تعقّب) فلانٌ بخير: أتى به مرة بعد أخرى، ومن أمرِه: ندِم، وفلانا تتبعه، يقال: تعقّب عورة فلان أوعثرته، وفلانا: أخذه بذنب كان منه[٤].

ومنه ما جاء في مختار الصحاح في تفسير قوله تعالى:﴿وَٱللَّهُ يَحۡكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكۡمِهِۦ﴾[٥]، أي: لا أحد يتعقب حكمه بنقص ولا تغيير[٦].

وقال أبوحيان:" والمعقِّب: الذي يكرُّ على الشيء فيبطله، وحقيقته: الذي يَعْقُبُه، أي: الرد والإبطال، ومنه قيل لصاحب الحق: معقِّب؛ لأنه يقفي غريمه بالاقتضاء والطلب"[٧].

---

(١) معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت – لبنان، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، ٧٧/٤.

(٢) لسان العرب، ٦٩١/١ مادة(عقّب).

(٣) ينظر: تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت– لبنان، ط٤، ١٤٠٧هـ١٩٨٧م، مادة عقب، ومعجم المقاييس٨٠/٤، وأساس البلاغة، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ٣٠/٢، ولسان العرب ٣٢٧/٤.

(٤) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط٤، ٢٠٠٤م، ٦١٣/٢.

(٥) سورة الرعد، آية: ٤١.

(٦) مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مكتبة لبنان، بيروت – لبنان، ١٩٨٦م، ص٢٤٥.

(٧) تفسير البحر المحيط، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، ود. زكريا النوقي، ود. أحمد الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ /٢٠٠١م، ٤٠١/٦.

ولم أقف على تعريف اصطلاحي عند النحويين للتعقب، بيد أن الفقهاء عرفوه بقولهم[1]: هوإصلاح ما حصل في القول أوالعمل من خلل أوقصور أوفوات،مثل: استدراك نقص الصلاة بسجود السهو، واستدراك الصلاة المنسية بقضائها، والاستدراك بإبطال خطأ القول وإثبات صوابه. فهويختص عندهم بالتدارك بمعنى فعل الشيء المتروك بعد محلّه سواء كان المتروك عمدا أوسهوا.

وعرفه المفسرون[2]: هو تعقّب مفسرٌ متأخر مفسرا متقدما في بعض آرائه المتعلقة بالتفسير، ويتبع ذلك التعقب –غالبا– بالتصحيح والترجيح بما يراه المتأخر، وقد يرد المتعقِب على المتعقَب عليه قوله وقد لا يرد. وكذلك يُعرَّف بأنه إتباع المفسر قولا يذكره في بيان معنى القرآن بقول آخر، يصلح خطأه، أويكمل نقصه، أويبين لبسه.

ومن خلال ما سبق نجد أن مفهوم التعقب عند النحويين لا يخرج عن التعريفات السابقة؛ إذ يمكن القول: إن حدَّ التعقب النحوي هو: تتبّعٌ نحويٌّ لآخر، وطرح آرائه النحوية للنقد، وتفنيدها للرد عليها احتجاجاً بما يذهب إليه الأول أو يوافقُ فيه باستعمال ألفاظ مخصوصة[3] -اطردت عند النحاة-.

وقبل الشروع في دراسة مسائل البحث لا بد من سرد تعريفي موجز بعَلَميّ الدراسة: الجزولي، ومقدمته في النحو، واللورقي، وشرحه المسمى بالمباحث الكاملية؛ ونظرا

---

(١) ينظر: نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج في الفقه على مذهب الإمام الشافعي، لشمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الرملي المنوفي المصري الأنصاري الشهير بالشافعي الصغير، ومعه حاشية أبي الضياء الشيراملي، وحاشية المغزلي الرشيدي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٣، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، ٤٨١/٢.

(٢) ينظر: استدراكات السلف في التفسير خلال القرون الثلاثة الأولى دراسة نقدية مقارنة، ، لنايف بن سعيد بن جمعان الزهراني، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٣٠هـ، ص٩، واستدراكات ابن عاشور على الرازي والبيضاوي وأبي حيان في تفسيره التحرير والتنوير دراسة نظرية تطبيقية، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، لأحمد مذكور ١٤٣٢هـ/٢٠١١م، ص٧٥.

(٣) ومن صيغ التعقب الواردة في الكتاب: وهوبعيد، وهوضعيف، و ليس بصحيح، ولا وجه لإنكاره، ويمكن أن يجاب عنه، وأجيب عنه بكذا، والمشهور، وهذه دعوى لابد لها من دليل، ولا دليل عليه فيكون مردودا، ولا دلالة قاطعة فيه، وهذا لا اعتبار به، وهذا لا فائدة منه، و أولى من، والجواب: أنا لا نسلم، ولا نظير له، والصحيح أن، وهذا فاسد، ويبطل بكذا، وهذا باطل، وهوباطل، وهذا خلف من القول، وهذا أيضا ليس له البتة.

لاختصاص الدراسة بالتعقبات، لجأت إلى الاختصار في التعريف بهما وبكتابيهما.

التعريف بأبي موسى الجُزُولِي:

اسمه ومولده:

أبو موسى عيسى بن عبد العزيز ين يلَّبَخْت بن عيسى بن وماريلي الجُزولي البربري المراكشي اليَزدَكتني[١]. ويلبخت بفتح الياء وفتح اللام المشددة هواسم من يلا والبخت، ويلّا عند المصامدة (وهم أهل سوس) بمعنى له أوعنده، فهويعني صاحب البخت، أوذا الحظ[٢]. والجُزُولِي بضم الجيم والزاي وسكون الواووبعدها لام، منسوب إلى جُزولة ويقال لها: (كُزولة)، وهوبطن من البربر[٣].

ولد بـ (ايدا وغردا) من جزولة سنة ٥٤٠هـ. عاش بمراكش وشاع ذكره فيها واشتهر أمره وعرف قدره فتكاثر طلبة العلم عليه وانثالوا من كل صوب.

رحل إلى المشرق للحج وطلب العلم ، وحضر بمصر مجلس أبي محمد عبدالله بن برى النحوي اللغوي، وقد كان لا يحسن شيئا من النحو، فبحبه للعلم ومواظبته على طلبه لم يمر وقت طويل بمصر حتى فهم الطريقة وتكلم فيها مع أربابها وعكف على قراءة النحوعند ابن برى، ثم عاد إلى المغرب فأقام بجزائر بني زغْنًا، مدة سمع فيها من شيوخها أصول الفقه.

توفي في مدينة أزمور، ليلة السبت الثالث عشر من شعبان، عام ٦٠٧هـ أثناء قيامه بمهمة رسمية كلفه بها الخليفة الناصر[٤].

---

(١) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت – لبنان، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م،١٥٧/٣، وغاية النهاية في طبقات القراء، لأبي الخير محمد بن محمد علي بن الجزري الدمشقي الشافعي، تحقيق: ج برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، ٦١١/٢، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط٢، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، ٢: ٢٣٦، والأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ط١٥، ٢٠٠٢م، ١٠٤/٥

(٢) وفيات الأعيان ١٥٧/٣، وبغية الوعاة ٢٣٦/٢.

(٣) بغية الوعاة ٢٣٦/٣، الأعلام ١٠٤/٥.

(٤) أبوموسى الجزولي، لأحمد الزواوي، مطبعة موناستير، المحمدية – مصر، د.ت، ص٤٨.

شيوخــه:

١- **ابن برى:** أبومحمد عبدالله بن برى بن عبد الجبار المقدسي المصري النحوي اللغوي، المصري المولد والنشأة، المقدسي الأصل، ولد بمصر في الخامس من شهر رجب سنة ٤٩٩هـ، وتوفي سنة ٥٨٢هـ[١].

٢- **أبوالمحاسن:** مهلب بن الحسن بن بركات بن علي بن غياث بن سليمان المهلبي البهسني المصري النحوي، ويدعى المهذب، مات شابا وكان عمره يوم موته اثنين وأربعين عاما توفي رحمه الله تعالى سنة ٥٧٢هـ[٢].

٣- **أبوالطاهر:** إسماعيل بن ظافر بن عبدالله الصقلي المقرئ النحوي من سادات المصريين وعلمائهم كان عالما بالقراءات والعربية مع دين متين وزهد وورع وصلاح، وسمع الحديث من ابن برى وغيره، وأقرأ الناس زمانا ولد سنة ٥٥٤هـ، ومات في الثاني والعشرين من رجب سنة ٦٢٣هـ[٣].

٤- **أبوالمنصور:** ظافر المالكي الأصولي، شيخ المالكية في وقته، انتصب للإفادة والفتيا فانتفع به بشر كثير، وتوفي بمصر سنة ٥٩٧هـ[٤].

تلاميــذه:

١- محمد بن أحمد بن عبد الملك الفهري الذهبي والمعروف بابن الشواش، كان إماما متواضعا بارع الخط، مات سنة ٦١٩هـ[٥].

٢- عبدالرحمن بن دحمان بن عبدالرحمن بن القاسم بن دحمان الأنصاري المالقي كان مقرئا للقرآن نحويا أديبا فاضلا، ذا دعابة وبسط خلق مات سنة ٦٢٧هـ[٦].

---

(١) وفيات الأعيان ٢٩٢/٢، وإنباه الرواة على أنباه النحاة، للوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة – مصر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت – لبنان، ط١ ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ١١/٢، وبغية الوعاة ٣٤/٢.

(٢) بغية الوعاة ٣٠٤/٢، وإنباه الرواة ٣٣٣/٣.

(٣) المرجع السابق ٤٤٨/١.

(٤) إنباه الرواه٣٧٨/٢.

(٥) بغية الوعاة ٢٨٧/٢.

(٦) المرجع السابق ٧٩/٢.

٣- يوسف بن يحيى بن عبد الرحمن التادلي أبوالحجاج المعروف بابن الزيات، لغوي أديب من قضاة المالكية، له كتب منها: التشوّف إلى رجال التصوّف، ونهاية المقامات في رواية المقامات وهوشرح للمقامات الحريرية، ومناقب الشيخ أحمد السبتي دفين مراكش، توفي رحمه الله سنة ٦٢٧هـ[١].

٤- أبوزكريا يحيى بن معط بن عبد النور الزواوي، يعرف بزين الدين، ناظم الأرجوزة المهذبة في النحوالموسومة بالدرة الألفية في علم العربية، ولد سنة ٥٦٤هـ، وتوفي بالقاهرة سنة ٦٢٠هـ[٢].

٥- محمد بن عبدالله بن منداس أبوعبدالله المغربي البجائي الجزائري المعروف بالأشيري النحوي، أخذ العربية عن الجزولي وغيره، ولد سنة ٥٥٧هـ، وتوفي أول محرم سنة ٦٤٢هـ[٣].

٦- عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله الأستاذ أبوعلي الشلوبين الأزدي المعروف بالشَّلَوبين، إمام عصره في العربية بلا مدافع، ذا معرفة بنقد الشعر وغيره بارعا في التعليم ناضجا، من كتبه: القوانين في علم العربية ومختصره التوطئة، وشرح الجزولية في النحوكبير وصغير، ولد في إشبيلة سنة ٥٦٢هـ. وتوفي سنة ٦٤٥هـ[٤].

مصنفاتــه:

له مصنفات في النحوأشهرها[٥]:

١- التقييد المحاذي أبواب الجمل المسمى بالاعتماد وبالقانون أيضا، ولم يزل أبوموسى يتولى تهذيبها وتنقيحها والزيادة فيها والنقص منها، وتغيير بعض عباراتها حسبما يؤديه إليه اجتهاده ويقتضيه اختياره وشهير ورعه.

٢- شرح أيضا إيضاح الفارسي جملة وشرح شواهده مفردة.

---

(١) الأعلام للزركلي ٣٢٩/٩.

(٢) المرجع السابق ٣٢٩/٩.

(٣) بغية الوعاة ٣٥١/٢.

(٤) وفيات الأعيان ١٢٣/٣، ومعجم البلدان، لياقوت عبدالله الحموي، دار صادر، بيروت – لبنان، ١٣٩٧هـ/١٩٩٣م، ٢٩٠/٥، بغية الوعاة ٢٢٤/٢، وإنباه الرواة ٣٣٢/٢، والأعلام ٢٢٤/٥.

(٥) ينظر: الأعلام ٢٨٨/٥.

٣- تنبيهات وتعليقات على الكتاب لسيبويه.

٤- مفصل الزمخشري.

وله تآليف أخرى[١]:

١- أمالي في النحو.

٢- شرح على أصول ابن السراج.

٣- شرح على قصيدة بانت سعاد.

٤- مختصر الفَسْر لابن جني على ديوان المتنبي.

لمحة عن المقدمة الجزولية:

انتهج الجزولي في مقدمته طريقة تتجه إلى إخضاع النحوللقياس العقلي وتعليل قواعده وأحكامه، كما تعلل قواعد المنطق وأحكامه. وبعُد عن الاستشهاد واقتصر في معظم الأبواب على سرد قواعد النحودون إيراد شاهد واحد؛ وذلك قصدا للاختصار، ولأنه أراد أن يُخضِعَ ما لديه من النحوللمنطق لمعرفته به؛ ليتعلق الناس بالنحوتعلقهم بالمنطق[٢]، وتظهر استعانته بالمنطق في ناحيتين[٣]:

الأولى: اختصاره الواضح في التأليف.

الثانية: وضع بعض الأبواب كأنها حدود منطقية صيغت بها بعض الحدود والتعاريف والقضايا الكلية التي تنطبق على الأحكام الجزئية.

وعمد الجزولي في مقدمته إلى طريقة بعض أوائل النحويين الذين كانوا يميلون إلى تعليل بعض قواعد النحووالنظر إليه على أنه علم ذوقوانين محكمة، فتوسع فيها ومزجها بشيء من المنطق وكان همه الأكبر أن يجمع أكثر ما يمكن من أحكام هذا العلم في أقل ما يمكن من الألفاظ، فبلغ إلى مراده من ذلك وأوفى عليه[٤].

---

(١) الأعلام ٢٨٨/٥.

(٢) ينظر: مقدمة المقدمة الجزولية في النحو، لأبي موسى عيسى بن عبدالعزيز الجزولي، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد، أم القرى للطبع والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ص ٦٧-٧١.

(٣) المرجع السابق، ص٧١.

(٤) السابق ، ص٦٠.

كما خلت من التطبيق فهي كلها أحكام متتابعة متلاحقة ولا شيء يوضح هذه الأحكام من الأمثلة والشواهد التي درج النحاة على إيرادها وتوضيح المراد بها حتى أنهم يقولون بالمثال يتضح المقال، وليس بالمقدمة تطبيق من هذا القبيل إلا في مواضع قليلة جدا، وذلك ما حدا ببعض المُعتَنين بها أن يضع لها أمثلة وهي بالأمثلة المطلوبة والشواهد قد تبلغ ضعف عدد أوراقها ولكنها مع ذلك بالنظر إلى ما احتوته من المعلومات والفوائد النحوية تبقى مركزة تركيزا تفوق به كثيرا من المطولات في هذا العلم(١).

ومما قيل فيها ما قاله ابن خلكان في ترجمة الجزولي:"وكان إماما في النحو، كثير الاطلاع على دقائقه وغريبه وشاذه، وصنَّف فيه المقدمة التي سماها "القانون"، ولقد أتى فيها بالعجائب وهي في غاية الإيجاز، مع الاشتمال على شيء كثير من النحولم يُسبق إلى مثلها، واعتنى بها جماعة من الفضلاء فشرحوها، ومنهم من وضع لها أمثلة، ومع هذا كله لا تفهم حقيقتها، وأكثر النحاة يعترفون بقصور أفهامهم في إدراك مراده منها؛ فإنها كلها رموز وإشارات، ولقد سمعت بعض أئمة العربية المشار إليه في وقته، وهويقول:" أنا ما أعرف هذه المقدمة وما يلزم من كوني ما أعرفها أني لا أعرف النحو، وبالجملة فإنه قد أبدع فيها"(٢).

وقال القفطي:" وقد عُني الناس بشرح هذه المقدمة، فممن شرحها صديقنا هذا المعلم - يعني اللورقي- وأجاد، وشرحها أبوعلي الشلوبين[٣] نزيل إشبيلية ونحويِّها ولم يطل"(٤).

وقال المراكشي:"وله مصنفات في النحومفيدة أشهرها التقييد المحاذي به أبواب الجمل للزجاجي، سمي بالاعتماد وبالقانون أيضا الجاري عليه بين الناس اسم الكراسة الجزولية،... وإنما هي نقولات حسدته النافسين عليه وإلا فلمَ لم تُعرَف من قِبَل أبي موسى وقد أخذها الناس عنه ودرسهم إياها ولم تشتهر إلا له؟"(٥).

---

(١)مقدمة المقدمة الجزولية في النحو، ص٦٢.

(٢) وفيات الأعيان ١٥٧/٢.

(٣) تعد الباحثة شرح الشلوبين أفضل شرح اطلعت عليه للجزولية.

(٤) إنباه الرواة ٣٧٨/٢.

(٥) الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، لأبي عبدالله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي، تحقيق: حسان عباس - محمد بن شريفة - بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط١، ٢٠١٢م، ١١٩/٥.

وقال السيوطي:" وله المقدمة المشهورة وهي حواش على الجمل للزجاجي، وقال بعضهم: ليس فيها نحو، وإنما هي منطق؛ لحدودها وصناعتها العقلية"[١].

التعريف باللورقي:

اسمه ومولده:

هوالقاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر الشيخ علم الدين أبومحمد اللورقي الأندلسي المرسي الشافعي الإمام العالم المقرئ النحوي الأصولي ولد سنة ٥٧٥هـ، ونسبته إلى لورقة بمرسية بالأندلس[٢].

قرأ القرآن على عدد من شيوخ الأندلس كأبي عبدالله محمد بن سعيد بن محمد المرادي المرسي، وأبي الحسن علي بن يوسف الداني، وأبي العباس أحمد بن علي الغافقي، وقرأ النحوعلى أبي الحسن علي بن الشريك المذكور وابن نوح المذكور[٣].

ولقي الجزولي بالمغرب، وأخذ منه بأوفر نصيب، فأقبل على كتب السابقين، والمعاصرين يدرسها، وخاصة ما يتصل منها بالنحووالصرف واللغة والقراءات والأدب والحديث والفقه والأصول، حتى صار إماما بالعربية وعالما بالقرآن والقُرّاء[٤].

كما لقي الجزولي في تونس وسأله عن مسألة مشكلة في مقدمته فأجابه(٥).

قال القفطي:"واجتمعت بالمعلم أبي القاسم بن الموفق النحوي اللورقي الأندلسي المقدم ذكره، وسألته عنه ثانية فقال: كان اجتماعي به بتونس، وقدم في صحبة صاحب المغرب لقصد المهديّ، وقال: كان الجزولي مزوارا، ومعنى المزوار بالبربرية مُقَدّم جماعة. وسألته عن المسألة التي سأله عنها، فقال: هي في التعجب من مقدمته، وهي المِثْلية أوالمَثَلية" بالتحريك"[٦].

---

(١) بغية الوعاة ٢٣٦/٢.

(٢) ينظر: بغية الوعاة ٣٧٥/٢، ونفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، لشهاب الدين أحمد المقري التلمساني، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت– لبنان، ط١ ١٩٩٧م، ٣٣٦/٢، وغاية النهاية في طبقات القراء ١٥/٢-١٦، والأعلام١٧٢/٥.

(٣) ينظر: معجم البلدان ٢٣٤/٦-٢٣٥.

(٤) ينظر: نفح الطيب ٣٣٧/٢.

(٥) يبظر: نفح الطيب ٣٣٧/٢-٣٣٨، وإنباه الرواة ٣٧٩/٢-٣٨٠.

(٦) إنباه الرواة ٣٨٠/٢.

وقدم إلى مصر سنة إحدى وستمائة من هجرة المصطفى – ﷺ -، وقرأ بها القرآن على الشيخ أبي الجود غياث بن فارس بن مكي اللخمي، ثم رحل إلى دمشق سنة ٦٠٣هـ فقرأ على الكندي القرآن كله، وكتاب سيبويه، وكثيرا من كتب الأدب، وسمع منه أكثر سماعاته كتاريخ الخطيب والحجة وأدب الكاتب وغير ذلك، ثم رحل إلى بغداد فسمع من ابن الأخضر وقصد الرحلة إلى فخر الدين الرازي، ليأخذ عنه الكلام، وأخذ العربية عن أبي البقاء العكبري، وظلت السنة التي فارق فيها دمشق إلى بغداد وكذلك المدة التي قضاها في بغداد مجهولة حتى عاد إلى دمشق سنة٦٦١هـ، حيث توفي ودفن بمقابر باب توما بدمشق في اليوم السابع من شهر رجب سنة ٦٦١هـ ، وله ست وثمانون سنة[١].

شيوخــه:

١- **المراد المرسي**: هوأبوعبد الله المرادي محمد بن سعيد المرسي، أخذ القراءات عن ابن هذيل وسمع من جماعة ، وتوفي في رمضان سنة ٦٠٦هـ[٢].

٢- **أبو موسى الجزولي**: سبقت ترجمته.

٣- **محمد أيوب الغافقي**: وهومحمد بن أيوب بن محمد بن وهب بن نوح أبوعبدالله الغافقي الأندلسي النحوي كان بارعا في العربية، والفقه والإفتاء، قال ابن الزبير: استاذ أوحد وعالم جليل، فقيه بلنسية ومتقدمها في وقته وزعيم مقرئيها ومشاوريها في

(١) ينظر: بغية الوعاة ٣٧٥/٢، ومعجم الأدباء لياقوت بن عبدالله الحموي، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ /١٩٨٨م، ٢٣٤/١٦-٢٣٥، ونفح الطيب ٢٥٦/٢، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد العكري الحنبلي، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، ٣٠٧/٥، والوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠م، ص٣٢٢، وغاية النهاية ١٥/١-١٦، والأعلام ١٧٢/٥، ومرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، لأبي محمد عبدالله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي اليمني المكي، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، ١٦/٤، ومقدمة المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية، لعلم الدين اللورقي، أطروحة دكتوراه، تحقيق: شعبان عبدالوهاب محمد، جامعة القاهرة، ١٣٩٨هـ /١٩٧٨م، ص١٠-١٢.

(٢) ينظر: شذرات الذهب ٦٧/٥.

جلة شيوخ علمائها. وأخذ عنه اللورقي النحو، ولد سنة ٥٣٠هـ، وتوفي سنة ٦٠٨هـ[١].

٤- **محمد بن عون الله الأندلسي**: هوأحمد بن علي بن يحيى بن عون الله الإمام أبوجعفر الحصار المداني المقرئ نزيل بلنسية، أستاذ عارف، ولد سنة ٥٣٠هـ، وقرأ على علي بن عبدالله بن خلف بن النعجة ومحمد بن سعيد بن فلام الفرسي وتلميذه أبي إسحاق إبراهيم بن محارب، ثم رحل فقرأ على أبي الحسن علي بن هذيل، توفي في ثالث صفر سنة ٦٠٩هـ، وقد قارب الثمانين[٢].

٥- **أبوالحسن بن الشريك**: هوعلي بن يوسف بن محمد بن أحمد الأنصاري، من أهل دانية واستوطن، مرسية وكان يعرف بابن الشريك الضرير، كان مقرئا للقرآن، أخذ القرآن عن أبي إسحاق بن محارب، والعربية عن أبي القاسم بن تمام، وسمع عن أبي عبدالله بن حميد وأبي القاسم بن حبيشي، وأقرأ العربية والقراءات، واستفاد من تعليم العربية مالا جزيلا، ولد سنة ٥٥٥هـ، ومات في رجب سنة ٦١٩هـ[٣].

٦- **ابن الأخضر**: محدث العراق أبومحمد بن عبد العزيز بن محمود بن المبارك الجنابذي البغدادي، سمع من قاضي المرستان سنة ثلاثين وخمسمائة فما بعدها، ولد سنة ٥٣٤هـ، وتوفي سنة ٦١١هـ[٤].

٧- **التاج الكندي**: هوزيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن سعيد بن عصمة بن حمير بن الحارث ذي رعين الأصفر الإمام تاج الدين أبواليمن الكندي النحوي اللغوي المقرئ المحدث الحافظ، ولد ببغداد سنة ٥٣٠هـ ، أفتى وصنف وأقرأ القراءات والنحواللغة والشعر وكان صحيح السماع وثقة في النقل، توفي في شوال سنة ٦١٣هـ[٥].

---

(١) بغية الوعاة ٨٥/١.

(٢) غاية النهاية ٩٠/١.

(٣) بغية الوعاة ٣٥١/١.

(٤) تذكرة الحفاظ، لأبي عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٧٤هـ، ١٣٨٣/٤.

(٥) بغية الوعاة: ٢٤٩/١-٢٥٠، وإنباه الرواة ١٠/٢.

٨- **أبوالبقاء العكبري**: هوأبوالبقاء عبدالله بن الحسين محب الدين العكبري البغدادي الضرير النحوي الحنبلي صاحب الإعراب، كانت له صلة بالشيخين أبي علي الفارسي وابن جني، كان رحمه الله يشار إليه ويقصده الناس من الأقطار، وكان ثقة صدوقا غزير الفضل ديّنا حسن الأخلاق متواضعا، وكان يعنى بقراءات الذكر الحكيم، من مؤلفاته: اللباب في علل البناء والإعراب، وشرح ديوان الحماسة، وشرح المفصل للزمخشري،والتبيين في مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين، ولد سنة ٥٣٨هـ، وتوفي ببغداد سنة ٦١٦هـ[١].

٩- **ابن باسويد**: هوعلي بن المبارك بن الحسن بن أحمد بن باسويد تقي الدين أبوالحسن الواسطي البرجوني، إمام مقرئ ناقل ثقة، قرأ بالعشر على علي ابن المظفرالخطيب، وأبي يكر بن الباقلاني، وسكن دمشق وتصدر للإقراء، توفي سنة ٦٣٢هـ، عن ست وسبعين سنة [٢].

١٠- **غياث بن فارس بن مكي**: هوالأستاذ غياث بن فارس بن مكي أبوالجود اللخمي المندري المقرئ الفارضي النحوي العروضي الضرير، شيخ القراء بديار مصر، قرأ القراءات السيع على الشيخ الشريف أبي الفتوح الطيب، وسمع من عبدالله بن رفاعه، وقرأ عليه خلق كثير، كان ديّنا فاضلا بارعا في الأدب متواضعا كثير المروءة، ولد سنة ٥١٨هـ، ومات في السابع عشر من رمضان سنة ٦٥٠هـ[٣].

تلاميـــذه:

١- محمد بن إسرائيل بن أبي بكر أبوعبدالله السلمي الدمشقي المعروف بالقصاع، أستاذ كبير عارف محرز ناقل محقق، ألف كتاب الاستبصار والمغني، كان شابا ذكيا خيّرا صالحا متواضعا، كان يعيش من كسب يمينه، مات سنة ٦٧٦هـ ، وله خمس وثلاثون سنة[٤].

---

(١) ينظر: بغية الوعاة ٢٨١/١، وشذرات الذهب ٦٧/٥.

(٢) ينظر: طبقات القراء ٥٦٢/١.

(٣) بغية الوعاة ٣٧١/١، وغاية النهاية ٤/٢.

(٤) غاية النهاية ١٠٠/٢، وبغية الوعاة ٢٥٠/٧.

٢- محمد بن يوسف بن محمد البرزالي، شيخ أصيل عدل كبير، قرأ القرآن على جده لأمه القاسم بن أحمد وسمع من السخاوي وغيره، توفي بدمشق سنة ٦٩٩هـ[١].

٣- إبراهيم بن فلاح بن محمد بن يحيى بن حاتم بن شداد بن مقلد بن غنايم أبوإسحاق الجذامي الاسكندري الدمشقي، إمام حاذق فقيه شافعي، ولد سنة ٦٣٠هـ، وتوفي في شوال سنة ٧٠٣هـ[٢].

٤- الحسين بن سليمان بن فزارة بن بدر بن محمد بن يوسف الإمام أبوعبد الله الكفوي الدمشقي الحنفي القاضي ولد سنة ٦٣٧هـ، وتوفي سنة ٧١٩هـ[٣].

٥- العماد بن كثير البالس الشافعي، وبالس نسبة إلى بالس، وهي مدينة مشهورة بين الرقة وحلب، منها الفقيه كان إماما في الفقه وغيره[٤].

مذهبه النحوي:

كان لتأخر المدرسة الأندلسية عن نشأة مدرستي البصرة والكوفة أثرا جليا في اختيار النحاة المتأخرين المدرسة التي يرون أنها أقرب للصواب، وأدعى للنهوض بالدرس النحوي، ما أتاح الفرصة لعلم الدين اللورقي أن يكون من علماء القرن السابع الذين غلبت عليهم النزعة البصرية، ويظهر ذلك في استشهاده بأقوال علماء البصرة كثيرا، كسيبويه، وابن السراج، والسيرافي، والفارسي، وغيرهم. كما نلاحظ - أيضا- استعماله بعض الأصول أوالقواعد التوجيهية البصرية، في الرد على المخالفين. كما أن توظيف ما ذُكر في كتب الخلاف كـ"الإنصاف"- مثلا- بشكل واضح يعبّر عن دعم الاتجاه البصري وتأييده.

---

(١) طبقات القراء ٢٨٧.

(٢) غاية النهاية ٢٢/١.

(٣) المرجع السابق ٢٤١/١.

(٤) اللباب في تهذيب الأنساب، لعز الدين بن الأثير أبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبدالكريم بن عبدالواحد الشيباني الجزري، مكتبة المثنى، بغداد -العراق، د.ت، ٩١/١.

مؤلفاتــه[1]:

١- شرح المفصل للزمخشري، وأسماه "المحصل في شرح المفصل"، حقق بعضه: عبيد بن أحمد بن عبيد المالكي، من بداية باب "التحذير"إلى نهاية باب" خبر (ما) و(لا) المشبهتين بـ(ليس)، لنيل درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى ١٤٣١هـ/ ١٤٣٢هـ، تحت إشراف: أ.د. سعد بن حمدان الغامدي..

٢- شرح الشاطبية في علم القراءات وسماه المفيد في علم القصيد، وحققه د/ عبد الحميد الصاعدي في مجلدين، تحت إشراف: أ.د. محمد سيدي محمد الأمين، لنيل الدكتوراه من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٣- قصيدة ميمية وصف فيها رحلته من الأندلس إلى الشرق، وعددها (٧٨بيتا)، وحققها: د/ الخزرجي في مقدمة المحصل معتمدا على نسخة وحيدة من المكتبة الظاهرية في سوريا.

٤- شرح المقدمة الجزولية في النحوالمسمى بالقانون وسماه المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية. وقام بتحقيق الجزء الأول منه: د/ حمدي المقدم، لنيل الدكتوراه من جامعة الأزهر١٣٩٦هـ، بينما حققه د/ شعبان عبد الوهاب محمد كاملا، في جزأين تحت إشراف: أ.د. محمد بدوي المختون، من جامعة القاهرة ١٣٩٨هـ، وهي النسخة المعتمدة في الدراسة.

لمحة عن المباحث الكلية شرح المقدمة الجزولية:

رسم اللورقي لنفسه منهجا التزمه في شرحه وحدد خطته فيه، فقال:" واجتهدت ألا أزيد في شرحي لها على ضرب مثال، أوزيادة قيد يحصل بتركه إخلال، أومناقشة في عبارة وقع فيها إهمال، فأما تكثير المباحث والمسائل ونصرة المذاهب فقد ذكرنا من ذلك جماعة كافية في شرح المفصل"[2].

وكان اللورقي رحمه الله يذكر كلام الإمام الجزولي مقرونا بلفظ "رحمه الله تعالى"، أويقول: "قال الشيخ"، ثم يذكر شرحه مقرونا بلفظ "قلت"، كما كان يذكر متن المقدمة أولا ثم يتناول كل كلمة فيه بالشرح، وكان في أكثر أبواب الكتاب بعد أن يشرح عبارة الجزولي

(١) ينظر: بغية الوعاة ٣٧٥/٢، ونفح الطيب٣٣٦/٢، وغاية النهاية ١٥/٢-١٦، والأعلام ١٧٢/٥.

(٢) مقدمة المباحث الكاملية، ص ٣٥.

يورد ما قاله النحاة، وما يوافق عليه وما يرفضه، ثم يبرر ما قاله الأستاذ الشلوبيني في هذه العبارة من شرح ومناقشات، وهذا ما جعل ضخما له قيمة خاصة، لما عرف عن الشلوبين من تبحر في النحووقدرة على التحقيق.

ولم يكن اللورقي في شرحه جامعا يجمع الآراء ويقدمها للدارسين، بل كانت له شخصية قوية في التعليل والترجيح شأن العالم الواثق بعلمه المتأكد من صحة قوله وعمق إدراكه وفهمه، فكان يبدي رأيه ولا يتردد ولوكان ذلك مخالفا لآراء من نقل عنه(١).

وقد كان اللورقي موفقا في تعليقاته، دقيقا في أبحاثه، كما كان ذا شخصية مستقلة لا تخضع لرأي أحد من النحاة، ولكن شخصيته تلك لم تصل إلى درجة تجعل منه صاحب مذهب نحوي، أوتبلغ به حد التفرد في معظم المسائل النحوية، ومع ذلك فإنه كثيرا ما يذكر بين الفينة والفينة في كتب النحو(٢).

ولم يلتزم اللورقي في شرحه بما رسمه في مقدمته من عدم الزيادة على ضرب مثال، أوزيادة قيد يحصل من تركه إخلال، بل بسط الفعل وحقق ورجح وذكر أشياء لم يذكرها الجزولي في مقدمته، ومن أمثلة ذلك قوله في نهاية جمع التكسير:" ولنذكر ما أهمله من الأسماء والصفات، فمن ذلك (فَعْلان) اسما يجمع على (فَعالِين) و(فَعَال)، نحو: سَلاطين وسَراحين وسَرَاح، وصفة على (فُعال) و(فُعالى)، نحو: غُضاب وغُضابى، وسكران وسُكارى... إلخ(٣)".

وأما أسلوبه في الشرح فأسلوب واضح، مع العبارات الفلسفية في أول الكتاب، ولعل ذلك كان من آثار دراسته للفلسفة وعلم الكلام، وهذا لا يغض من قيمة هذا الشرح، بل إنه مع هذا من أحسن شروح المقدمة الجزولية التي عُثر عليها حتى الآن، بل كان هذا الشرح من الأصول التي احتذاها الرضي وتأثر بها إلى حد كبير في شرح الكافية(٤).

ومما يميز أسلوبه أيضا، تعقباته على النحاة السابقين له، مما زاد من غزارة مادته العلمية، وساعد في فهم القواعد النحوية، وإظهار المعلومات الكاملة حولها، وعمل على

---

(١) مقدمة المباحث الكاملية، ص٣٦.

(٢) ينظر: الاقتراح في أصول النحو، لجلال الدين السيوطي، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية، دار البيروتي، ط٢، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، ص١٧٠-١٧١.

(٣) المباحث الكاملية ٢٣٤/١- ٢٣٥.

(٤) مقدمة المباحث الكاملية، ص٣٧.

ترسيخ الرأي الصحيح منها، حتى مالت إلى التكامل بين العقول العلمية على مختلف الأمصار والعصور، ومن صيغ التعقب الواردة في الكتاب:

- وهوبعيد.
- وهوضعيف.
- ليس بصحيح.
- ولا وجه لإنكاره.
- ويمكن أن يجاب عن، وأجيب عنه بكذا.
- والمشهور.
- وهذه دعوى لابد لها من دليل.
- لا دليل عليه فيكون مردودا.
- ولا دلالة قاطعة فيه.
- هذا لا اعتبار به.
- وهذا لا فائدة منه.
- أولى من.
- والجواب: أنا لا نسلم، فنقول لا نسلم.
- لا نظير له.
- والصحيح أن.
- وهذا فاسد.
- يبطل بكذا، وهذا باطل، وهوباطل.
- خلف من القول.
- وهذا أيضا ليس له البتة.

الفصل الأول

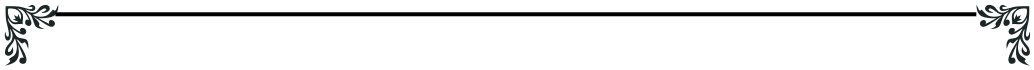

تعقبات اللورقي للنحاة

في مسائــل الأسمـــاء

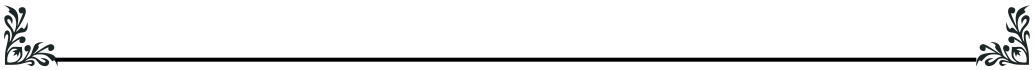

(ما) المصدرية بين الاسمية والحرفية

قال الرماني:" فإذا كانت اسما -يعني (ما)- لها خمسة مواضع:...

الرابع: أن تكون خبرية بمعنى "الذي" فتحتاج حينئذ إلى صلة وعائد؛ وذلك نحوقولك: يعجبني ما تصنع، أي: يعجبني الذي تصنع "فتصنع" في صله (ما) والعائد محذوف. وإن شئت أتيت به فقلت: تصنعه وإنما جاز حذف العائد؛ لطول الاسم"[1].

وقال الأخفش في معنى قوله تعالى:﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ﴾[2] جعل (ما تصف) ألسنتهم اسما للفعل، كأنه قال: ولا تقولوا لوصف ألسنتكم (الكذب هذا حلال)"[3].

قال اللورقي: أما المصدرية فذهب سيبويه إلى أنها حرف، وقال المبرد، والرماني هي اسم؛ لأنها تكون فاعله ومفعوله ومجرورة، وقد ذكرنا أن هذا لا اعتبار به؛ فإن (أن) حرف باتفاق مع أن ما ذكروه موجود فيه، بل الاعتبار بعود الضمير"[4].

وقال:"والأخفش لا يجيز: أعجبني ما صنعته، بغير ضمير بارز أومقدر، وسيبويه يجوّزه، كقوله:﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ﴾، فإن (تصف) قد أخذ مفعوله وليس هنا ضمير بارز ولا مقدر"[5].

المناقشة والترجيح:

تأتي (ما) على عدة معانٍ، ومن هذه المعاني: أن تأتي مصدرية، وقد وقع الخلاف بين النحاة فيها من حيث هي اسم أوحرف.

---

(١) معاني الحروف، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي المعتزلي، تحقيق: د. عبد الفتاح شلبي، دار الشوق، جدة – المملكة العربية السعودية، ط٣، ١٤٤هـ/١٩٨٤م، ص٥٩-٦٠.

(٢) سورة النحل، آية: ١١٦.

(٣) معاني القرآن، للأخفش الأوسط أبي الحسن سعيد بن مسعدة البلخي البصري، تحقيق: د. هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩٠م، ٤١٩/٢.

(٤) المباحث الكاملية ٢٦٧/١.

(٥) المرجع السابق ٢٧٧/١.

فذهب سيبويه إلى أن (ما) المصدرية حرف، قال:" وتقول ائتني بعدما تقول ذاك القول، كأنك قلت: ائتني بعد قولك ذاك القول، كما أنك إذا قلت بعد أن تقول فإنما تريد ذاك، ولوكانت (بعد) مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة لم تقل: ائتني من بعد ما تقول ذاك القول، ولكانت الدالة على حال واحد"[١].

وبه قال جمهور البصريين كالمبرد[٢]-على الرأي الصحيح-، والفارسي[٣]، وابن جني[٤]، والزمخشري[٥]، والعكبري[٦]، وابن عصفور[٧]، واللورقي[٨]، وابن مالك[٩]، وابن هشام[١٠]، وغيرهم[١١].

وعليه فـ(ما) حرف مصدري، كـ(أنْ) المصدرية، وكلاهما يؤول مع الفعل بمصدر، فلوقلت: ذهبتُ بعدما انتهيت من عملي، فتقديره: بعد الانتهاء.

وذهب الأخفش إلى أنها لا تكون إلا اسما، وتأتي معرفة أونكرة، فإن جاءت معرفة فهي بمنزلة "الذي"، وإن كانت نكرة فهي في تقدير شيء، والفعل بعدها صفة لها، كما يشترط وجود عائد يعود عليها في كلا الحالتين، سواء سبقت بفعل متعد أوغير متعد[١٢]،

---

(١) الكتاب٣/١٥٦.

(٢) المقتضب٣/٢٠٠،

(٣) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الفسوي، تحقيق: صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، العراق، د.ط، د.ت.، ص٢٧٢.

(٤) اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ط١، ١٩٧٢م، ص٢٥٤.

(٥) المفصل، ص٣١٤.

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب، ١٢٦/٣.

(٧) شرح الجمل الكبير ٤٥٧/٢.

(٨) المباحث الكاملية ٢٦٧/١.

(٩) التسهيل، ص ٣٨.

(١٠) شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري ومعه كتاب "سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، لمحمد محي الدين عبد الحميد، دار الخير، لبنان، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، ص٥٥.

(١١) شرح المفصل لابن يعيش١٤٢/١، والارتشاف ٩٩٣/٢، والجنى الداني ص٣٣٢، والمغني ١/ ٣٣٥، وهمع الهوامع ٢٨١/١.

(١٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٤٢/١

وقال في معنى قوله تعالى:﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ﴾، جعل (ما تصف) ألسنتهم اسما للفعل، كأنه قال: ولا تقولوا لوصف ألسنتكم (الكذب هذا حلال)"[١].

ووافقه المازني[٢]، وابن السراج[٣]، والرماني[٤]، والسهيلي[٥]، وجماعة من الكوفيين[٦]، ونسبه اللورقي[٧] والرضي[٨]، وأبوحيان[٩]، والسيوطي[١٠] إلى المبرد، وفي المقتضب ما يناقضه بكل وضوح، يقول المبرد:" و(ما) عند سيبويه إذا كانت والفعل مصدراً بمنزلة (أن)، والأخفش يراها بمنزلة (الذي) مصدراً كانت أوغير مصدر...

والقياس والصواب قول سيبويه، فإن أردت بـ (ما) معنى (الذي) فذاك ما ليس فيه ليس فيه كلام؛ لأنه الباب والأكثر، وهوالأصل، وإنما خروجها إلى المصدر فرع"[١١] بل ضعّف المبردُ رأي الأخفش ورماه بالتخليط، إذ قال:" والأخفش يقول: أعجبني ما صنعتَه؛ كما تقول: أعجبني الذي صنعته، ولا يجيز: أعجبني ما قمت؛ لأنه لا يتعدى، وقد خلّط، فأجاز مثله، والقياس والصواب قول سيبويه"[١٢].

---

(١) معاني القرآن ٤١٩/٢.

(٢) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: د. أحمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق – سوريا، د.ت.، ص ٣١٥، والجنى الداني في حروف المعاني، لابن أم قاسم المرادي، تحقيق: طه محسن، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل – بغداد، ط١، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م، ص٣٣٢، وهمع الهوامع ٢٨١/١.

(٣) الأصول ١٦١/١.

(٤) معاني الحروف، ص٥٩-٦٠، ورسالة منازل الحروف، لأبي الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني المعتزلي، تحقيق: المحقق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان- الأردن، د.ت.، ٣٦/١.

(٥) نتائج الفكر، ص١٨٦.

(٦) ينظر: رصف المباني، ص٣١٥، والارتشاف ٩٩٣/٢، والجنى الداني، ص٣٣٢.

(٧) المباحث الكاملية ٢٧٦/١.

(٨) شرح الرضي على الكافية ٥٢/٣.

(٩) التذييل والتكميل ١٥٢/٣.

(١٠) همع الهوامع ٢٨١/١.

(١١) المقتضب ٢٠٠/٣.

(١٢) المرجع السابق ٢٠٠/٣- ٢٠١.

واحتج ابن السراج لمن ذهب إلى اسميتها؛ بعدم عملها في الفعل بعدها؛ إذ قال: "والذي يوجب عند هؤلاء أن (ما) ليست حرفا كـ (أن) أنها لوكانت كـ(أن) لعملت في الفعل كما عملت (أن)؛ لأنّا وجدنا جميع الحروف التي تدخل على الأفعال ولا تدخل على الأسماء تعمل في الأفعال، فلما لم نجدها عاملة حكمنا بأنها اسم"[١].

وقد أبطل اللورقي اسمية (ما) المصدرية، والاحتجاج لهذا القول؛ لأن الاعتبار فيها للضمير العائد، فما دام أن صلة (ما) قد خلت منه فلا داعي لتقديره. وبما أن المعنى قد تم من دون هذا التقدير، إذًا لا حاجة إليه"[٢]؛ لأنه تقدير متكلف يؤدي إلى فساد المعنى، ولأن الأصل في العائد الذكر لا الإضمار[٣].

كما رد الاحتجاج لاسمية(ما) المصدرية بقوله:"ليس بشيء "؛ لأن الأصل في الأسماء عدم العمل، فالأسماء تكون معمولة لا عاملة، ولأن الحرف إنما يعمل إذا اختص و(ما) لا اختصاص فيها؛ إذ قد وصلت بالجملة الاسمية والفعلية، الأمر الذي أفقدها مزية العمل[٤]".

ومما يؤيد اعتراض اللورقي قول ابن النحاس:" للحروف المختصة أصالة في العمل من حيث كانت تعمل لاختصاص القبيل الذي تعمل فيه، وإنما كان الاختصاص موجب للعمل؛ ليظهر أثر الاختصاص، كما أن الفعل لَمّا اختص بالاسم كان عاملا فيه، فعرفنا أن الاختصاص موجب للعمل، وأنه موجود في الحرف المختص، فكان الحرف المختص عاملا بأصالة، ولا كذلك الاسم؛ لأنه لا يعمل منه شيء إلا بشبه الفعل والحرف،.... ومعنى الأصالة أن يعمل بنفسه لا بسبب غيره"[٥].

وزعم ابن خروف أن (ما) المصدرية حرف باتفاق؛ ورَدَّ على من نقل فيه خلافا، قال: "و(ما) في قول سيبويه والأخفش وغيرهما من المتقدمين-رحمهم الله –حرف، ومن ذكر

---

(١) الأصول ١٦١/١.

(٢) المباحث الكاملية ٢٦٢/١.

(٣) رصف المباني، ص٣١٥.

(٤) المباحث الكاملية ٢٦٢/١.

(٥) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو، للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق: د.عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م، ص٢٩٠.

خلافا بينهما أخطأ عليهما"[1].

وهويرى أن (ما) في هذه المواضع تحتمل تأويلين في التقدير، إن شئت جعلتها اسما بمنزلة (الذي)، وإن شئت حرفا موصولاً بمنزلة (أن)، وكلا القولين لسيبويه والأخفش – رحمهما الله– فلما قدراها بـ(الذي) كانت اسما، ولما قدراها بلفظ المصدر كانت حرفا"[2].

قال ابن هشام:" والصواب مع ناقل الخلاف"[3]، وقال ابن بريزة:" والذي قاله حسن لولا أن الخلاف بينهما قائم ومشهور"[4].

وعليه، فاعتراض اللورقي على القائلين باسمية (ما المصدرية) صحيح؛ لأن الاسمية توجب عود الضمير إليهما، ولا ضمير في صلتها، ولوقدرناه لكان تكلفا وإفسادا للمعنى، وبالتالي لا حاجة للاحتجاج لاسميتها؛ لأن الأصل في الأسماء عدم العمل، ومن الحروف ما جاء غير عامل ولم نحكم عليه بالاسمية، وإنما بقي على حرفيته، وكذلك (ما) المصدرية، وأما نسبته إلى المبرد القول باسمية (ما) المصدرية فغير صحيح؛ وذلك لأن المبرد قد صرَّح في كتابه "المقتضب" عن رأيه في (ما) المصدرية، واختياره لرأي سيبويه، بل وتضعيفه رأي الأخفش واتهامه له بالتخليط.

والله أعلم

(١) شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن محمد بن خروف الإشبيلي، تحقيق: سلوى حسين عرب، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٨هـ، ص٢٩٣.

(٢) المرجع السابق، ص٢٩٣.

(٣) مغني اللبيب٣٣٥/١.

(٤) غاية الأمل ٧٤/١.

نيابة اسم الإشارة عن مفعولي (ظنّ)

قال الفراء في قوله تعالى:﴿عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾[1]:" (بين) لا تصلح إلا مع اسمين فما زاد، وإنما صلحت مع (ذلك) وحده؛ لأنه في مذهب اثنين، والفعلان قد يجمعان بـ (ذلك) و(ذاك)، ألا ترى أنك تقول: أظن زيدا أخاك، وكان زيدٌ أخاك، فلابد لكان من شيئين، ولا بد لظن من شيئين، ثم يجوز أن تقول: قد كان ذاك، وأظن ذاك. وإنما المعنى في الاسمين اللذين ضمهما (ذلك): بين الهرم والشباب"[2].

قال اللورقي:"وزعم الفراء أن (ذاك) نائب عن المفعولين كما ناب في قوله تعالى: ﴿عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ وهوضعيف؛ لأنه لوناب عن الجملة لجاز أن تقع صلة كاسم الفاعل"[3].

المناقشة والترجيح:

تنصب (ظن) وأخواتها مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، نحو: ظننتُ زيدا قائما، فيذكر المفعولان أويحذفان، وللنحاة في حذفهما قولان:

فذهب سيبويه إلى جواز حذفهما والاقتصار على الفاعل، فقال:" وأما ظننت ذاك، فإنما جاز السكوت عليه؛ لأنك تقول: ظننتُ، فتقتصر كما تقول: ذهبتُ، ثم تعمله في الظن كما تعمل ذهبت في الذهاب، فـ (ذاك) -هاهنا- هوالظن، كأنك قلت: ظننتُ ذاك الظن، وكذلك خلتُ، وحسبتُ"[4].

---

(١) سورة البقرة، آية: ٦٨.

(٢) معاني القرآن، أبي زكريا يحيى بن زياد الأسدي، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت– لبنان، ط٣، ١٤٠٣هـ/١٠٨٣م، ٤٥/١.

(٣) المباحث الكاملية٤١٦/١.

(٤) الكتاب، ١٨/١.

وتابعه جمهور النحاة[1]، قال ابن السراج:" واعلم أن كل فعل متعد، لك ألا تعديه، وسواء عليك أكان يتعدى إلى مفعول واحد أوإلى مفعولين أوثلاثة، لك أن تقول: ضربتُ ولا تذكر المضروب؛ لتفيد السامع أنه قد كان منك ضرب، وكذلك ظننتُ يجوز أن تقول: (ظننت وعلمت) إلى أن تفيد غيرك ذلك"[2].

وقال السيرافي:" ولولم تذكر واحدا منهما جئت بالفعل والفاعل فقط، جاز في كل هذه الأفعال كقولك: ظننت، ومن أمثال العرب: (مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ)[3]، ففي (يخل) ضمير فاعل، ولم يأت بمفعولين"[4].

ووافقه اللورقي، فقال:" وأما حذف المفعولين فسائغ في الجميع"[5].

ونُسِب المنع إلى الأخفش وابن طاهر وابن خروف[6].

ومنع ابن مالك حذف المفعولين والاقتصار على الفاعل إن لم توجد قرينة تدل عليه، فإن وجدت القرينة التي تحصل بها الفائدة فجائز؛ يقول:" وقد يحذفان معا إن وجدت فائدة، ...كقولهم من يسمع يخل، فلو لم تقارن الحذف قرينة تحصل بسببها فائدة لم يجز الحذف، كاقتصارك على: أظن، من قولك: أظن زيدا منطلقا، فإنه غير جائز، فإن غرضك الإعلام بأن إدراكك لمضمون الجملة بظنٍّ لا بيقين، فتنزل الظن من جملة الحديث منزلة: في

---

(١) ينظر: الكتاب، ٢ /١٨، والأصول١٨١/١، والمفصل ص٣٤٧، وشرح كتاب سيبويه السيرافي، ٣١٦/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٨/٧، والمباحث الكاملية ٤١٦/١، والتذييل والتكميل ٢٠/٦، والصبان٣٨/٢.

(٢) الأصول ١٨١/١.

(٣) جمهرة الأمثال، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش، دار الفكر، بيروت- لبنان، ط٢، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م،٢٦٣/٢، ومجمع الأمثال ٣٠٠/٢.

ومعنى يخِل: يظن ويتهم. يقوله الرجل إذا بلغ شيئا عن رجل فاتهمه، وقيل معناه: أن من يسمع أخبار الناس ومصائبهم يقع في نفسه المكروه عليهم.

(٤) شرح الكتاب٣١٦/٢.

(٥) المباحث الكاملية٤١٦/١.

(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي الشرح الكبير، لابن عصفور علي بن مؤمن الحضرمي الإشبيلي، تحقيق: صاحب أبي جناح، وزارة الأوقاف، بغداد– العراق، ١٤٠٠هـ /١٩٨٠م، ٢٩١/١، وشرح التسهيل ٧٥/٢، والارتشاف ٢٠٩٧/٤، والتذييل والتكميل٢٠/٦.

ظني، فكما لا يجوز لمن قال: زيد منطلق في ظني، أن يقتصر على: في ظني، كذا لا يجوز لمن قال: أظن زيدا منطلقا، أن يقتصر على أظن، ولأن قائل: أظن أو أعلم دون قرينة تدل على تحدد ظن أو علم، بمنزلة قائل: النار حارة، في عدم الفائدة، إذ لا يخلو إنسان من ظن ما، ولا عِلْم ما"[1].

ومنعوا الحذف والاقتصار؛ لأن هذه الأفعال تجري مجرى القسم ومفعولاتها تجري مجرى جواب القسم، والدليل على ذلك، قال الله تعالى:﴿وَظَنُّوا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾[2]، فأجرى (ظن) مجرى (والله) كأنه قال:" والله ما لهم من محيص، ومثل ذلك كثير، فكما لا ينبغي القسم دون جواب، فكذلك لا تستغني هذه الأفعال عن مفعولاتها"[3].

قال الرضي:" بخلاف مفعولي باب(علمت وظننت)، فإنك لا تحذفهما معا نَسيا منسيّا، فلا تقول: علمتُ، ولا ظننتُ؛ لعدم الفائدة؛ لأنه معلوم أن الإنسان لا يخلوفي الأغلب من علم أوظن، فلا فائدة من ذكرهما من دون المفعولين"[4].

وأيد أبوحيان[5] والسيوطي المنع، فقال السيوطي:" فإن وقع موقع المفعولين ظرف، نحو: ظننت عندك، أومجرور، نحو: ظننت لك، أوضمير، نحو: ظننته، أواسم إشارة، نحو: ظننت ذلك، امتنع الاقتصار عليه إن كان أحدهما، ولم يعلم المحذوف، لما تقرر من أن حذف أحدهما اقتصارا ممنوع"[6].

وأما توجيه قولهم: ظننت ذاك، وما كان في نحوها، فإنما جاز السكوت عليها؛ لأنه كناية عن (الظن)، يعني المصدر، فكأنه قال: ظننت ذاك الظن، فـ(ذاك) إشارة إلى المصدر تعمل (الظن) فيه كما تعمل الأفعال التي لا تتعدى في المصدر، نحو: قمت قياما[7].

---

(١) شرح التسهيل ٧٣/٢.

(٢) سورة فصلت، آية ٤٨.

(٣) شرح الجمل الكبير ٢٩١/١.

(٤) شرح الرضي على الكافية ٩٨٩/٢.

(٥) الارتشاف ٢٠٩٧/٤، والتذييل والتكميل ٢٠/٦.

(٦) همع الهوامع ٢٢٤/٢.

(٧) ينظر: الكتاب١٨/٢، والأصول١٨١/١، والمفصل، ص٣٤٧، وشرح الكتاب للسيرافي٣١٦/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٨/٧، والمباحث الكاملية ٤١٦/١، والتذييل والتكميل ٢٠/٦، والصبان ٣٨/٢.

قال سيبويه:"يدلك على أنه الظن أنك لوقلت: خلت زيدا، وأرى زيدا لم يجز"[1].

واعتبر الفراء اسم الإشارة في: ظننت ذاك، مفعولا به أوإشارة إلى المفعولين؛ لأن العرب تشير بـ (ذاك) إلى اثنين[2]، كما في قوله تعالى:﴿عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾، وجاز اكتفاء ظننت بـ ذاك وهومفرد في اللفظ من حيث كان المراد به الاسمين اللذين هما خبر ومخبر عنه في الأصل[3].

وضعفه اللورقي؛ لأن اسم الإشارة لوناب عن جملة المبتدأ والخبر التي دخلت عليها ظن ونصبتهما، لصح وقوعه صلة للموصول، كما صح ذلك في اسم الفاعل إذ ينوب عن الجملة؛ لأن فيه معنى الفعل وعمله[4].

والراجح لدى الباحثة ما ذهب إليه الفراء، فيجوز حذف مفعولي ظن، وينوب اسم الإشارة (ذاك) عنهما؛ لأن (ذاك) كناية عن المصدر، ولاقتضائها الجمع بين شيئين، فلوقلت: ظننت زيدا أخاك، ثم أردت الاقتصار على الفاعل، فقلت: ظننتُ، جاز.

والله أعلم

(١) الكتاب١/٤٠.

(٢) معاني القرآن للفراء،١/٤٥.

(٣) معاني القرآن للفراء،١/٤٥، وينظر: التذييل والتكميل ٦/٢٠- ٢١.

(٤) ينظر: المباحث الكاملية١/٤١٦.

الاقتصار على المفعول الأول في باب (أعلم وأرى)

قال سيبويه:" هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى ثلاثة مفعولين، ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة؛ لأن المفعول ههنا كالفاعل في الباب الذي قبلة في المعنى"[١].

قال اللورقي:"... والاقتصار على الفاعل في باب(ظننت) سائغ، وفي كلام سيبويه ما يشعر بالمنع فيه والقياس جوازه، وإليه ذهب ابن السراج؛ لأنه إذا جاز الاقتصار على الفاعل فهذا أولى لما فيه من زيادة بيان"[٢].

المناقشة والترجيح:

(أعلم) و(أرى) من الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، وأصلها (عَلِم، ورَأَى)، إلا أنهما يتعديان بالهمزة إلى ثلاثة مفاعيل؛ لأنهما قبل الهمزة يتعديان إلى مفعولَين، نحو: عَلِمَ زيدٌ عمراً منطلقا، فلما دخلت عليهما الهمزة - همزة النقل- زادتهما مفعولا ثالثا، وهوالذي كان فاعلا قبل دخول الهمزة، نحو: أعلمتُ زيدًا منطلقا[٣].

ويثبت للمفعول الثاني والمفعول الثالث من مفاعيل (أعلم وأرى) ما ثبت لمفعولي (عَلِم، ورَأَى)، من كونهما مبتدأ وخبرا في الأصل، ومن جواز الإلغاء والتعليق[٤]، وأما حذفهما فإما أن يكون اختصاراً –وهوالحذف لدليل– وهذا جائز عند النحاة، وإما يكون اقتصارا –وهذا الحذف لغير دليل– وفيه اختلف النحاة على قولين:

الأول: أنه لا يجوز الاقتصار على المفعول الأول؛ وهذا مذهب سيبويه[٥]، والمبرد[٦]،

---

(١) الكتاب ٤١/١.

(٢) المباحث الكاملية ٤٢٣/١.

(٣) ينظر: شرح الجمل الكبير ٣١٣/١، والارتشاف٢١٣٥/٤، وهمع الهوامع٥٠٧/١، وشرح ابن عقيل ٦٥/٢.

(٤) ينظر: الارتشاف ٢١٣٤/٤، وشرح ابن عقيل: ٦٥/٢.

(٥) الكتاب ٤١/١.

(٦) المقتضب ١٢٢/٣.

وأبي علي الشلوبين[١]، وغيرهم[٢].

فقال سيبويه:" ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة؛ لأن المفعول هنا كالفاعل في الباب الذي قبله"[٣].

وقد تأول بعض النحاة ما قاله سيبويه بأن مراده من قوله:"لا يجوز" على أنه "لا يحسن"، أو"يقبح "؛ وذلك بدليل تعليله بأن المفعول هنا كالفاعل، والفاعل لا يجوز الاقتصار عليه. قال السيرافي:" وقول سيبويه:" لا يجوز أن يقتصر على مفعول واحد منهم دون الثلاثة"، فإن معناه: لا يحسن". قال: وقوله:" لأن المفعول ههنا كالفاعل في الباب الذي قبله، أي: يجوز الاقتصار على الفاعل في الباب قبله"[٤].

وقال ابن يعيش:" ويحمل كلام سيبويه على القبح لا على الجواز"[٥].

واستدل أصحاب هذا المذهب بأن الاقتصار على المفعول الأول يُبطل المعنى؛ لأن فيه حذف ما أصله مبتدأ وخبر، وهوما تحصل به الفائدة، قال المبرد:" ولا يجوز الاقتصار على بعض مفعولاتها دون بعض؛ لأن المعنى يبطل العبارة عنه؛ لأن المفعولين ابتداء وخبر، والمفعول الأول كان فاعلا؛ فألزمه ذلك الفعل غيره، وصار كقولك: دَخَلَ زيدٌ في الدارِ، وأَدْخَلْتهُ إيَّاها أَنَا"[٦].

وقال السهيلي:" وعندي أن كلام سيبويه محمول على الظاهر؛ لأنك لا تريد بقولك: أَعْلَمْتُ زيدًا، أي جعلته عالما على الإطلاق، هذا محال، إنما تريد: أعلمتُه بهذا الحديث

---

(١) التوطئة، ص ٢٠٦.

(٢) نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبدالله بن أحمد السهيلي، حققه وعلق عليه: عادل عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، ص٣٥٠، وشرح الجمل الكبير ٣١٣/١، والارتشاف ٢١٣٥/٤، والتصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق: د. عبد الفتاح بحيري، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة – مصر، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ٢٢٣/٢، وهمع الهوامع ٥٠٧/١.

(٣) الكتاب ٤١/١.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ٣٣١/٢.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٣٠٣/٤.

(٦) المقتضب ١٢٢/٣.

فلابد إذا من ذكر الحديث الذي أعلمتَه به"[1].

كما استدلوا –أيضا– بقولهم إن الاقتصار هنا يؤدي إلى التباس (أعلمت) المتعدية إلى ثلاثة مفعولين بـ (أعلمت) المتعدية إلى مفعولين اثنين، وحُملت أخوات (أعلم) عليها، قاله ابن عصفور، فيرى أنه" لم يجز ذلك؛ لالتباس (أعلمت) المتعدية إلى ثلاثة بـ (أعلمت) المتعدية إلى اثنين، المنقولة من "علمتُ" بمعنى (عرفتُ) فلم يجز ذلك؛ فإذا قلت: أعلمت زيدا، لم تدرِ هل هي المتعدية إلى ثلاثة فتكون قد حذفت مفعولين، أوالمتعدية إلى مفعولين فتكون قد حذفت مفعولا واحدا، ولم يجز في أخوات (أعلمت) وإن كان ذلك فيها لا يؤدي على اللبس حملاً على (أعلمت)"[2].

واعترض اللورقي مذهب سيبويه، وقال:" القياس جوازه"؛ لأنه إذا جاز الاقتصار على الفاعل – يقصد في باب كسى– فهنا أولى؛ لما فيه من زيادة بيان"[3].

الثاني: أنه يجوز الاقتصار على المفعول الأول لـ (أعلم وأرى)؛ لأنه بمنزلة الفاعل، والفاعل يجوز الاقتصار عليه، وهومذهب أبي عمروالجرمي[4]، وابن كيسان[5]، وابن السراج[6]، وجماعة[7]، كما تابعهم اللورقي[8] فيما ذهبوا إليه.

---

(١) نتائج الفكر، ص٣٥٠.

(٢) شرح الجمل الكبير ٣١٣/١.

(٣) المباحث الكاملية ٤٢٣/١.

(٤) ينظر: الارتشاف ٢١٣٥/٤، وهمع الهوامع ٥٠٧/١.

(٥) ابن كيسان النحوي، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، لمحمد الدعجاني، ١٣٩٧هـ-١٣٩٨/١٩٧٧م – ١٩٧٨م، ص٢٩٥.

(٦) الأصول ٢٨٥/٢.

(٧) شرح السيرافي للكتاب ٣٣١/٢، والتبصرة والتذكرة للصيمري(من نحاة القرن الرابع الهجري)، تحقيق: د. فتحي علي الدين، مركز البحث العلمي، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٧هـ/١٩٨٢م،١٢١/١، والمقدمة الجزولية في النحو، ص ٨٣، وشرح الرضي على الكافية ٩٧٩/٢، وشرح التسهيل١٠٠/٢، والبسيط في شرح جمل الزجاجي، لأبي عبيد الله بن أبي الربيع الأشبيلي، تحقيق: د.عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م، ٤٥٠/١، والمساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن المصري النحوي، تحقيق: د. محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي، مكة المكرمة– المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٠هـ، ٣٨١/١، وتعليق الفرائد ٢٠٩/٤، والتصريح ٢٢٢/٢ -٢٢٣.

(٨) المباحث الكاملية ٤٢٣/١.

قال ابن السراج:" والذي عندي أن المفعول الأول يجوز أن يقتصر عليه، كما كان يجوز أن يقتصر على الفاعل بغير مفعول... فلما كان يجوز أن أقول:"علِمَ زيدُ" فأقتصر على الفاعل، جاز أن أقول: أعلمَ اللهُ زيدًا"[1].

كما استدلوا بقولهم إن الفائدة لا تعدم بالاقتصار عليه، قال ابن مالك:" فلِأول الثلاثة ما لأول مفعولي (كسوت) من جواز الاقتصار عليه، والاستغناء عنه؛ لأن الفعل مؤثر فيه، فجاز فيه ما يجوز في كل مفعول أَثّر فيه فعله، ولأن الفائدة لا تعدم بالاقتصار عليه كما تعدم بالاقتصار على أول مفعولي (ظننت)... فمثال الاقصار عليه:" أعلمتُ زيدًا؛ إذا قصدت الإخبار بإيصالك إلى زيد علما ما"[2].

والمتكلم قد يعلم المفعول الأول فقط ويجهل المفعولَين الثاني والثالث، فيخبر على حسب علمه، قال ابن أبي الربيع:" وكذلك قد يُعلم أنه أعلم اليوم زيدًا، ولا يدري ما الذي أعلم، فلا يذكره؛ لجهله، وهذا بيّن"[3]، وهذا يردُّ ما قاله أتباع سيبويه من أن الاقتصار على المفعول الأول يُبطِل المعنى.

والمختار –عندي– ما ذهب إليه اللورقي من جواز الاقتصار على المفعول الأول؛ لأن غرض المتكلم قد يكون الإخبار بإعلامه شخصا ما من غير تعيين ما أعلمه به، أوقد يكون ما أعلمه به يطول الكلام عنه، فيكتفي بإسناد إعلامه إياه قصدا للإيجاز.

كما أن استدلال أصحاب المذهب الأول غير مسلّم به؛ إذ يضعف قولهم:" إن الاقتصار يؤدي إلى التباس (أعلمت) المتعدية إلى ثلاثة مفعولين بـ(أعلمت) المتعدية إلى اثنين، وبـ (علم) التي بمعنى (عرف)، فأكثر ما تتعدى به التضعيف لا النقل بالهمزة، قال السيوطي:" والأكثر المحفوظ في (عَلِم) التي بمعنى (عَرِف) نقلها بالتضعيف، نحوقوله تعالى:﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾[4]، فحصول اللبس بعيد"[5].

والله اعلم

---

(١) الأصول ٢/٢٨٥.

(٢) شرح التسهيل ٢/١٠٠، والمساعد ١/٣٨١، وتعليق الفرائد ٤/٢٠٩، والتصريح ٢/٢٢٢ -٢٢٣.

(٣) البسيط١/٤٥٠.

(٤) سورة البقرة، آية:٣١.

(٥) البهجة المرضية على ألفية ابن مالك، لأبي الفضل جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق: الشيخ محمد الصالحي الانديشكي، تقديم: الأستاذ: أبوالقاسم عليدوست، مطبعة ذوي القربى، إيران، ط١، ١٣٩٤هـ، ص١٤٥.

عود الضمير على متأخرٍ لفظا ورتبة

قال ابن جني:"وأجمعوا على أن ليس بجائز" ضرب غلامُه زيدًا؛ لتقدم المضمر على مظهره لفظا ومعنى، وقالوا في قول النابغة:

جزى ربُّهُ عني عديّ بن حاتمٍ جزاءَ الكِلابِ العاوياتِ وقد فعل[1]

(١) البيت من الطويل، للنابغة الذبياني، في ديوانه، تحقيق: عباس عبد الستار، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط٣، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، ص١٩١، والخصائص لأبي الفتح عثمان بن جنى الموصلي، تحقيق: د. محمد علي النجار، دار الكتاب العربي- بيروت، د.ت.،٢٩٤/١، وله أولأبي الأسود في خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة –مصر، ط٣، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م ٢٧٧/١- ٢٧٨-٢٨١- ٢٨٧، والدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، لأحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق: محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، ٢١٧/١، وللنابغة أولأبي الأسود أولعبدالله بن همارق في شرح التصريح على التوضيح أوالتصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد بن عبدالله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري المعروف بالوقاد، تحقيق: محمد باسل عيون السود دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م،٢٨٣/١، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ" شرح الشواهد الكبرى"، لبدرالدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، تحقيق: أ.د.علي محمد فاخر، أ.د.أحمد محمد توفيق السوداني، د.عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة– مصر، ط١، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م، ٤٨٧/٢، ولأبي الأسود في ملحق ديوانه، صنعه: أبي سعيد الحسن السكري، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، بيروت –لبنان، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، ص ٤١٠، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: عباس الصالحي، المكتبة العربية، بيروت– لبنان، ١٩٨٦م، ص٤٩٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عند الحميد، دار الجبل، بيروت– لبنان، ١٩٧٩م، ط٥، ١٢٥/٢، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لعبد الله بن عقيل، ومعه كتاب "منحة الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل، لمحمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة- مصر، ط٢٠، ٢٥٢/١، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك، لأبي الحسن علي بن محمد بن عيسى الأشموني الشافعي، حققه: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت –لبنان، ١٣٧٥هـ/١٩٥٥م، ٤١٠/١، ولسان العرب، " عوي"، ١٠٨/١٥، وهمع الهوامع شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: د. سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة – مصر، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٦٦/١.

إن الهاء عائدة على مذكور متقدم كل ذلك لئلا يتقدم المفعول عليه مضافا إلى الفاعل، فيكون مقدما عليه لفظا ومعنى، وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله:

جـزى ربُّــهُ عنــي عـديّ بــن حاتــمٍ

عائدة على "عدي" خلافا للجماعة[1]"[2].

قال اللورقي:"من التقسيم العقلي صورة رابعة فيها خلاف وهوأن يتقدم الضمير على المفسر لفظا ومعنى، كقولك: ضربَ غلامُه زيدًا، فأجازها ابن جني وجماعة متمسكين بقول الشاعر:

جزى ربُّهُ عني عديّ بن حاتمٍ .....

وما احتجوا به ضعيف؛ لجواز أن يكون الضمير للمصدر، كأنه قال: رب الجزاء، وعن الثاني: أن الفعل لا يصل إلى المفعول إلا بعد صدوره عن الفاعل، فالفاعل يلاقيه أولا، فكان متقدما حقيقة، فوجب أن يكون في اللفظ كذلك ليطابق اللفظ المعنى"[3].

---

(١) والجماعة هم: الأخفش وأبوعبدالله الطوال من الكوفيين، ينظر: المقتضب ٦٩/٢، ١٠٢/٤، والأصول في النحو، لابن السراج أبي بكر محمد بن السري البغدادي، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ٢٣٨/٢، والإيضاح العضدي، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، نسخة الشاملة، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م، ٦٥/١، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٢هـ/٢٠٠٠م، ١٥٧/١-١٥٨، وشرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ٢٠٠٨م، ٢٦٩/٣، وينظر: أوضح المسالك١١٠/٢، وارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة– مصر، ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م، ٩٤٣/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لابن أم قاسم المرادي، تحقيق: د. محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان،٢٠٠١م، ٩٥١/٢، والأشموني٤١٠/١، وهمع الهوامع ٢٦٦/١.

(٢) الخصائص٢٩٤/١.

(٣) المباحث الكاملية، ٢٩٧/١.

المناقشة والترجيح:

الأصل في الضمير أن يسبقه متقدم عليه كي يتم معناه، نحو:﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبۡنَهُۥ﴾[1]، ولكن العرب لما قصدوا إلى تفخيم الكلام وتعظيمه في السياقات اللغوية قدّموا هذا العائد أوالمفسر، فأبهموا أولا ثم فسروا ثانيا، ولما كان الأمر كذلك جاز أن يأتي المفسر متأخرا في اللفظ متقدما في الرتبة نحو: قوله تعالى:﴿فَأَوۡجَسَ فِي نَفۡسِهِۦ خِيفَةٗ مُّوسَىٰ﴾[2]، والمثل القائل: "في بيته يؤتى الحكم"[3]، أوأن يأتي متقدما في اللفظ متأخرا في الرتبة، نحوقوله تعالى: ﴿ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٖ﴾[4].

أما إن عاد الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة فلا يجوز–عند جمهور النحويين[5] – قال ابن مالك:

وشَاعَ نحو: خافَ ربَّهُ عُمـر وشذَّ نحوزانَ نَوْرَه الشَّجـر[6]

---

(١) سورة هود، آية: ٤٢.

(٢) سورة طه، آية: ٦٧.

(٣) هذا مما زعمت العرب عن ألسن البهائم، مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الميداني، تحقيق:الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد دار القلم، بيروت– لبنان، د.ت. ٧٢/٢.

(٤) سورة البقرة، آية: ١٢٤.

(٥) المقتضب٦٩/٢، ١٠٢/٤، والأصول٢٣٨/٢، والإيضاح العضدي، ص٦٥، التبيين في مذاهب النحويين١٥٧/١-١٥٨، والسيرافي٢٦٩/٣، والمفصل في علم العربية، لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري، تحقيق: د. علي بوملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت – لبنان، ١٩٩٣م، ص ٣٨، والمباحث الكاملية ٢٩٦/١-٢٩٧، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة – مصر، ١٣٨٧هـ /١٩٦٧م، ص٢٨، وشرح التسهيل، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله الطائي الجياني الأندلسي، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، مصر، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م،١٦٠/١-١٦١، وشرح الكافية الشافية لجمال الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي، حققه وقدم له، د.عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، دمشق– سوريا، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، ط١، ٥٨٦/٢-٥٨٧، وأوضح المسالك ١١٠/٢، والارتشاف ٩٤٣/٢، والأشموني٤١٠/١، وهمع الهوامع٢٦٦/١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية، لمحمد بن علي الصبان،دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م،٨٥/٢، ١٢٩/٣.

(٦) في ألفيته، بتحقيق سليمان العيوني، دار المنهاج للنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ١٤٢٨هـ، باب الفاعل برقم ٢٤١، ص١٠٠.

إلا ما استثني من أبواب الكلام التي نطق فيها العرب بضمائر ترجع إلى متأخر لفظا ورتبة، فلم يمنعوها لكثرة ما ورد عليها من شواهد، وقد حصرها ابن مالك في قوله: "ويتقدم غير منوي التأخير إن جُرّ برُبّ، أورُفع بنعم وأشباهها، أوبأول المتنازعين، أوأبدل منه المفسر، أوجُعل خبره، أوالمسمى ضمير الشأن عند البصريين أوالمجهول عند الكوفيين"[1].

فلا يجوز تقدم المفسر لفظا ورتبة نحو: ضربَ غلامُه زيدًا، قال المبرد:" ولوقلت: ضرب غلامُه زيدًا لم يجز؛ لأن الفاعل في موضعه فلا يجوز أن يقدر لغيره"[2].

ووضح ابن السراج علة عدم جواز ذلك بقوله:" فلوقدمت فقلت: ضرب غلامُه زيدًا، تريد: ضرب زيدًا غلامُه لم يجز؛ لأنك قدمت المضمر على الظاهر في اللفظ والمرتبة؛ لأن حق الفاعل أن يكون قبل المفعول، فإذا كان في موضعه وعلى معناه فليس لك أن تنوي به غير موضعه، إنما تنوي بما كان في غير موضعِه موضعَه"[3]، فقد وقع الفاعل أولا وهي مرتبته، والشيء إذا وقع في مرتبته لا يجوز أن ينوى بها غيرها[4].

وأكد الفا رسي أنك" لوجعلت (الغلام) الفاعل في هذه المسألة فقلت: ضرب غلامُه زيدًا، لم يجز كما جاز ذلك في المفعول به"[5].

وخالف ابنُّ جني جمهورَ النحويين، وذهب إلى جواز عود الضمير إلى متأخر في اللفظ والرتبة[6].

وحجته في ذلك" أن المفعول قد شاع عنهم واطرد من مذاهبهم كثرة تقدمه على الفاعل[7]، مستدلا بأدلة كثيرة من القرآن والشعر، فمن ذلك قوله تعالى:﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾[8]، ومنه بيت ذي الرمة:

---

(١) التسهيل، ص ٢٨، وشرح التسهيل ١٦٢/١.

(٢) المقتضب ٦٩/٢.

(٣) الأصول٢٣٨/٢.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت- لبنان، ومكتبة المتنبي، القاهرة- مصر، طبعه مصورة عن طبعة محمد منير سنة ١٩٢٨م،٢٠٤/١

(٥) الإيضاح العضدي، ص ٦٥.

(٦) الخصائص ٢٩٥/١.

(٧) المرجع السابق ٢٩٥/١.

(٨) سورة فاطر، آية: ٢٨.

فَمَدافِعُ الرَّيَّانِ عُرِّي رَسمُهَا خَلَقًا كَمَا ضَمِنَ الوُحَيّ سِلامُهَا[1]

ومنه:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومَنَّ قَومُهُ زُهَيْرًا عَلَى مَا جَرَى مِنْ كُلِّ جَانِب[2]

فلما كثر تقديم المفعول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام، جاز هذا الوجه أيضا[3].

وتابعه ابن مالك، يقول:"ولم يحسن تقديم الفاعل متصلا به ضمير عائد إلى المفعول، نحو: زان نورُه الشجرَ، ومع كونه لا يحسن فليس ممتنعا وفاقا لأبي الفتح؛ لأن الفعل المتعدي يدل على فاعل ومفعول، فشعور الذهن بهما مقارن لشعوره بمعنى الفعل"[4].

وعلل لقوله بأنه إذا افتتح كلام بفعل ووليه مضاف إلى ضمير، عُلِم أن صاحب الضمير فاعل إن كان المضاف منصوبا، ومفعول إن كان المضاف مرفوعا، فلا ضرر في تقديم الفاعل المضاف إلى ضمير المفعول، كما لا ضرر في تقديم المفعول المضاف إلى ضمير الفاعل. وكلاهما وارد عن العرب[5]، فمن تقديم الفاعل المضاف إلى ضمير المفعول قول حسان بن ثابت يمدح مطعم بن عدي:

---

(١) البيت من الكامل، وهوللبيد بن ربيعة العامري، في ديوانه، دار صادر، بيروت- لبنان، لا.ت.، ص ٢٩٧، و الخصائص ٢٩٧/١.

(٢) البيت من الطويل، وهولأبي جندب الهذلي، في ديوان الهذليين، تحقيق: أحمد الزين - محمود أبوالوفا، دار الكتب المصرية، القاهرة –مصر، ١٣٨٥هـ- ١٩٦٥م، ص ٨٧، والخصائص٢٩٧/١، وشرح التسهيل ١٦١/١، وشرح الكافية الشافية ٧١/٥، وفي التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق- سوريا، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، ٢٦١/٢، ومعجم الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية "لأربعة آلاف شاهد شعري"، لمحمد بن محمد حسن شراب، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ/١٩٨٦م، ص٥٦، والخزانة ١٤١/١، والارتشاف ٢٤٣١/٥، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحمد بن يوسف بن أحمد محب الدين، الحلبي المعروف بناظر الجيش، تحقيق: أ.د. علي أحمد فاخر، وآخرين، دار السلام، القاهرة- مصر، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ٥٥١/١.

(٣) الخصائص٢٩٧/١.

(٤) شرح التسهيل١٦٠/١، وينظر: شرح الكافية الشافية ٥٨٦/٢- ٥٨٧.

(٥) ينظر: شرح التسهيل١٦٠/١، وينظر شرح الكافية الشافية ٥٨٦/٢- ٥٨٧.

وَلَوأَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرُ وَاحِدًا مِن النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُه الدَّهرَ مَطْعِما[١]

وقال غيره:

كَسَا حِلْمُه ذَا الحِلْمِ أثوابَ سُؤْدَدٍ ورَقَّى نداهُ ذا الندى في ذُرَا المجد[٢]

ونسب إلى الأخفش من البصريين، وقال به الطوال من الكوفيين[٣].

ورد اللورقي ما ذهب إليه ابنُ جني ومتابعوه مضعفا لما قالوه؛ لأن الضمير قد يعود إلى لفظ مقدر بالمصدر "الجزاء" لا على المفعول المتأخر عنه لفظا ورتبة، ثم إن الفاعل يلي الفعل أولا ثم يأتي بعده المفعول –في الأصل– حتى وإن اختلف الترتيب الظاهر للجملة إلا أن مرتبة الفاعل أسبق من المفعول، وطلب الفعل للفاعل أسبق من طلبه للمفعول في التركيب والمعنى، لذا وجب تقدم الفاعل على المفعول لفظا ليطابق تقدمه في المعنى[٤].

وقد أجازه بعض النحاة في الشعر دون النثر؛ لأنه إنما ورد في الشعر دون النثر، كابن يعيش[٥]، والرضي[٦]، وابن الناظم[٧].

---

(١) البيت من الطويل، وهولحسان بن ثابت، في ديوانه، شرحه وكتب هوامشه وقدم له: الأستاذ عبدأ مهنا، دار الكتب العلمية،بيروت –لبنان، ط٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، ص٤٥٤، وهو من شواهد شرح التسهيل ١٦٠/١، وشرح الكافية الشافية ٥٨٦/٢.

(٢) البيت من البسيط، بلا نسبه ذكره العيني ٤٩٩/٢، وشرح التسهيل١٦١/١، وشرح الكافية الشافية ٥٨٧/٢.

(٣) ينظر: شرح الأشموني٤١٠/١، والارتشاف ٩٤٣/٢.

(٤) المباحث الكاملية ٢٩٧/١.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٢٠٤/١- ٢٠٥.

(٦) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، لمحمد بن الحسن الإستراباذي الرضي السمنائي النجفي، تحقيق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي- يحي بشير مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٦٦م، ١١٠/٢-١١٧.

(٧) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لأبي عبد الله ابن الناظم بدر الدين، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، ص٢٢٩.

وتابعهم أبو حيان[١]، والمرادي[٢]، وابن هشام[٣].

قال أبوحيان:"وللجواز وجه من القياس، وهوأن المفعول كثر تقدمه على الفاعل فيجعل لكثرته كالأصل"[٤].

وقال المرادي:"وأجازه بعضهم في الشعر دون النثر، وهوالإنصاف؛ لأن ذلك إنما ورد في الشعر"[٥].

وترى الباحثة صحة اعتراض اللورقي؛ لأن القياس يمنع عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة؛ إذ حق الفاعل أن يكون قبل المفعول، فإن كان الفاعل والمفعول جميعا في موضعيهما، فلا يجوز تقدير الاسم العائد عليه الضمير بشيء منهما. وأما ما سُمع عن العرب في أشعارهم فهومن الضرورة الشعرية، ولا يعول عليها في القياس، "وما كان خارجا عن القياس لا يقاس عليه ولا يشبه به"[٦].

والله أعلم

---

(١) الارتشاف ٩٤٤/٢

(٢) توضيح المقاصد ٥٩٧/٢

(٣) مغني اللبيب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار إحياء التراث، بيروت- لبنان، ط٦، ١٩٨٥م،٥٢٧/١، وشرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق – سوريا، ط١، ١٩٨٤م، ١٧٧/١-١٧٨.

(٤) الارتشاف ٩٤٤/٢.

(٥) توضيح المقاصد ٥٩٧/٢.

(٦) التذييل والتكميل ٢٦١/٢.

إعمال اسم الفاعل المجرد من (أل) في الماضي

يرى الكسائي أن اسم الفاعل يعمل عمل فعله مطلقاً، سواء دل على الحال أوالاستقبال أوالمضي[١]، مستدلا بقوله تعالى:﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾[٢].

قال اللورقي: "وقد أجاز الكسائي إعمال الماضي متمسكا بهذه الآية، واحتمال ما ذكرنا من الحكاية يدفعه."[٣].

المناقشة والترجيح:

اسم الفاعل هوأحد المشتقات التي تعمل عمل الفعل، فإن كان معرفا بأل، عمل مطلقا-عند جمهور النحاة- سواء دل على الحال أوالاستقبال أوالمضي، نحو: هذا الضاربُ زيدًا؛ لأنه صار في معنى: هذا الذي ضرب زيدًا، فعمل عمله، ولأن الألف واللام منعتا الإضافة، وصارتا بمنزلة التنوين[٤].

أما المجرد من (أل) فقد اشترط النحاة لعمله شرطين هما[٥]:

- أن يدل على الحال أوالاستقبال، فلا يعمل إن دل على الماضي؛ وذلك لأنه إنما أُعْمل حملاً له على المضارع؛ لما بينهما من المشابهة اللفظية والمعنوية.
- أن يعتمد على استفهام، أونفي، أومخبر عنه، أوموصوف، فالاستفهام نحو: أَضاربٌ زيدٌ عمرًا؟، والنفي نحو: ما ضارب أبوه عمرا، والمخبر عنه نحو: زيدٌ ضارب أبوه عمرا، والموصوف نحو: مررت برجلٍ ضارب أبوه عمرا.

---

(١) رأي الكسائي في شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، لجمال الدين أبي عمروعثمان بن الحاجب، دراسة وتحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ٢٣٣/٣، والارتشاف ٢٢٧٤/٥، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف الزبيدي، تحقيق: د. طارق الحنابي، مكتبة النهضة العربية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٦٩م، ص ٩٨، وهمع الهوامع ٨١/٥-٨٢، وشرح التصريح ٢٧٢/٣.

(٢) سورة الكهف، آية: ١٨.

(٣) المباحث الكاملية:٧٤/٢-٧٥.

(٤) ينظر: الكتاب ١٨١/١-١٨٢، وشرح التسهيل ٧٦/٣، وهمع الهوامع ٨١/٥.

(٥) وشرح المقدمة الكافية ٢٣٣/٣، والارتشاف ٢٢٧٤/٥، وائتلاف النصرة، ص ٩٨، وهمع الهوامع ٨١/٥، وشرح التصريح ٢٧٢/٣، وشرح الاشموني ٣٠١/٢، والمساعد ١٩.٧/٢

وخالف الكسائي في اشتراط الاستقبال لإعمال اسم الفاعل، فأجاز إعمال اسم الفاعل الدال على الماضي، محتجا بقوله تعالى:﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ وتبعه هشام الضرير[1].

وتعقبه اللورقي بأن اسم الفاعل هذا إنما ورد على حكاية الحال، ومعنى حكاية الحال: أن تقدّر نفسك كأنك موجود في ذلك الزمان، أوتقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن، وإذا قدرته على أحد هذين لم يصح أن يوقع عليه صريح الماضي؛ لأنه قلب ما قصدته في الحكاية، فلا جرم لم تعمله". وأكد تعقبه عليه بقوله:"واحتمال ما ذكرناه من الحكاية يدفعه.".

وقد سبق اللورقي في تعقبه الكسائي كثير من النحاة، كالفارسي[2]، والزمخشري[3]، والأنباري[4]، والعكبري[5]، وابن يعيش[6]، وغيرهم[7]، فذكروا أن ذلك على إرادة الحال، فالمضارع يصح وقوعه هنا، فيقال: (وكلبهم باسط ذراعيه)، ويدل على إرادة الحال أن الواوهي واوالحال.

قال أبوعلي الفارسي:"إن هذه الآية لا دلالة فيها على إجازة ذلك؛ لأنها حكاية حال، قالوا: أُعمل اسم الفاعل عمل الفعل لمشابهته الفعل فكلما أُعرب المضارع حين كان للحال

---

(١) ائتلاف النصرة، ص ٩٨، وشرح المقدمة الكافية ٢٣٣/٣، وشرح التصريح ٢٧٢/٣، والارتشاف ٢٢٧٤/٥، والمساعد: ١٩٧/٢، وشرح الاشموني ٣٠١/٢، وهمع الهوامع ٨١/٥.

(٢) الإيضاح العضدي، ص١٤١- ١٤٢.

(٣) المفصل، ص٢٨٩، والكشاف ٦٦٢/٢.

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د.طه عبد الحميد طه، مراجعه: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م، ١٠٣/٢، وأسرار العربية، ص ٤٩.

(٥) التبيان في إعراب القرآن، ص ٥٣٤.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٩٩/٤.

(٧) البحر المحيط ١٥٤/٧، والارتشاف ٢٢٧٤/٥، ، والدر المصون ٧/ ٤٦٠ -٤٦١، وقطر الندى، ص ١٠٦ -١٠٧، وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للألوسي الكبير محمود شكري، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، د.ت، ٣٢٧/٩

والاستقبال، كذلك أعمل اسم الفاعل عمل الفعل، ولم يعرب الفعل الماضي كذلك لم يعمل اسم الفاعل إذا كان للماضي"[1].

وقال ابن مالك عن مذهب الكسائي:"ومذهبه ضعيف؛ لأن اسم الفاعل الذي يراد به المضي لا يشبه الفعل الماضي إلا من قِبل المعنى، فلا يُعطى ما أعطي المشابه لفظا ومعنى."[2].

والراجح عند الباحثة هوما ذهب إليه اللورقي متابعا فيه جمهور النحاة، من أن (باسط) قد عمل في(ذراعيه) النصب؛ لأنه حكاية حال ماضية واسم الفاعل فيها غير ماض، فهوحكاية لحال الكلب عند وقوع ذلك الأمر؛لأن الواوفي قوله: "وكلبهم" واوالحال؛ والتقدير: ونقلبهم ذات اليمين وذات الشمال في حال بسط كلبهم ذراعيه، فلوكان "باسط" يدل على المضي حقيقة ما عمل في "ذراعيه" النصب؛ بل الجر على الإضافة، فالنصب دليل لفظي على مجيء" باسط" في الآية على حكاية الحال، ولا علاقة له بالمضي، كما أن الفعل "نَقَلِّبُهُمْ" يؤكد أن "بَاسِطٌ" ليس على المضي وإلا لقال:"وقلبناهم".

والله اعلم

(١) الإيضاح العضدي، ص١٤٢.

(٢) شرح التسهيل ٧٦/٣.

معمول اسم الفاعل بين النصب والإضافة

قال الفراء:"ولوخُفِض في الواحد لجاز ذلك. ولم أسمعه إلا في قولهم: هوالضاربُ الرجلِ، فإنهم يخفضون الرجل وينصبونه، فَمَن خَفَضَه شبهه بمذهب قولهم: مررتُ بالرجلِ الحسنِ الوجهِ، فإذا أضافوه إلى مكني، قالوا: أنت الضاربُه، وأنتما الضارباه، وأنتم الضاربوه، والهاء في القضاء عليها خفض في الواحد والاثنين والجمع. ولونويت بها النصب كان وجها، وذلك أن المكني لا يتبين فيه الإعراب. فاغتنموا الإضافة؛ لأنها تتصل بالمخفوض أشد مما تتصل بالمنصوب، فأخذوا بأقوى الوجهين في الاتصال. وكان ينبغي لمن نصب أن يقول: هوالضاربُ إياه، ولم أسمع ذلك"[1].

قال اللورقي:" لوجوب النصب مع الألف واللام شرط وهوألا يكون في المفعول الألف واللام، فإن كان فيه جاز الوجهان، كقولك: الضاربُ الرجلِ؛ لأن للجر أصلا يقاس عليه، وهوباب (الحسن الوجه)، فإن الجر فيه أقوى من النصب، فأضيف اسم الفاعل هنا بالقياس عليه، كما تنصب الوجه في قولك: الحسنُ الوجهِ، بالقياس على(الضارب الرجل)، فأما (الضاربُ زيدٍ) فليس له أصل يقاس عليه، فلم تجز الإضافة، وأجازه الفراء، وهوضعيف؛ لما ذكرنا، والأجود أن زيدا في قولك: هذا الضاربُ زيدا أمس، منصوب على التشبيه بالمفعول به"[2].

المناقشة والترجيح:

يعمل اسم الفاعل عمل فعله فيرفع فاعلا وينصب مفعولا إن كان محلى بـ (أل)، أما إن كان مجردا من (أل) فلا يعمل إلا بشرطين:

أولهما: دلالته على الحال والاستقبال.

الثاني: اعتماده على نفي، أونهي، أواستفهام.

واخْتُلِفَ في عمله في معموله على قولين:

---

(١) معاني القرآن ٢٢٦/٢.

(٢) المباحث الكاملية ٧٦/٢.

الأول: مذهب جمهور النحاة[1] القائل بوجوب نصب معموله ومنع الإضافة، حال كونه معرفا بـ(أل)، وكان معموله نكرة، نحو: هذا الضاربُ رجلا، أومعرفا بغير(أل)، كالعلمية، نحو: هذا الضاربُ زيدا، أوبالإشارة، نحو: هذا الضاربُ ذينك، أوبالإضافة لضمير اسم الفاعل، نحو: هذا الضاربُ عبدَهُ.

قال سيبويه:" هذا باب صار الفاعل فيه بمنزلة الذي فعل في المعنى، وما يعمل فيه، وذلك قولك: هذا الضارب زيدا، فصار في معنى هذا الذي ضرب زيدا، وعمل عمله؛ لأن الألف واللام منعتا الإضافة وصارتا بمنزلة التنوين، وكذلك: هذا الضارب زيدا، وهووجه الكلام"[2]، وقال أيضا:" ولا يجوز(الضارب زيدٍ) كما لا تقول:(الحسن وجهٍ)، وإنما يجوز إذا كان في الثاني ألف ولام"[3].

وعلل العكبري عدم جواز الإضافة بقوله:" فإن قلت: هذا الضاربُ زيدا، لم تجز الإضافة؛ لأن القياس ترك الإضافة في الجميع، إلا أنها جازت إذا كان في الثاني ألف ولام، حملا على باب: (الحسنُ الوجهِ)، فيجري غيره على القياس"[4].

وإليه ذهب اللورقي[5]، وقال ابن عصفور:" فإن لم يكن في معموله الألف واللام، ولا

---

(١) الكتاب١\١٨٢/١، والمقتضب ١٦١/٤، ٢٢٩، وشرح المفصل لابن يعيش١٣٢/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٨/٢، وعلل النحو، لأبي الحسن محمد الوراق، تحقيق:د. محمود الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، ٣٠٤/١، والمقدمة الجزولية، ص١٤٩-١٥٠، واللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبدالله العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، وعبد الإله نبهان، دار الفكرالمعاصر، بيروت، بتوصية مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي –الإمارات، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، ٤٣٩/١، وشرح الجمل الكبير ٤/٢، شرح التصريح ١٤/٢، والأشموني ٣٥٩/٢، المساعد ٢٠٤/٢، والارتشاف ٢٢٧٦/٥، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل، لأبي عبد الله محمد السلسيلي، تحقيق: د. عبدالله الحسني البركاتي، المكتبة الفيصيلة، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، ص٦٣٠، وشرح ابن عقيل ٤٧/٣، وهمع الهوامع ٨٠/٢– ٨١.

(٢) الكتاب ١٨١/١-١٨٢.

(٣) المرجع السابق ١٦١/٤.

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب ٤٤٠/١.

(٥) المباحث الكاملية ٧٦/٢.

كان مضافا لما فيه الألف واللام لم يجز إلا النصب، مثاله: جاءني الضاربُ زيدا"[١].

الثاني: جواز النصب والجر معًا، وهو مذهب الفراء؛ إذ أجاز أن تقول: هذا الضارب رجلا – ورجلٍ، وجاء الضارب ذينك– نصبا وجرا، وهذا الضارب عبدَه– وعبدِه، وهذا الضارب زيدا– وزيدٍ[٢].

ويزعم أن تأويله: هذا أل هوضارب زيدٍ، وهذا أل هوضاربُ رجلٍ، أي: هذا الذي هوضارب زيدٍ، وضارب رجلٍ، فيجعل ما بعد الألف واللام جملة اسمية في التقدير[٣].

وردّ اللورقي قول الفراء، فقال متعقبا له:" وهوضعيف"؛ معللا ذلك بالقياس؛ فاسم الفاعل إنما يعمل النصب وجوبا في الاسم النكرة أوما كان معرفا بغير (أل)؛ لعدم وجود أصل يقاس عليه ولم تجز الإضافة،أما إن كان معموله معرفا بـ(أل) فيجوز فيه الوجهان – النصب والجر؛ لأن للجر أصلا يقاس عليه، والأجود أن (زيدا) في قولك: هذا الضارب زيدا أمس، منصوب على التشبيه بالمفعول به[٤].

قال الرضي:" وأجاز الفراء نحو: الضارب زيدٍ، إما لأنه توهم أن لام التعريف دخلته بعد الحكم، فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الإضافة، ثم عُرّف باللام، وإما لأنه قاسه على الضارب الرجل والضاربك"، ثم قال:" وكلا الأمرين غير مستقيم؛ لأن قوله: دخلته اللام بعد الحكم بإضافته، رجما بالغيب ومن أين له ذلك، والحكم إنما يكون بالظاهر، وأما قياسه، فليس بوجه؛ لأن (الضارب الرجل) محمول على ما حصل فيه التخفيف، ومشبه به، وذلك هوالحسن الوجه، وذلك أنهم لما أرادوا الإضافة في الحسن الوجه بالرفع، قصدا للتخفيف، حذفوا الضمير، واستتر في الصفة، وجيء باللام في المضاف إليه، ليتعرف باللام، كما كان متعرفا بالضمير المضاف إليه، واللام بدل من الضمير في مثل هذا المقام، فلما جيء باللام مع قصد الإضافة، نصبوا تشبيها بالمفعول، فقيل: الحسن الوجه، كما يقال: الضارب الرجل، لتصح الإضافة إليه، فكما شبه الحسن الوجه في النصب الضارب الرجل، مع أن حقه الرفع؛ لتصح إضافة الصفة إليه على ما تقدم، شبه الضارب الرجل

---

(١) شرح الجمل الكبير٢/٥.

(٢) معاني القرآن٢/٢٢٦.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي٢/٣٨.

(٤) المباحث الكاملية٢/٧٦.

على سبيل التقاصّ في الجر بالحسن الوجه، مع أن حقه النصب"[1].

والراجح –لدى الباحثة– هوما ذهب إليه اللورقي متابعا جمهور النحاة من وجوب نصب معمول اسم الفاعل النكرة أوالمعرف بغير أل التعريف؛ وذلك لعدم وجود شاهد من القرآن الكريم، أوالحديث، أوكلام العرب على جواز الجر، ولأن القياس يدل على بطلان مذهبه.

والله أعلم

(١) شرح الكافية للرضي٢/٢٢٧، وما بعدها.

إبدال الاسم الظاهر من ضمير المخاطب

قال الأخفش:" قال:﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾[1] فنصب لام (لَيَجْمَعَنَّكُمْ)؛ لأن معنى(كَتَبَ) كأنه قال: والله ليجمعنكم، ثم أبدل فقال:﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[2] أي: ليجمعن الذين خسروا أنفسهم"[3].

قال اللورقي:" وقد أجاز الأخفش بدل الظاهر من المضمرين المذكورين في بدل الكل من الكل مستدلا بقوله تعالى:﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ﴾[4] فجعل (الذين) بدلا من الكاف والميم، ولا دلالة قاطعة فيه؛ لاحتمال أن يكون (الذين) مستأنفا أومنصوبا بإضمار (أعني)، ولئن سلّمنا أنه بدل لكنه من بدل البعض من الكل، لأن الذين خسروا بعض المجموعين إلى يوم القيامة. ومما يدل على امتناع بدل الظاهر من المضمرين أنه إذا أبدل منهما جاز أن يحل محلهما على ما هوغيره البدل. فكأنك تقول في قولك: قمتُ زيد إذا كان زيد بدلا من التاء: قام زيد، وهذا لا يجوز البتة، لما فيه من الإلباس بإخبارك عن نفسك بالإخبار عن غيرك"[5].

المناقشة والترجيح:

اتفق النحاة[6] على جواز إبدال الاسم الظاهر من المضمر الحاضر (المتكلم والمخاطب) في بدل الكل من كل، إن أفاد معنى الإحاطة والشمول، كالتأكيد، نحو:﴿رَبَّنَآ

(١) سورة الأنعام، آية: ١٢.

(٢) سورة الأنعام، آية: ١٢.

(٣) معاني القرآن ٢٩٤/١.

(٤) سورة الأنعام، آية: ١٢.

(٥) المباحث الكاملية ٤٠١/١.

(٦) المقتضب٢٩٥/٤، ومعاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن السري الزجاج، تحقيق: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت- لبنان، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ٢٣٢/٢، والمباحث الكاملية ٤٠١/١، وشرح التسهيل ٣٣٤/٣، وشرح شذور الذهب لابن هشام٥٧٤/١، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لجمال الدين ابن مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، د. ت.، ص٢٦١، والتصريح١٦٠/٢-١٦١، والارتشاف ١٩٥/٤، وتوضيح المقاصد ١٠٦٤/٢، والأشموني ٨/٣، وهمع الهوامع ١٨٠/٣-١٨١.

﴿أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾[1]، فـ (أولنا وآخرنا) بدل كل من الضمير المجرور باللام، ولذلك أعيدت اللام مع البدل[2].

قال ابن مالك:" وإبدال الظاهر الدال على الإحاطة من ضمير الحاضر كثير؛ لتنزّله منزلة التوكيد بـ (كل)، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾

ومنه قول الشاعر:

فَمَا بَرِحَتْ أَقْدَامُنَا فِي مَقَامِنَا ثَلَاثَتَنَا حَتَّى أُزِيرُوا الْمَنَائِيَا(٣)

وإن لم يفد معنى الإحاطة فقد اختُلف فيه ما بين منع وجواز[4].

فذهب البصريون إلى منع الظاهر من المضمر الحاضر إن لم يفد معنى؛ لأن البدل إنما جيء به للبيان، وضمير المتكلم والمخاطب لا يحتاج إليه؛ لأنه في غاية الوضوح[5]. فضمير المخاطب والمتكلم أعرف من الظاهر، فلوجُعل الظاهر بدلا من ضمير المتكلم والمخاطب وهما أعرف منه لكان لغير المقصود مزيّة على المقصود[6].

وأجاز قطرب بدل الظاهر من المضمر الحاضر في الاستثناء، نحو: ما ضَرَبْتُكُم إلَّا زَيدًا[7]، مستدلا بقوله تعالى:﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ﴾[8].

---

(١) سورة المائدة، آية: ١١٤.

(٢) ينظر: شرح التصريح على التوضيح ١٩٩/٢.

(٣) البيت من الطويل، وهولعبيد بن الحارث بن عبد المطلب في المقاصد النحوية ١٨٨/٤، ولبعض الصحابة في شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لجما الدين محمد بن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد- العراق، ١٣٩٧م، ١٩٦٦م، ص ٥٨٨، وبلا نسبة في الأشموني ٨/٣.

(٤) شرح التسهيل ٣٣٤/٣.

(٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن عبد الله بن الحسين بن أبي البقاء العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة –مصر، ١٩٧٦م،٤٨٣/١، وشرح التسهيل ٣٣٤/٣.

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش٦٩/٣، وشرح التصريح١٩/٢، والكناش في فني النحووالصرف، للملك المؤيد عماد الدين أبي الفداء الشهير بصاحب حماة، تحقيق: د. رياض الخوام، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ،٢٣٨/١.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٣٣٤/٣، وتوضيح المقاصد ١٠٤٦/٢، والارتشلف ١٩٦٥/٤، وهمع الهوامع ١١٧/٣، وحاشية الصبان ٩٩/٣.

(٨) سورة البقرة، آية:١٥٠.

وأجيب "بأن زيدا ليس بدل كل من ضمير المخاطبين بل بدل بعض، وأنه لا يوجد مثال يكون فيه المستثنى بدل كل من المستثنى منه"[1].

في حين أجاز الأخفش[2] والكوفيون[3] ذلك مطلقا. مستدلين بقوله تعالى:﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾[4]. وأنشد الكوفيون:

فَلَأَحْشَأَنَّكَ مشْقصًــا أَوْسًا أَوِيسَ مِنَ الْهَبَالَــةِ[5]

وأجازه ابن مالك وغيره[6] على قلة، قال:" فلولم يكن في البدل من ضمير الحاضر معنى الإحاطة جاز على قلة ولم يمتنع، كما زعم غير الأخفش، والدليل على ثبوته قول أبي موسى الأشعري رضي الله عنه:"**أتينا النبي ﷺ نفرٌ من الأشعريِّين**"[7]، ومثله قول الشاعر:

وَشَوْهاء تَعْدُوبِي إِلَى صَارِخِ الوَغَى بِمُسْتَلْئِمٍ مِثْلَ الفَنِيقِ المُرَجــل[8]

---

(١) حاشية الصبان ٩٩/٣.

(٢) معاني القرآن ٢٩٤/١.

(٣) رأي الكوفيون في: شرح الكافية الشافية ٣٤٢/١، وشرح التسهيل ٣٣٤/٣، ووتوضيح المقاصد ١٠٤٦/٤، ووشرح شذور الذهب ٥٧٤/١، والارتشاف ١٩٦٥/٤، وهمع الهوامع ١٨١/٣.

(٤) معاني القرآن ٢٩٤/١.

(٥) البيت من مجزوء الكامل من أبيات قالها الكميت بن زيد الأسدي، في ديوانه، بتحقيق: د. محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٠م،٣٤/٣، ونسبها صاحب اللسان لأسماء بنت خارجة ١٩٢/١،وهي في ديوان الفرزدق أبي فراس همام بن غالب التميمي، ضبط معانيه وشروحه وأكملها: أ. إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، بيروت – لبنان، ط١، ١٠٨٣م، ٦٠٧/٢.

(٦) تمهيد القواعد ٣٠٤٥/٧.

(٧) صحيح البخاري، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب البغى، دار ابن كثير، بيروت – لبنان، ١٤٠٧هـ /١٩٨٧م، كتاب المغازي، باب قدوم الأشعريين وأهل اليمن، برقم ٤٣٨٥، ١٧٣/٥.

(٨) البيت من الطويل، لذي الرمة في ديوانه، بتحقيق: د. عبد القدوس أبوصالح، مؤسسة الإيمان، بيروت– لبنان، ط٢، ١٩٨٢م، ص٦٠٥، وشرح الكافية الشافية ١٢٨٤/٣.

ومثله:

بِكُمْ قُرَيْشٍ كُفِينَا كُلَّ مُعْضِلـــَةٍ وَأَمَّ نَهج الهُدى مَنْ كانَ خَلِيـــلا[1]**»**[2]

ورد اللورقي ما ذهب إليه الأخفش ومن وافقه، وتعقبهم بقوله:" ولا دلالة قاطعة فيه؛ لأن معنى الآية لا يدخل تحت بدل كل من كل، لأن المجموعين إلى يوم القيامة لا يقتصر على الخاسرين فقط بل يشمل جميع المخلوقات. ولوسلمنا أنه يدخل في معناه لكان أقرب من بدل بعض (الخاسرين) من كل(جميع المخلوقات المشار إليهم بالكاف والميم في يجمعنكم)".

ولوأردنا أن نعوّض بالبدل مكان المبدل منه –على قول الأخفش– لكان التعويض غير سائغ، ولحلّ محل الكاف والميم لفظ غير (الذين خسروا)، فلما لم يحل المبدل مكان المبدل منه لم يجز أن يدخل تحت بدل الكل من الكل؛ لما فيه من الإلباس بالإخبار عما هومرادا أصلا، وعلى هذا تكون جملة (الذين خسروا أنفسهم) مستأنفة و(الذين) مبتدأ وخبره(فهم لا يؤمنون)[3].

وترى الباحثة أن تعقب اللورقيُّ الأخفش في هذه المسألة صحيح؛ فجملة (الذين خسروا أنفسهم) تصلح لمخاطبة الناس كافة، ولا يجوز جعلها بدل بعض من كل؛ لأن المبدل منه بالنسبة إلى اللفظ في الظاهر عام، وفي المعنى ليس المراد به إلا ما أراد المتكلم[4]، ففسد فيه التعويض. والوجه فيها أن تكون جملة مستأنفة فـ (الذين) مبتدأ أخبر عنه بقوله:" فهم لا يؤمنون"، أوتكون في موضع نصب على الذم، والتقدير: أذم الين خسروا أنفسهم، وأما تقدير اللورقي بـ (أعني) ليس بجيد؛ لأن النحاة يقدرون المنصوب بالذم بـ (أذم)[5].

والله أعلم

---

(١) البيت من البسيط، بلا نسبة في شرح التسهيل٣/٣٣٥، وشرح شذور الذهب، ص٤٤٣، والارتشاف ٦٢٢/٢، وتوضيح المقاصد ٢٣٠/٣، وشرح التصريح ١٩٩/٢.

(٢) شرح التسهيل ٣٣٥/٣.

(٣) المباحث الكاملية ٤٠١/١.

(٤) الدر المصون ٥٥٣/٤.

(٥) البحر المحيط ٤٤٨/٤.

المنـادى المكـرر

أجاز السيرافي في مثل: يـا تَـيمُ تَـيمَ عُـدَيّ، أن تكـون فتحـة الأول إتباعـا لنصـب الثـاني فقال:"وعندي وجه ثالث لم أعلم أحدا ذكره، وهوقوي في نفسي؛ وذلك أن تجعل أصله: يـا زيدُ زيدَ عمرو، فيكون (زيد عمرو) الثاني نعتـا لـلأول، مثل قولنـا: يـا زيـدُ ابـن عمـرو، ثـم تَتبع حركةُ الأول المبني حركةَ الثاني المعرب"(١).

قال اللورقي:"وأجـاز السيرافي وجهـا آخـر، وهـوأن تكـون فتحـة الأول إتباعـا لنصـب الثـاني وأصـله: يـا تـيم -بالضـم- فصـح قياسـا علـى: يـا زيـد بـن عمـرو. وهوضـعيف؛ لأن الموجب للإتباع في بـاب (ابـن) كثـرة الاستعمال لكثـرة وقـوع (ابـن) صـفة بـين علمين فـي النداء وغيره، فكيف يلحق ما قل استعماله بما كثر؟"(٢).

المناقشة والترجيح:

إذا كُـرر الاسم المنـادى المضـاف نحـو: يـا سـعدُ سـعدَ الأوس، ويـا تـيمُ تـيمَ عـديّ، فقد وجب نصب الثاني، كقول الشاعر:

يا زيدُ زيدَ الْيَعْمُلاتِ الذُّبَّـلِ تَطَاولَ الليلُ عَليكِ فَانْـــزِلِ(٣)

وقول الآخر:

يا تيمُ تيمَ عدي لا أَبَا لَكُـمُ لَا يَلْقِيَنَّكُم فَي سَوْأةٍ عُمــرُ(٤)

ويجوز في الاسم المنادى الأول وجهان:

---

(١) ينظـر: هـامش الكتـاب ٢٠٦/٢، والمباحـث الكاملية ١٧/٢، وشـرح الرضـي علـى الكافيـة ٤٦٤/١، وهمع الهوامع ٨٥/٢.

(٢) المباحث الكاملية ٢١٧/٢.

(٣) البيـت مـن الرجـز وهولعبـد الله بـن رواحـه ، ينظـر المقتضـب٢٣٠/٤، وشـرح المفصـل لابـن يعيش ١٠/٢، والخزانة٦٣٢/١، والمغني ص٦٢١، وشرح الرضـي علـى الكافيـة ٤٦٤/١، وهمـع الهوامـع ٨٥/٢، ونسب في الكتاب٢٠٦/٢ إلى بعض ولد جرير، وفي الكامل في اللغـة والأدب، لأبـي العبـاس محمد بـن يزيـد بـن عبـد الأكبـر الأزدي البصـري النحـوي، تحقيـق: محمد أبوالفضـل إبـراهيم، دار الفكـر العربي، القاهرة – مصر، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م،١٤٦/٧ لعمر بن لجأ.

(٤) البيـت مـن البسـيط، وهـولجرير، وهـومن شـواهد الكتـاب ٢٠٦/٢، والمقتضـب ٢٢٩/٤، والخزانـة ٣٥٩/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/٢-١٠٥، وبلا نسبة في همع الهوامع ٨٦/٢.

الأول: الرفع، تقول: يا تيمُ تيمَ عدي، على أن الأول منادى مفرد علم، فهومبني على الضم[١].

ووجه النصب في الثاني يحتمل خمسة أوجه[٢]:

- أنه منادى مضاف.
- أنه منصوب بإضمار "أعني".
- أنه توكيد للأول.
- أنه عطف بيان.
- أنه بدل من الأول.

والثاني: النصب، واختلف النحاة في إعرابه.

فذهب سيبويه إلى أنه منادى مضاف إلى ما بعد الثاني، والثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه، تأكيد لفظي لتيم الأول، يقول بعد أن ذكر البيتين: يا تيمُ تيمَ عدي، ويا زيدُ زيدَ اليعملات: "وذلك لأنهم قد علموا أنهم لولم يكرروا الاسم كان الأول نصبا، فلما كرروا الاسم توكيدا تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لولم يكرروا"[٣].

وقد شبهه باللام المقحمة بين المضاف والمضاف إليه في: لا أبا لك، لتأكيد اللام المقدرة[٤]. فقال:" وقال الخليل –رحمه الله–: وهومثل لا أبا لك، قد علم أنه لولم يجيء بحرف الإضافة قال: أباك، فتركه على حاله الأولى، واللام ههنا بمنزلة الاسم الثاني في قوله: يا تيمُ تيمَ عدي"[٥].

وذهب المبرد إلى أن الأول منادى مضاف إلى محذوف دل عليه الآخر، والثاني مضاف إلى الآخر، والتقدير: يا تيم عدي تيم عدي، قال:" والوجه الآخر أن تقول: يا تيمَ

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٤٦٤/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٠٤/٣، وشرح الكافية الشافية ١٣٢١/٣، وشرح الألفية لابن الناظم، ص٥٧٩، وهمع الهوامع٨٥/٢-٨٦.

(٢) ينظر: الكتاب ٢٠٥/٢-٢٠٦، والمقتضب٢٢٩/٤-٢٣٠، والمباحث الكاملية٢١٥/٢-٢١٧، وشرح الرضي على الكافية ٤٦٤/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٠٤/٣، وشرح الكافية الشافية١٣٢١/٣، وشرح الألفية لابن الناظم، ص٥٧٩، وهمع الهوامع٨٥/٢-٨٦.

(٣) الكتاب ٢٠٦/٢.

(٤) شرح الرضي على الكافية ٤٦١/١.

(٥) الكتاب ٢٠٦/٢.

تيمَ عدي... فإما أقحمت الثاني تأكيدا للأول، وإما حذفت من الأول المضاف استغناء بإضافة الثاني، فكأنه في التقدير: يا تيم عدي تيم عدي"[١].

وتابعه اللورقيَّ في قوله، فهويرى أنه "إذا قلت: يا زيدَ زيدَ عمرو–بنصب الأول– فليس في نصبه إلا وجه واحد، وهوأنه منادى مضاف"[٢].

قال الرضي:"وإنما جيء بتأكيد المضاف لفظا بينه وبين المضاف إليه، لا بعد المضاف إليه؛ لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف إليه، ولا تنوين معوِّض عنه، ولا بناء على الضم"[٣].

وأجاز السيرافي وجها آخر لفتح الاسم الأول في "يا تيمُ تيمَ عدي"، وهوأن الأصل في التركيب: يا تيم –بالضم– تيمَ عدي، ففتح الاسم الأول إتباعا لنصب الثاني، كما في يا زيدَ بنَ عمرو[٤].

واحتج له الرضي بأن الكوفيين يجوّزون فتح المنادى العلم الموصوف بمنصوب أي صفة كان؛ لأن (تيم) عطف بيان للأول، فهوكالوصف في التبيين[٥].

وضعف اللورقيُّ قول السيرافي؛"لأن الموجب للإتباع في باب (ابن) كثرة الاستعمال؛ لكثرة وقوع (ابن) صفة بين علمين في النداء وغيره، فكيف يلحق ما قل استعماله بما كثر؟"[٦].

ويظهر لي أن تعقبه للسيرافي في هذه المسألة غير صحيح؛ لأنه يجوز قياس القليل على الكثير، وقد تحقق ذلك في حمل إتباع المنادى المكرر– القليل – على إتباع (ابن) – الكثير- ، فجاز ذلك، ثم إن القول بالاتباع يخرجنا من دائرة الحذف والزيادة في الكلام.

والله أعلم

---

(١) المقتضب ٢٢٧/٤-٢٢٨.

(٢) المباحث الكاملية ٢١٥/٢.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٤٦١/١.

(٤) ينظر: هامش الكتاب ٢٠٦/٢، والمباحث الكاملية ٢١٧/٢، وشرح الرضي على الكافية ٤٦٤/١، وهمع الهوامع ٨٥/٢.

(٥) شرح الرضي على الكافية ٤٦٤/١.

(٦) المباحث الكاملية ٢١٧/٢.

صرف العَلَم المعدول عن (فُعَل)

قال الخوارزمي:"أجمع النحويون عن آخرهم على أن (عُمَر وزُفَر) غير منصرفين، وهذا إجماع باطل؛ فإن (عمر) وإن كان غير منصرف فليس (زُفَر) بمثابته، ألا ترى أن (زُفَر) علما منقولا عن الزُّفَر بمعنى السيّد، سمي بذلك؛ لأنه يزدفر بالأموال في الحمالات مطيقا لها... وقد اتفقوا على أن ما كان من الأعلام على هذا الوزن وهومنقول، فإنه منصرف... فإن سألت في هذه المسألة توارد إجماعان، أحدهما: إجماعهم أن (زُفَر) غير منصرف، والثاني: إجماعهم على أن كل ما كان على هذا الوزن وهوعلم منقول فإنه منصرف، فلم جعلت هذا الإجماع بالبطلان أولى من ذلك؟ أجبت: لأن الإجماع ها هنا على شيء عددي، والإجماع هناك إجماع على شيء تقريري؛ لأن السهوفي العدديات أحرى منه في التقريريات، ولأنه لوبطل هذا الإجماع لم يبطل إلا حكم في صورة واحدة ولا كذلك ثَمّ، فبعد ذلك لوأصبت (زُفَر) غير منصرف لا يخلوذلك من أن يكون في الشعر، أوخارج الشعر، فإن كان خارج الشعر لم أقبله، وقلت: هذه روايتك ورواية إخوتك، وإن كان في الشعر حملته على مذهب الكوفيين؛ لأن من مذهبهم أن الاسم يُمنع الصرف بالعلمية المجردة"[1].

قال اللورقي:" قال الشاعر:

..... **يَأْبَى الظَّلامَة منه النَّوفَلُ الزُّفَـرُ**[2]

لكن لما لم يصرفوا (زُفَر) دلنا ذلك على أنه ليس مصروفا، بل هومشارك له في اللفظ، ولما لم يقف صدر الأفاضل شارح المفصل[3] على هذه النكتة شنّع على النحاة بأنهم

---

(١) شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم: بالتخمير، لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار العرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٠م، ٢١٤/١-٢١٥.

(٢) عجز بيت من البسيط، وصدره: **أخو رغائب يعطيها ويسألها**، وهولأعشى باهلة في جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٨٧م، ص ٧٠٦، ٩٧١، ١١٧٤، وخزانة الأدب ١٨٥/١، ١٨٦، ١٩٥، ولسان العرب ٣٢٥/٤ (زفر)، ١١١/٥ (قفر)، ٦٧٢/١١ (نقل)، وبلا نسبة في: شرح المفصل لابن يعيش ٥٨/١، والمباحث الكاملية ٢٥٨/٢.

(٣) يعني القاسم بن الحسين الخوارزمي.

غلطوا في هذه المسألة، فإنهم أجمعوا على أن المنقول من الأجناس ينصرف، و(زُفَر) منقول منها، ومع ذلك لم يصرفوه بالإجماع. قال: فهم مخطئون في أحد الإجماعين"[١].

المناقشة والترجيح:

يمنع الاسم من الصرف إن كان علما معدولا، ويقصد بالعدل: أن يُشتق الاسم النكرة الشائع ويُغيَّر بناؤه إما لإزالة معنى وإما لأن يسمى به[٢].

ومن الصيغ التي يأتي عليها العلم المعدول، وزن (فُعَل) المعدول عن (فاعل)، فقد جاءت مسموعة عن العرب وهي[٣]: عُمَر، وزُفَر، ومُضَر، وثُعَل، وهُبَل، وزُحَل، وعُضَم، وقُزَح، وجُشَم، وقُثَم، وجُمَح، وجُحَا، وثُلَف، وبُلَع.

فاتفق النحاة[٤] على علة منع هذه الأسماء من الصرف للعلمية والعدل، فذكر ابن السراج في باب الأسباب التي تمنع الصرف:" التعريف، متى اجتمع مع التعريف التأنيث أووزن الفعل، أوالعجمة، أوالعدل، أوالألف والنون لم ينصرف... والعدل مثل: عُمَر وسحَر"[٥].

وقال أبوحيان:"العدل يمنع مع العلمية في نحو: عُمَر، وهومعدول عن عامر..."[٦].

ويُشترط لمنع هذه الأعلام من الصرف أن تكون مذكّرة معرّفة مكبّرة، فلوكانت غير ذلك صُرِفت[٧].

---

(١) المباحث الكاملية ٢٥٨/٢.

(٢) الأصول ٨٨/٢، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٨/١، وشرح الرضي على الكافية ١١٣/١، وهمع الهوامع ٩٨/١، وشرح ابن عقيل ٣٠٧/٢.

(٣) ينظر: شرح شذور الذهب، ص٤٥٢، وهمع الهوامع ٨٧/١، ٨٨.

(٤) الكتاب ٢٢٣/٣، والمقتضب ٣٢٣/٣، والأصول٨٧/٢، وما ينصرف وما لا ينصرف، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: هدى محمود قراعة، إحياء التراث الإسلامي، القاهرة – مصر، ١٣٩١هـ/١٩٧١م، ص٣٩، وشرح الكتاب للسيرافي٤٨٩/٣، والإيضاح العضدي، ص ٣٠٢، والمفصل، ص٣٥، وشرح المفصل لابن يعيش٥٨/١، واللباب٥١٣/١، والمباحث الكاملية ٢٥٧/٢، وشرح الرضي على الكافية ١٢٦/١، والارتشاف٨٦٧/٢، والصبان٢٦٤/٣، والنحوالوافي، لعباس حسن، دار المعارف، مصر، ط٥، ٢٥٧/٤.

(٥) الأصول ٨٧/٢.

(٦) الارتشاف ٨٦٨/٢.

(٧) ينظر: الكتاب ٢٢٣/٣، ٢٢٤.

قال ابن يعيش:" والمعدول على ضربين: معرفة ونكرة، فالمعرفة نحو: (عُمَر وزُفَر)، وهومن قبيل المرتجل؛ لأنه يُغيّر في حال العلمية فلونُكّر لانصرف، نحوقولك: مررتُ بزحلَ وزحلٍ آخر، وعمرَ وعمرٍ آخر؛ لبقائه بلا تغيير؛ لأنه لَمّا زال التعريف بالتنكير زال العدل أيضا، وكذا ينصرف، ففي التصغير؛ لزوال صفة العدل به، وأما المعدول في حال التنكير، فنحو: أُحاد وثُلاث ورُباع وما كان منها نكرات، بدليل قوله تعالى:﴿أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ﴾[1]"[2].

والفائدة من العدل "أن المعدول يقع في أول وهلة يغني عن الألف واللام، وأصله الوقوع في النداء، لا يمتنع شيء من أسماء الفاعلين من العدل إلى (فُعَل) في النداء، تقول للخبيث: يا خُبَثُ، وللفاسق: يا فُسَق، ويا ضُرَب، ويا قُعَد، تريد بهذا كله: يأيها الفاعل الكثير الفعل، للضرب الذي تذكره"[3]، فأفاد العدل الخفيف وتمحيض العلمية؛ إذ لوقيل: (عامر) لتوهم أنه صفة[4].

إلا أن الخوارزمي رفض ما أجمع عليه النحاة، ووصفه بأنه:" إجماع باطل"؛ لأن (زُفَر) منقول من الأجناس، فحقه أن ينصرف، إلا أنهم لم يصرفوه، كما أنه يقبل منع صرفه في الشعر على المذهب الكوفي[5].

ورده اللورقي بأن تغليطه للنحاة، وتشنيعه إجماعهم إنما كان لعدم وقوفه على هذه المسألة الدقيقة، وإنما لم يصرفوه لمجيئه عن العرب من غير صرف، والضابط في هذا القسم هوالسماع.

والراجح لدى الباحثة أن العلم المذكّر على(فُعَل) إذا سُمع ممنوعا من الصرف وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية، نحو:(زُفَر) فإنهم قدروه معدولا؛ لأن العلمية لا تستقل بمنع الصرف[6]. والله أعلم

---

(١) سورة فاطر، آية: ١.

(٢) شرح المفصل ٦٢/١.

(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف، ص٣٩.

(٤) الصبان ٢٦٤/٣.

(٥) التخمير ٢١٤/١-٢١٥.

(٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١٢٧/١.

صرف الاسم المنقول من الفعل

ذهب عيسى بن عمر- فيما نقله عنه سيبويه - إلى أن العلم إن كان منقولا من (فِعْل) كان ممنوعا من الصرف مطلقا، جاء في الكتاب:"هذا باب ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلا... وأما عيسى فكان لا يصرف ذلك. "[1].

قال اللورقي:" وكان عيسى بن عمر يزعم أنه مهما سمي بالفعل مطلقا على أي وزن كان فإنه لا ينصرف، وكان ينشد:

أَنَــا ابْنُ جَلَا وطَلَّاعُ الثَّنَايَــا[2]

وهذا بعيد؛ فإنه قد جاء مصروفا في الحديث في قوله عليه السلام:"وعَنْ قِيلٍ وقالَ" بالصرف، وأما (جلا) فيحتمل أن يكون سمي به وفيه ضمير فيكون محكيا، أو يكون مفرعا لكنه صفة لموصوف محذوف، كأنه قال: أنا ابن رجل جلا"[3].

---

(١) الكتاب ٢٠٦/٣.

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

..... **متى أضع العمامة تعرفونــي**

وهولسحيم بن وثيل في الكتاب ٢٠٧/٣، وجمهرة اللغة، ص٤٩٥، ١٠٤٤، وخزانة الأدب ٢٥٥/١، ٢٥٧، ٢٦٦، والدرر ٩٩/١، وشرح شواهد المغني، لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد ظافر كوجان، تصحيح: محمد محمود بن التلاميد الشنقيطي، لجنة التراث العربي، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م، ٤٥٩/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٣، والمقاصد النحوية ٣٥٦/٤، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب، لأبي عمروعثمان بن الحاجب، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمّان، عمّان – الأردن، دار الجبل، بيروت –لبنان، د.ط، ص٤٥٦، وأوضح المسالك ١٢٧/٤، وخزانة الأدب ٤٠٢/٩، وشرح شواهد المغني ٧٤٩/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٦١/١، ١٠٥/٤، ولسان العرب ١٢٤/١٤ "ثنى"، ١٥٢ "جلا"، وما ينصرف وما لا ينصرف، ص٢٠، ومجالس ثعلب، ٢١٢/١، ومغني اللبيب١٦٠/١، والمقرب، لأبي الحسن علي بن عصفور الإشبيلي، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد –العراق، ط١، ١٣٩٢م، ١٩٧٢م، ٢٨٣/١، والأشموني ١٥٩/٣، وهمع الهوامع ٣٠/١.

(٣) المباحث الكاملية ٢٤٢/٢.

المناقشة والترجيح:

من العلل التي تمنع الصرف: العلمية ووزن الفعل؛ بشرط[١] أن يكون مختصًا به، أوخاليا من الزوائد، أوغالبًا في الفعل[٢]. ويرى جمهور النحويين[٣] أن الفعل إذا خلا من الضمير ولم تلحق أوائله الزيادة وكان له نظير في الأسماء ثم سمي به فإنه ينصرف.

قال سيبويه:" هذا باب ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلا زعم يونس: أنك إذا سميت رجلا بـ(ضارب) من قولك: ضاربٌ، وأنت تأمر، فهومصروف. وكذلك إن سميته (ضارب)، وكذلك (ضَرَب)، وهوقول أبي عمرو، والخليل؛ وذلك لأنها حيث صارت اسما وصارت في موضع الاسم المجرور والمنصوب والمرفوع، ولم تجئ في أوائلها الزوائد التي ليس في الأصل عندهم أن تكون في أوائل الأسماء، إذا كانت على بناء الفعل غلبت الأسماء عليها إذا أشبهتها في البناء، وصارت أوائلها الأوائل التي هي الأصل للأسماء، فصارت بمنزلة(ضارب) الذي هواسم، وبمنزلة (حَجَرٍ) و(تَابِلٍ)"[٤].

وقال المبرد:"واعلم أنك إذا سميت رجلا بشيء من الفعل ليست في أوله زيادة وله مثال في الأسماء؛ فهومصروف في المعرفة والنكرة"[٥]، وقال أيضا:" ألا ترى أن الزيادة لا تمنع الصرف من الأسماء إلا ما كان منها على وزن الأفعال، فما كان في أوله زيادة ليس هوبها على وزن الأفعال فهومصروف"[٦].

---

(١) الأشموني١٥٩/٣. والمراد بالمختص: ما لا يوجد في غير فعل إلا في نادر أوعلم أوأعجمي.

(٢) وقع خلاف في اشتراط الغلبة في الفعل، والأولى اشتراط الاختصاص، وخلوه من الزوائد في أوله، ينظر: الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمروعثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، مطبعة المجمع العلمي الكردي، العراق،١٩٧٦م، ٦٠/١.

(٣) الكتاب٢٠٦/٣، والمقتضب ٣١٢/٣، والأصول ٨٠/٢، والتعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة- مصر، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، ٢٥/٣، واللمع، ص٢٠٩، والمفصل، ص٤٥، وشرح المفصل ٦١/١، واللباب ٥٠٦/١، والتخمير ٢١١/١، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف، ص٤٦٥، وشرح الجمل الكبير ٢٠٩/٢، وشرح الرضي على الكافية ١٧٤/١، وشرح الكافية الشافية ١٤٧٦/٣، وأوضح المسالك ١٢٧/٤، وتوضيح المقاصد ١٢١٣/٤، وهمع الهوامع ٩٨/١، والمساعد ٥٨/٣.

(٤) الكتاب ٢٠٦/٣-٢٠٧.

(٥) المقتضب ٣١٤/٣.

(٦) المقتضب ٣١٨/٣.

وتابعهم السيرافي في شرحه كلام سيبويه السابق:"هذا الباب يذكر فيه من سمي بفعل لا ضمير فيه ولا زيادة في أوله، وله نظير من الأسماء"[١].

وقال أبوحيان:" والغالب أيضا يمنع مع العلمية، نحو: أحمد... ومن الغالب: يَرْمَع، ويَعْمَل، ويَفْعَل، نحو: تَوْلَب، وتَفْعُل، نحو: تَنْضُب، وتُفعَل، نحو: تُرْتَب، وتُذرَأ، فكل هذه إذا سمي بها مُنعت الصرف للعلمية ووزن الفعل الغالب"[٢].

والعلة في منع الموازن للفعل من الصرف، وضحها سيبويه بقوله:" ألا ترى أن تَفْعَل ويَفْعَل، في الأسماء قليل، وكان هذا البناء إنما هوفي الأصل للفعل، فلما صار في موضعٍ قد يُستثقل فيه التنوين، استثقلوا فيه ما استثقلوا فيما هوأولى بهذا البناء منه"[٣].

وذهب عيسى بن عمر إلى أن العلم إن كان منقولا من (فِعْل) كان ممنوعا من الصرف مطلقا دون شروط، كما لوسميت رجلا بـ(ضَارِبْ)، الأمر من (ضارَبَ)، وكذا لوسميته بـ(ضَرَبَ)، و(دَحْرَجَ)، و(كَعَبَ)، واحتج ببيت سحيم بن وثيل اليربوعي:

أنَا ابْنُ جَلاَ وطَلاَّعُ الثَّنَايَــا متى أَضَع العمامةَ تعرفونـــي

وقد لقي ما ذهب إليه ابن عمر معارضات وتوجيهات من النحاة[٤]، فقال سيبويه: "وهوخلاف قول العرب، سمعناهم يصرفون الرجل يسمى: كَعْسَبًا، وإنما هوفَعَلَ من الكَعْسَبَة، وهوالعدوالشديد مع تداني الخطا"[٥]، وحمل ما استشهد به ابن عمر على أنه فيه ضمير فاعل، فهوإذًا جملة محكية لا تصرف، فقال:" ولا نراه على قول عيسى، ولكنه على الحكاية"[٦].

وقال السيرافي:" وتأويل سيبويه أن في (جلا) ضميرا من أجله لم يصرفه، والفعل إذا كان فيه ضمير أوكان معه فاعل ظاهر ثم سمي به حُكِي ولم يغير... فإن سميت رجلا بفعل

---

(١) شرح السيرافي ٤٧٠/٣.

(٢) الارتشاف ٨٦١/٢.

(٣) الكتاب١٩٧/٣.

(٤) الكتاب ١٩٧/٣، وشرح السيرافي٤٧٠/٣، والتعليقة ٢٥/٣، والمباحث الكاملية٢٤٢/٢، والارتشاف ٨٦١/٢.

(٥) الكتاب ٣ /٢٠٦-٢٠٧.

(٦) المرجع السابق ١٩٨/٣.

لا نظير له من الأسماء، كقولك: ضَرَّبَ وضُرِّب مشددا وضُرِب، لم تصرفه؛ لأنه لا يشبه الأسماء"[1].

كما رده اللورقي بقوله:"وهوبعيد"؛ لوجهين[2]:

الأول: لاحتمال اشتماله على الضمير فيكون محكيا، وهوالوجه الذي قاله سيبويه.

الثاني: يكون مفرعا لكنه صفة لموصوف محذوف، كأنه قال: أنا ابن رجل جلا. "فهوفعل ماض باق على فعليته، وفيه ضمير مستتر هوفاعله، وجملة الفعل وفاعله في محل جر صفة لموصوف مجرور محذوف، والتقدير أنا ابن رجل جلا الأمور وكشفها"[3].

والمختار لدى الباحثة ما ذهب إليه اللورقي متابعا جمهور النحويين؛ إذ لا شاهد في البيت المذكور على منع الصرف –كما زعم ابن عمر–؛ لأنه توجيه اللورقي موافق للقياس، من اشتماله على ضمير فيكون على الحكاية، ويقوي ذلك أن المعنى يقتضيه؛ فمعناه: أنا ابن الذي جلا عن نفسه بما يوجب المفخرة، فالمعنى موافق لتوجيه اللورقي من كونه –أيضا– صفة لمحذوف، والتقدير: انا ابن رجل جلا.

والله أعلم

(١) شرح الكتاب ٤٦٩/٣- ٤٦٠.

(٢) المباحث الكاملية ٢٤٢/٢.

(٣) الأشموني ١٥٩/٣.

الفصل الثاني

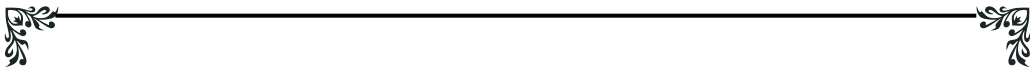

تعقبات اللورقي للنحاة

في مسائــل الأفعـــال

(كان) وأخواتها بين الفعلية والحرفية

قال الزجاجي:"هذا باب الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار، وهي: كان، وأمسى، وأصبح، وصار، وأضحى، وظل، وبات، ودام، وليس، ومازال، وما انفك، وما فتئ، وما برح، وما تصرف منها"[١].

قال اللورقي:"قلت: تسمية هذه العوامل اللفظية أفعالا أولى من تسمية الزجاجي لها حروفا؛ لتحقق خواص الأفعال فيها، من تصرفها، واتصال الضمائر المرفوعة بها، وسوف ولام الأمر وغير ذلك"[٢].

المناقشة والترجيح:

تعد(كان) وأخواتها من نواسخ الجملة الاسمية، فعند دخولها تُغيِّر حكم المبتدأ والخبر، ويعرّف الناسخ لغة: بأنه الإزالة، يقال: نَسَخَتْ الشَّمْسُ الظلَّ، وانتسخته، أي: أزالته[٣].

وفي اصطلاح النحويين: نسْخ عمل الابتداء في الاسمين اللذين كانا قبل دخول – كان وأخواتها–مبتدأ وخبرا[٤]. فترفع المبتدأ ويسمى اسمها، وتنصب الخبر ويسمى خبرها.

واختلف النحويون في نوع (كان) وأخواتها على ثلاثة أقوال:

فذهب سيبويه [٥]، وجمهور النحاة[٦] إلى أنها أفعال بدون شروط، واستندوا في قولهم

---

(١) الجمل في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي الزجاجي، تحقيق: د. علي التوفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ص٤١.

(٢) المباحث الكاملية ٤٨٤/١.

(٣) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي، تحقيق: رفيق العجم، علي دحروج،مكتبة لبنان، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٦م، مادة: ن س خ ،١٦٩١/٢، والمعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط٤، ٢٠٠٤م، ٩١٧/٢.

(٤) المقاصد الشافية شرح الخلاصة الكافية، للإمام الشاطبي، تحقيق: أ.د. إبراهيم البنا، وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ١٣٦/٢.

(٥) الكتاب ٤٥/١.

(٦) الأصول٨٢/٢، والمقتضب٨٧/٤، وأسرار العربية، ص١٣٢، واللباب في علل البناء والإعراب ١٦٤/١، وشرح الجمل الكبير ٣٧٨/١، وشرح الرضي على الكافية ١٩٩/٤، وارتشاف الضرب ١١٦٥/٣، والجنى الداني، ص٤٩٤، وشرح الأشموني ٣٢٤/١، وهمع الهوامع ٧٥/٢.

على عدة أدلة تتلخص فيما يلي[١]:

الأول: أنها تلحقها ضمائر الرفع المتصلة (تاء الفاعل، ونا الدالة على الفاعلين، وألف الاثنين، وواوالجماعة)، نحو: كُنتُ، كُنَّا، كَانَا، كَانُوا. قال سيبويه:" وتقول: كُنَّاهُم، كما تقول: ضَرَبْنَاهُم، وتقول: إِذَا لَمْ نَكُنْهُم فَمَنْ ذَا يَكُونُهُم، كما تقول: إِذَا لَمْ نَضْرِبْهُم فَمَنْ ذَا يَضْرِبُهُم"[٢].

الثاني: أنها تلحقها تاء التأنيث الساكنة، نحو: كانتْ المرأةُ، كما تقول: قامتْ المرأةُ، هذه التاء تختص بالأفعال الماضية.

الثالث: أنها تتصرف، نحو: كان يكون، وصار يصير، وأصبح يصبح، وكذلك سائرها ما عدا (ليس)، قال سيبويه:"وأما (ليس) فإنه لا يكون فيها ذلك –أي التصرف– لأنها وضعت موضعا واحدا، ومن ثَمّ لم تُصرف تصرّف الفعل الآخر"[٣].

الرابع: أنها تدل على معنى في نفسها وهوالزمان، مثل: أمسى فهويدل على الفعل في وقت المساء، وأصبح فهي تدل على الفعل في وقت الصباح... وهكذا.

الخامس: جواز تقديم خبرها على اسمها عند الجميع، وتقديمه عليها عند كثير من النحاة.

ونُسب إلى ابن السراج القول بفعلية (كان) وأخواتها إلا(ليس) فهي –عنده– حرف[٤]، وإليه ذهب الفارسي – في أحد قوليه[٥]– وابن شقير[٦].

---

(١) أسرار العربية، ص١٣٢، واللباب ١٦٤/١، والمباحث الكاملية ٤٨٤/١.

(٢) الكتاب ٤٥/١.

(٣) المرجع السابق ٤٥/١.

(٤) الغالب في مذهب ابن السراج أنها فعل، ولذلك قال:" فأما (ليس) فالدليل على أنها فعل وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل، قولك: " لستُ" كما تقول:" ضربتُ"، و" لستما" كـ"ضربتما"، و"لسنا" كـ "ضربنا" الأصول٨٢/١، ونسب إليه حرفيتها المالقي في الجنى الداني، ص٤٩٤، وأبوحيان في الارتشاف ١١٤٦/٣، وجاء في مغني اللبيب ٣٢٣/١: وزعم ابن السراج أنه حرف بمنزلة (ما)، وتابعه الفارسي في الحلبيات وابن شقير وجماعه، وينظر: المسائل الحلبيات، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الفسوي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار المنارة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ٣٢٣/١.

(٥) المسائل البصريات ص٨٣٣، وينظر: المسائل الحلبيات ٣٢٣/١.

(٦) ينظر: الجنى الداني، ص٤٩٤، والمغني ٣٢٣/١.

قال الفارسي:" الدليل على أن (ليس) ليس كالفعل، أنك تصل (ما) بالأفعال الماضية والمضارعة، ولا يجوز أن تقول: مَا أَحْسَنَ مَا لَيْسَ زَيٌ ذَاكِرَكَ، حتى تقول: مَا لَيْسَ يَذْكُرُكَ زَيدٌ"[1].

وحجتهم في ذلك أنها لا تتصرف، فلا يأتي منها المضارع، والأمر، واسم الفاعل، والمصدر، ولشبهها بـ (ما) في نفي الحال، فلما أشبهتها لم يدخلها التصرف[2].

وقالوا مما يدل على أنها – أي ليس– حرف، عدم دلالتها على المصدر، فلوكانت أفعالا لكان ينبغي أن تدل على المصدر[3].

وقالوا: إن الضمير اتصل بها؛ لشبهها بالأفعال، كما اتصل الضمير بـ (هاء)[4] على لغة من قال في التثنية (هاءا) وفي الجمع (هاؤوا). ثم إنها لما كانت حرفا عوضوا بها عن اسم (أنْ) كما في قوله تعالى:﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾[5]، وهذا التعويض لا يكون إلا بالحرف[6].

وذهب الزجاجي إلى أنها جميعا – كان وأخواتها– حروف كلها، فنراه يبدأ كلامه في باب(كان) وأخواتها بقوله:" هذا باب الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار، وهي: كان"[7].

---

(١) المسائل البصريات، ص٨٣٣.

(٢) أسرار العربية، ص ١٣٢.

(٣) المرجع السابق، ص١٣٢، ١٣٣.

(٤) (هاء) كلمة تستعمل عند المناولة، تقول: هاء يا رجل. وتلحق بها الضمائر بحسب حال المخاطب، ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد بن محمد بن عبدالرازق الحسيني الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهدية، د.ت، والبارع في اللغة، لأبي علي إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون القالي، تحقيق: هشام الطعان، مكتبة النهضة، بغداد – العراق، دار الحضارة العربية، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٧٥هـ، ١٤١/١- ١٤٢.

(٥) سورة النجم، آية: ٣٩.

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب ١٦٥/١، والمباحث الكاملية ٤٨٤/١.

(٧) الجمل في النحو، ص٤١.

وقد علل أبوإسحاق إبراهيم الغافقي[١] تسمية الزجاجي هذه الأفعال حروفا، فقال: "أطلق عليها الزجاجي حروفا وهي أفعال لأمرين[٢]:

أحدهما: أنه أراد بالحروف الكلم، وقال اللورقي:" فالمسمي لها حروفا، إن عني به ما قال سيبويه حيث يطلق الحرف على الاسم والفعل فله ذلك"[٣].

والآخر: أن يكون أطلق عليها حروفا؛ لضعفها، وكونها لا تنصب مصادرها، فلا يقال: أَصْبَحَ عَبْدُاللهِ شَاخِصًا صَبَاحًا.

وقال أبوالقاسم ابن العريق:" وإنما سمى الزجاجي (كان وأخواتها) حروفا؛ لأنها لا تدل على حدث،ولا تدل على تضارع الفعل المتعدي؛ فضعفت لذلك،فأشبهت الحروف، فسماها حروفا لذلك"[٤].

وقد تعقب اللورقيُّ الزجاجيَّ ومن قال بحرفيتها؛ لبطلان ما ذهبوا إليه، إذ الأَوْلى تسميتها أفعالا؛ لتحقق خواص الأفعال فيها من تصرفها، واتصال الضمائر المرفوعة بها، وتاء التأنيث الساكنة، ودلالتها على معنى في نفسها مع زمانه، ودخول (قد)، و(السين)، و(سوف)، و(لام الأمر)، وغير ذلك[٥].

ومما جاء في الرد على حجج مدعي الحرفية ما يلي:

- أما كونها لا مصدر لها ولا تتصرف، فإنه توجد من الأفعال ما هوبهذه الصورة، نحو: التعجب. مثل: ما أحسنَ زيدا، ألا ترى أنه لا مصدر له، وأنه لا يتصرف[٦].
- وأما شبهها بـ (ما) النافية، فهي إنما تشبهها في معنى النفي ودخولها على الجملة الاسمية، وتخالفها فيما عدا ذلك؛ إذ يجوز تقدم خبر (ليس) عليها، ولا يجوز ذلك في (ما)[٧].

---

(١) هوإبراهيم بن أحمد بن عيسى بن يعقوب الغافقي، الإشبيلي، السبتي، أبوإسحاق، مقرئ فقيه فرضي نحوي، ولد بإشبيلية، وتوفي بسبته، عام ٧١٦هـ، من مؤلفاته: شرح على كتاب الجمل في النحو للزجاجي، وصنف كتاب في قراءة نافع، ينظر: كشف الظنون، ص٦٠٤، ومرآة الجنان ٢٥٦/٤.

(٢) حاشية الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، ص٤١.

(٣) المباحث الكاملية ٤٨٥/١.

(٤) حاشية الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، ص٤١.

(٥) المباحث الكاملية ٤٨٤/١-٤٨٥.

(٦) شرح الجمل الكبير ٣٦٢/١.

(٧) ينظر: اللباب ١٦٥/١.

-وأما كونها وضعت عوضا عن اسم (أنْ) في قوله تعالى:﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾[1]، فصحيح؛ وذلك لأن الآية خُرِّجت على أن اسم (أنْ) المخففة هوضمير مستكن واجب الحذف، والجملة التي تقع بعدها في محل رفع خبر (أنْ)[2].

-وكيف تكون حرفا وهي تدل على الزمن، إذ الحروف لا تدل على الزمان[3].

ومما سبق تبين - لدي- أن الصحيح في (كان) وأخواتها أنها أفعال وهوما ذهب إليه الجمهور وتبعهم اللورقي؛ وذلك لقبولها علامات الأفعال من اتصال ضمائر الرفع بها، ولدلالتها على زمن في نفسها، والحروف لا دلالة فيها، فلما اختصت بقبولها هذه العلامات حكم بفعليتها.

والله أعلم

(١) سورة النجم، آية ٣٩.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢٢٤/١، شرح الأشموني ٣٢٤/١.

(٣) ينظر: رصف المباني، ص١٤١.

(كان) وأخواتها بين التمام والنقصان

قال الجرجاني:"فهذه الأفعال التي تقدم ذكرها على ضربين: أحدهما: أن لا تسكت فيها على المرفوع؛ وتأتي بالخبر المنصوب، كقولك: كان زيدٌ أخاك؛ وذلك إذا جعلتها دالة على الزمان فقط، وتسمى ناقصة"[١].

قال اللورقي:"وأما تسمية هذه الأفعال نواقص، فقال الجرجاني:" لمـَّا سُلبت هذه الأفعال الدلالة على الحدث، وعوّضت عنه الخبر، سميت نواقص"[٢]، وهذا ضعيف؛ لأن الدلالة لا يمكن سلبها، وإنما منعت من استعمال المصدر معها مؤكدا، ويدل على دلالتها على المصدر، قولهم: أَعْجَبَنِي كَونَ زَيدٌ قَائِمًا، فإن (كونا) هنا مصدر الناقصة بدليل اقتضائه اسما وخبرا[٣]. قال أبو علي: هي دالة على الزمان بوضعها وعلى الحدث بلفظها. وقيل سميت نواقص؛ لأنها لا تتم مع الاسم كلام"[٤].

المناقشة والترجيح:

تنقسم (كان) وأخواتها من حيث التمام والنقصان إلى قسمين[٥]:

أولهما: أن تكون تامة، فتدل على الحدث والزمن كغيرها من الأفعال الحقيقة، ولا

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر مرجان، وزارة الثقافة، بغداد– العراق، ١٩٨٢م، ٤٠٠/١، وينظر: العوامل المائة، لمجد الإسلام أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني الشافعي، عني به: أنور أبي بكر الشيخي الداغستاني، دار المنهاج للنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، ص٥٨- ٥٩.

(٢) المقتصد٣٨٩/١-٤٠٠

(٣) المباحث الكاملية ٤٨٥/١

(٤) ينظر: حاشية الإيضاح العضدي ص٩٦، والمسائل العسكريات، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الفسوي، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، مطبعة الجامعة، بغداد –العراق، ط٢، ١٩٨٢م، ٩٦- ٩٧، وينظر: المباحث الكاملية ٤٨٥/١، والمغني ٤٣٩/٢، والارتشاف ١١٥١/٣.

(٥) أسرار العربية، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري النحوي، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، دار الجبل، بيروت– لبنان، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، ص١٣٣-١٣٤، والمغني ٤٣٨/٢-٤٣٩، والارتشاف١١٥١/٣.

تفتقر إلى خبر، نحوقوله تعالى:﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾[1]، أي: حدث ووقع.

وثانيهما: أن تكون ناقصة، فتدل على الزمان المجرد من الحدث، نحو: كان زيدٌ قائما، ويلزمها الخبر.

ولكن اختُلف في سبب تسمية الناقصة بهذا الاسم، فمنهم مَن قال: إنما سميت نواقص؛ لكونها لا تكتفي بمرفوعها،" فلا تتم بالمرفوع كلاما، بل بالمرفوع مع المنصوب، بخلاف الأفعال التامة، فإنها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب"[2]، وذلك "لأنها تفتقر إلى اسم تسند إليه كسائر الأفعال، فارتفع ما أسندت إليه تشبيها له بالفاعل، فلما رَفَعَت الأول، وجب نصب الثاني على التشبيه بالمفعول"[3].

وحجتهم في عدم اكتفائها بالمرفوع؛ أن حدثها مقصود إسناده إلى النسبة التي بين معموليها[4].

وقد أشار إلى هذا سيبويه بقوله:" هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد. فمن ثَمّ ذكر على حدته ولم يذكر على الأول، ولا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل كما لم يجز في "ظننت" الاقتصار على المفعول الأول؛ لأن حالك في الاحتياج إلى الآخر ها هنا كحالك في الاحتياج إليه ثمة". ثم مثّل بقوله:" تقول: كان عبدُالله أخاك، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة، وأدخلت (كان) لتجعل ذلك فيما مضى"[5].

وقال المبرد:"وهذه أفعال صحيحة كضَرَبَ، ولكنا أفردنا لها بابا إذا كان فاعلها ومفعولها يرجعان إلى معنى واحد"[6].

---

(١) سورة البقرة، آية:٢٨٠.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٣٨/٢.

(٣) الكناش في فني النحووالصرف ٣٨/٢.

(٤) شرح التسهيل٣٤١/١.

(٥) الكتاب٤٥/١-٤٦.

(٦) المقتضب٨٥/٤.

بينما يرى ابن السراج[١]، والفارسي[٢]، والجرجاني[٣]، وغيرهم[٤]، أنها سميت ناقصة؛ لأنها لا تدل على الحدث، بل دلالتها على الزمان وحده"، والخبر في جملة (كان) إنما هوعوض عن الحدث فيها، إذ لَمّا سُلِبت هذه الأفعال الدلالة على الحدث، وعوَّضت عنه الخبر سميت نواقص[٥].

قال ابن السراج:" و(كان) إنما يدل على ما مضى من الزمان فقط، و(يكون) تدل على ما أنت فيه من الزمان وعلى ما يأتي، فهي تدل على زمان فقط، فأدخلوها على المبتدأ وخبره، فرفعوا بها ما كان مبتدأ تشبيها بالفاعل، ونصبوا بها الخبر تشبيها بالمفعول"[٦].

وضعّف اللورقي قول القائلين إن سبب تسميتها نواقص كونها دالة على الزمن فقط مجردة من الحدث؛ لأن الدلالة لا يمكن سلبها، وإنما منعت من استعمال المصدر معها مؤكدا، ويدل على دلالتها على المصدر قولهم: أَعْجَبَنِي كونَ زيدٌ قائما، فإن (كونا) هنا مصدر الناقصة بدليل اقتضائه اسما وخبرا[٧].

فاللورقي يرى أنها -يعني كان وأخواتها- تدل على الحدث والزمن معا، وبهذا الرأي قال ابن عصفور[٨]، والرضي[١]، وابن مالك[٢]، فهذه الأفعال لوكانت لمجرد الزمان لم يغن عنها اسم الفاعل، كما جاء في الحديث:"**إنَّ هذا القرآنَ كائِنٌ عليكم أجرًا، وكائنٌ عليكم**

---

(١) الأصول ٨٢/١-٨٣.

(٢) ينظر: حاشية الإيضاح العضدي، ص٩٦، والمسائل العسكريات ٩٦- ٩٧، وينظر رأيه في: المغني ٤٣٩/٢، والارتشاف ١١٥١/٣.

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح ٤٠٠/١، وينظر: العوامل المائة، ص٥٨- ٥٩.

(٤) التمام في تفسير أشعار هذيل، لأبي الفتح عثمان بن جنى، تحقيق: د. أحمد القيسي، وخديجة الحديثي، وأحمد مطلوب، وراجعه: د. مصطفى جواد، مطبعة العاني، بغداد – العراق، ط١، ١٩٦٢م، ص١٧١، وينظر: شرح اللمع، صنفه أبوالقاسم عبد الواحد بن علي بن برهان العكبري، تحقيق: د. فائز فارس، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ٤٩/١، والتوطئة، لأبي علي الشلوبيني، دراسة وتحقيق: د. يوسف أحمد المطوع، مطابع سجل العرب، القاهرة – مصر، ط٢، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، ص٢٢٤.

(٥) ينظر: المقتصد ٣٩٨/١.

(٦) الأصول ٨٢/١.

(٧) المباحث الكاملية ٤٨٥/١.

(٨) شرح الجمل الكبير ٣٧٠/١.

وِزرًا"[٣]؛ لأن اسم الفاعل لا دلالة فيه على الزمن بل هودال على الحدث"[٤].

ومما يؤيد قول اللورقي:" إن الدلالة لا يمكن سلبها[٥]" ما قاله ابن مالك من" أن دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالته على الزمان؛ لأن دلالته على الحدث لا تتغير بقرائن، ودلالته على الزمان تتغير بالقرائن، فدلالته على الحدث أولى بالبقاء من دلالته على الزمان"[٦].

وبالتالي فإننا لا نستطيع سلب الحدث من هذه المواد فتصبح كأنها المواد الجامدة، وحقيقة الاستعمال لا تؤيد هذه الصفة في هذه الأفعال[٧].

وقوله:" إنما منعت من استعمال المصدر معها مؤكدا" فصحيح؛ إذ (كان) وأخواتها لا يُجمع بينها ومصدرها؛ لأنهم عوضوا عن النطق به الخبر، ولم يقل بالجمع أحد من النحاة غير السيرافي[٨]– فيما أعلم – وهذ دليل على نقصانها – أيضا – لأن جميع الأفعال سواها تؤكد بمصادرها، إما للتبيين، نحو: ضَرَبَ عمرٌوزَيدًا ضَرْبًا، أولبيان نوعه، نحو: ضَرَبَ عَمرٌوزيدًا ضَرْبًا شَدِيدًا، أولبيان عدده، نحو: ضَرَبَ عَمرٌوزيدًا ضَرْبَتَيْنِ، في حين لا يجوز ذلك في (كان) وأخواتها.

ومما سبق تبين لدى الباحثة أن اعتراض اللورقي على النحاة في هذه المسألة وتضعيفه للأسباب التي ذكروها في سبب تسمية (كان) وأخواتها بالنواقص غير صائب؛ لأن (كان) وأخواتها وإن كانت دالة على الحدث والزمن معا، إلا أنها لم تكتف بمرفوعها؛ لأن الفائدة من الجملة لا تجيء إلا بعد الاسم المنصوب، فكما أن الفعل المتعدي لا تتم

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٣٨/٢.

(٢) شرح التسهيل ٣٤٥/١.

(٣) المسند الجامع (سنن الدارامي)، لأبي محمد عبد الله بن عبدالرحمن بن الفضل بن عبد الصمد الدارامي، حققه واعتنى به: نبيل بن هاشم بن عبدالله الغمري أل باعلوي، دار البشائر الإسلامية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٦هـ/١٤١٩هـ، كتاب فضائل القرآن ٤٣٤/٢.

(٤) شرح التسهيل ٣٤٠/١.

(٥) المباحث الكاملية ٤٨٥/١.

(٦) المرجع السابق ٣٤٠/١.

(٧) ينظر: الفعل زمانه وأبنيته، د.إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط٣، ١٤٠٣هـ/ ١٩٩١م، ص٥٧.

(٨) ينظر: شرح الكتاب ٢٩٥/١.

الفائدة به إلا بعد ذكر منصوبه، ومع ذلك قلنا عنه إنه دال على الحدث والزمن معا، فكذلك هاهنا.

فالوجه –عندي– أن سبب تسميتها بالنواقص هوعدم اكتفائها بمرفوعها؛ للأسباب المذكورة آنفا.

والله أعلم

معنى (كان) الزائدة

قال المبرد:" تجعل (كان) زائدة مؤكدة للكلام، نحوقول العرب: وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الخُرشب الكَمَلَة من بني عبسٍ لَمْ يُوجَدْ – كَانَ– مِثْلُهُمْ"[1].

وقال ابن السراج:" أن تكون توكيدا زائدة، نحوقولك: زيدٌ –كان– مُنْطَلِقٌ، إنما معناه: زيدٌ مُنْطَلِقٌ"[2].

قال اللورقي:" اختلفوا في معنى زيادتها، فقيل: الزائد هوالذي يفيد الكلام بعد حذفه ما كان يفيد مع وجوده إلا بمقدار التأكيد، قالوا: و(كان) زائدة بهذا المعنى في قولك: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ - كَانَ - قَائِمٍ، وهذا باطل؛ فإنها تفيد الزمان، ومع حذفها لا يحصل تعين الزمان"[3].

المناقشة والترجيح:

اتفق النحاة[4]على أن (كان) تزاد في الكلام بشرطين، هما:

الأول: أن تكون بلفظ الماضي، فلا يصح أن يكون بلفظ المضارع، وشذّ قول أم عقيل:

أَنْـتَ تَكُـونُ مَاجِـدٌ نَبِيـلُ[5]

---

(١) المقتضب ١١٦/٤.

(٢) الأصول ٩٢/١.

(٣) المباحث الكاملية ٤٨٧/١.

(٤) المقتضب١١٦/٤، والأصول٩٢/١، والجمل في النحوص٤٩، وسر صناعة الإعراب٢٩٨/١، والإيضاح في شرح المفصل ٧٨/٢، وشرح الرضي على الكافية ١٩٠/٤-١٩١، وشرح الكافية الشافية ٤١٣/١، والتذييل والتكميل ٢١٢/٤، وشرح الأشموني ٢٤١/١، وهمع الهوامع ٧٥/٢، وحاشية الصبان ٣٧٢/١.

(٥) البيت من مشطور الرجز، لأم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وأخوته، قالته وهي ترقص ابنها عقيلا، قالته وهي ترقص ابنها عقيلا، ومع الشاهد قولها:

إن عقيلا كاسمه عقيلا وبِيَبي الملفف المحمولُ

أنت تكون السيد النبيلُ إذا تهب شمأل بليـــلُ

يُعطي رجال الحي أوينيلُ.

وهومن شواهد التصريح١٩١/١، وأوضح المسالك٢٤٩/١، وشرح الكافية الشافية٤١٣/١، والأشموني١١٨/١- ٢٠٠، وهمع الهوامع٧٥/٢، والدرر ١٨٩/١، وشرح ابن عقيل٢٧١/١، والعيني ٣٩/٢.

ونسب السيوطي زيادتها بلفظ المضارع إلى الفراء [١].

الثاني: أن تكون بين شيئين متلازمين، كالمبتدأ والخبر، نحو: زيدٌ كان قائمٌ، وبين الفعل ومرفوعه، نحوقولهم: لَمْ يُوجَدْ - كَانَ - مِثْلُهُم، وبين الصلة والموصول، نحو: جَاءَ الَّذِي - كان - أَكْرَمْتُهُ، وبين الصفة والموصوف، نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ - كان - قَائِمٍ، وكثُرت زيادتها بين (ما) التعجبية وفعلها، نحو: مَا - كان - أَحْسَنَ زَيدًا.

فهذه الزيادة التي تطرأ على (كان) لا تصح إلا في حشوالكلام. في حين أجاز الأخفش زيادتها في آخر الكلام[٢].

وتعني زيادتها عند جمهور النحويين[٣] أنها لم يُقصد منها الإسناد، وإنما هي للتوكيد فلا تحتاج إلى ما يسند إليها من مرفوع أومنصوب، قال ابن جني:" وقد تزاد (كان) مؤكدة للكلام، فلا تحتاج إلى خبر منصوب، تقول: مررتُ برجلٍ – كان - قائمٍ، أي: مررتُ برجلٍ قائمٍ، و(كان) زائدة لا اسم لها ولا خبر. وتقول: زيد – كان - قائمٌ، قال الشاعر:

سُرَاةُ بَنِي أبي بكرٍ تَسامَـى عَلى كانَ المُسوّمةِ العَــرابِ[٤]

أي: على المسومة العراب، وألغى (كان)"[٥].

---

(١) همع الهوامع ٧٥/٢.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٥٠١/١.

(٣) الكتاب١٥٣/٢، والمقتضبب١١٦/٤، والأصول٩٢/١، وإعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس النحاس المرادي النحوي، وضع حواشيه وعلق عليه: عبدالمنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢١هـ، ١١/٣، والجمل، ص٤٩، وشرح الكتاب للسيرافي٢٩٦/١، واللمع ٣٩/١، والمفصل، ص ٣٥٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٩/٧، والإيضاح في شرح المفصل٧٨/٢، وشرح الرضي على الكافية١٩٠/٤، وتمهيد القواعد ١١٥٥/٣، والتذييل والتكميل٢١٢/٤، وتوضيح المقاصد٢٠٣/١، وتعليق الفرائد ٢٢٠/٣، وشرح الأشموني ٢٤١/١، وشرح التصريح على التوضيح١٩١/١، وهمع الهوامع ٧٥/٢، وحاشية الصبان٣٧٢/١، وشرح ابن عقيل ٢٥٠/١.

(٤) البيت من الوافر، وهوبلا نسبة في سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، دراسة وتحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق: سوريا، ط١، ١٤٩٥هـ/١٩٨٥م، ٢٩٨/١، والمقتصد في شرح الإيضاح ٣٥٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٨/٧، والخزانة ٢٠٧/٩.

(٥) سر صناعة الإعراب ٢٩٨/١، واللمع، ص ٣٩.

فـ(كان) الزائدة " دخولها كخروجها، لا عمل لها في اسم ولا خبر"[١]. وإنما ساغ أن تزاد؛ لأنها أشبهت الحروف في أن معناها في غيرها، والأصل في الزيادة أن تكون في الحروف[٢].

وتعقب اللورقي النحاةَ القائلين بأن زيادتها تتمثل في أنها لم يقصد بها الإسناد بل هي للتأكيد، ودخولها كخروجها إن كانت بين الصفة والموصوف، في قولك: مررتُ برجلٍ كان قائمٍ، وقال:" هذا باطل؛ فإنها تفيد الزمان، ومع خروجها لا يحصل تعيُّن الزمان"[٣].

ولم يكن اللورقي هوالنحوي الأول الذي يرى أن لـ (كان) الزائدة - هنا - دلالة على الزمان، وأن زيادتها إنما تتمثل في إلغاء عملها فقط، فقد سبقه في هذا السيرافي متسخدما القياس على (ظننت)، فكما تُلغَى(ظننت) على الرغم من إفادتها معنى الشك، واحتياجها إلى فاعل كذلك (كان) ، فيقول:" وقولنا: تكون زائدة، ليس المعنى بذلك أن دخولها كخروجها في كل معنى، وإنما يعني بذلك أنه ليس لها اسم ولا خبر، ولا هي لوقوع شيء مذكور، ولكنها دالة على زمان، وفاعلها مصدرها، وذلك قولك: زيدٌ كان قائمٌ، وزيدٌ قائمٌ كان، تريد ذلك الكون، وقد دلت (كان) على الزمان الماضي؛ لأنك لوقلت: زيد قائم، ولم تقل: (كان) لوجب أن يكون ذلك في الحال.

وقال الشاعر:

سُرَاةُ بَنِي أبي بكرٍ تَسامَى عَلى كانَ المُسوّمةِ العَـرابِ

يريد: على المسومة العراب كان ذلك الكون، ومثل ذلك قولنا: زيدٌ ظننتُ منطلق. وألغينا "ظننت" ولم نعملها، ومع ذلك فقد أخرجت الكلام من اليقين إلى الشك، كأنك قلت: زيدٌ مُنْطَلِقٌ فِي ظَنِّي، وكذلك قولك: زيدٌ مُنْطَلِقٌ كَانَ، وإن لم تعمل (كان) في اللفظ فقد أوجبت أن هذا المعنى في زمان ماضٍ"[٤].

وترى الباحثة أن (كان) هنا غير عاملة، وإنما الغرض منها إعطاء البعد الزماني للفعل المضارع بعده؛ ليدل على الزمن الماضي المستمر، فاسم الفاعل هنا لا يدل على الزمن الحاضر أوالمستقبل، وإنما يدل على الزمن الماضي. ولا يدل على الماضي الذي

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٩٩/٧.

(٢) اللباب ١٧٢/١.

(٣) المباحث الكاملية ٤٨٧/١-٤٨٨.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ٢٩٦/١.

انقضى وانتهى وإنما على الماضي المستمر، الذي دل عليه باستخدام الفعل (كان)، وعليه فاعتراض اللورقي هنا له وجاهته، فمعنى: مَرَرْتُ بِرجُلٍ –كانَ– قَائِمٍ، يختلف عن معنى: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ؛ إذ الأولى تفيد الماضي المستمر، والثانية الماضي المنتهي.

والله أعلم

وقوع الفعل الماضي خبرا لـ (كان)

يرى الكوفيون أن (كان) وأخواتها لا يُخبر عنها بالفعل الماضي إلا إذا اقترن بـ (قد) ظاهرة أومقدرة[١].

قال اللورقي:"منع بعضهم من وقوع الماضي خبرا لـ(كان، وأمسى، وأخواتها، إذا كانت بلفظ الماضي إلا مع (قد) ظاهرة أومقدرة، وقال الأصل في قوله تعالى:﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ﴾[٢] قد قُدّ، وفي قول النابغة:

وَكَانَ طُوًى كَشْحًا عَلَى مُسْتَكِنَّةٍ ..... [٣]

قد طوى، وكذلك قوله:

أَمسَتْ خَلَاءً وأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا ..... [٤]

أي: قد احتملوا، وحجة هذا القائل أن المعنى قد استُفيد من لفظ هذه الأفعال، فلا بد من أمر زائد، وهذا ضعيف؛ فإن الخبر فيه معنى زائدا على المضي"[٥].

---

(١) ينظر: شرح الجمل الكبير ٣٦٥/١، والارتشاف ١١٦٧/٣، والهمع ٧٣/٢.

(٢) سورة يوسف، آية ٢٧.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

..... **فَلَا هُوأَبْدًا وَلَمْ يَتَجَمْجَمِ**

وقد أخطأ اللورقي في نسبته إلى النابغة، وهولزهير بن أبي سلمى، في ديوانه، بتحقيق: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٩٨م، ص٢٢، وخزانة الأدب ١٤/٣، والدرر اللوامع ٢٢٦/٢، وشرح شواهد المغني ٣٨٥/١، وبلا نسبة في همع الهوامع ٧٦/٢.

والشاهد فيه: "وكان طوى"، حيث جاء الفعل (طوى) في محل نصب خبر (كان).

(٤) عجز بيت من البسيط، وصدره هو:

أَخْنَى عليها الذي أخْنَى على لُبَد.

وهو للنابغة الذبياني، في ديوانه، ص١٦، وجمهرة اللغة، ص١٠٧٥، وخزانة الأدب ٥/٤، والدرر ٥٧/٢، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١١١/١، وهمع الهوامع ٧٧/١.

والشاهد فيه قوله:(أمسى أهلها احتملوا) حيث جاء الفعل (احتملوا) في محل نصب خبر (أمسى).

(٥) المباحث الكاملية ٥٠٩/١.

ثم قال:" والحق أن الخبر يجوز فيه أن يقع ماضيا وإن ذُكِرَت (قد) معه كانت للتحقيق".[1]

المناقشة والترجيح:

اتفق النحويون[2]على امتناع وقوع الفعل الماضي خبرا لـ(صار، ومازال، وما انفك، وما فتئ، وما برح، وما دام)، فلا يقال: صار زيد عَلِمَ، وكذا البواقي؛ لأنها تُفهِم الدوام على الفعل واتصاله بزمن الإخبار، والماضي يُفهم الانقطاع فتدافعا. وهذا متفق عليه.

واختلفوا في دخول (كان) وبقية أخواتها على ما خبره ماضٍ، فأجازه البصريون[3]؛ لكثرته في كلامهم نظما ونثرا، كثرة توجب القياس، قال تعالى:﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾[4]، وقال تعالى:﴿وَلَقَدْ كَانُوا۟ عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ﴾[5]، وقال تعالى:﴿إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم﴾[6]، وقال الشاعر:

ثُمَّ أَضْحَوا لَعِبَ الدَّهْرُ بِهِمْ .....[7]

وقول الآخر:

..... **وقَدْ كَانُوا فَأَمْسَى الحَيُّ سَارُوا**[8]

---

(١) المباحث الكاملية ٥١٠/١.

(٢) شرح الجمل الكبير ٣٨١/١،وارتشاف الضرب١١٦٧/٣،وشفاء العليل٣١٠/١،وهمع الهوامع ٧٢/٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣٢٤/١، وشرح الجمل الكبير ٣٨٠/١، والارتشاف ١١٦٧/٣، وشفاء العليل ١٩٦/٣، وهمع الهوامع ٧٣/٢-٧٤.

(٤) سورة المائدة، آية ١١٦.

(٥) سورة الأحزاب، آية ١٥.

(٦) سورة يونس، آية ٨٤.

(٧) صدر بين من الرمل، وعجزه: **وكَـذَاكَ الدَّهْـرُ حَـالًا بَعْـدَ حَـالٍ**

والبيت منسوب لعدي بن زيد العبادي في الديوان، حققه وجمعه: محمد جبار المعيبد، شركة دار الجمهورية للنشر والتوزيع، بغداد– العراق،١٣٨٥هـ/١٩٦٥م، ص٨٣، والدرر ٨٣/١، وبلا نسبة في الارتشاف ١١٦٧/٣/١. والتوطئة، ص٣٢٥، وهمع الهوامع ١١٣/١.

(٨) عجز بيت من الوافر، وصدره:

فأمـــس مُفْتَقرًا لا حَيَّ فيـــه .....

والبيت بلا نسبة في الارتشاف ١١٦٧/٣، والهمع ١١٣/١، والدرر ٨٣/١.

ولأنهن يُفدن التأكيد، كما يُفدن معنى زائدا –أيضا–، فلوقلنا: أصبح زيدٌ قامَ، وأمسى زيدٌ خرجَ، أعطى من المعنى مالم يعطِ: زيدٌ قامَ وزيدٌ خرجَ، ألا ترى أن (قام) و(خرج) لا يعطيان أكثر من المضي، و(أمسى) و(أصبح) يعطيان المضي مع أن ذلك في مساء وصباح، وكذلك سائر أخوات (كان)، إلا (كان) لا تعطي معنى زائدا أكثر من التأكيد، والتأكيد في كلامهم كثير(١).

في حين اشترط الكوفيون اقتران الفعل الماضي بـ (قد) ظاهرة أومقدرة، وحجتهم أن (كان) وأخواتها إنما دخلت على الجمل لتدل على الزمان، فإن كان الخبر يعطي الزمان لم يحتج إليها وكان ذكرها فضلا؛ لأن المعنى في: زيدٌ قامَ، وكانَ زيدٌ قامَ، واحدا، فإن جاء شيء من ذلك فهوعلى إضمار (قد)؛ لأنها تقرب الماضي من الحال، فإذا قلت: كان زيد قام، فكأنك قلت: كان زيد يقوم(٢).

وزاد بعض النحويين(٣) كابن مالك(٤)، شرطا لابد من توافره في (ليس) لتدخل على ما خبره ماضٍ، وهوأن يكون اسمها ضمير الشأن، قال ابن مالك:" وربما خالفهم (ليس)، فوليها فعل ماضٍ، كما جاء في الحديث من قول النبي ﷺ:**"أَلَيْسَ قَدْ صَلَّيْتَ مَعَنا"**(٥)

ومن ذلك أيضا قولهم:(ليسَ خَلَقَ اللهُ أَشْعَرَ منهُ)(٦)، ففي (ليس) ضمير الشأن، والماضي بعده خبره؛ "لأن (ليس) و(خلق) فعلان، والفعل لا يعمل في الفعل، فلا بد من اسم يرتفع به، فلذلك قيل: فيه ضمير"(٧).

وأجازه بعضهم مطلقا ولم يشترطوا ذلك الشرط(١).

---

(١) شرح الجمل الكبير ٣٦٥/١.

(٢) ينظر: شرح الجمل الكبير ٣٦٥/١، والارتشاف ١١٦٧/٣، والهمع ٧٣/٢.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٢١٨/٤، ومغني اللبيب ٨٣/١، والارتشاف ١١٦٧/٣-١١٦٨، وتمهيد القواعد ١٠٩٧/٣، وشفاء العليل ٣١٠/١، وهمع الهوامع ٨١/٢.

(٤) شرح التسهيل ٣٤٤/١.

(٥) صحيح البخاري، كتاب الحدود، باب إذا أقر بالحد ولم يبين هل للإمام أن يستر عليه، رقم ٦٨٢٣، ١٦٦/٨.

(٦) الكتاب ٧٩/١- ١٤٧، والحلبيات ص٢٢٠، والتبصرة والتذكرة ١٩٣/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٦/٣، وشرح التسهيل ٣٤٤/١، والمغني ٨٥/١- ٢٩٥، وشفاء العليل ٣١٠/١.

(٧) شرح التسهيل ٣٤٤/١.

ومنع الشلوبين دخول (كان) وأخواتها على المبتدأ المخبر عنه بالماضي إلا ما يناقض معناه المضي منها، والمناقض(ما دام وما زال) وأخواتها؛ لأنها تعطي الحال الدائمة"[٢].

ورد اللورقي منع مجيء خبر (كان) وأخواتها فعلا ماضيا، وذهب إلى أن الماضي يجوز أن يقع خبرا لـ(كان) وأخواتها، متابعا البصريين، وخرّج دخول (قد) على التحقيق.[٣]

والوجه -عندي- ما ذهب إليه اللورقي، فخبر (كان) وأخواتها يجوز أن يقع ماضيا؛ لأن كان وأخواتها إذا ركّبت مع الأفعال الماضية الأخرى تصبح لها خصوصية في التعبير، فهي تخصص زمن الفعل، بجانب تأكيدها للمعنى، هذا مضاف - إلى ما ورد سابقا- من كثرة وقوعه في كلام العرب نظما ونثرا.

والله أعلم

(١) شرح الجمل الكبير ٣٦٥/١، والارتشاف ١١٦٧/٣،وشفاء العليل ٣١٠/١، والهمع ٧٣/٢.

(٢) التوطئة، ص ٢٣٠.

(٣) المباحث الكاملية ٥٠٩/١.

اقتران خبر (كاد) بـ (أَنْ) المصدرية

أجاز بعض النحويين[1] أن يكون خبر (كاد) (أَنْ) المصدرية والفعل إذا كانت للمقاربة، أما إذا خرجت إلى معنى (حصل) هُجِر استعمال(أنْ) في خبرها.

قال اللورقي:" قال بعضهم: أصل (كاد) أن يكون خبرها (أَنْ) والفعل من حيث أنها للمقاربة، إلا أنها لمّا خرجت إلى معنى (حَصَل) هُجر استعمال (أَنْ) في خبرها، وهذا ضعيف؛ لأن (كاد) لا يكون خبرها إلا فعل حال، وفعل الحال ينافي (أَنْ)"[2].

المناقشة والترجيح:

(كاد) فعل من أفعال المقاربة، ترفع المبتدأ ويسمى اسمها، ويأتي خبرها جملة فعلية في محل نصب، كما تعمل (كان) وأخواتها، وقد نصّ النحاة[3] على أن الغالب في خبرها أن يأتي مجردا من (أَنْ) المصدرية، ولم يرد في القرآن إلا كذلك، ومن ذلك قوله تعالى:﴿يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ﴾[4]، وقوله تعالى:﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾[5]، وقوله تعالى:﴿مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾[6]، وقوله تعالى:﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ﴾[7]، كما جاء مجردا – أيضا– في أمثال العرب، كقولهم: (كاد النعام يطير).

---

(١) ابن يعيش في شرح المفصل ١٢١/٧، وابن مالك في شرح التسهيل٣٩١/١، وشرح الكافية الشافية٢٠١/١.

(٢) المباحث الكاملية ٢٢٧/٢.

(٣) الكتاب١٦٠/٣، والمقتضب ٧٥/٣، والأصول٢٠٧/٢، والإيضاح العضدي، ص١١٨ -١١٩، وأسرار العربية، ص١٢٩، واللباب في علل البناء والإعراب ١٩٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢١/٧، وشرح الجمل الكبير ٢٨٦/٢، وشرح التسهيل ٣٩١/١، وشرح الكافية الشافية ٢٠١/١، وشرح اللمع ٤٢٥/٢-٤٢٦، والارتشاف ١٢٢٥/٣، وتوضيح المقاصد ٣٢٧/١، والمساعد ٢٩٧/١، وشفاء العليل ٣٤٥/١، وهمع الهوامع ١٣٩/٢.

(٤) سورة البقرة، آية: ٢٠.

(٥) سورة البقرة، آية: ٧١.

(٦) سورة التوبة، آية: ١١٧.

(٧) سورة النور، آية ٣٥.

وكادالمنتعل يكون راكبا)[1].

وعلة ذلك أن المقصود من (كاد) هوقرب مقاربة الفعل، و(أَنْ) تخلص الفعل من الحال إلى الاستقبال، فتنافيا من هذه الجهة[2].

وللنحويين في اقتران خبر(كاد) بـ (أن) ثلاثة أقوال:

الأول: أن ما جاء من خبر (كاد) مقترنا بـ(أَنْ) إنما هوخاص بضرورة الشعر، وبه قال المبرد[3]، والزجاجي[4]، والفارسي[5]، وابن عصفور[6]، وغيرهم[7]، ونُسِب إلى جمهور البصريين[8]، والنحاة المغاربة[9].

---

(١) مجمع الأمثال ١٥٨/٢، ١٦٢، والمستقصى في أمثال العرب لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٢، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م، ٢٠٣/٢.

(٢) الإيضاح العضدي، ص ١٢١، والنكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري، تحقيق: د. يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م، وتحقيق: د. زهير سلطان، الكويت معهد المخطوطات العربية ، الكويت،ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ١٩٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢١/٧، وشرح ألفية ابن معط، لعبد العزيز بن جمعة الموصلي المعروف بابن القواس، تحقيق: علي الشمولي، مكتبة الخريجي، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ٩٠٣/٢.

(٣) المقتضب ٧٥/٣.

(٤) حروف المعاني، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي الزجاجي، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ص ٦٧،

(٥) الإيضاح العضدي، ص ١١٨-١١٩.

(٦) ضرائر الشعر، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، ص١٦١، والمقرب، ص ١٠٨، وشرح الجمل الكبير ٢٨٧/٢.

(٧) شرح اللمع٤٢٥/٢، والارتشاف١٢٢٥/٣، وتوضيح المقاصد٣٢٧/١، والمساعد٢٩٧/١، وشفاء العليل٣٤٥/١، ونُسب إلى جمهور البصريين والارتشاف١٢٢٥/٣، وتوضيح المقاصد٣٢٧/١، وهمع الهوامع ١٣٩/٢، والمساعد٢٩٧/١، وشفاء العليل ٣٤٥/١.

(٨) الارتشاف ١٢٢٥/٣، وتوضيح المقاصد ٣٢٧/١، وهمع الهوامع ١٣٩/٢، والمساعد ٢٩٧/١، وشفاء العليل ٣٤٥/١.

(٩) توضيح المقاصد ٣٢٧/١، وشرح ابن عقيل ٣٣٠/١.

قال المبرد:" كاد وهي للمقاربة، وهي فعل: تقول: كاد العروس يكون أميرا،... وكذلك:﴿ مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٖ مِّنۡهُمۡ﴾ فلا تذكر خبرها إلا فعلا؛ لأنها لمقاربة الفعل في ذاته، فهي بمنزلة قولك: جعل يقول، وأخذ يقول، وكرِب يقول، إلا أن يضطر شاعر، فإن اضطر جاز له فيها ما جاز في (لَعَلّ)، قال الشاعر:

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبِلَى أَنْ يُمَحّصَا[1] ."[2]

وقال الزجاجي:" كاد بمعنى همّ ولم يفعل، ولكن يقال: كاد يفعل، ولا يقال: كَادَ أَنْ يَفْعَل، قال الله عزوجل:﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ﴾، وقد جاء في الشعر مقرونا بـ(أَنْ):

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبِلَى أَنْ يُمَحّصَا"[3]

الثاني: تشبيهه بـ (عسى)، كما هوظاهر من كلام سيبويه، إذ يقول:" وأما(كاد) فإنهم لا يذكرون فيها (أَنْ)، وقد جاء في الشعر: كَادَ أَنْ يَفْعَلَ، شبهوه بـ(عسى)، قال رؤبة:

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبِلَى أَنْ يُمَحّصَا "[4]

---

(١) البيت من الرجز، وقبله:

رسم عفا من بعد ما اقحى امحى

ورواية ابن يعيش والهمع:

ربع عفاه الدهر طولا فامحى

وهولرؤبة بن العجاج، ملحقات الديوان، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة، الكويت، ١٩٩٦م، ص١٧٢، والكتاب٣/١٦٠، والكامل١/٢٥٣، والمقتضب ٣/٧٥، وشرح أبيات سيبويه، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، الرياض –المملكة العربية السعودية ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ص٣٢٤، والمفصل، ص٢٧٠، وأسرار العربية، ص١٢٩، وشرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، لعبدالله بن بري، تقديم وتحقيق: د. عيد مصطفى درويش، مراجعة: د. محمد مهدي علام، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥م، ص٩٩، والخزانة ٣/٧٥.

(٢) المقتضب ٣/٧٥.

(٣) حروف المعاني، ص٦٧.

(٤) الكتاب ٣/١٦٠.

وبه قال العكبري[١]، والشلوبين[٢]، وغيرهما[٣].

وإليه ذهب اللورقي، فقال:" إلا إنهم ربما شبهوه بـ (عسى)، من حيث أنها للمقاربة في الجملة، فأدخلوا (أَنْ) في خبره كما حذفوا (أَنْ) من خبر (عسى)"[٤].

الثالث: جوازه في النثر مع القول بقلة ذلك، وهومذهب ابن يعيش[٥]، وابن مالك[٦].

قال ابن يعيش:" وقد تُشبّه (كاد) بـ(عسى) فيُشفع خبرها بـ(أَنْ)، فيقال: كَادَ زَيدٌ أَنْ يَقُومَ، فهويشبهها بـ (عسى)، إلا أنه لا يقتصر اقترانها على الشعر، بل في الشعر وسعة الكلام"[٧].

واستدل ابن مالك بما جاء في حديث عمر رضي الله عنه:"**ما كِدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ العصرَ حتّى كادَتْ الشمسُ أَنْ تَغرُبَ**"[٨]، إضافة إلى قول أنس رضي الله عنه:" **فمَا كِدْنَا أَنْ نَصِلَ إلى منَازِلِنا**"[٩]، وقول بعض الصحابة:" **والبُرْمَةُ بينَ الأَثَافِي قد كادَتْ أَنْ تَنْضُجَ**"[١٠]، وقول جبير بن مطعم:" **كادَ قلبي أَنْ يَطيرَ**"[١١].

وقال:" تضمنت هذه الأحاديث وقوع خبر(كاد) مقرونا بـ (أَنْ) وهومما خُفي على أكثر النحويين -أعني وقوعه في كلام لا ضرورة فيه- والصحيح جواز وقوعه، إلا أن

---

(١) اللباب ١٩٤/١.

(٢) التوطئة، ص٢٩٩.

(٣) ابن الحاجب في شرح الوافية نظم الكافية، لأبي عمروعثمان بن الحاجب النحوي، دراسة وتحقيق: د. موسى بنّاي علوان العليلي، مطبعة الآداب، النجف – العراق، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، ص٣٦٩.

(٤) المباحث الكاملية٢٢٧/٢.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ١٢١/٧.

(٦) شرح التسهيل ٣٩١/١، شواهد التوضيح، ص٩٨، وشرح الكافية الشافية ٢٠١/١.

(٧) شرح المفصل لابن يعيش ١٢١/٧.

(٨) صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب قول الرجل ما صليت،١٥٧/١ دون لفظ "العصر، وفي ١٤٦/١ دون لفظ "أن"، وجاء في ١٤٦/١ بلفظ" ما كدت أصلي العصر حتى غربت"، وورد الحديث في شرح التسهيل ٣٩١/١، وشرح الكافية الشافية ٤٥٥/١، وشرح عمدة الحافظ ٨١٣/٢، وشواهد التوضيح ١٥٩/١، وشرح الألفية لابن الناظم، ص١٥٦، وشرح ابن عقيل ٣٠٣/١.

(٩) صحيح البخاري، كتاب الاستسقاء، باب الاستسقاء على المنبر، ١٧/٢.

(١٠) المصدر السابق، كتاب المغازي، باب غزوة الخندق، ٤٦/٥.

(١١) المصدر السابق، كتاب التفسير، سورة الطور، ٤٩/٦-٥٠.

وقوعه غير مقرون بـ (أَنْ) أكثر وأشهر من وقوعه مقرونا بـ (أَنْ)"[1].

وأضاف مفصِّلا:" ولا يمنع عدم وقوعه في القرآن مقرونا بـ (أَنْ) من استعماله قياسا لولم يرد به سماع؛ لأن السبب المانع من اقتران الخبر بـ (أَنْ) في باب المقاربة هودلالة الفعل على الشروع كـ (طَفِقَ ، وجَعَلَ) فإن (أَنْ) تقتضي الاستقبال، وفعل الشروع يقتضي الحال، فتنافيا. وما لا يدل على الشروع كـ (عَسى، وأَوْشَكَ، وكَرِبَ، وكَادَ) فمقتضاه مستقبل، فاقتران خبره بـ (أَنْ) مؤكد لمقتضاه، فإنها تقتضي الاستقبال، فإذا انضم إلى هذا التعليل استعمال فصيح ونقل صحيح كما في الأحاديث المذكورة تأكد الدليل، ولم يوجد لمخالفته سبيل"[2].

وضعّف اللورقي اقتران خبر كاد بـ (أن)؛ لأن (كاد) لا يكون خبرها إلا فعل حال، وفعل الحال ينافي (أَنْ)[3].

والصحيح –عندي– جواز اقتران خبر (كاد) بـ(أَنْ) في الشعر وسعة الكلام؛ لوروده في الشعر الفصيح، وفي مواضع أخرى مقنعة– كما تقدم في الأبيات والأحاديث–، ولأن (كاد) مقتضاها دال على الاستقبال، فكان اقتران الخبر بـ (أَنْ) من باب التأكيد لذلك، وعليه فمَن أدخل (أَنْ) على أخبارها فشبهها بـ (عسى)، ومن لم يدخلها فشبهها بـ (جَعَل)؛ لكثرة المقاربة[4]، إلا أن ذلك قليل بالنسبة إلى وروده مجردا.

والله أعلم

(١) شواهد التوضيح ١٥٩/١.

(٢) المرجع السابق ٢٥/١.

(٣) المباحث الكاملية ٢٢٧/٢.

(٤) ينظر: المقرب، ص١٤٥

منع تعدية (ظنّ) وأخواتها بالهمزة

رُوي عن الأخفش أنه يُجيز تعدية (ظن) وأخواتها بالهمزة إلحاقا بـ (أَعْلَم)، فعليه يجوز أن تقول: أَظننتُ زَيدًا عمرا قائما[1].

قال اللورقي:"والنقل بالهمزة قياس عند الأخفش فأجاز: أظننت زيدا عمرا قائما، وغيره لا يتجاوز السماع؛ لأنه تغيير اللفظ بإنشاء صورة أخرى، فيُتوقف فيه على الوضع"[2].

ثم قال:"وأما (أَنْبَأَ ونَبَّأَ) فمتعدية في الأصل إلى واحد وإلى ثانٍ بحرف الجر، تقول: نَبَّأْتُ زَيدًا عَنْ عَمْرٍو، أوبِحالِ عَمْرٍو، فتحذف حرف الجر كما تحذف في باب (اخْترتُ الرجالَ)، قال تعالى:﴿مَنْ أَنبَأَكَ هَٰذَا﴾[3] وقال تعالى:﴿قَدْ نَبَّأَنَا اللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾[4]؛ لأن (من) ليست زائدة عند غير الأخفش[5]، وعنده أن (من) زائدة والمفعول الثالث محذوف، وفيه ضعف من وجهين: أحدهما: زيادة (من) في الواجب، والثاني: حذف المفعول الثالث، والفرق بينهما وبين (أعلمت)، أن (أعلمت) استعملت بغير همزة التعدية ثم عُدِّيَت بها، و(نبّأت وأنبأت) مُعَدَّيَان بالهمزة ولم يستعمل: نَبَّأ الرجلُ زَيدًا عَالِمًا"[6].

المناقشة والترجيح:

تتعدى (ظَنَّ) وأخواتها إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، وهي على ثلاثة أقسام:

---

(١) لم أعثر على رأيه في كتابه معاني القرآن، ونسبه إليه الزمخشري في المفصل٣٤١، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٥/٧-٦٦، واللورقي في المباحث الكاملية ٤٢٢/١، والرضي في شرح الكافية ٢٧٤/٢، وابن مالك في شرح التسهيل ٩٩/٢-١٠٠، وأبوحيان في الارتشاف٢١٣٤/٤، والسيوطي في همع الهوامع ٤٦٢/٢- ٤٦٣.

(٢) المباحث الكاملية ٤٢٢/١.

(٣) سورة التحريم، آية: ٣.

(٤) سورة التوبة، ٩٤.

(٥) ينظر: مسألة:(زيادة من) من هذا البحث، ص١٦٢.

(٦) المباحث الكاملية ٤٢٢/١- ٤٢٣.

- قسم يتعدى إلى المفعولين بنفسه نحو: كسَوْتُ زيدا جبةً، وأَعْطَيْتُ زَيدًا دَرْهَمًا، ولا بد أن يكون أحدهما فاعلا في المعنى، ففي المثال السابق (زيد) مُعْطَى وهو(آخذ) للدرهم[١].
- قسم يتعدى إلى واحد بنفسه، وإلى الآخر بحرف الجر، ثم حُذِف حرف الجر توسعا، فتسلط الفعل على ذلك المفعول فنصبه، نحو: اسْتَغْفَرْتُ اللهَ ذَنْبًا، أي: من ذنب، واخْتَرْتُ الرِّجَالَ عُمَرًا، أي: من الرجال[٢].

قال أبوحيان ما تعدى بحرف جر لا يجوز حذف الحرف منه ووصول الفعل إليه بنفسه إلا مع (أنْ وأنّ)، أوفي أفعال مسموعة تُحفَظ ولا يُقاس عليها، وهي: اخْتَارَ، واسْتَغْفِر، وأَمَر، وسَمّى، ودَعَا، وكَنَى، وزَوَّج، وصَدَق، ومنها عيّر"[٣]. ولا يجوز القياس على ما سمع؛ فهذه الأفعال ليست الأكثر في كلام العرب، وإنما يتكلم بها بعضهم، قال سيبويه:" ليس كل الفعل يُفعل به هذا، كما أنه ليس كل فعل يتعدى الفاعل ولا كل فعل يتعدى إلى مفعولين"[٤].

- قسم يتعدى إلى المفعولين بتضمين الفعل معنى فعل متعد، وذلك كتضمين الفعل (ظَلَم) معنى الفعل:(بَخَس أونَقَص).

أما تعديتها إلى ثلاثة مفاعيل قياسا فقد منعه النحاة[٥]، واقتصروا في التعدية على السماع، وما جاء خلاف ذلك فهومُخَرَّج على التضمين أوعلى حذف الجر، أوالحال، وما جاء من أخوات (ظَنّ) متعدي إلى ثلاثة: أَعْلَم، وأَرَى، وأَخْبَر، وخَبَّر، وأَنْبَأ، وحَدّث، ونَبَّأ، ومن ذلك قوله تعالى:﴿وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ﴾[٦].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٩٩/٢-١٠٠، والمساعد ٤٣٢/١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٩٩/٢.

(٣) التذييل والتكميل ١٩/٧.

(٤) الكتاب ٣٩/١.

(٥) التبصرة والتذكرة ١٢٠/١، شرح المفصل لابن يعيش ٦٦/٧، واللباب ٢٥٦/١-٢٥٧، والمباحث الكاملية٤٢٣/١، وشرح الجمل الكبير ٢٧٩/١، وشرح الرضي على الكافية ٢٧٥/٢،وشرح التسهيل ١٠٠/٢، والأشموني ٤٢/٢، وهمع الهوامع ٤٦٣/٢.

(٦) سورة الأنفال، آية: ٤٣.

واشترط النحاة[١] لتعدي تلك الأفعال إلى ثلاثة؛ أن تتضمن معنى (أَعْلَم)؛ لأنك إذا أخبرت إنسانا بأمر فقد أعلمت به[٢]. قال سيبويه:" هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين، ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة؛ لأن المفعول ها هنا كالفاعل في الباب الأول الذي قبله في المعنى. وذلك قولك: أَرَى اللهُ بشرًا زيدًا أَبَاكَ، ونبَّأْتُ زيدًا عمرًا أَبَا فُلَان، وأَعْلَمَ اللهُ زيدًا عمرًا خَيرًا مِنْكَ"[٣].

وأجاز الأخفش تعدية (ظنّ) وأخواتها بالهمزة؛ قياسا على (أَعْلَم، وأَرَى)[٤]، واختاره ابن السراج[٥].

وردّ كثير من النحاة[٦] ما ذهبا إليه -الأخفش وابن السراج-، قال ابن عصفور:"لأنه لم يوجد من الأفعال المتعدية إلى مفعولين ما نُقِل بالهمزة لا من هذا الباب - أعني ما لا يجوز فيه الاقتصار عليه- ولا من غيره إلا (أَعْلَم وأَرَى) ولفظان لا ينبغي أن يُقاس عليهما"[٧].

وعلل اللورقي ذلك بأن قياس (أَظُنُّ) على (أَعْلَم وأَرَى) يؤدي إلى تغيير اللفظ بإنشاء

---

(١) الكتاب١/٣٩، والإيضاح العضدي١/١٧٥، واللباب١/٢٥٦-٢٥٧، وشرح التسهيل٢/١٠٠، والارتشاف ٤/٢١٣٤، والتذييل والتكميل١/٥٧٣، وهمع الهوامع ٢/٤٦٣.

(٢) اللباب ١/٢٥٧.

(٣) الكتاب ١/٤١.

(٤) لم أعثر عليه في معاني القرآن، وجاء في: اللباب١/٢٥٦-٢٥٧، والمباحث الكاملية ١/٤٢٣، وشرح الرضي على الكافية ٢/٢٧٥،وشرح التسهيل٢/١٠٠، وشرح الكافية الشافية ٢/٥٧٢-٥٧٣، وشرح الجمل الكبير ١/٢٧٩، والأشموني ٢/٤٢.

(٥) لم أعثر عليه في الأصول، ولكن قد يفهم من قوله ١/١٧٧:" والأفعال التي تتعدى إلى مفعول واحد كلها إذا نقلتها من (فَعَل) إلى (أَفعْل) كانت من هذا الباب، تقول: ضرب زيدٌ عمرا، ثم تقول: أضربتُ زيدا عمرا، أي: جعلت زيدا يضرب عمرا" اطراد مذهبه في كل الأفعال ومنها (أظن وأخواتها)، ونُسب إليه في الارتشاف ٤/٢١٣٣، وتعليق الفرائد ٤/٢١٥، والمساعد ١/٣٨٣، وهمع الهوامع ٢/٢٥٢.

(٦) اللباب١/٢٥٦-٢٥٧، والمباحث الكاملية ١/٤٢٣، وشرح الرضي على الكافية ٢/٢٧٥، وشرح التسهيل ٢/١٠٠، وشرح الكافية الشافية ٢/٥٧٢-٥٧٣، وشرح الجمل الكبير ١/٢٧٩، والأشموني ٢/٤٢.

(٧) شرح الجمل الكبير ١/٢٧٩.

صورة أخرى، فيُتوقف فيه على الوضع، ولأن(أَنْبَأَ ونَبَّأَ) تختلف عن (أَعْلَمْتُ) من حيث إن (أَعْلَمْتُ) استعملت بغير همزة التعدي ثم عديت، و(نَبَّأَتُ وأَنْبَأْتُ) جاءت هكذا في أصل وضعها، ولم يستعمل منهما (نَبَأَ الرجلُ) كما استخدم (عَلِمَ الرجلُ)، وإنما جاءت مسموعة عن العرب في صورة المتعدي، فلم يجز أن يقاس عليها غيرها[١].

كما قال الرضي في رده على الأخفش:" ولوجاز القياس في هذا لجاز في غير أفعال القلوب، نحو: أَكْسَوْتُكَ عَمَرًا جُبَّةً، وأَجْعَلْتُكَ زَيدًا قَائِمًا، ولجاز بالتضعيف أيضا في أفعال القلوب وغيرها، ولم يجز اتفاقا ولجاز نقل جميع الأفعال الثلاثية متعديها ولازمها بالتضعيف والهمزة، نحو: أَبْصَرتُ زَيدًا عمرًا، وذَهَّبْتُ خَالِدًا، فثبت أن هذا موكول إلى السماع"[٢].

وقال الأشموني:" ومذهبه في ذلك ضعيف؛ لأن المتعدي بالهمزة فرع المتعدي بالتجرد، وليس في الأفعال متعد بالتجرد إلى ثلاثة، فيحمل عليه متعد بالهمزة، وكان مقتضى هذا أن لا يُنقل (عَلِم ورَأَى) إلى ثلاثة، لكن ورد السماع بنقلهما فقبل، ووجب أن لا يقاس عليهما ولا يستعمل استعمالها إلا ما سُمِع، ولوساغ القياس على (عَلِم أوأَرَى) لجاز أن يقال: أَلْبَسْتُ زيدًا عمرًا ثَوْبًا، وهذا لا يجوز إجماعا. والله أعلم"[٣].

والراجح لدى الباحثة هومذهب جمهور النحاة؛ لأن السماع هوالأصل في التقعيد، ولأنه لم يرد التعدي بالهمزة إلا في بعض أخوات (ظن)، فقُبل ما جاء مسموعا، ولم يقس عليه. لذا صح رأي الجمهور وضعُف رأي الأخفش.

والله أعلم

(١) المباحث الكاملية ٤٢٢/١.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢٧٥/٢.

(٣) شرح الأشموني ٤٢/٢.

معاني (جَعَل) وتعديها

قال أبوعلي الفارسي:"و(جعل) فعل استُعمل على ثلاثة أضرب: أحدهما أن يتعدى إلى مفعول واحد وهوما تقدم ذكره، والثاني: أن يكون بمعنى التسمية فيتعدى إلى مفعولين، كقوله تعالى:﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾[1]"[2].

قال اللورقي:"و(جعل) لها معان: تكون بمعنى: (خَلَقَ وعَمِلَ)، وبمعنى: (صَيَّرَ)، وتكون للأخذ في الفعل والشروع فيه، تقول: جَعَلَ يُنْشِدُ. والتي بمعنى: (صَيَّر) على قسمين: أحدهما: تتعدى فيه بحرف جر، كقولك: جَعَلْتُ السُّرْجَ عَلَى الدَّابَةِ. والثاني: بنفسه. وهي على ثلاثة أوجه: (تصيير بالقول)، كقولك: جَعَلْتُ حُسْنِي قَبِيحًا، أي: سميته بذلك. وبمعنى: (التوهم والاعتقاد)، كقوله تعالى:﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ وقد جعل أبوعلي هذه من قسم التي بمعنى: (التسمية والقول)، وهوبعيد؛ لأنهم لم يكفروا بمجرد التسمية"[3].

المناقشة والترجيح:

(جعل) فعل استعمل على ضربين[4]:

الأول: أن يتعدى إلى مفعول واحد، ويكون بمعنى: (خَلَقَ)، نحوقوله تعال:﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾[5]، أي: خلقها وأوجدها.

الثاني: أن يتعدى إلى مفعولين –أصلهما المبتدأ والخبر– وله ثلاثة معانٍ:

- أن يكون بمعنى التسمية، نحو: جَعَلَ الْوَالِدُ ابْنَهُ مُحَمَّدًا.
- أن يكون بمعنى الظن والاعتقاد، جَعَلَ زَيدٌ عُمَرًا جَاهِلًا.

---

(١) سورة الزخرف، آية ١٩.

(٢) الإيضاح العضدي، ص٣٢.

(٣) المباحث الكاملية ٢/٢٢١.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ٢/١٩-٢٠، والإيضاح العضدي، ص٣٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٤٣، وشرح التسهيل ٢/٧٨، والتذييل والتكميل ٤/٦٠، والارتشاف ٤/٢١٠٣، وشرح الأشموني ١/٣٥٨، وهمع الهوامع ٢/٢٢٠.

(٥) سورة الأنعام، آية: ١.

- أن يكون بمعنى النقل والتصيير، نحو: جعلتُ القطنَ فراشا، أي: صيّرته.

واختُلف في معنى (جعل) الواقعة في قوله تعالى:﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾، على قولين:

الأول: أنها بمعنى الظن والاعتقاد[١]، وهذا مذهب اللورقي[٢].

الثاني: أنها بمعنى التسمية، وبه قال السيرافي[٣]، والفارسي[٤]، والباقولي[٥]، وابن يعيش[٦] والزركشي[٧]، وغيرهم[٨].

قال ابن يعيش:"وتكون بمعنى التسمية كقولك: جَعَلَ حُسْنِي سَيِّئًا، وكقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾"[٩]، وذلك كما تقول: جعل زيدٌ عمرا فاسقا ، أي: صيّره بالقول كذلك.

وجمع الزركشي بين كونها للتسمية والاعتقاد في الآية، فقال:" ولـ (جَعَل) أحوال، **أحدها**: بمعنى: (سمّى)، كقوله تعالى:﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾[١٠]، أي: سموه كذبا. وقوله:﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ -على قولٍ-، ويشهد له قوله تعالى:﴿إِنَّ

---

(١) شرح التسهيل ٧٨/٢، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ١٤٤/١، والتذييل والتكميل ٦٠/٤، وشرح شذور الذهب ١٤٦/١، والارتشاف ٢١٠٣/٤، وشرح الأشموني ٣٥٨/١، وهمع الهوامع ٢٢٠/٢، وشرح ابن عقيل ٣٩/٢.

(٢) المباحث الكاملية ٢٢١/٢

(٣) شرح الكتاب ١٩/٢-٢٠

(٤) الإيضاح العضدي، ص ١٣٢.

(٥) إعرارب القرآن ٤٠٦/٢.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش١ /٤٣.

(٧) البرهان ١٣٢/٤-١٣٣.

(٨) روح المعاني ١٧/١٣، والوجوه النظائر، للحسن بن عبدالله بن سهل بن سعيد أبي هلال العسكري، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة القافة الدينية، القاهرة– مصر، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ١٥٩/١.

(٩) شرح المفصل لابن يعيش ٤٣/١.

(١٠) سورة الحجر، آية:٩١.

﴿ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ لَيُسَمُّونَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ تَسۡمِيَةَ ٱلۡأُنثَىٰ﴾[1]؛لأن (جعل) إذا تعدى يجيء بمعنى الخلق... وبمعنى التسمية، كقوله:﴿وَجَعَلُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ﴾[2]. ثم قال في موضع آخر: "الخامس: بمعنى الاعتقاد، كقوله تعالى﴿وَجَعَلُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمۡ عِبَٰدُ ٱلرَّحۡمَٰنِ إِنَٰثًا﴾،أي: اعتقدوهم إناثا، ويجوز أن يكون كما قبله، ووجه النقل فيه هوأن الملائكة في نفس الأمر ليسوا إناثا، فهؤلاء الكفار نقلوهم باعتقادهم، فصيروهم في الوجود الذهني إناثا. ومنهم من جعلوها بمعنى التسمية، كقوله تعالى:﴿فَلَا تَجۡعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادٗا وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾[3]،أي: لا تسموها أنداد ولا تعتقدونها؛ لأنهم ما سموها حتى اعتقدوها"[4].

وتعقّب اللورقي مَنْ قال: بأنها بمعنى التسمية بقوله:" هذا بعيد؛ لأنهم لم يكفروا بمجرد التسمية"[5].

الثالث: أنها بمعنى صيّر، وبه قال الزمخشري، فيقول:"(جعل) يتعدى إلى مفعول واحد إذا كان بمعنى (أحدث وأنشأ) كقوله: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ وإلى مفعولين إذا كان بمعنى (صيّر)، كقوله:﴿وَجَعَلُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمۡ عِبَٰدُ ٱلرَّحۡمَٰنِ إِنَٰثًا﴾[6].

وقد رد عليه أبوحيان بقوله:" وما ذكر من أن (جعل) بمعنى: (صيّر) في قوله: ﴿وَجَعَلُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ﴾، لا يصح؛ لأنهم لم يصيروهم إناثا، وإنما قال بعض النحويون إنها بمعنى سُمِي"[7].

ومما سبق تبين لدى الباحثة أن معنى جعل في الآية هوالتسمية؛ لأن الاعتقاد شيء باطني غير ظاهر، ولا نستطيع الجزم به، بخلاف التسمية، التي هي دليل ظاهر حسي على

---

(١) سورة النجم، آية: ٢٧.

(٢) البرهان ١٢٩/٤.

(٣) سورة البقرة، آية:٢٢.

(٤) البرهان ١٣٣/٤.

(٥) المباحث الكاملية ٢٢١/٢.

(٦) الكشاف ٣/٨.

(٧) البحر المحيط٤٢٨/٤.

اعتقادهم وإيمانهم، بأن الملائكة إناثا – حسب زعمهم – وقول اللورقي:" لم يكفروا بمجرد التسمية" يجاب عليه بقول الزركشي:" أنهم ما سموها حتى اعتقدوها".

والله أعلم

حكم تأنيث الفعل مع الفاعل المفرد المؤنث

قال المبرد:"ولوقال: قام جاريتك لم يجز؛ وكذلك لا يجوز: قَامَ مُسْلِمَاتُكَ، وجَارَاتُكَ، ولكن قامت؛ لأن هذا جمع حقيقي، لا يغير الواحد عن بنائه إلا أن يضطر شاعر، كما قال:

لَقَـدْ وَلَـدَ الأُخَيْطِـلَ أُمُّ سُــوءٍ[1]"[2]

كما نُقل عنه إنكاره على سيبويه تجويزه خلوالفعل المسند إلى فاعل مؤنث حقيقي من علامة التأنيث؛ لأنه لم يرد في قرآن ولا في فصيح كلام العرب، لكنه يجوز في الموات[3].

قال اللورقي:" وأنكر المبرد هذه اللغة ولا وجه لإنكاره؛ لأنه إما أن يقدح في روايته – يقصد في رواية سيبويه– مع ثقته وأمانته وأنه لم يقدح في روايته أحد، فذلك ظلم وعناد، وإما أن ينكر على العرب، وهذا أيضا ليس له البتة، ثم إن سيبويه علل ذلك بما لا يقدر المبرد على دفعه، فقال:" لأنه صار عندهم إظهار الفاعل يكفيهم عن ذكرهم التاء كما كفاهم الجمع والاثنان حين أظهروهم عن الواووالألف، يعني أن الفاعل إذا كان مضمرا مثنى أومجموعا فلا بد من إلحاق العلامة، وهي الألف في المثنى والواوفي الجمع، فإذا أظهروا استغنوا، فكذلك في المؤنث بالقياس عليه، وهذا قياسٌ حُكِيَ لا مدفع فيه"[4].

---

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

على بـاب استها صلـب وشــام

وهولجرير في ديوانه، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ص٢٩٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٢/٥، وشرح شواهد الإيضاح، ص٣٣٨، ٤٠٥، وبلا نسبة في المقتضب ١٤٨/٢، ٣٤٩، والخصائص ٤١٤/٢، والأشموني ٦٢/٢، ومعجم شواهد العربية، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط٣، ٢٠٠٢م، ص٣٥١.

والشاهد فيه: قوله:(ولقد ولد الأخيطل أم سوء) حيث لم تتصل تاء التأنيث بالفعل مع أن الفاعل مؤنث حقيقي، وعلته الأصلية؛ أنه مفصول عن فاعله بالمفعول، وهذا جائز، فبذلك لا يعد دليلا على جواز خلوالفعل من علامة التأنيث مع الفاعل المؤنث الحقيقي المتصل بفعله.

(٢) المقتضب ٣٤٩/٣.

(٣) لم أعثر على هذا النص في أحد كتب المتاحة لدي، وذكرته بعض كتب النحو، كالأصول ١٧٤/١، وشرح السيرافي على الكتاب ٣٩٦/٢، والانتصار لسيبويه على المبرد١٢٤/١، والنكت، ص٢٢٧.

(٤) المباحث الكاملية ٢٣٩/١.

المناقشة والترجيح:

الأصل في الفعل أن يُذكّر ويُؤنّث وفقا لحالة الفاعل من التذكير والتأنيث، فيذكّر مع الفاعل المذكر، نحو: قَامَ مُحَمَّدُ. ويؤنث مع الفاعل المؤنث، نحو: قَامَتْ هِنْدُ.

فذهب النحاة [١] إلى وجوب تأنيث الفعل إذا كان الفاعل اسما ظاهرا مؤنثا حقيقيا غير مفصول عن الفعل، نحو: نَامَتْ الطِّفْلَةُ، وقَالَتْ هِنْدُ.

قال ابن السراج:"وهذا لعمري هوالقياس على ما أجمعوا عليه من التاء من قولهم: قامت هند، وقعدت سلمى". ثم قال:" فجاز في كل فعل لمؤنث أن تقول: فعَلَتْ، ولا يحسن سقوطها"[٢].

وقال الزمخشري:" والحقيقي أقوى؛ لذلك امتنع في حال السعة: جَاءَ هِنْدُ"[٣].

فوجبت إضافة علامة التأنيث إلى الفعل للفصل بين المؤنث والمذكر[٤]. قال ابن يعيش:"ويلزم فعله علامة التأنيث في نحو: قَامَتْ المَرْأَةُ، وذَهَبَتْ الجَارِيَةُ، فتلحق التاء الفعل؛ للإيذان بأن فاعله مؤنث، كما تلحقه علامة التثنية والجمع إيذانا بعدد الفاعلين"[٥].

وفصّل ابن عصفور حالات الفاعل مع فعله، فقال:" فإن أخبرت عن مؤنث فلا يخلوأن يكون مفردا أومثنى، فإن كان مفردا فلا يخلوأن يكون ظاهرا أومضمرا، فإن كان ظاهرا فلا يخلوأن يكون حيوانا أومواتا، فإن كان حيوانا فلا يخلوأن يكون فاعلا أوغير فاعل. فإن كان فاعلا، فلا يخلوأن تفصل بينه وبين الفعل، فإن لم تفصل فلا بد من إتيان

---

(١) المقتضب١٤٨/٢، ٣٤٩، والأصول١٧٢/١-١٧٣، والمفصل ص٢٤٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٥٧/٣، والانتصار لسيبويه على المبرد١٢٤/١، وشرح السيرافي على الكتاب٣٦٩/٢، وشرح الجمل الكبير٣٩٢/٢، وشرح التسهيل١١٠/٢-١١١، وشرح الكافية الشافية ٥٩٥/٢، والارتشاف ٧٣٤/٢، والتذييل والتكميل ٦٤/١- ١٩٩/٦، والنكت في تفسير كتاب سيبويه، ص٢٢٧، وأوضح المسالك ٩٧/٢، وشرح التصريح ٤٠٨/١، والأشموني٣٩٩/١، حاشية الصبان ٧٥/٢، شرح ابن عقيل ٩٢/٢

(٢) الأصول ١٧٢/١-١٧٣.

(٣) المفصل، ص٢٤٧.

(٤) الأصول ١٧٢/١.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٣٥٨/٣.

علامة التأنيث في الفعل، مثل: قَامَتْ هِنْدُ، ولا يجوز حذفها إلا حيث سُمع. حكى سيبويه: قال فلانة، ولا يقاس عليه"[1].

وأجاز سيبويه خلوالفعل المسند إلى فاعل مفرد مؤنث حقيقي من علامة التأنيث، فحكى قول بعض العرب: قالَ فُلانةُ، وذَهَبَ فُلَانةُ، وقال:" إنما جاءوا بالتاء للتأنيث؛ لأنها ليست علامة إضمار كالواووالألف، وإنما هي كتاء التأنيث في (كلمة) وليست باسم، وقال بعض العرب: قال فلانة،... إلى أن قال:" وهذا في الواحد من الحيوان أقل"[2].

فإجازته لهذه اللغة اعتمادا على السماع عن العرب لكنها مشروطة، إذ قيدها بالقلة، فحَذْفُ التاء من مؤنث ما يعقل من الآدميين أقل من حذفها من سائر الحيوان[3].

وأجازه الزجاج على قبح، بشرط عدم اللبس، فقال:" أما ما يعقل ويكون منه الفعل والولادة ، نحو: امرأة ورجل، وناقة وجمل، فيصح في مؤنثه التذكير، ولوقلت: قام جارتك، كان قبيحا، وهوجائز على قبحه؛ لأن الناقة والجارة تدلان على التأنيث، فاجتزئ بلفظها عن تأنيث الفعل"[4].

إلا أن المبرد أنكر ما ذهب إليه سيبويه، وخطّأه فيما أجازه؛ لأنه لم يوجد في قرآن ولا كلام فصيح ولا شعر، ولكنه يجوز في الموات، فلوقال: أَعْجَبَنِي دَارُكَ؛ فـ (دار) ليس تحتها معنى تأنيث وتذكير، وإنما يجري على اسمها، ولا فصل بينها وبين قولك: منزل، ولم يجز هذا في الحيوان؛ لأن معناه التأنيث، ولوسميت امرأة أوشاة أوكلبة باسم مذكر قلبته إلى التأنيث لمعناه، وأما قول جرير:

لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سُوءٍ "

فالأم في الأصل صفة، ولأنه قد فصل بينها وبين الفعل[5].

---

(١) شرح الجمل الكبير ٣٩٢/٢.

(٢) الكتاب ٣٨/٢.

(٣) شرح السيرافي للكتاب ٣٦٩/٢.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١٢٩/١.

(٥) لم أعثر على هذا النص في أحد كتب المبرد المتاحة لدي، وذكرته بعض كتب النحو، كالأصول ١٧٤/١، وشرح السيرافي على الكتاب ٣٩٦/٢، والانتصار لسيبويه على المبرد١٢٤/١، والنكت، ص ٢٢٧.

ورد كثير من النحاة[1] إنكار المبرد على سيبويه، ومن هؤلاء اللورقي؛ لأن إنكار هذه اللغة وهي ثابتة عن العرب يقدح في رواية من روى عنهم - وهوسيبويه-، أوأنه يؤدي إلى إنكار لغة مسموعة من لغات العرب، كما وضّح ذلك اللورقي في قوله السالف ذكره.[2]

والراجح لدى الباحثة وجوب تأنيث الفعل المسند إلى فاعل مفرد مؤنث حقيقي؛ لأن علامة التأنيث في الفعل وإن كان معناها في الفاعل، إلا أنها تدل على أن الفاعل الذي سيأتي ذكره مؤنثا، والفاعل كجزء من الفعل ، فجاز أن يدل على معنى فيه ما اتصل بالفعل، قياسا على الأفعال الخمسة، ثم إن لفظ الفاعل غير موثوق به، فاحتاطوا في الدلالة على تأنيث الفاعل بوصل الفعل بالتاء المذكورة ليعلم من أول وهلة أن الفاعل مؤنث[3].

وأما قول بعض العرب: قال فلانة، فهولغة لا يمكن إنكارها؛ لثبوتها عن العرب، لكن لقلتها لا يقاس عليها؛ لأن الضابط في القياس هوالشيوع والكثرة بخلاف هذه اللغة، وإن جاز استعمالها في الشعر اضطرارا فإن ذلك لا يسوّغ جوازها في سعة الكلام؛ لأنه يجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره. لذلك فاعتراض اللورقي والنحاة من قبله على المبرد له وجاهته.

والله أعلم

(١) الأصول ١٧٤/١، الانتصار لسيبويه على المبرد ١٢٤/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٦٩/٢، النكت في تفسير كتاب سيبويه، ص ٢٢٧، المباحث الكاملية ٢٣٩/١.

(٢) المباحث الكاملية ٢٣٩/١.

(٣) ينظر:شرح التسهيل ١١٠/٢، وشرح الكافية الشافية٥٩٥/٢.

حكم جملة الاشتغال المعطوفة

قال السيرافي:" إذا قلنا: زيدٌ لَقِيْتُهُ وَعَمْرٌوكَلَّمْتُهُ. لم يجز حمل (عمرو) على (لقيته)؛ وذلك أنّ (لقيته) جملة لها موقع، ألا ترى أنك تقول: زيدُ مُلقِي، وزيدُ قائم، فيقع موقعها اسم واحد، وهي خبر لـ (زيد)، وكل شيء عطفت عليها وقع موقعها، وصار خبرا لـ(زيد) كما هي خبرا له، و(عمروكلمته)، لا يجوز أن يكون خبرا لـ(زيد)، ألا ترى أنك تقول: زيدٌ عَمْرٌوكَلَّمْتُهُ، فالهاء تعود على (عمرو) ولا شيء يعود إلى زيد من الجملة، فإن جعلت في: (عمروكلمته) ما يعود إلى (زيد) جاز حينئذ ما قال سيبويه من الوجهين جميعا، وذلك قولك: زيدٌ لَقِيْتُهُ وَعَمْرٌوكَلَّمْتُهُ عِنْدَهُ"[1].

قال اللورقي:" قال بعضهم: لا يشترط أن يكون المعطوف على الخبر مما يصح أن يكون خبرا، فإنك تقول: زيدٌ ضَرَبْتُهُ عَمْرًا، فتعطف (عمرا) على الهاء، ولوحل محل الهاء لم يجز؛ وإذا جاز هذا في المفرد ففي الجملة أجوز؛ لاستقلالها، وهذا ضعيف؛ لأن (عمرا) هنا ليس معطوفا على الخبر، والكلام فيما يُعطف على الخبر لا على شيء في الخبر"[2].

المناقشة والترجيح:

تسمى جملة الاشتغال "الجملة ذات الوجهين" إذا ابتدئت بمبتدأ وختمت بمعمول فعل؛ لأنها اسمية من جهتها الأولى فعلية من جهتها الأخرى[3]. فإذا توسط بينها وبين الاسم المشتغل عنه حرف عطف وروعي فيها الصدر فالوجه الرفع، وإن روعي فيها الفعل ففيها وجهان: إما أن يكون فيها ضمير يعود على الاسم المشتغل عنه، نحو: زيدٌ ضَرَبْتُهُ وَهِنْدًا ضَرَبْتُهَا عِنْدَهُ، تساوى فيه الرفع والنصب بلا خلاف، وإما أن تكون جملة الاشتغال خالية من الضمير العائد على المشتغل عنه ففيها خلاف[4].

فالوجه الأول: جواز النصب والرفع في جملة الاشتغال المعطوفة على جملة

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٩٠/١.

(٢) المباحث الكاملية ٤٨٣/١.

(٣) شرح التسهيل ١٤٣/٢.

(٤) ينظر: شرح التسهيل١٤٣/٢، وارتشاف الضرب ٢١٧٠/٤.

صغرى[1]، وحمل بعض النحاة[2] ظاهر كلام سيبويه عليه ، إذ قال:" هذا باب يُحمل فيه الاسم على اسم بني عليه الفعل مرة، ويحمل مرة أخرى على اسم مبني على الفعل، أيّ ذلك فعلت جاز. فإن حملته على الاسم الذي بني عليه الفعل كان بمنزلته إذا بنيت عليه الفعل مبتدأ، يجوز فيه ما يجوز فيه، إذا قلت: زيدٌ لَقِيْتُهُ، وإن حملته على الذي بني على الفعل اختير فيه النصب كما اختير فيما قبله، وجاز فيه ما جاز في الذي قبله. وذلك قوله: عَمْرٌولَقِيتُهُ وزَيدٌ كَلَّمْتُهُ، إن حملت الكلام على الأول. وإن حملته على الآخر قلت: عَمْرٌولَقِيتُهُ وزَيدًا كَلَّمْتُهُ"[3].

وأجازه ابن السراج[4]، والنحاس[5]، والفارسي[6]، والعكبري[7]، واللورقي[8]، وغيرهم[9].

قال ابن السراج:" فإن كان في الكلام الأول المعطوف عليه جملتان متداخلتان كنت بالخيار، وذلك نحو: قولك: زيدٌ ضَرَبْتُهُ وعَمْرٌوكَلَّمْتُهُ، إن عطفت على الجملة الأولى التي هي الابتداء والخبر رفعت، وإن عطفت على الثانية التي هي فعل وفاعل، وذلك قولك: ضربته، نصبت"[10].

---

(١) الجملة الصغرى هي: المبنية على المبتدأ والخبر، أوالفعل والفاعل، أوتوابعهما. والجملة الكبرى هي: الجملة الاسمية التي خبرها جملة. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش٤٠٥/١، ومغني اللبيب ٤٩٧/١، ومعجم القواعد العربية في النحووالتصريف وذُيّل بالإملاء، لعبد الغني الدقر، دار القلم، دمشق– سوريا، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ٢٦١/١، وهمع الهوامع٥٥/١، وتمهيد القواعد ١٦٨٩/٤.

(٢) ينظر: المسائل البصريات ٢١١/١، وشرح الرضي على الكافية ٥٥٤-٥٥٥، والتصريح ٣٠٤/١، ومنهج السالك ٨١/٢.

(٣) الكتاب ٩١/١.

(٤) الأصول ٢٥٣/٢.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٣٠٤/٤.

(٦) المسائل البصريات ٢١١/١- ٢١٦.

(٧) التبيان في إعراب القرآن ١١٩٧/٢.

(٨) المباحث الكاملية ٤٨٣/١.

(٩) شرح الرضي على الكافية ٥٥٤/١–٥٥٥، وشرح التسهيل ١٤٣/٢- ١٤٤، وشرح الكافية الشافية ٦٢٠/٢، وشرح الجمل الكبير ٣٥١/١، وهمع الهوامع ١٥٧/٥.

(١٠) الأصول ٢٥٣/٢.

وقال ابن مالك:" فإذا توسط عاطف بينها وبين الاسم المشتغل عنه جاز رفعه ونصبه، جوازا حسنا دون ترجيح". وعلل لذلك؛ بأنه إذا رُفع كان مبتدأ مخبرا عنه بجملة فعلية معطوفة على مبتدأ مخبر عنه بجملة فعلية، وإذا نُصِب كان معمول فعل معطوفا في اللفظ على معمول فعل"[1].

ودليل جواز الوجهين، ورود الوجهين في قوله تعالى:﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾[2]، قرأه الحرميان[3] وأبوعمروبالرفع، وقرأه باقي السبعة بالنصب[4]، وهومعطوف على قوله: ﴿وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى لِمُسْتَقَرٍّ﴾[5].

كما أن القراء[6]أجمعوا على نصب:﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ﴾[7]، وهي معطوفة على (يسجدان) من قوله تعالى:﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾[8]، وليس فيها ضمير يعود على (النجم والشجر)[9].

والوجه الثاني: إن كان العطف بالواو، أو بالفاء جازت، وإلا فلا، وهو مذهب هشام[1].

---

(١) شرح التسهيل ١٤٣/٢، وينظر: شرح الكافية الشافية٦٢٠/٢.

(٢) سورة يس، آية: ٣٩.

(٣) الحرميان هما: نافع المدني، وابن كثير المكي.

(٤) الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق: بدر الدين القهوجي، وبشير حويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق – سوريا، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ٣٩/٦، ومعاني القراءات، لأبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة الأزهري، مركز البحوث في كلية الآداب جامعة الملك سعود، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩١م، ٣٠٧/٢.

(٥) سورة يس، آية: ٣٨.

(٦) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ورفيقيه، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة –مصر، ١٣٨٦هـ، ٣٠٢/٢.

(٧) سورة الرحمن، آية: ٧.

(٨) سورة الرحمن، آية: ٦.

(٩) ينظر: شرح الجمل الكبير ٣٥١/١، وشرح التسهيل ١٤٣/٢، والتذييل والتكميل ٣٣٢/٦.

والوجه الثالث: إن كان العطف بـ (ثم) جاز، وإلا فلا، وهو مذهب الجمهور، والفعل اللازم في الجملة الأولى كالمتعدي في اعتبار العطف على الجملة الصغرى، نحو: زيدٌ قامَ وهندٌ كلمتُها في داره، فالرفع مراعاة لصدر الجلة، والنصب مراعاة للعجز[٢].

والوجه الرابع: ما نُسب إلى الأخفش[٣] والزيادي[٤] من عدم جواز النصب، وإليه ذهب السيرافي[٥]؛ "لأن المعطوف على الخبر خبر، فكما لا يجوز خلوالجملة الأولى الواقعة خبرا للمبتدأ من رابط يعود على الخبر، كذلك الجملة المعطوفة عليها، فإن وجد النصب فيما عُرِّيَ من الرابط فليس لكونه معطوفا على الجملة الصغرى، وإنما ذلك لجواز: زيدا ضربتُهُ، ابتداء من غير مراعاة عطف على الصغرى، ويكون من عطف الجملة الفعلية على الجملة الاسمية، وذلك جائز لا خلاف فيه، كما عللوا -أيضا- في المعطوف"[٦].

قال السيرافي:" واعلم أن الكلام إذا كان مبتدأ وخبرا، ثم عطفت عليه جملة في أولها اسم، وبعده فعل مشتغل بضميره، كان الاختيار رفع الاسم الثاني بالابتداء كحاله لولم تكن قبله جملة، كقولك: زيدٌ أَفْضَلَ مِنْكَ وعَمْرٌوكَلَّمْتُهُ، وزيدٌ أَخُوكَ وأَبُوكَ قُمْتُ إليهِ؛ لأنه لم يتقدم الجملة الثانية شيء يوجب إضمار الفعل الناصب للاسم الذي في أوله، فصار بمنزلة مبتدأ"[٧].

وأنكر السيرافي النصب، لأنه لوقيل: زيد لقيته وعمروكلمته، لم يجز حمل (عمرو) على (لقيته)، حتى يؤتى بضمير يعود على الاسم المشتغل عنه، فيكون فيه مع الضمير إخبار عن المبتدأ الأول[٨].

---

(١) ينظر: الارتشاف ٢١٧١/٤.
(٢) الارتشاف ٤/ ٢١٧٠.
(٣) ينظر: المسائل البصريات٢١١/١، والمباحث الكاملية ٤٨٣/١، وشرح التسهيل ١٤٣/٢، وشرح الرضي على الكافية ٥٥٤/١-٥٥٥، والارتشاف ٢١٧٠/٤.
(٤)ينظر: شرح الكتاب للسيرافي١٢٨/٣، والارتشاف ٢١٧٠/٤.
(٥)شرح الكتاب للسيرافي ٣٩٠/١.
(٦) التذييل ٣٣٤/٦.
(٧) شرح الكتاب للسيرافي ١٢٨/٣.
(٨)المرجع السابق/١٢٨.

وردّ النحاة ما ذهب إليه السيرافي ومن تابعه، فقال الفارسي:" اعلم أن هذه الجملة وإن كان لها موضع من الإعراب لما لم يخرج إلى اللفظ في الجملة نفسها صارت لذلك بمنزلة ما لا موضع لها، وإذا صارت كذلك لم يمتنع أن يعطف عليها ما لا موضع له من الجمل، ويدلك على أنه لما لم يظهر هذا الإعراب في لفظها صار بمنزلة مالا إعراب لموضعه، ولا حكم له أن اسم الفاعل لما كان الضمير الذي يحتمله لا يظهر في اللفظ صار لا حكم له، فصار بمنزلة ما لا ضمير فيه. ألا ترى أنه متصرّف، أوَلا ترى أنه يثنى ويجمع تثنية الأسماء التي لا تحمل ضميرا وجمعها"[1].

وضعّف اللورقي قولهم؛ لأن (عمرا) هنا ليس معطوفا على الخبر، والكلام فيما يعطف على الخبر لا على شيء في الخبر[2].

والراجح –عندي– هومذهب السيرافي ومن تابعه؛ لأن بأن نصب (زيد) إنما كان بالعطف على الضمير المنصوب في(لقيته)، وحينئذ تكون جملة (كلمته) في محل نصب حال من زيد، ويكون هناك تقدير (عنده) أونحوه، فكيف يكون (عمرا) في حالة النصب خبرا؟[3]، وقد يُحمل عليه كلام سيبويه؛ لعدم تصريحه بخلافه.

والله أعلم

(١) المسائل البصريات ٢١٣/١.

(٢) المباحث الكاملية ٤٨٣/١.

(٣) ينظر: هامش المسائل البصريات بتحقيق محمد الشاطر ٢١٢/١.

ناصب المفعول له

قال الجزولي:" يتعدى الفعل أجمع إلى الفعل بلا واسطة إلى المصدر، وظرف الزمان مطلقا، وظرف المكان المبهم، والمعدود، والمفعول له - على رأي -، والحال، والتمييز، والمشبه بالمفعول"[١].

وتعقّبه اللورقي بقوله:" وقوله على رأي استظهر به على رأي من يقول: إنه محذوف منه حرف الجر وهومذهب سيبويه، ويقتضي كلامه أنه اختار من المذهبين مذهب من يقول: أنه يتعدى إليه بغير واسطة والمختار مذهب سيبويه، فاختياره إذا غير مرضي عند المحققين[٢]".

المناقشة والترجيح:

(المفعول له) إما أن يأتي معرفة أونكرة، فإن أتى معرفة فهوإما محلى بـ(أل)، كقول الشاعر:

لا أقعدُ الجُبْنَ عَن الهَيْجاء ولوتَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاء[٣]

أويكون مضافا، كقوله تعالى:﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ۚ وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾[٤]، وحكمه جواز النصب والجر عند الجمهور[٥].

---

(١) المقدمة الجزولية، ص ٨٤.

(٢) المباحث الكاملية ٤٢٧/١.

(٣) البيت من الرجز، وهوبلا نسبة في الدرر ٧٩/٣، وشرح عمدة الحافظ ص٣٩٨، والمقاصد النحوية ٦٧/٣، وهمع الهوامع ١٩٥/١، والأشموني ٢١٧/١/٤٣١، وشرح التصريح ٣٣٦/١.
وجه الاستشهاد: مجيء "الجبن" مصدرا منصوبا على المفعول لأجله؛ وحكم نصبه في هذه الحالة قليل؛ لأنه مقرون بأل؛ والأكثر فيه أن يأتي مجرورا بحرفٍ دالٍّ على التعليل.

(٤) البقرة، من الآية: ١٩.

(٥) ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش٥٢/٢، والإيضاح في شرح المفصل٣٢٦/١، وشرح الرّضيّ على الكافية١٩٢/١، وشرح التسهيل لابن مالك١٩٩/٢، وشرح الجمل الكبير٣٤/٣، والبحر المحيط ١٢٧/١، والارتشاف١٣٨٦/٣، وهمع الهوامع١٣٣/٣، وحاشية الصّبّان١٢٢/٢، وشرح ابن عقيل ٥٢٢/١.

وإن كان نكرة –أي مجردا من أل والإضافة– فقد اختلف النحاة[١] في حكمه؛ فذهب سيبويه وجمهور نحاة البصرة[٢] إلى جواز النصب بالفعل المذكور بعد إسقاط اللام، قال:" هذا باب ما ينتصب من المصادر؛ لأنه عذر لوقوع الأمر فانتصب؛ لأنه مرفوع له، ولأنه لا تفسير لما قبله: لِمَ كان؟ وليس بصفةٍ لما قبله ولا منه، فانتصب كما انتصب الدرهم في قولك: عشرون درهما، وذلك قولك: فعلت ذاك حذار الشر، وفعلت ذاك مخافة فلان وادخار فلان... وفعلت كذا أجلَ كذا وكذا، فهذا كله ينتصب؛ لأنه مفعول له، كأنه قيل له: لم فعلت كذا وكذا؟ فقال: لكذا وكذا، ولكنه لما طُرِح اللام عمل فيه ما قبله[٣]..." إذ هوفي الأصل جوابا له ومصاحبا لحرف الجر، فقولك في جواب: لِمَ ضربت؟ ضربته تأديبا، وأصله: للتأديب؛ إلا أنه أسقط حرف الجر، ونصب"[٤].

وأكد ذلك ابن السراج، فقال:"... جئتك مخافة فلان فـ(جئتك) غير مشتقة من (مخافة) فليس انتصابه هنا انتصاب المصدر بفعله الذي هومشتق منه نحو:(خفتك) مأخوذة من (مخافة)، فلما كان ليس منه أشبه المفعول به الذي ليس بينه وبين الفعل نسب.[٥]".

وتابع الشلوبينُ[٦] واللورقيُّ[٧] جمهورَ البصريين؛ لأن "الأصل في المفعول له الجر، وإنما النصب ناشئ عن إسقاط الخافض ووصل إليه الفعل فنصبه[٨]".

---

(١) ينظر: الكتاب ٣٦٧/١، والأصول ٢٠٦/١، والإيضاح في شرح المفصل ٣٢٦/١، وشرح الجمل الكبير ٣٤/٣، والارتشاف ١٣٨٥/٣، وحاشية الصبان ١٧٩/٢، وشرح ابن عقيل ٥٢٢/١.

(٢) معاني القرآن للأخفش ٣٦٠/١-٣٦١، والمقتضب ٣٤٧/٢، وإعراب القرآن للنحاس ١٩٤/١، والجمل، ص٣١٩,٣٢٠، وشرح المفصّل لابن يعيش ٥٢/٢، والإيضاح في شرح المفصل ٣٢٦/١، وشرح الرّضيّ على الكافية ١٩٢/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٩٩/٢، وشرح الجمل الكبير ٣٤/٣، والبحر المحيط ١٢٧/١، والارتشاف ١٣٨٦/٣، ، وهمع الهوامع ١٣٣/٣، وحاشية الصّبّان ١٢٢/٢، وشرح ابن عقيل ٥٢٢/١.

(٣) الكتاب ٣٦٩/١.

(٤) همع الهوامع ١٣٣/٣.

(٥) الأصول ٢٠٦/١.

(٦) شرح المقدمة الجزولية الكبير، للأستاذ أبي علي الشلوبين، تحقيق: د، تركي العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، ٧١٢/٢.

(٧) المباحث الكاملية ٤٢٧/١.

(٨) الارتشاف ١٣٨٦/٣.

أما الجزولي فذهب إلى وجوب النصب وامتناع الجر إن كان نكرة؛ إذ يرى أن الفعل يتعدى إلى المفعول له بغير واسطة[١]، وهومذهب الكوفيين[٢]، إذ قالوا إنه ينتصب انتصاب المصدر، وليس على إسقاط حرف الجر، ولذلك لم يترجموا له، وكأنه عندهم من قبيل المصدر المعنوي، فإذا قلت: ضربتُ زيدا تأديبا له، فكأنك قلت: أدبته تأديبا[٣].

قال الفراء في قوله تعالى:﴿حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِ﴾ " فنصب (حذر) على غير وقوعٍ من الفعل عليه لم ترد يجعلونها (حذرا)، إنما هوكقولك: أعطيتك خَوْفا وفَرَقا. فأنت لا تعطيه الخوف، وإنما تعطيه من أجل الخوف فنصبه على التفسير ليس بالفعل"[٤].

وبه قال الجرمي[٥]؛ لأنه مفعول جاز أن يكون معرفة كسائر المفاعيل، والمنجر باللام لا يكون إلا مختصا، كقولك: جِئْتُكَ لِإِعْظَامِكَ، ولوقلت: جِئْتُكَ لِإِعْظَامٍ لَكَ، لم يجز؛ لأن الإنسان لا يُقْدِم على الفعل إلا لغرض معروف عنده[٦]، ونسبه ابن يعيش إلى الرياشي[٧].

واضطرب الزجاج في رأيه في ناصب المفعول له[٨]، فمرة يذهب إلى أنه منصوب بفعل تعدى إليه بنفسه، فيقول في معنى قوله تعالى:﴿حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِ﴾:" وإنما نصب (حذر الموت)؛ لأنه مفعول له، والمعنى يفعلون ذلك لحذر الموت، وليس نصبه لسقوط اللام، وإنما نصبه أنه في تأويل المصدر كأنه قال: يحذرون حذرا؛ لأن جعلهم أصابعهم في آذانهم

(١) المقدمة الجزولية، ص ٢٦٢.

(٢) ينظر: أسرار العربيّة، ص ١٨٦، وشرح المفصّل لابن يعيش ٥٢/٢، وشرح الرّضيّ ١٩٢/١، والارتشاف ١٣٨٦/٣، وهمع الهوامع ١٣٣/٣، وحاشية الصّبّان ١٢٢/٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٧/١، وأسرار العربية، ص١٨٩، والارتشاف ١٣٨٤/٣، وحاشية الصبان ١٢٢/٢، وهمع الهوامع ١٣٣/٣.

(٤) معاني القرآن للفراء ١٧/١.

(٥) ينظر رأيه في: الأصول ٢٠٨/١، وأسرار العربية، ص١٨٨، واللباب ٢٧٧/١، والمباحث الكاملية ٣٩٩/٢، وشرح المفصل لابن يعيش٤٥٣/١، وشرح الرضي على الكافية ١٩٣/١.

(٦) المباحث الكاملية ٣٩٩/٢.

(٧) شرح المفصل ٤٥٣/١.

(٨) شرح التسهيل لابن مالك ١٩٦/٢، والارتشاف ١٣٨٦/٣.

من الصواعق يدل على حذرهم الموت"[1]. ومرة يذهب إلى أن الفعل تعدى إليه بواسطة، فقال في معنى قوله تعالى:﴿إِنَّا جَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ﴾[2]:" فأما(يفقهوه) فمنصوب على أنه مفعول له، والمعنى: وجعلنا على قلوبهم أكنة لكراهة أن يفقهوه، فلما حذفت اللام نصبت الكراهة، ولما حذفت الكراهة انتقل نصبها إلى (أن)"[3].

ونتيجة لاضطراب رأي الزجاج؛ اختلف النقل عنه، فنقل عنه ابن مالك مرة أنه انتصب نصب نوع المصدر، ومرة أن مذهبه مذهب سيبويه[4]، كما نُقل عنه أنه انتصب بفعل من لفظه واجب الإضمار[5].

ورد بعض النحاة[6] مذهب الجزولي ومن قال به، فقال الأستاذ أبو علي الشلوبين: "واختياره غير مختار ولا مرضي عند المحققين؛ بدليل أن حرف الجر لا يحذف من المفعول له إذا لم يكن مصدرا أو(أَنْ) والفعل، وأنه إذا كان مصدرا فلا يحذف حرف الجر منه ايضا إلا بشروط، فدل ذلك على أن الأصل في المفعول له إنما هوحرف الجر؛ لأنه يكون به أبدا مالم يعرض له ما يجيز حذفه"[7].

ونقل اللورقيُّ عن الشلوبينَ رده لمذهب الجزولي وتابعه في ذلك، فقال متعقبا له: إن اختياره غير مرضي عند المحققين[8]، كما رد ما قاله الجرمي؛ لأن السماع يرده[9].

وقال ابن مالك:" وزعم الزجاج أن المفعول له منصوب نصب نوع المصدر، ولوكان كذلك لكان يجوز دخول لام الجر عليه، كما لا يدخل على الأنواع، نحو: سَارَ الجمَزَى، وعَد ا البشَكَى، ولأن نوع المصدر يصح أن يضاف إليه (كُلّ)، ويخبر عنه بما هونوع له

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٩٧/١.

(٢) سورة الكهف، آية: ٥٧.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢٣٦/٢.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٩٦/٢، والارتشاف ١٣٨٤/٣، والمساعد٤٨٥/١.

(٥) الارتشاف ١٣٨٤/٣.

(٦) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٧١٢/٢، والمباحث الكاملية ٤٢٧/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٩٩/٢، والارتشاف ١٣٨٦/٣، وشرح ابن عقيل٥٢٢/١.

(٧) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٧١٢/٢.

(٨) المباحث الكاملية ٤٢٧/١.

(٩) المرجع السابق ٣٩٩/٢.

كقولك: كل جَمزَى سَيْرٌ، ولوففعل ذلك بالتأديب والضرب من قولك: ضربته تأديبا لم يصح، فثبت بذلك فساد مذهب الزجاج"[1].

وقال ابن عقيل:" وزعم الجزولي أنه لا يجوز جره، وهوخلاف ما صرح به النحويون[2]".

والراجح لدى الباحثة التفصيل في المسألة؛ لأنه لما كان المفعول له جوابا للفعل، ومبينا الغرض منه؛ عَمِل فيه الفعل بنفسه إن كان متعديا، أوبواسطة إن كان لازما، وعليه فتعقب اللورقيُّ للجزوليَّ صحيح.

والله أعلم

(١) شرح التسهيل ١٩٨/٢.

(٢) شرح ابن عقيل٥٢٢/١.

عامل النصب في المنادى

قال ابن جني:"إذا قلت: يا عبدَالله تم الكلام بها وبمنصوب بعدها، فوجب أن تكون هي كأنها الفعل المستقل بفاعله، والمنصوب هوالمفعول بعدها، فهي في هذا الوجه كـ (رُوَيدَ زيدًا)"[١].

قال اللورقي:" وقيل: إن (يا) اسم فعل يتضمن معنى الإنشاء، وعبدالله مفعول بها، ولا محذوف هناك، والجملة على هذا اسمية، وهذا ضعيف؛ لأن اسم الفعل يتضمن الضمير فكان ينبغي أن يستقل بدون ذكر المنادى، إذ هوالمفعول، والمفعول فضلة، كما في (تَرَاكِ ودَرَاكِ)"[٢].

المناقشة والترجيح:

المنادى منصوب دائما –لفظا أومحلا– واختُلف في العامل فيه على قولين:

الأول: أن العامل فيه الفعل المضمر.

الثاني: أن العامل فيه (يا).

فذهب جمهور النحويين[٣] إلى أن العامل فيه فعل منصوب وجوبا، والتقدير فيه: أَدْعُوزَيدًا، أوأُنَادِي، فهومفعول به في المعنى[٤]؛ لأنه مدعو، فيستحق النصب لفظا إن كان معربا قابلا لحركة الإعراب، كـ (يا عبدَ الله)، وتقديرا إذا كان مبنيا أومعربا غير قابل لحركة الإعراب، كـ (يا زيدُ، ويا رقاشِ، ويا فتى، ويا أمي)[٥].

---

(١) الخصائص ٢٨٠/٢، ونسبه الرضي لأبي علي الفارسي في شرح الكافية ١٣٢/١.

(٢) المباحث الكاملية ١٨٥/٢.

(٣) الكتاب٢٩١/١، والمقتضب٢٠٢/٤، والتبيين في مذاهب النحويين، ص٤٤٣، وأسرار العربية، ص٧٢٤، والانتصار لسيبويه على المبرد، لأبي العباس أحمد بن ولاد التميمي، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، ص١٤٤، والمباحث الكاملية ١٨٥/١، وشرح الرضي على الكافية٤١٥/١، وشرح التسهيل٣٨٥/٢، وأوضح المسالك ٣/٤، والجنى الداني، ص ٣٥٥، وهمع الهوامع ٣٤/٣.

(٤) أوضح المسالك ٣/٤.

(٥) شرح التسهيل ٣٨٥/٣.

وإنما وجب إضمار هذا الفعل لعدة أسباب، هي[١]:

أولا: الاستغناء بظهور معناه.

ثانيا: أنهم قصدوا بعبارة النداء الإنشاء، ووجدوا إظهار الفعل يوهم الإخبار فتحاشوا إظهاره.

ثالثا: كثرة استعمالهم النداء في كلامهم.

رابعا: أنهم عوضوا من هذا الفعل حرف النداء، وهم لا يجمعون في النداء بين العوض والمعوض منه.

خامسا: أن الأصل في العمل للأفعال، والحرف ينبه على ذلك الفعل، لا أنه يعمل، ألا ترى أن أدوات الشرط إذا حُذِف عنها الفعل أُعْرِبَت بفعل محذوف دل عليه الحرف، كذا ها هنا، إلا أن الفرق بينهما أن العامل هنا لا يظهر؛ لأنه لوظهر لصار خبرا، والمقصود هنا التنبيه لا الإخبار.

وكل واحد من هذه الأسباب كافٍ في إيجاب لزوم الإضمار، ولا سيما قصد الإنشاء، فإن الاهتمام به في غاية من الوكادة؛ لأن إظهار (أنادي) يوهم أن المتكلم مُخْبِر بأنه سيوقع نداء، والغرض من علم السامع أنه منشئ له، والإضمار مُعِين على ذلك فكان واجبا[٢].

قال سيبويه:" ومما ينتصب على الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك: يا عبدالله، والنداء كله، حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم، وصار (يا) بدلا من اللفظ بالفعل، كأنه قال: (يا، أريد عبدالله) فحذف أريد وصارت (يا) بدلا منها؛ لأنك إذا قلت:(يا فلان) عُلم أنك تريده. ومما يدلك على أنه ينتصب على الفعل وأن (يا) صارت بدلا من اللفظ بالفعل، قول العرب: يا إياك، إنما قلت: يا إياك عني، ولكنهم حذفوا الفعل، وصار (يا) و(أيا) و(أي) بدلا من اللفظ بالفعل"[٣].

وأكد المبرد ذلك بقوله:" فإذا قلت: يا عبدالله، فقد وقع دعاؤه بعبد الله، فانتصب على أنه مفعول تعدى إليه فعلك"[٤].

---

(١) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص ٣٤٣، وشرح التسهيل ٣٨٥/٢، وأوضح المسالك ٣/٤، وهمع الهوامع ٣٢/٣.

(٢) شرح التسهيل ٣٨٥/٣.

(٣) الكتاب ٢٩١/١.

(٤) المقتضب ٢٠٢/٤.

وإليه ذهب اللورقي –في أحد رأييه– فيقول:" المنادى أحد المفعولات المنصوبة بالفعل اللازم إضماره، فإن قولك: يا عبدالله، في معنى: أنادي عبد الله أوأدعو،... فـ (يا) حرف موضوع لإنشاء النداء كما أن الهمزة موضوعة لإنشاء الاستخبار، والناصب للمنادى الفعل المقدر الذي دل عليه (يا) والجملة على هذا فعلية"[١].

وذهب ابن السراج[٢]، والفارسي[٣]، واللورقي – في أحد رأييه[٤]- إلى أن العامل فيه (يا)؛ لأنها نابت عن أدعووأنادي، قال ابن السراج:" وينبغي أن تعلم أن حق كل منادى النصب من قبل أن قولك: يا فلان ينوب عن قولك: أنادي فلانا؛ لأن قولك (يا) هوالعمل بعينه وأنه فارق سائر الكلام؛ لأن الكلام لفظ يغني عن سائر العمل، وهذا العمل فيه هواللفظ"[٥].

وقال الفارسي:"العمل بالعبارة عنه (ناديت) فانتصب الاسم بعد (يا) وصار في موضع نصب كما ينتصب بعد (ناديت)، إلا أن الفصل بين ما ينتصب بالعمل نفسه وما ينتصب بالعبارة، أنه إذا انتصب بالعبارة كان خبرا، وإذا انتصب بالمعبّر عنه لم يكن خبرا"[٦].

وقال اللورقي:" أويقال: (يا) نابت عن الفعل فعملت بالنيابة"[٧].

ودللوا على صحة ما ذهبوا إليه بما يلي:

- أن الكلام يتم بها وبالاسم، وليس هذا شأن الحروف، ولولا وقوعها موقع الفعل لم تكن كذلك.
- أنهم أمالوها والإمالة من أحكام الفعل.
- أنهم علقوا بها حرف الجر في قولك: يَا لَزيدٍ، وهذا حكم الفعل.
- أنهم نصبوا بها الحال، فقالوا: يا زيدُ راكبًا.

---

(١) المباحث الكاملية ١٨٥/٢.

(٢) الأصول ٣٣٣/١.

(٣) التعليقة على كتاب سيبويه ٣٢٧/١، والمسائل الحلبيات ١٨١/١، والمسائل العسكريات ٦٦/١.

(٤) المباحث الكاملية ١٨٥/٣.

(٥) الأصول ٣٣٣/١.

(٦) التعليقة ٣٢٧/١.

(٧) المباحث الكاملية ١٨٥/٢.

فلما أشبهت الفعل من هذه الوجوه نصبت، ولذلك تنصب النكرة غير المقصودة، والمضاف، والمشابه له.

ونسب جماعة [1]من النحويين إلى المبرد أنه قال: إن (يا) هي العاملة لسدها مسد الفعل.

ويرى ابن جني أن (يا) عملت النصب في المنادى بعدها؛ لكونها اسم فعل كـ (رويد) فهي جارية مجرى الفعل مع فاعله، فلهذا قوي حكمها، وتجاوزت رتبة الحروف التي إنما هي إلحاق وزوائد على الجمل، فلذلك عملت (يا) بمعنى الفعل الذي دلت عليه ونابت عنه"[2].

ويدلل على قوله بأنها تتوصل للمفعول بعدها تارة بنفسها، نحو: يا عبدَالله، وأخرى بحرف الجر، نحوقوله: يا لَبَكْرٍ، فجرت في ذلك مجرى ما يصل من الفعل تارة بنفسه وأخرى بحرف الجر، نحوقوله: خَشِنَتْ صَدْرُهُ وبِصَدْرِهِ، وجِئْتُ زَيدًا وجِئْتُ إِلَيْهِ[3].

ونسب المرادي هذا الرأي إلى الكوفيين[4].

وضعّف اللورقي ما ذهب إليه ابن جني؛ لأن اسم الفعل يتضمن الضمير فكان ينبغي أن يستقل دون ذكر المنادى الذي هوالمفعول، والمفعول فضلة قد يتم الكلام دونه، كما أن (تراك ودراك) اسم فعل قد يأتي معها المفعول فتقول: تَرَاكِ زيدًا، أوتقتصر على الفاعل المضمر فيه وهذا لا يجوز في (يا) فلا تستقل دون ذكر المنادى، ولا تتضمن ضميرا، فلا يصح عدها هي العامل في المنادى.[5]

والراجح لدى الباحثة هورأي الجمهور، كما ترى صحة اعتراض اللورقي لابن جني؛ وذلك لكثرة استعمال العرب النداء في كلامهم بـ (يا) وهم يقصدون الفعل (أنادي أوأدعو) فتحاشوا الإظهار؛ لئلا يتوهم الإخبار، ولأنه لوكانت (يا) اسم فعل لتحملت

(١) الانتصار لسيبويه على المبرد، ص١٤٤، وشرح الرضي على الكافية ١٤٥/١.

(٢) الخصائص ٢٨٠/٢.

(٣) المرجع السابق ٢٨٠/٢.

(٤) الجنى الداني، ص٣٥٥.

(٥) المباحث الكاملية ١٨٥/٢.

الضـمير، وكـان يجـوز إتباعـه كمـا سُـمع فـي سـائر أسـماء الأفعـال، ولا يكتفـي بهـا دون المنصوب؛ لأنه فضلة، ولا قائل بأنها تستقل كلاما[1].

والله أعلم

(١) ينظر: همع الهوامع ٣٤/٣.

(شَتّان) بين المصدر واسم الفعل

قال الزجاج:" (شتّان) مصدر جاء مخالفا لنظائره؛ فبني لذلك"[١].

قال اللورقي:" وقال الزجاج: هومصدر جاء مخالفا لنظائره فبني لذلك، وهذا باطل؛ فإن نظيره لوكان مصدر(الليان)، والأفصح في استعماله أن تأتي له باسمين مرفوعين به بتوسط الواو؛ لأن الشتات لا يكون إلا من اثنين"[٢].

المناقشة والترجيح:

(شتّان) اسم فعل ماضٍ بمعنى (تَبَاعَدَ أوافْتَرَقَ)، تقول: شَتَّانَ بَيْنَ زيدٍ وَعَمرٍو، أي: بَعُد وفَرُق[٣]. فـ (شتان) معناه: الافتراق الشديد بين الشيئين، وهومأخوذ من شتّ القوم يَشِتُّون، بكسر الشين، وشَتّ شَعْبُهُم، أي: تفرقوا، وشَتَّتَ القَومُ تَشْتِيتًا، أي: فرقهم وتشتتوا[٤].

يقال:(شتان) ما هما، وشتان بينهما، وشتان ما بينهما، أي: بعُد وعَظُم الفرق بينهما[٥].

واسم الفعل هو: اسم يقوم مقام الفعل في المعنى والزمن والعمل، ولكنه لا يقبل علامات الفعل الذي يقوم مقامه ولا يتأثر بالعوامل[٦].

وهذا هورأي جمهور النحاة[٧]، قال ابن السراج:" (شتان) مبني على الفتح؛ لأنه غير

---

(١) ينظر رأيه في شرح المفصل لابن يعيش٣٦/٤، والمباحث الكاملية٣٠٣/٢، وتمهيد القواعد ٣٨٧٤/٨.

(٢) المباحث الكاملية ٣٠٣/٢.

(٣) ينظر: الأصول ١٣٣/٢، وشرح السيرافي ٥٩/٤، والخصائص٣٠١/٢، والإيضاح العضدي، ص١٦٥، والمسائل العسكريات ٦٧/١، والتعليقة على كتاب سيبويه ١٠٥/٣، والمفصل، ص٢٠٣، واللباب٤٥٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٦/٤، والمباحث الكاملية ٣٠٣/٢، وشرح الرضي على الكافية٧٤/٢، والارتشاف ٢٣٠٤/٥، والتذييل والتكميل١٣٤/١، وتوضيح المقاصد ١١٦٠/٣، والنحوالوافي ٤٩/١.

(٤) ينظر اللسان ٤٨/٢.

(٥) المعجم الوسيط ٤٧٢/١.

(٦) هامش النحوالوافي ٤٩/١.

(٧) الأصول١٣٣/٢، وشرح السيرافي٥٩/٤، والخصائص٣٠١/٢، والإيضاح العضدي، ص١٦٥، والمسائل العسكريات٦٧/١، والتعليقة على كتاب سيبويه١٠٥/٣، والمفصل، ص٢٠٣، واللباب ٤٥٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٦/٤، والمباحث الكاملية ٣٠٣/٢، وشرح الرضي على الكافية ٧٤/٢، والارتشاف ٢٣٠٤/٥، والتذييل والتكميل ١٣٤/١، وتوضيح المقاصد ١١٦٠/٣ والنحوالوافي ٤٩/١.

مؤنث فهواسم للفعل إلا أن الفعل هنا غير أمر، وهوخبر، ومعناه البعد المفرط"[١].

وذهب أبوحاتم[٢]، والهروي[٣]، والزجاج[٤] إلى أن (شتان) مصدر على فَعْلان، وهوواقع موقع الفعل، فيقال: (شَتَّانَ زيدٌ وعمرٌو)، و(شَتَّانَ مَا زيدٌ وعمرٌو)، بزيادة (ما)، و(شَتَّانَ مَا بَيْنَ زيدٍ وعمرٍو).

قال الهروي:" (فشتان) اسم وضع موضع الفعل الماضي، تقول: شَتَّانَ زيدٌ وعمرٌو، فترفع (زيدا وعمرا) بفعل مضمر، تقديره: شَتَّانَ زَيدٌ وعمرٌو، أي: تَشَتَّتَ زيدٌ وعمرٌو، ومعناه: تَفَرّقا واختلفا وبعُد ما بينهما جدا"[٥].

وعلة قولهم إنه مصدر، أنه جاء على زنة (فَعْلان) فهومخالف لإخوانه، إذ ليس في المصادر ما هوعلى هذه الزنة، فبني لذلك[٦].

ورد النحاة[٧] القول بأنه مصدر، كما أبطله اللورقي؛ لأنه لوكان مصدرا لكان نظيره الليان[٨]. أي إنه لوكان مصدرا لكان مثل: (لَوَى يَلْوِي ليَّانا، وشَنِئْتُهُ شَنَآنًا)، فهما مصدران يستعملان بعد فعلهما، فإذا وقعا موقع فعلهما بقيا على إعرابهما وليس كذلك (شتانا)؛ لأنه لا يستعمل مع فعله، فلا تقول: شت يشت شتانا، وإنما استعمل في أول وأحواله موضوعا موضع الفعل المبني؛ فبني لذلك[٩].

---

(١) الأصول ١٣٣/٢.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٣٦/٤، وشرح الرضي على الكافية ٧٤/٢، وتوضيح المقاصد ١١٦٠/٣، والارتشاف ٢٣٠٤/٥.

(٣) إسفار الفصيح، صنعه: أبي سهل محمد بن علي بن محمد الهروي، تحقيق ودراسة: د. أحمد بن سعيد بن محمد بن قشاش، مكتبة الملك فهد الوطنية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٠هـ، ٨٢١/٢.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٣٦/٤، وشرح الرضي الرضي على الكافية ٧٤/٢، والارتشاف ٢٣٠٤/٥، وتوضيح المقاصد ١١٦٠/٣.

(٥) إسفار الفصيح ٨٢١/٢.

(٦) شرح المفصل ٣٦/٤.

(٧) شرح السيرافي ٥٩/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٦/٤، والتذييل والتكميل ١٣٤/١، وتمهيد القواعد ٣٨٧٤/١.

(٨) المباحث الكاملية ٣٠٣/٢.

(٩) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٦/٤، وتمهيد القواعد ٣٨٧٤/١.

وقال أبوحيان:" وأما (شتان) و(وشكان)، و(سرعان) فبنيت لأن الغالب على أسماء الأفعال أن تكون بمعنى الأمر، ولا تجيء بمعنى الخبر إلا قليلا، فعوملت معاملة أسماء الأفعال إذا كانت بمعنى الأمر"[1].

وترى الباحثة أن تعقب اللورقيُّ الزجاجَ صحيح، والراجح هوما ذهب إليه الجمهور وتابعهم إليه اللورقي، فـ (شتان) اسم فعل ماض؛ لأنه الأصل فيه؛ إذ استعمل من أول وضعه اسم فعل، وأنه مسموع عن العرب على هذا.

والله أعلم

(١) التذييل والتكميل ١٣٤/١.

علة بناء ما جاء على وزن (فَعَالِ)

قال ابن جني:" فإن قيل: فمن أين وجب بناء هذه الأسماء؟! فصواب القول في ذلك: إن علة بنائها إنما هي تضمنها معنى لام الأمر، ألا ترى أن (صَهْ) بمنعى اسكت، وأن أصل اسْكت: لِتسكت؛ كما أن أصل قم: لِتقم، واقعد: لِتقعد؛ فلما ضُمنت هذه الأسماء معنى لام الأمر شابهت الحرف فبنيت؛ كما أن (كَيْفَ ومَنْ وكَمْ) لمَّا تضمن كل واحد منها معنى حرف الاستفهام بني، وكذلك بقية الباب"[1].

قال اللورقي:" والذي يقع موقع المبني (نَزالِ ودَراكِ) وهوعند ابن جني مبني؛ لأنه تضمن معنى لام الأمر؛ لأنه يرى أن مشابهة الفعل لا توجب البناء وإنما توجب منع الصرف، فيرجع هذا إلى الذي قبله على رأيه، والذي يظهر أنه لا يحتاج إلى تعليل بناء هذا النوع أعني باب(تَراك)؛ لأنه لم يوضع إلا مواضع الأفعال، فلا يكون فيها موجب للإعراب أصلا، إذ المعاني الموجبة للإعراب هي: الفاعلية والمفعولية والإضافة، وإذا كانت هذه الأسماء لم توضع إلا مواضع الأفعال فلا تصح هذه المعاني فيها، فلا يكون للإعراب مدخل فيها أصلا، وإذا لم يكن للإعراب فيها مدخل فتبقى على أصلها وهوسكون الآخر، فاجتمع ساكنان فوجب الكسر لالتقائهما، فإن قيل فقد قال الشاعر:

..... **دُعِيَتْ نَزالِ**.....[2]

قلت: هذا كما تقول: دُعيتْ هذه الكلمة، فلا دليل إذًا على أن هذه الكلمة يدخلها معنى يوجب الإعراب أصلا"[3].

---

(١) الخصائص ٤٩/٣.

(٢) قُطعة من بيت من الكامل، وهولزهير بن أبي سلمى، في ديوانه، ص٨٩، وقال فيه:

ولَنِعْمَ حَشْوالدِّرْعِ أنْتَ إذا دُعِيَتْ نَزالِ ولُجَّ في الذعْـرِ

وينظر: الكتاب٢٧١/٣، والمقتضب٣٧٠/٣، وشرح أبيات سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: محمد علي سلطاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق – سوريا، ١٣٩٦هـ /١٩٧٦م، ٢٣١/٢، خزانة الأدب ٣١٧/٦، ٣١٨,٣١٩، وهمع الهوامع ١٠٥/٢، والدرر اللوامع ٣٠٠/٥، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٢٤٧/٧، ورصف المباني، ص٢٣٢.

(٣) المباحث الكاملية ١٢٣/١.

المناقشة والترجيح:

أسماء الفعل قسمان: قسم مرتجل، كـ(شَتَّانَ، وصَهْ، ووَيْ). وقسم منقول وهو: ما وضع لغير اسم الفعل ثم نقل من غيره إليه[١]، وهوإما أن يُنقل عن الظرف أوالجار والمجرور، أوعن المصدر[٢].

ومن صيغ أسماء الأفعال المعدولة عن المصدر(فَعَالِ)، وهي صيغة مطردة من كل فعل ثلاثي، وتلازم البناء على الكسر[٣]، واختلفوا في تعليل الكسر.

فذهب سيبويه إلى أن سبب بنائها على الكسر التعريف والتأنيث والعدل والوزن، فشابهت (فَعَال) الذي هواسم الأمر. وبه قال ابن السراج[٤]، وغيره[٥].

فقال ابن السراج:" واعلم أنه لا يبنى شيء من هذا الباب على الكسر إلا وهومؤنث معرفة معدول عن جهته، وإنما يبنى على الكسر؛ لأن الكسر مما يؤنث به"[٦].

ويرى السيرافي أن علة الكسر لتتناسب مع الإمالة في الراء؛ لأن الراء –في (تراك ودراك)– حرف مكرر والكسرة فيه مكررة كأنها كسرتان، فصار كسر الراء أقوى في الإمالة من كسر غيرها، وصار ضم الراء في منع الإمالة أشد من منع غيرها من الحروف"[٧].

وقال اللورقي:"وبني؛ لوقوعه موقع المبني وحرّك لالتقاء الساكنين، وخُصّت

---

(١) شرح التصريح ١٩٧/٢.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣٢٦/٢

(٣) الكتاب٢٧٢/٣، والمقتضب ٣٦٩/٣، ٣٧٤، والأصول١٣٢/٢، والخصائص٤٩/٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٩/٤، ٤٤/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٥١/٤، وأمالي ابن الشجري ٣٦٢/٢، والمباحث الكاملية١٢٣/١، ٣٠٢/٢، وشرح الرضي على الكافية ٣٢٦/٢، وشرح التسهيل ٣٨/١، والتذييل ١٢٠/١، والارتشاف ٥٢٣/٢، ٦٧٥، وتوضيح المقاصد ١١٠٦/٢، والأشموني ٤٦/٣، وهمع الهوامع ٦٥/١-٦٦، ١٠٩.

(٤) الأصول ١٣٢/٢.

(٥) شرح الكتاب للسيرافي ٤٤/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٥١/٤، وشرح جمل الزجاجي ٩٥٠/٢، والتوطئة، ص٣٠٦، والارتشاف٥٢٣/٢، ٦٧٥، وتوضيح المقاصد/١١٠٦، والأشموني ٤٦/٣، وهمع الهوامع ١٩٠/١.

(٦) الأصول ١٣٢/٢.

(٧) شرح الكتاب للسيرافي ٤٤/٤.

الكسرة؛ لأنها مما يؤنث بها، أولأنها أصل في تحريك التقاء الساكنين"[١].

وذهب المبرد إلى أنها بنيت لتوالي العلل عليها، وذلك أنها قد كانت ممنوعة الصرف قبل العدل للتأنيث والتعريف، فلما زاد العدل وليس بعد منع الصرف إلا البناء بنيت[٢]. ورده ابن عصفور؛ لأن هذه العلل إذا وجدت في الاسم كان الاسم بها مشبها للفعل، وشبه الفعل لا يوجب البناء بل الذي استقر في شبه الفعل بوجود هذه العلل فيه منع الصرف[٣].

وقال الربعي إنما بنيت لتضمنها معنى الحرف وهوتاء التأنيث[٤]. ورُدّ بأنه لوكان الأمر على ما زعم، لم يجز في الاسم العلم المؤنث إلا البناء خاصة، كما لم يجز في المعدول عن المصدر وعن الصفة الغالبة إلا البناء؛ لأن الاسم المتضمن معنى الحرف لا يجوز فيه إلا البناء خاصة[٥].

ويرى ابن جني أن علة بنائها؛ لتضمنها معنى لام الأمر، فلمّا ضُمنت هذه الأسماء معنى لام الأمر شابهت الحروف فبنيت[٦].

وإليه مال ابن مالك في التسهيل، فقال:" بناء أسماء الأفعال ليس لمناسبتها الأفعال؛ بل لمناسبتها الحروف؛ لأنها شبيهة بالحروف الناسخة للابتداء في لزوم معنى الفعل والاختصاص بالاسم، وكونها عاملة غير معمولة"[٧]، ووافقهما أبوحيان، فشبه الحروف هي علة البناء على الكسر عنده.[٨]

ورده اللورقي؛ لمشابهتها بمبنيّ الأصل وهوالفعل - الماضي أوالأمر-؛ وذلك لعدم اشتمالها على المعاني الموجبة للإعراب التي هي: الفاعلية والمفعولية والإضافة، وإذا

---

(١) المباحث الكاملية ٣٠٢/٢.

(٢) المقتضب٣٧٤/٣.

(٣) ينظر: الخصائص١٧٩/١-١٨٠، والانتصار لسيبويه على المبرد، ص٢٠١-٢٠٢، وشرح الرضي على الكافية٣٢٦/٢، وشرح الجمل الكبير٣٧٧/٢.

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري ٣٦٢/٢، وشرح الجمل الكبير٣٧٧/٢.

(٥) شرح الجمل الكبير٣٧٢/٢.

(٦) الخصائص٤٩/٣.

(٧) شرح التسهيل٣٨/١.

(٨) التذييل والتكميل١٣٠/١.

كانت هذه الأسماء لم توضع إلا مواضع الأفعال فلا تصح هذه المعاني فيها، فلا يكون للإعراب مدخل فيها أصلا[1].

ومما سبق يتبين للباحثة أن تعقب اللورقيُّ ابنَ جني صحيح؛ فأسماء الأفعال بنيت؛ لمشابهتها للفعل في الوزن والمعنى والعمل، وهذا يرد ما ذهب إليه ابن جني ومن تابعه.

والله أعلم

(١) المباحث الكاملية ١٢٣/١، وينظر: شرح الرضي على الكافية ٣٢٦/٢.

دلالة (كان) على الاستقبال في أسلوب الشرط

يرى المبرد أن (كان) إذا وقعت بعد أداة الشرط فهي باقية على أصلها من المعنى؛ وذلك لقوتها فلم تغير الأداة معناها، فقولك: إِنْ كُنْتَ زُرْتَنِي أَمسَ أَكْرَمْتُكَ الْيَوْمَ، فقد صار ما بعد (إنْ) يقع في معنى الماضي، فيقال للسائل عن هذا: ليس هذا من قبل (إنْ) ولكن لقوة (كان)، وأنها أصل الأفعال وعبارتها جاز أن تقلب "إنْ" فتقول: إِنْ كُنْتَ أَعْطَيْتَنِي فَسَوْفَ أُكَافِئُكَ، فلا يكون ذلك إلا ماضيا، كقول الله عز وجل: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾[1]"[2].

قال اللورقي:" وأما جواب أبي العباس فنقول: لا نسلم أن أداة الشرط دخلت هنا على الماضي بل على فعلٍ مستقبل تقديرا، أي: إِنْ تَكُنْ كُنْتَ فَعَلْتَ هذا أولى من أن تقول: إنّ (كان) خالفت في ذلك سائر الأفعال[3]."

المناقشة والترجيح:

رتّب النحويون فعل الشرط وجوابه من حيث الأولوية على النحوالتالي:[4]

- أن يأتي الفعل والجزاء مضارعين، وهوالأحسن؛ لظهور تأثير العمل فيهما، نحوقوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾[5].
- ثم أن يكونا ماضيين؛ وذلك للمشاكلة وعدم التأثر، نحوقوله تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ ۖ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾[6].

---

(١) المائدة، من الآية: ١١٦.

(٢) لم أجد هذا الرأي في المقتضب والكامل، وقد نقل عنه ابن السراج في الأصول١٩٠/٢، واللورقي في المباحث الكاملية ١٣٦/١، والرضي في شرحه على الكافية ١٢١/٤، وأبوحيان في الارتشاف ١٨٨٧/٤، والصبان في حاشيته ١٦/٤.

(٣) المباحث الكاملية ١٣٦/١.

(٤) ينظر: الكتاب ٩١/٣- ٩٢، ومعاني القرآن، للفراء ٢٧٦/٢-٢٧٩، والأصول ١٩١/٢، نتائج الفكر ص١١٤، شرح الكافية الشافية ١٥٨٤/٣، شرح التسهيل ٩٠/٤، همع الهوامع ٣٢٢/٤، وشرح ابن عقيل ٣٤١/٢، وحاشية الصبان ٢٤/٤.

(٥) البقرة، من الآية ٢٨٤.

(٦) سورة الإسراء، من الآية: ٧.

- ثم أن يكون الفعل مضارعا والجواب ماضيا، وهوقليل ، ولم يأت منه شاهد في القرآن الكريم، وقد وردت منه شواهد من كلام العرب نثرا ونظما، فمن النثر حديث:"**مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ**"(١)، ومن الشعر قول أبي زبيد:

مَنْ يَكِدْنِي بِسَيّءٍ كنتُ مِنـــهُ كالشَّجا بَينَ حَلقِهِ وَالوَرِيدِ(٢)

يقول سيبويه:" فإذا قلت: (إنْ تَفْعَلْ) فأحسن الكلام أن يكون الجواب (أفعلُ)؛ لأنه نظيره من الفعل، وإذا قال: (إنْ فَعَلْتَ) فأحسن الكلام أن تقول: (فَعَلْتُ)؛ لأنه مثله"(٣).

- ثم أن يكون الفعل ماضيا والجزاء مضارعا، نحوقوله تعالى:﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا﴾ (٤).

فذهب جمهور النحويين(٥) إلى أن وجود (كان) في الشرط يفيد الاستقبال؛ لأن أدوات الجزاء تحيل معنى المضي إلى الاستقبال، والجزاء لا يكون إلا بالمستقبل، نحو: إنْ

---

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ عن أبي هريرة في باب:(قيام ليلة القدر من الإيمان) من كتاب: (الإيمان) في صحيحه٢١/١، برقم ٣٥، ومسلم في صحيح مسلم، للإمام الحافظ مسلم أبي الحسين بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، د.ت، باب:(الترغيب في قيام رمضان وهوالتراويح) من كتاب:(صلاة المسافرين وقصرها) ٥٢١/١، والبيهقي في السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط٣، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، ٢٠٦/٤ برقم ٣٤، وأخرجه البخاري أيضا في أول كتاب الصوم من صحيحه٦٧٢/٢ عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ:" من قام ليلة القدر أيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه، ومن صام رمضان إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه".

(٢) البيت من الخفيف، لأبي زبيد الطائي، في ديوانه، جمعه وحققه د. نوري حمد القيسي، مطبعة المعارف، بغداد –العراق، ١٩٦٧م، ص ٥٢.

الشاهد فيه: مجيء فعل الشرط مضارعا وهو(يكدني)؛ وجوابه ماضيا وهو(كنت).

(٣) الكتاب ٤٤٨/١.

(٤) سورةهود، الآية: ١٥.

(٥) الكتاب ٦٨/٣، والأصول ١٩١/٢، والمفصل، ص ٤١٦، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٦/٨، والمباحث الكاملية١٣٦/١، وشرح الرضي على الكافية١١٩/٤، ومغني اللبيب ٢٨٠/١، والارتشاف ٥٦٣/٢، وشفاء العليل ٩٦٧/٣، وحاشية الصبان ١٦/٤.

أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمْتُكَ، فهوشرط قصد به الاستقبال؛ لأن(إنْ) تقلب معنى الماضي مستقبلا، سواء كان بلفظ الماضي أوبمعناه، وأدوات الشرط تفيد تعليق فعل بفعل، والتعليق إنما يكون في المستقبل ولهذا كان الماضي عوضا عن المستقبل في الشرط وجوابه[١].

قال اللورقي:"صيغة (فَعَل) يراد بها المستقبل عند القرائن، كقولك: إنْ قَامَ زيدٌ أَكْرَمْتُكَ، معناه: إنْ يَقُمْ زيدٌ"، فأدوات الشرط تقلب المعنى ويبقى اللفظ.

ونُسب إلى المبرد القول بأن الشرط يمكن أن يدل على المضي إذا كان بلفظ (كان) بعدها فعل ماض؛ وذلك لقوتها فلم تغير الأداة معناها، فـ (كان) لها حكم مع (إن) ليس لغيرها من الأفعال الناقصة[٢].

وبه قال العكبري[٣]، والخوارزمي[٤]، وغيرهما[٥]، واستدلوا بأدلة من القرآن، كما في قوله تعالى:﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾، وقوله تعالى:﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ﴾، وقوله تعالى:﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾

وتأول النحاة[٦] الفعل الماضي الواقع في الشرط أنه ماض في اللفظ مستقبل في

---

(١) ينظر: شرح المقدمة الكافية ١٠٠١/٣.

(٢) لم أجد هذا الرأي في المقتضب والكامل، وقد نقل عنه: ابن السراج في الأصول١٩٠/٢، واللورقي في المباحث الكاملية ١٣٦/١، وأبوحيان في الارتشاف ١٨٨٧/٤، والرضي في شرحه على الكافية ١٢١/٤، والصبان في حاشيته ١٦/٤، وأظن أنه عدل عن هذا الرأي ووافق الجمهور، إذ يقول في الكامل ٢٢٠/١:" حروف المجازاة إنما تقع لما لم يقع، ويصير الماضي معها في معنى المستقبل، تقول: إنْ جئتني أعطيتُك، وإنْ قعدت عني زرتُك، فهذا لم يقع وإن كان لفظه لفظ الماضي لما أحدثته (إن)".

(٣) التبيان في إعراب القرآن ٣٩/١.

(٤) التخمير ١٤٤/٤.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ١٥٧/٨، وشرح الكافية الشافية ١٥٩٥/٣- ١٥٩٦، وشرح الرضي على الكافية ٢٧١/٣-٢٧٢، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأبي العباس أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق – سوريا، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ٤٠٤/٣.

(٦) المباحث الكاملية١٣٦/١، وشرح الرضي على الكافية ١١٩/٤، ومغني اللبيب ٢٨٠/١، والارتشاف ١٨٨٧/٤، والبحر المحيط ١٦٦/١، وشفاء العليل ٩٦٧/٣، وحاشية الصبان ١٦/٤.

المعنى، فقولك: إِنْ تُكْرِمْنِي الْيَوْمَ فَقَدْ أَكْرَمْتُكَ أَمْس، معناه: إن تكرمني فسببه إكرامي لك أمس؛ لأن الجزاء في المعنى إنما يكون في الاستقبال.

كما تأولوا الشواهد والأدلة على تقدير: إِنْ ثَبَتَ أَنِّي كُنْتُ قُلْتُهُ، أوإِنْ ثَبَتَ فِي الْمُسْتَقْبَل أَنِّي كُنْتُ قُلْتُهُ فِي الْمَاضِي فَأَنَا أَعْلَمُ أَنَّكَ عَلِمْتَهُ[1]، أوبإضمار (يكن) نحو:﴿ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾[2] أي: إن يكن كان قميصه، أوعلى أن المراد به التبيين، أي: إن يتبين كون قميصه قدّ"[3]، وبأن قوله تعالى﴿ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾، "على فعل مستقبل تقديرا، يعني: أن اللفظ وإن كان ماضيا إلا أن المعنى للاستقبال"[4].

قال السمين الحلبي في إعراب الآية﴿ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾: "(كنت) وإن كانت ماضية اللفظ فهي مستقبلة في المعنى، والتقدير: إِنْ تَصِحّ دَعْوَايَ لِمَا ذُكِرَ، وقدّره الفارسي بقوله: إِنْ أَكُنْ الآنَ قُلْتُهُ فِيمَا مَضَى؛ لأن الشرط والجزاء لا يقعان إلا في المستقبل[5]".

ورد النحاة[6] مذهب المبرد ومن وافقه، يقول أبوبكر بن السراج:"وهذا الذي قاله أبوالعباس –رحمه الله– لستُ أقوله، ولا يجوز أن تكون (إنْ) تخلومن الفعل المستقبل، لأن الجزاء لا يكون إلا بالمستقبل، وهذا الرأي الذي قال عندي نقض لأصول الكلام، فالتأويل عندي لقوله: إن كنت زرتني أمس أكرمتك اليوم: إن تكن كنت ممن زارني أمس أكرمتك اليوم، وإِنْ كُنْتَ زُرْتَنِي أَمْس زُرْتُكَ الْيَوم، فدلت (كنت) على (تكن) وكذلك قوله عز وجل: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ أي: إن أَكُنْ كُنْتَ أوإِنْ أَقُلْ كُنْتُ قُلْتُهُ، أوأُقِرّ بهذا الكلام، وقد حكى المازني ما يقارب هذا"[7].

---

(١) ينظر: مغني اللبيب ٢٨٠/١.

(٢) سورة يوسف، أية: ٢٦.

(٣) البحر المحيط ، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، د. زكريا النوقي، د. أحمد الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، ١٦٦/١.

(٤) المباحث الكاملية ١٣٦/١، وينظر: تفسير البحر المحيط، ١٦٦/١- ١٦٧.

(٥) الدر المصون ٥١٣/٤.

(٦) الأصول ١٩١/٢، والمباحث الكاملية ١٣٦/١، ومغني اللبيب ٢٨٠/١، والارتشاف ١٨٨٧/٤.

(٧) الأصول ١٩٢/٢.

ولم يسلم اللورقي لما قاله المبرد، فأداة الشرط دخلت هنا على فعلٍ مستقبل تقديرا، أي: إن تكن كنت فعلت، ويرى أن "هذا أولى من أن تقول: إنّ (كان) خالفت في ذلك سائر الأفعال"[١].

وقال أبوحيان:" وزعم المبرد ومن وافقه أن لـ (كان) الناقصة مع (إنْ) حكما ليست لغيرها من الأفعال الماضية، فلقوّة كان زعم أن (إنْ) لا يقلب معناها إلى الاستقبال، بل يكون على معناه من المضي إن دخل عليه (إنْ)، والصحيح ما ذهب إليه الجمهور من أن (كان) كغيرها من الأفعال"[٢].

والراجح لدى الباحثة أن (كان) كبقية الأفعال الماضية تخلَّص للاستقبال عند دخول أدوات الشرط عليها؛ لأن العامل في الشرط هوأداة الشرط، بل هي الموجبة لمعنى الشرط، وقد اتفق النحاة على أن أداة الشرط تجزم فعلين، يسمى الأول فعل الشرط والثاني جواب الشرط، وإن لم يظهر الجزم على آخر الفعل قُدّر كما في الفعل الماضي، إذًا لا سبيل إلى القول بأن أداة الشرط لم تؤثر في (كان)، وأن (كان) هي التي أثرت فيها، فالتأثير إنما يكون للعامل لا للمعمول فكيف أثرت (كان) في أداة الشرط وهي معمولة لها. ولوأنّ (كان) أقوى من أداة الشرط، لكانت كل أخواتها كذلك، بل كل الأفعال الماضية، وليس الأمر كذلك.

ثم إن أدوات الشرط مختصة بالأفعال، فمتى كان الحرف مختصا بالفعل عَمِل فيه وصار بمنزلة الجزء منه[٣].

والله أعلم

(١) المباحث الكاملية ١٣٦/١.

(٢) البحر المحيط ١٦٦/١.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٥٦/٤.

الفصل الثالث

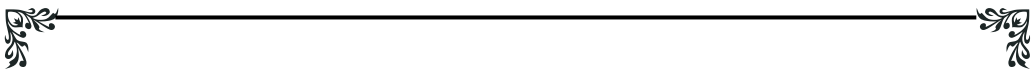

تعقبات اللورقي للنحاة
في مسائــل الحـــروف

تكرار (لا) مع المعرفة والمفصول

يرى المبرد جواز إلغاء عمل (لا) التبرئة دون أن تكرر إذا جاء بعدها معرفة أوفُصل بينها وبين الاسم بفاصل، فقال:"وكذلك إن جعلتها جوابا لقولك: رجل في الدار، أوهَلْ رَجُلٌ في الدَّارِ؟ قلتَ: لَا رَجُلٌ في الدارِ. وهذا أقل الأقاويل؛ لأنها لا تخلُص لمعرفة دون نكرة، ولا لنكرة دون معرفة، إذ كان التكرير والبناء أغلب، فالتكرير: لا زيدٌ في الدارِ ولا عمرٌو، ولا رجلٌ في الدارِ ولا امْرَأَةٌ، والبناء: لا رجلَ في الدارِ ولا امْرَأَةَ، على جواب من قال: هَلْ مِنْ رَجُلٍ أَوامْرِأَةٍ في الدارِ؟، فمما جاء على قوله: لا رجلٌ في الدار، قوله:

وأَنتَ امْروٌ مِنَّا خُلِقْتَ لِغَيرِنَــا حَياتُكَ لَا نَفْعٌ وَمَوتُكَ فَاجِــعُ[1]

وقوله:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِــيــرَانِــها فَـأَنَــا ابنُ قَـيْسٍ لَا بـرَاحُ[2]

فإن كانت معرفة لم تكن إلا رفعا؛ لأن (لا) لا تعمل في معرفة، وذلك قولك: لا زيد في الدار. إنما هوجواب: أزيد في الدار؟، فمن ذلك قوله:

---

(١) البيت من الطويل، وهوللضحاك بن هنام الرقاشي، في شرح أبيات سيبويه ٥٢١/١، وخزانة الأدب ٣٨/٤، ولأبي زبيد الطائي في الحماسة، لأبي عبادة الوليد بن البحتري، تحقيق: د. محمد إبراهيم حور، أحمد محمد عبيد، المجمع الثقافي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٧م، ص١١٦، ولرجل من سلول في الكتاب٣٠٢/٢، وبلا نسبة في المقتضب ٣٦٠/٤، والأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية، دمشق - سوريا، ١٣٩١هـ /١٩٧١م، ص١٦٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٢/٢، والأشموني ٣٤٧/١، وهمع الهوامع ١٤٨/١، والدرر ٢٣٥/٢.

(٢) البيت من الكامل، وهولسعد بن مالك جد طرفة بن العبد، وهومن شواهد الكتاب ٢٨/١، ٣٥٤، ٣٥٧، والمقتضب ٣٦٠/٤، وشرح المفصل ١٠٨/١، وشرح ديوان الحماسة لأبي تمام، لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، تحقيق: تغريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، ص٥٠٦، ومغني اللبيب٣١٥، ٤٣٣، والتصريح ١٩٩/١، والأشموني ١٢٥/١، ٢٢٥، وهمع الهوامع١٢٥/١.

قَضَتْ وَطَرًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنَتْ رَكَائِبُها أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُها[1]»[2]

قال اللورقي:" قال الجزولي: وإن كان معرفة وجب الرفع ولزم أن يتكرر - على رأي الأكثر قلت: احترز عن مذهب المبرد الذي لا يشترط التكرار مع الإلغاء، أما وجوب الرفع؛ فلأنها لا تعمل إلا في نكرة اسما وخبرا، وإنما وجب التكرار لأنه جواب المكرر في السؤال، وإما لأن الأصل في (لا) أن تدخل على اسم الجنس، فلما تعذرت الجنسية في المعرفة، عُوض عن ذلك التكرار؛ لما فيه من التعدد المشابه للعموم من حيث الإبهام، وما ذكره المبرد ليس بصحيح؛ لأن الغرض من التكرار حصول الشيوع؛ لأنها لما امتنع عملها في المعرفة امتنع أيضا دخولها عليها إلا عند التكرار، يقول الشاعر:

لا هَيْثَمَ الليلةَ لِلْمَطِيِّ[3]»[4]

المناقشة والترجيح:

تعمل (لا) التبرئة عمل (إنَّ) الناسخة، فتنصب الاسم وترفع الخبر وذلك بشروط هي[5]:

- أن تكون نافية، فإن كانت غير نافية لم تعمل.
- أن يكون المنفي بها الجنس، فإن كانت لنفي الوحدة عملت عمل (ليس) فترفع الاسم وتنصب الخبر، نحو: لا رجلٌ قائمًا.
- أن يكون نفي اسمها نصا لا احتمالا؛ وذلك إذا كان مدخولها نكرة أريد بها النص العام، وقدّر فيه (مِنْ) الاستغراقية؛ لأن (مِنْ) هي الموضوعة للجنس، فإذا قلت: لا رجلَ في الدار، وأردت نفي الجنس كله لم يصح إلا بتقدير (مِنْ)، وإذا لم تُرد (من) كنت نافيا رجلا واحدا، وجاز أن يكون في الدار اثنان فأكثر.

---

(١) البيت من الطويل، وهوبلا نسبة في الكتاب٢٩٨/٢، والمقتضب٣٦١/٤، والمقرب١٨٩/١، وخزانة الأدب٣٤/٤، ورصف المباني، ص٢٦١، والأشموني٣٤٧/١، والدرر ٢٣٣/٢.

(٢) المقتضب ٣٥٩/٤-٣٦١.

(٣) البيت من الرجز، لبعض بني دبير في الدرر٢١٣/٢، وبلا نسبة في الكتاب٢٩٦/٢، والمقتضب ٣٦٢/٤، وسر صناعة الإعراب٥٩/١، وأسرار العربية، ص٢٥٠، وخزانة الأدب ٥٧/٤، ٨٩، وشرح المفصل لابن يعيش١٠٢/٢، والأشموني٣٣٠/١، وهمع الهوامع١٤٥/١.

(٤) المباحث الكاملية ٢٨٤/٢.

(٥) ينظر: أوضح المسالك ٣/٢ ، وشرح التصريح بمضمون التوضيح ٣٣٩/١.

- ألا يدخل عليها حرف الجر، فإن دخل عليها حرف الجر لم تعمل شيئا، نحوجِئْتُ بِلا زَادٍ.
- أن يكون اسمها نكرة متصلة بها، نحو: لا غلامَ سفرٍ حاضرٌ، فإن كان اسمها معرفة أومنفصلا عنها أُهملت وجوبا، ولزم تكرارها، فقيل: لا زيدٌ في الدار ولا عمرٌو، ولا فيها رجلٌ ولا امرأةٌ.

فيرى جمهور النحاة[1] أنه إذا اجتمع في(لا) التبرئة هذه الشروط عملت عمل(إنّ)، وإن اختل شرط منها لا سيما الفصل بينها وبين اسمها أوأن يجيئ معرفة ألغيت ووجب تكرارها، قال سيبويه:" واعلم أنك إذا فصلت بين(لا) وبين الاسم بحشولم يحسن إلا أن تعيد (لا) الثانية"[2].

قال أبوعلي الفارسي:" ويقبح أن تقول: (لا زيدٌ عِنْدَكَ)، حتى تتبعه بشيء، فتقول: (ولا عمرٌو)... وكذلك إذا فُصل بين (لا) والاسم بحشوكرر(لا)"[3].

وإليه ذهب اللورقي، فيقول:" أما وجوب الرفع فلأنها لا تعمل إلا في نكرة اسما وخبرا"[4].

وعلة تكرارها مع النكرة؛ لكونها جوابا لسؤال مكرر، قال سيبويه:" ولا يجوز إلا أن تعيد (لا) الثانية؛ من قِبَل أنه جواب لقوله: أغلامٌ عندك أم جاريةٌ، إذا ادّعيت أن أحدهما عنده. ولا يحسن إلا أن تعيد (لا)، كما أنه لا يحسن إذا أردت المعنى الذي تكون فيه (أم) إلا أن تذكرها مع اسم بعدها"[5].

---

(١) الكتاب ٢٩٥/٢، والأصول ٣٩٤/١، والإيضاح العضدي، ص٢٦٢، والتبصرة والتذكرة ٣٩٠/١، والمقتصد ٨١٨/٢، وأسرار العربية، ص١٣٨، والمفصل، ص٨٠، والمقدمة الجزولية، ص٢١٨، وشرح المفصل لابن يعيش١١٢/٢، وشرح الرضي على الكافية ١٦١/٢، وشرح الجمل الكبير ٢٦٩/٢، وشرح جمل الزجاجي٩٨١/٢، وشرح التسهيل ٦٥/٢، والتذييل والتكيل ٩٠٢/٢، وأوضح المسالك ٥/٢-٧، وارتشاف الضرب ١٣٠٩/٣ ورصف المباني، ص٣٣٢-٣٣٣، والجنى الداني، ص٢٩٩، والتصريح بمضمون التوضيح١١١/٢، والأشموني ٣٣٠/١، وهمع الهوامع ٢٠٦/٢،

(٢) الكتاب ٢٩٩/٢.

(٣) الإيضاح العضدي، ص٢٦٢.

(٤) المباحث الكاملية ٢٨٤/٢.

(٥) الكتاب ٢٩٥/٢

وقال في موضع آخر:" واعلم أنك إذا فصلت بين (لا) وبين الاسم بحشولم يحسن إلا أن تعيد (لا) الثانية؛ لأنه جُعل جواب: أذا عندك أم ذا؟ "[1].

وعلل ابن السراج لتكرارها مع المعرفة؛ ليفرَّق بينها وبين (ما) التي تشترك مع (لا) في النفي، فـ(ما) لا يلزمها التكرار إذا دخلت على معرفة، فتعين التكرار مع (لا). فيقول:" فأما الذي لا يجوز فقولك: لا زيدٌ فِي الدارِ؛ لأن هذا موضع (ما)، إلا أن يضطر الشاعر فيرفع المعرفة ولا يثني(لا)... فأما الذي يحسن ويجوز فقولك: لا زيدٌ في الدارِ ولا عمرٍو، ولمّا ثنيت حسُن"[2].

وقال اللورقي في علة التكرار:" وإنما وجب التكرار؛ لأنه جواب المكرر في السؤال، وإما لأن الأصل في (لا) أن تدخل على اسم الجنس، فلما تعذرت الجنسية في المعرفة، عُوض من ذلك التكرار لما فيه من التعدد المشابه للعموم من حيث الإبهام،... لأن الغرض من التكرار حصول الشيوع؛ لأنها لما امتنع عملها في المعرفة امتنع أيضا دخولها عليها إلا عند التكرار[3]".

ويرى ابن مالك أن علة تكرارها مع المعرفة التعويض عما فاتها من مصاحبة ذي العموم، فإن في التكرار زيادة كما أن في العموم زيادة، وأما علة لزوم تكرارها إذا فُصلت عن معمولها بفاصل حملا على التي تليها المعرفة؛ لتساويها في وجوب الإهمال. ثم إن العرب في الغالب تنفي الجملة المبدوءة بمعرفة، أوظرف، أوشبهه بـ(ما) و(ليس)، فيقولون: ما زيدٌ عِنْدَكَ، ولَيْسَ عَمْرٌوفي الدارِ، فإذا وقعت (لا) في نحوهذا الكلام وقعت في موضع غيرها، فقُوِّيَت بالتكرار[4].

ويوافق المبردُ على إهمال (لا)، وبطلان عملها إذا كان معمولها معرفة، أونكرة فُصل بينها وبين اسمها فيقول:"واعلم أن (لا) إن فَصَلْتَ بينها وبين النكرة لم يجز أن تجعلها معها اسما واحدا؛ لأن الاسم لا يفصل بعضه وبعض. فتقول:(لا في الدار أحدٌ)،

(١) الكتاب ٢٩٨/٢

(٢) الأصول ٣٩٢/١-٣٩٣.

(٣) المباحث الكاملية ٢٨٤/٢.

(٤) شرح التسهيل ٦٥/٢.

و(لا في بيتك رجلٌ)، وقوله - عز وجل-:﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾[1] لا يجوز غيره؛ لأن (لا) - وإن لم تجعلها اسما واحدا مع ما بعدها - لا تعمل؛ لضعفها إلا فيما يليها. ألا ترى أنها تدخل على الكلام فلا تغيره، ولوكانت كـ (إنَّ) وأخواتها لأزالت الابتداء. ولا تعمل إلا في نكرة البتة، ولوكانت كغيرها من العوامل لعملت في المعرفة، كما تعمل في النكرة"[2].

إلا أنه لا يرى وجوب تكرارها إذا جاء بعدها اسم معرفة أوفصل بينها وبين الاسم بفاصل.[3] فقوله: لا رجلٌ في الدار، وقوله:لا زيدٌ في الدارِ، ثم ذك البيت:(أن لا إلينا رجوعها)، يفيد أنه يجوز عدم تكرير(لا) في المواضع الثلاثة في الاختيار، النكرة المتصلة التي أُلغِي عمل(لا) جوازا، والمعرفة، والاسم المنكّر المفصول عنها[4].

وتابعه ابن كيسان، فقال:" وإذا وليتها النكرة نصبتها بغير نون كقولك: لا رجُلَ لك، وإن شئت رفعت ونوّنْتَ، كقولك: لا رجلٌ لك، فإن فرقت بينهما رجعت إلى الرفع فقلت: لَا لَكَ رَجُلُ"[5].

قال الرضي:"وأجاز أبوالعباس وابن كيسان عدم تكرير (لا) في المواضع الثلاثة. أما مع المعرفة فنحو: لا زيدٌ في الدارِ، وقولهم: لا نَوْلُكَ أن تفعلَ كَذَا، وأما مع المفصول فنحو: لا فيها رجلٌ... وأما مع المنكّر المتصل، فنحو: لا رجلٌ في الدار"[6].

وذكر ابن مالك أن المبرد وابن كيسان يحتجان على صحة مذهبهما بقول العرب: "لا نَوْلُكَ أَنْ تَفْعلَ كَذا"[7].

واعترض اللورقي قول المبرد المخالف لجمهور النحاة؛ لأن الغرض من التكرار حصول الشيوع؛ لأنها لمّا امتنع عملها في المعرفة امتنع أيضا دخولها عليها إلا عند التكرار[8].

---

(١) الصافات، آية: ٤٧.

(٢) المقتضب ٣٦٠/٤- ٣٦١.

(٣) المرجع السابق ٣٥٩/٤-٣٦١.

(٤) حاشية المقتضب ٣٦٠/٤.

(٥) ابن كيسان النحوي، ص٢١٢.

(٦) شرح الرضي على الكافية ١٦١/٢.

(٧) شرح التسهيل ٦٦/٢

(٨) المباحث الكاملية ٢٨٤/٢.

وذلك أن (لا) إنما هي لنفي الجنس ، ونفي الجنس هوتكرار في الحقيقة، ومنه يُعلم أن إلغاءها لا يخرجها عن كونها لنفي الجنس، لكنه يدل على أن هذا النفي للجنس لا للوحدة.

ولم يكن اللورقي وحيدا في اعتراضه مذهب المبرد، فهناك كثير من النحويين نقضوا مذهبه وحكموا عليه بالفساد، كابن عصفور[١]،وابن مالك[٢]،وأبي حيان [٣]، والأزهري[٤].

وترى الباحثة أن (لا) إذا ألغيت وجب تكرارها؛ ليكون تكرارها عوضا عن مصاحبة ذي العموم، ولأنها جواب لسؤال مكرر، وهوالسؤال بالهمزة المعاقبة لـ (أم)، فإذا كان السؤال يتطلب العطف ، فكذلك ما هوجواب له، وأما قول العرب: "لا نَوْلُكَ" فقد دخلت (لا) على الفعل وتأويله: "لا ينبغي لك"، وهي إذا دخلت على الفعل غير الماضي الذي ليس دعائيا لا يجب تكرارها؛ لأنه في معنى التكرار[٥].

وأما الشواهد الشعرية فمحمولة على الضرورة؛ والذي سوّغ عدم تكرار (لا) في بيت:"... حياتك لا نفع وموتك فاجع"؛ لأن ما بعد (لا) يقوم مقام التكرير في المعنى، فهوبمعنى: لا نفع ولا ضررٌ، وسوغ عدم التكرار في البيت الثاني القائل:"... أن لا إلينا رجوعها" شبه (لا) بـــ (ليس) من حيث النفي، فكان ينبغي أن ينفي بـ (ليس) أوغيرها من حروف النفي التي لا يلزم تكرارها[٦].

ومما سبق يتبين أن الراجح عند الباحثة هوقول اللورقي المتابع فيه جمهور النحويين، وأن اعتراض اللورقيُّ المبرد - وابن كيسان- صحيح؛ لعدم سلامة ما احتجا به، سواء من شواهد الشعر والنثر، فهي محمولة على التأويل في النثر، وعلى الضرورة في الشعر.

والله أعلم

---

(١) شرح جمل الزجاجي ٢٦٩/٢.

(٢) شرح التسهيل ٦٥/٢-٦٦.

(٣) الارتشاف ١٠٩٣/٣، والتذييل والتكميل ٩٠٢/٢، وأوضح المسالك٥/٢-٧.

(٤) التصريح بمضمون التوضيح ١١٠/٢.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣٩٥/١، وأوضح المسالك ٦/٢ ، وشرح التصريح ٣٣٩/١.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٦٥/٢-٦٦، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٢/٢.

(مُذْ ومُنْذُ) بين البساطة والتركيب

قال الكوفيون: إن (مُنذُ ومُذْ) مركبة، ثم اختلفوا، فقال الفراء: إنها مركبة، وأصلها (من) و(ذو)، وقال غيره: أصلها (مِنْ إذْ)، فركبت، وضم الميم دليل على التركيب، ثم بنوا الإعراب على ذلك[١].

قال اللورقي:" وقال الفراء: أصلها (من ذو) التي بمعنى الذي، وقيل: أصلها (مِنْ إذْ) فركبت، وضم الميم دليل على التركيب، ثم بنوا الإعراب على ذلك، فتقدير قولك: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ: من الذي يومان، فـ (يومان) خبر مبتدأ محذوف أوفاعل فعل محذوف، نحو: مضى يومان، والصحيح أنهما مفردان؛ إذ لا دليل على التركيب، مع أنه على خلاف الأصل"[٢].

المناقشة والترجيح:

(منذ ومذ) لفظان مشتركان، فتارة يأتيان حرفي جر، وتارة يأتيان اسمين، والمشهور أنهما حرفان إذا انجر ما بعدهما، واسمان إذا ارتفع ما بعدهما[٣].

واختلف في أصل تركيبهما، فقال: البصريون[٤]هي بسيطة، قال العكبري:" و(مُنْذُ) مفرد عند البصريين"[٥]. واختاره اللورقي، فقال:" والصحيح أنهما مفردان"[٦].

وقال المالقي:" هي حرف قائم بنفسه غير مقتطع؛ لأنه مبني متوغل في البناء لا يطلب له وزن"[٧].

---

(١) لم أجده في معاني الفراء، وينظر: شرح المفصل٤/٩٥، ٨/٤٥، واللباب ١/٣٦٩، والمباحث الكاملية ٢/٤٣، ومعاني الحروف، ص١١٩،والجنى الداني، ص ٣٠٩، ٥٠٠، ورصف المباني، ص ٣٢٢، و٣٢٨والارتشاف ٣/١٤١٥، وهمع الهوامع ٢/٢٢٣.

(٢) المباحث الكاملية ٢/٤٣.

(٣) ينظر: مسألة:(إعراب الاسم الواقع بعد مذ ومنذ) في الإنصاف ١/٣١٦، م:٥٦.

(٤) اللمع١/٧٦، وشرح المفصل ٤/٩٥، ٨/٤٥، واللباب١/٣٦٩، والمباحث الكاملية ٢/٤٣، ومعاني الحروف، ص١١٩، والجنى الداني، ص٣٠٩، ٥٠٠، ورصف المباني، ص٣٢٢، ٣٢٨، والارتشاف ٣/١٤١٥، وهمع الهوامع ٢/٢٢٣.

(٥) اللباب ١/٣٦٩.

(٦) المباحث الكاملية ٢/٤٣.

(٧) رصف المباني، ص٣٢٢.

وحُركت الذال من (مُنْذُ) لالتقاء الساكنين، وضمت؛ ليتبع الضمُ الضمَ[1]، يقول ابن جني:" و(منذُ) مبنية على الضم، و(مذْ) مبنية على الوقف؛ فإن لقيها ساكن بعدها ضمت الذال؛ لالتقاء الساكنين، تقول: مُذُ اليومَ، ومُذُ الليلةِ"[2].

وقال الكوفيون: مركبة، فذهب الفراء إلى أنها مركبة، وأصلها (من ذو) (من) الجارة، و(ذو) بمعنى الذي في لغة طيء، وقال غيره: أصلها (من إذ)، حذفت الهمزة، فالتقى ساكنان، وحركت الذال بالضم، وضم الميم دليل على التركيب، ثم بنوا الإعراب على ذلك[3].

وأما (مُذْ) فأصلها (مُنْذُ) والنون محذوفة[4]، يقول سيبويه:" باب ما ذهبت عينه فمن ذلك(مذ)، يدلك على أن العين ذهبت منه قولهم: مُنْذُ، فإن حقّرته قلت: مُنَيذ"[5].

وقال ابن جني:" وأصل (مُذْ) (مُنْذُ) فحذفت النون تخفيفا"[6].

واستدلوا على ذلك بأوجه[7]:

- الأول: أن (مُذْ) إذا صغّرت يقال فيها(مُنَيْذ) برد النون.
- والثاني: أن ذال (مُذْ) يجوز فيها الضم والكسر، عند ملاقاة ساكن، كما يفعل بميم (هُم)، والضم أعرف، وليس ذلك إلا لأن أصلها (مُنْذُ)، فرُوجع بها إلى الأصل حين احتيج إلى تحريكها، فقيل: لم أره مذُ الجمعة، كما روجع الأصل في نحو:

..... **هُمُ القَوْمُ**.....[8]

---

(١) معاني الحروف، ص١١٩، وأسرار العربية، ص٢٧٢.

(٢) اللمع ٧٦/١.

(٣) ينظر: شرح المفصل ٩٥/٤، ٤٥/٨، وأسرار العربية، ص٢٧٠، واللباب ٣٦٩/١، والمباحث الكاملية ٤٣/٢، ومعاني الحروف، ص١١٩، والجنى الداني، ص ٣٠٩، ٥٠٠، وشرح التسهيل ٢١٦/٢، ورصف المباني، ص ٣٢٢، و٣٢٨والارتشاف ١٤١٥/٣، وهمع الهوامع ٢٢٣/٢.

(٤) الكتاب ٤٥٠/٣، والمقتضب ٣١/٣، واللمع ٧٦/١، والجنى الداني، ص٣٠٩، ورصف المباني، ص ٣٢٢، و٣٢٨والارتشاف ١٤١٥/٣، وهمع الهوامع ٢٢٣/٢.

(٥) الكتاب ٤٥٠/٣.

(٦) اللمع ٧٦/١.

(٧) ينظر: الجنى الداني، ص٣٠٤-٣٠٥، وشرح التسهيل ٢١٦/٢.

(٨) قطعة من بيت من الطويل، وهو:

وإنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ القَوْمُ كُلّ القَومِ يا أُمَّ خَالِدِ

ولولم يكن الأصل الضم لقيل: مذِ الجمعة، كما في قوله تعالى:﴿ قُمِ ٱلَّيۡلَ ﴾[1].

- والثالث: أن بني غنيّ يضمون ذال (مُذ) إذا جاءت قبل متحرك باعتبار النون المحذوفة، لفظا لا نية، فلولم يكن الأصل (مُنْذُ) لم يصح هذا الاعتبار.

وقال المالقي:" الصحيح أنه إذا كان اسما فهومقتطع من (مُنْذُ)؛ بدليل التصغير المذكور فهويرد الأشياء إلى أصولها، وأما إذا كان حرفا فهولفظ قائم بنفسه، لا يطلب له اشتقاق ولا وزن ولا أصل "[2].

ورد جمهور النحاة[3] ما ذهب إليه الكوفيون من تركيبهما؛ إذ لا دليل على التركيب، وكونه على خلاف الأصل، قاله اللورقي[4]، وابن مالك في شرح التسهيل[5].

في حين رد أبوحيان كلا القولين بقوله:" وهذان المذهبان سخيفان"[6].

وذهب محمد بن مسعود الغزني[7] إلى أن أصلها: (مِنْ) و(ذَا) اسم الإشارة[8]، "ولذلك كسرت ميمها، وكثيرا ما يحذف التركيب بعض حروف المركب، فحذفت الألف منهما، والنون من(مُذْ)، وعُوّض من حذف الألف ضمة الذال، والميم تابع للذال في الضمة، والتقدير في ما رأيته مذ يومان: ما رأيته من ذا الوقت يومان"[9].

وهوللأشهب ابن زميلة، وزميلة أمه، ينظر: الكتاب ٩٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش١٥٥/٣، والمغني ١٦٤/١، وتوضيح المقاصد ٤٢٥/١، وهمع الهوامع ٤٩/١.

(١) سورة المزمل، آية ٢.

(٢) الجنى الداني، ص٣١٠.

(٣) والمباحث الكاملية ٤٣/٢، ومعاني الحروف، ص١١٩، والجنى الداني، ص ٣٠٩، ٥٠٠، ورصف المباني، ص ٣٢٢، و٣٢٨، والارتشاف ١٤١٥/٣.

(٤) المباحث الكاملية ٤٣/٢.

(٥) شرح التسهيل ٢١٨/٢.

(٦) الارتشاف ١٤١٥/٣.

(٧) محمد بن مسعود الغزني، (٠٠٠ – ١٠٣٠م)، نحوي من آثاره: البديع في علم النحو، ينظر: بغية الوعاة ١٠٥/١، وكشف الظنون، ص ٢٣٦، وهدية العارفين ٦٤/٢.

(٨) الجنى الداني، ص٥٠١، والارتشاف ١٤١٥/٣.

(٩) الارتشاف ١٤١٥/٣.

وقال ابن ملكون[1] إن (مُذْ) ليست محذوفة من (مُنْذُ)؛ "لأن الحذف والتصريف لا يكون في الحروف، ورده الشلوبين بتخفيف (إن) وأخواتها "[2].

وتتابع الباحثةُ جمهور البصريين ومن تابعهم، فـ (مُنْذُ، ومُذْ) مفردان؛ لأنه لا حجة في التركيب، ولأن الأصل في الكلمة البساطة.

والله أعلم

(١) ابن ملكون هو: أبوإسحاق إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الحضرمي الإشبيلي، كان أستاذا نحويا جليلا، له شرح الحماسة، والنكت على تبصرة الصيمري، توفي سنة ٥٤٨هـ، وقيل: ٥٨١هـ. ينظر: البلغة ١٠/١، وبغية الوعاة ٤٣١/١، والأعلام ٥٩/١٢.

(٢) الجنى الداني، ص٣١٠.

زيادة (مِنْ)

قال الأخفش: قال تعالى:﴿فَكُلُواْ مِمَّآ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾[1]، أدخل (من) كما أدخله في قوله: (كانَ مِنْ حَدِيثٍ) و(قَد كَانَ مِن مَطَرٍ)، وقوله:﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾[2]، و﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ﴾[3]،، وهوفيما فُسر ينزل من السماء جبالا فيها بردٌ، وقال بعضهم: ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ﴾، أي: في السماء جبالٌ من برد، أي: يجعل الجبال من برد في السماء، ويجعل الإنزال منها"[4].

قال اللورقي:" قلت: سيبويه لا يرى زيادتها في الواجب وأجازه الأخفش متمسكا بقوله تعالى:﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾[5]مع قوله تعالى في الآية الأخرى:﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾[6]وفي الأخرى:﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبِكُمْ﴾[7]، فلولم تُحمل على الزيادة لتعارضت الآيتان".

والجواب: أنا لا نسلم التعارض، فإنه يحتمل أنه يريد: يغفر الذنوب جميعا لقوم وبعض الذنوب لقوم، فإن الآية التي فيها (مِنْ) هي في قوم نوح، فيكون شرف هذه الأمة على أمة نوح بأن يغفر جميع ذنوبهم، وأما ما حكاه من قولهم: قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ، فتأويله إما على الحكاية، كأنه سمع من يقول: هَلْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ؟ فقال مجيبا له: قَدْ كَانَ مَطَرٌ. ويحتمل أن تكون (مِنْ) فيه للتبعيض والموصوف محذوف، أي: قد كان شيء من مطر، أوعلى أن الفاعل مضمر والتقدير: قد كان كائن من مطر، وجاز إضمار كائن؛ لتقدم كان كقوله تعالى:﴿أَوَإِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾[8]، أي: إذا أخرج المخرج يده، فاضمر المخرج لتقدم

(١) سورة المائدة، آية ٤.

(٢) سورة البقرة، آية ٢٧١.

(٣) سورة النور، آية ٤٣.

(٤) معاني القرآن ٢٧٦/١، ١٥٠.

(٥) سرة نوح، آية ٤، سورة الأحقاف، آية ٣١.

(٦) سورة الزمر، آية ٥٣.

(٧) سورة الصف، آية ١٢.

(٨) سورة النور، آية ٤٠.

أخرج. وأما قوله تعالى:﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ﴾ فـ(من) فيه للتبعيض؛ لأن الصدقة لا تمحوكل السيئات، وقد قيل إن (من) في الآية الأخرى لتبيين الجنس[١]".

المناقشة والترجيح:

الحرف الزائد في النحوهوما لم يتغير أصل الكلام عند حذفه، وإن كان بدخول هذا الحرف يزداد قوة وتأكيدا[٢]. قال ابن يعيش:" وأما الحروف الزائدة فإنها وإن لم تفد معنى زائدا فإنها تفيد فضل تأكيد وبيان؛ بسبب تكثير اللفظ بها، وقوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى، وهذا معنى لا يتحصل إلا مع كلام"[٣].

وقال المالقي:" والزائد الذي أعني هوالذي يستقيم الكلام مع عدمه"[٤].

وللزائد مسميات أخرى في اصطلاح النحويين[٥] كالحشو، والصلة، واللغو، والتأكيد.

ولزيادة (مِنْ) حالتان[٦]: إما تكون زائدة لاستغراق الجنس، نحو: ما قَامَ مِنْ رجل، إذ الكلام قبل دخول (مِنْ) محتمل لنفي الوحدة، كأن تقول: مَا قَامَ مِنْ رَجُلٍ بَلْ رَجُلَانِ، ومحتمل لنفي الجنس، فلما دخلت (مِنْ) أزالت احتمال الأول، وأخلصته للثاني.

وإما أن تزداد لتوكيد استغراق الجنس، وهي الداخلة على الأسماء الموضوعة للعموم، مثل (أحد) في: مَا قَامَ مِنْ أَحَدٍ، إذ الكلام قبل دخول (مِنْ) وبعده سيّان، إلا أن (من) أفادت التوكيد.

---

(١) المباحث الكاملية ٢/٥-٦.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/٣٠٧، والمقتضب ١/٤٨، ٤٩، ٤/١٣٧، والأصول ٢/٢٥٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/١٢٨، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٨٤، والجنى الداني، ص٣١٦.

(٣) شرح المفصل ٨/٤،

(٤) رصف المباني، ص٣٢٣.

(٥) ينظر: الكتاب ٢/٣٠٧، ومعاني الحروف، ص٩٠، والأزهية، ص٢٤٦، والجنى الداني، ص١٠٧.

(٦) ينظر: الأصول ٢/٢٥٩، وحروف المعاني، ص ٥٠، والإيضاح العضدي، ص٢٦٤، ومعاني الحروف، ص٩٧، والأزهية، ص٢٣٤، والتبصرة والتذكرة ١/٢٨٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/١٣٧، ورصف المباني، ص ٣٨٩، والجنى الداني، ص٣١٦، ٣١٧، ومغني اللبيب ١/٤٢٥.

ولكن اختلف النحاة في شروط زيادتها، فذهب سيبويه[1]، وجمهور البصريين[2]، إلى أنها تزداد بشرطين:

- الأول: أن يسبقها نفي أوشبهه، نحوقوله تعالى:﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾[3]، وقوله تعالى:﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُم﴾[4]، ولَا يَقُم مِنْ رَجلٍ، ويقصد بشبه النفي: النهي والاستفهام، وبذلك تختص (هَلْ) دون غيرها من أدوات الاستفهام؛ لأن السماع لم يأت إلا فيها.
- الثاني: أن يكون مجرورها نكرة، نحو:مَا قَامَ منْ رجُلٍ، وهل ْ قَامَ مِن أَحَدٍ؟. وإلى هذ المذهب مال اللورقي في شرحه[5].

- وزاد بعضهم شرطا ثالثا، وهوأن يكون مجرورها فاعلاً، أومفعولاً، أومبتدأ[6]، واستشهدوا بقوله تعالى:﴿مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَٰنِ مِن تَفَاوُتٍ ۖ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾[7]، فـ(من) زائدة؛ لتوفر الشروط المذكورة، والتقدير: ما ترى في خلق الرحمن تفاوتا، وهي مع زيادتها - هنا - تفيد التنصيص على العموم.

في حين اشترط الكوفيون زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط[8]، قال أبوحيان: "وعند بعض الكوفيين في الواجب وغير الواجب، ويشترط تنكير ما دخلت عليه، نحوقول العرب: قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ، وقَدْ كَانَ مِنْ حديثٍ فَخَلِّ عنّي"[1].

---

(١) الكتاب ٢٧٩/١.

(٢) المقتضب ١٣٧/٤-١٣٨,٤٢٠، والأصول ٤١٠/١، وأسرار العربية، ص٢٦٠، وشرح الجمل الكبير ٤٨٤/١، والجنى الداني، ص٣١٧- ٣١٨، وهمع الهوامع ٢١٥/٤، والمساعد ٢٥١/٢.

(٣) سورة الأنعام، آية ٥٩.

(٤) سورة فاطر، آية ٣.

(٥) المباحث الكاملية ٥/٢-٦.

(٦) ينظر: المقدمة الجزولية، ص٣٧، ومغني اللبيب٣٥٤/١، والتصريح٢٤/٣، ورصف المباني، ص٣٢٤.

(٧) سورة الملك، آية: ٣.

(٨) ينظر: شرح الجمل الكبير ٤٨٥/١، والارتشاف ١٧٢٢/٤، ورصف المباني، ص٣٩١، ومغني اللبيب ٤٢٨/١، وهمع الهوامع ٢١٦/٤.

ونفى الأخفش[٢]، والكسائي وهشام الضرير[٣]، شروط زيادة (مِنْ) وقالوا إنها تزاد في الإيجاب كما تزاد في النفي، وتزاد في المعرفة كما تزاد في النكرة، وبه قال ابن مالك في التسهيل[٤].

واستدلوا على ذلك بالسماع، فمن ذلك قوله تعالى:﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾، وقوله تعالى:﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾، وقوله تعالى:﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[٥]، ومن ذلك قول عائشة - رضي الله عنها - "**إن رسول الله ﷺ كان يصلي جالساً فيقرأ وهوجالس، فإذا بقي من قراءته نحوا من كذا...**"[٦] بنصب (نحوا) على زيادة (من). قال ابن مالك:" وضَبَطَه مَنْ يُعتمد عليه بنصب (نحوا)على زيادة (من) وجعل (قراءته) فاعل، ناصبا (نحوا)، والأصل: فإذا بقي قراءته نحوا من كذا"[٧]، ومما جاء في الشعر قول ابن أبي ربيعة:

وَينْمِي لَهَا حُبُّهَا عِندْنَا فَمَا قَالَ مِنْ كَاشِحٍ لَمْ يَضِرْ[٨]

فـ(من) في قوله:(من كاشح) زائدة، والتقدير: فما قال كاشح.

وقول جرير:

لمَّا بَلَغْتُ إمَام العَدْلِ قُلْتُ لَهُمْ قَدْ كَانَ مِنْ طُولِ إدْلاَجي وَتَهجِيرَيُ[٩]

فـ (من) في قوله (من طول) زائدة، والتقدير: قد كان طول إدلاجي.

---

(١) الارتشاف ١٧٢٣/٤.

(٢) معاني القرآن ٢٧٦/١.

(٣) ينظر:الأزهية، ص٢٣٦، والارتشاف١٧٢٢/٤-١٧٢٣، وهمع الهوامع٢١٥/٤، والمساعد ٢٥١/٢.

(٤) شرح التسهيل ١٣٨/٣.

(٥) سورة الأنعام، آية ٣٤.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب إذا صلى قاعدا، ٤٨/٢، برقم١١١٩.

(٧) شرح التسهيل ١٣٨/٣.

(٨) البيت من المتقارب، لابن أبي ربيعه، في ديوانه، تحقيق: فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، ص١٤٦، وشرح التسهيل ١٣٨/٣، وشواهد التوضيح ص١٢٦، والجنى الداني ص٣١٨، ومغني اللبيب ص٤٢٨.

(٩) البيت من البسيط، لجرير، وهوفي ديوانه ١٤٧/١، وشرح التسهيل ١٣٨/٣، وشواهد التوضيح، ص١٢٧.

وقول سلمة بن يزيد الجعفي:

وكُنْتُ أَرَى كالمَوتِ مِنْ بَيْن سَاعَةٍ فَكَيفَ بَبين كَانَ مَوْعِدهُ الحشرُ[1]

أيضا من زائدة في قوله (من بين) والتقدير: كنت أرى بين ساعة كالموت.

ومن الأدلة أيضا قولهم: قَدْ كَانَ مِنْ حَدِيثٍ، وهَلْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ؟.

قال اللورقي في سبب تمسك الأخفش بزيادتها دون شرط، بأنه لولم يقل بزيارتها لكانت آية ﴿يَغْفِرْ لَكُم﴾ وآية ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ تعارضان آية ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾[2].

إلا أن مذهب الأخفش –ومن وافقه– لم يسلم من رد النحاة وتأويلاتهم، فقالوا: تُحمل (من) في قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ على التبعيض أظهر من حملها على الزيادة؛ لأن التقدير: ولقد جاء من الخبر كائنا من نبأ المرسلين، ثم حُذِف الموصوف الذي هوالفاعل، وهذا ضعيف لا يحسن تخريج التنزيل عليه؛ لأن الصفة مفردة، أويكون فاعل (جاء) ضميرا يعود على القرآن تقديره (هو)، وقوله: ﴿مِن نَّبَإِى﴾ حال[3].

وكذا في قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا۟ مِمَّآ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾، فـ(من) ليست زائدة، وإنما للتبعيض، والتقدير: كلوا منه اللحم دون الفرث والدم، فإنه محرم عليكم[4].

وأما قوله تعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ فإنه مؤول على تضمين فعل معنى فعل آخر، كأنه قال: نُخَلِّصُكم مِنْ ذُنُوبِكُم[5].

وأما قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ فلا تعارض بينه وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ إذ الآية الأولى في قوم نوح عليه السلام، والآية الثانية في أمة محمد

---

(١) البيت من الطويل، لسلمة بن يزيد الجعفي، وهومن شواهد شرح التسهيل ١٣٩/٣، وشرح الكافية الشافية ٧٩٨/٢، وشواهد التوضيح، ص١٢٧، وهمع الهوامع ٢١٦/٤.

(٢) المباحث الكاملية ٦/٢.

(٣) ينظر: شرح الجمل الكبير ٤٨٥/١، وشرح الرضي على الكافية ٦٩/٤، والأزهية، ص٢٣٠، ومغني اللبيب ٣٥٦/١.

(٤) ينظر: الأزهية، ص ٢٢٤-٢٢٥.

(٥) المقاصد الشافية ٦٠٢/٣.

ﷺ، فيكون شرف هذه الأمة بأن يغفر جميع ذنوبهم. فالمحكوم عليه بغفران بعض الذنوب غير المحكوم عليه بغفران جميع الذنوب. ولوسُلم أن الغفران يكون بالنسبة إلى أمة واحدة لا يلزم التعارض أيضا؛ لجواز أن يكون غفران الجميع لبعض الأمة، وغفران البعض لبعضها الآخر[١].

وكذلك ما استدلوا به من أشعار العرب فجميعها فيها (مِنْ) للتبعيض لا زائدة.

وأما ما جاء في قول العرب:" قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ" ونحوه، اعترضه اللورقي[٢] وغيره[٣] وقالوا هومردود من وجهين:

- أحدهما: أن يكون على الحكاية، كأن سائلا سأل: هَلْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ ؟ فأجيب: قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ.
- ثانيهما: أن يكون التقدير: قَد كَانَ شَيْءٌ مِنْ مَطَرٍ، أوقَد كَانَ كَائِنٌ أوحَادِثٌ مِنْ مَطَرٍ، أوقَدْ كَانَ كَائِنٌ مِنْ حَدِيثٍ، فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه.

فاللورقي حذا حذوجمهور البصريين أن (مِنْ) لا تزاد في الإيجاب.

والوجه - عندي- ما وافق فيه اللورقي جمهور البصريين، من وجوب اشتراط النفي أوشبهه لزيادة (مِنْ)؛ لأن زيادتها في الإيجاب لم تأت إلا في محل الاحتمال أو الندور، فلا يصح أن يُقضى القياس حتى يتبين من الاستقراء إليها بكثرة مجيئها في الكلام، فإذا لم يكن ذلك فيجب الوقوف مع السماع؛ لئلا ندعي على العرب ما لا نعرف[٤].

والله أعلم

---

(١) المباحث الكاملية ٦/٢، وجواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب، لأحمد الهاشمي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط٢٧، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م، ص١٣٦،والكناش في النحووالصرف ٧٥/٢.

(٢) المباحث الكاملية ٦/٢.

(٣) شرح الجمل الكبير ٢٦٥/١، وشرح الكافية للرضي ٣٢٣/٢، ورصف المباني، ص ٣٩١، ومغني اللبيب ٣٢٩/١، والهمع ٢١٧/٤.

(٤)ينظر المقاصد الشافية ٦٠٢/٣.

(ما) التعجبية بين التنكير والتعريف

قال الأخفش:"وقال تعالى:﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾[1]،فزعم بعضهم أنه تعجب منهم كما قال:﴿قُتِلَ ٱلۡإِنسَٰنُ مَآ أَكۡفَرَهُۥ﴾[2] تعجبا من كفره، وقال بعضهم: "فما أصبرهم"، أي: ما أصبرهم؟ وما الذي صبّرهم"[3].

وقال الفراء:" وقوله تعالى:﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾،فيه وجهان، أحدهما: معناه: فما الذي صبّرهم على النار؟، والوجه الآخر: فما أجرأهم على النار"[4].

قال اللورقي:" قلت: اختلفوا في (ما) على ثلاثة مذاهب: فمذهب سيبويه أنها نكرة غير موصوفة، ومذهب الأخفش أنها موصولة بمعنى (الذي) وصلتها ما بعدها، ومذهب الفراء أنها استفهام، والمختار هوالأول.

أما قول الاخفش فيلزم منه أمران ممتنعان أحدهما: أن معنى التعجب الإبهام وعدم الإيضاح، والاسم الموصول للبيان والإيضاح. الثاني: أنه إذا جُعِل ما بعدها صلته فلا بد أن يكون الخبر محذوفا، والحذف على خلاف الأصل ضرورة اتفاقهما على أن (ما) مبتدأة، ثم يكون التقدير: الذي أحسن زيدًا شيء، وهذا لا فائدة منه.

أما قول الفراء فضعيف؛ لأن صيغ الاستفهام لم يثبت لها استعمال في باب الإنشاء، بخلاف صيغ الإخبار"[5].

المناقشة والترجيح:

تتعدد صيغ التعجب في النحو، وتتنوع ما بين سماعية وقياسيه، وتكثر صيغ التعجب السماعية في القران الكريم، والحديث الشريف، وفي كلام العرب، فمما جاء في القران

---

(١)سورة البقرة، آية ١٧٥.

(٢) سورة عبس آية ١٧.

(٣) معاني القرآن للأخفش، ص ١٦٦.

(٤)معاني القران للفراء ١٠٣/١.

(٥) المباحث الكاملية ١٠٠/٢، وقال في ٢٧/١:"الثالث: أن تكون تعجبا وهي أيضا نكره غير موصوفة ولا موصولة على الرأي الصحيح."

الكريم، قوله تعالى﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾[1]، ومما جاء في الحديث، قول النبي ﷺ:" **سبحان الله! يا أبا هرٍّ إنَّ المؤمِنَ لا يَنْجَسُ**"[2]. ومن كلام العرب قولهم: لله دَرُّهُ فَارِسًا.

وأما الصيغ القياسية للتعجب فهي اثنتان، هما: ما أفْعَلَه - وأفعل به، نحوقولك: مَا أَكْرَمَهُ، وأَكْرِمْ بِمُحَمَّدٍ.

ووقع الخلاف بين النحاة في (ما) الواقعة في الصيغة التعجبية على ثلاثة أقوال:

القول الأول:وهوقول الخليل[3] وسيبويه[4]، وجمهور النحويين[5]، ويقتضي جعل (ما) التعجبية نكرة تامة بمعنى (شيء) في محل رفع مبتدأ، والجملة بعدها في محل رفع خبرها، قال سيبويه: "هذا باب ما يعمل عمل الفعل، ولم يجرِ مجرى الفعل، ولم يتمكن تمكنه، وذلك قولك: ما أحسنَ عبد الله، زعم الخليل أنه بمنزلته قولك: شيء أحسن عبدالله، ودخله معنى التعجب: وهذا تمثيل لم يتكلم به"[6].

وإنما كان سبب قوتهم إن (ما) نكرة تامة هوالإبهام الذي يقتضيه مبنى التعجب؛ "لأنك إذا قلت: ما أحسن زيدًا، فقد أبهمت ذلك فيه ولم تخصص"[7]، قال ابن السراج:"

---

(١) سورة البقرة، آية: ٢٨.

(٢) مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، لا.ت.، بإسناد صحيح عند أبي هريرة، برقم ٨٩٦٨، ٠٥٢٦/١٤ وأخرجه البخاري في كتاب الغسل، باب الجنب يخرج في السوق وغيره، ٦٥/١، برقم: ٢٨٥.

(٣) الكتاب ٧٢/١.

(٤) المرجع السابق ٧٢/١.

(٥) معاني القران للأخفش ١٩٢/١؛إذ هويقول برأي سيبويه، وبرأي آخر سيأتي بيانه في المناقشة بعد قليل، والمقتضب ١٧٣/٤، والأصول ٩٩/١، والجمل في النحو، ص ٩٩، وشرح السيرافي ٦٩/٣، ومعاني الحروف، ص ١٥٤، اللمع، ص ١٩٧، والأزهية، ص٧٨، والمقتصد ٣٧٣/١، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٢١٠/١، والمقدمة الجزولية، ص ١٥٦، وشرح ابن عقيل ١١٩/٢، وهمع الهوامع٣٧/٣.

(٦) الكتاب ٧٢/١.

(٧) المقتضب ١٧٣/٤.

و(ما) هنا اسم تام غير موصول فكأنك قلت: شيء حسّنه شيء بعينه؛ فلذلك لزمها أن تكون مبهمة غير مخصوصة كما قالوا: شيءٌ جَاءَكَ، أي: مَا جَاءَكَ إِلَّا شيءٌ، وكذلك: (شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ، أي: مَا أَهَرَّهُ إِلَّا شَرٌّ)[1]"[2].

وأكد ابن يعيش على اسمية (ما) التعجبية فقال: "ومذهب سيبويه، والخليل، فيها أنها اسم تام غير موصول ولا موصوف، وتقديره: شيءٌ حَسَنٌ جَمِيلٌ، وهي في موضع مرفوع بالابتداء"[3].

واختار ابن مالك مذهب سيبويه وصححه على غيره؛ لأن "قصد المتعجب الإعلام بأن المتعجب منه ذومزية إدراكها جلي، وسبب الاختصاص بها خفي، فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك أن تفتتح بنكرة غير مختصة؛ ليحصل بذلك إبهام متلوبإفهام"[4].

القول الثاني: وهوقول الأخفش[5]؛ إذ يرى أنها معرفة ناقصة – في أحد رأييه[6]– وما بعدها صلتها، أونكرة موصوفة وما بعدها صفتها، والخبر- في كلا القولين - محذوف وجوبا، فقال ابن السراج ناقلا عن الأخفش:" وقال الأخفش: إذا قلت: ما أَحْسَنَ زيدًا، فـ(ما) في موضع (الذي) و(أحسن زيدًا) صلتها، والخبر محذوف"[7]، وأيده ابن الحاجب بقوله:" مذهب الأخفش أوجه من حيث أن استعمال (ما) الموصولة ثابت، واستعمال (ما) بمعنى شيء لم يثبت"[8].

وتعقب اللورقيُّ الأخفشَ لسببين[9]:

الأول: أن مبنى التعجب الإبهام وعدم الإيضاح، والاسم الموصول للبيان والإيضاح.

---

(١) وهومثل يضرب عند ظهور أمارات الشر ومخالبه. القاموس المحيط ٤٩٧/١.

(٢) الأصول ٧٣/١.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٤٢١/٤.

(٤) شرح التسهيل ٣١/٣

(٥)معاني القران للأخفش، ص ١٦٦، ١٩٢، وينظر: الأصول ١٠٠/١، وشرح التسهيل ٣١/٣.

(٦) معاني القران ١٩٢.

(٧) الأصول ١٠٠/١

(٨) شرح المقدمة الكافية ٩٢٨/٣.

(٩) المباحث الكاملية ١٠٠/٢.

الثاني: أنه إذا جُعل ما بعدها صلتها فلا بد أن يكون الخبر محذوفا، والحذف على خلاف الأصل ضرورة اتفاقهما على أن (ما) مبتدأة، ثم يكون التقدير: الذي أحسن زيدًا شيء، وهذا لا فائدة فيه.

كما رده النحويون قبل اللورقي، قال المبرد:" وقد قال قوم: إن (أحسن) صلة لـ (ما)، والخبر محذوف، وليس كما قالوا؛ وذلك أن الأخبار إنما تحذف إذا كان في الكلام ما يدل عليها"[١].

وقال ابن يعيش:" ومنها أنهم يقدّرون المحذوف بـ (شيء)، والخبر ينبغي أن يكون فيه زيادة فائدة، وهذا لا فائدة فيه؛ لأنه معلوم أن الحسن ونحوه إنما يكون بشيء أوجبه".[٢]، فقدروا الخبر بما لا فائدة فيه والخبر محط الفائدة.

الثالث: قول الفراء بأن (ما) اسم استفهام فيه معنى التعجب، كما نسبه إلى الكسائي، فقال:" قال الكسائي: سألني قاضي اليمن وهوبمكة، فقال: اختصم إليّ رجلان من العرب، فحلف أحدهما على حق صاحبه، فقال له: مَا أَصْبَرَكَ عَلى اللهِ، وفي هذه أن يراد به: ما أَصْبَرَكَ عَلَى عَذَابِ اللهِ، ثم تلقى العذاب فيكون كلاما، كما تقول: ما أَشْبَه سَخَاءَكَ بِحَاتِمٍ[٣]"،ونسبة إليه أيضا ابن مالك[٤]. وتابعه ابن درستويه[٥]، كما نُسب إلى الكوفيين[٦].

وقد وضّح السيرافي مذهبهم، فقال:" وقال الفراء ومن تابعه من الكوفيين: إن قولنا (ما أحسنَ عبدَ الله) أصله (ما أحسنَ عبدِ الله)، وأن (أحسن) اسم كان مضافا إلى (عبدالله)، وكان المعنى فيه الاستفهام، ثم إنهم عدلوا عن الاستفهام إلى الخبر، فغيّروا (أحسن) ففتحوه ونصبوا (عبدالله) فرقا بين الخبر والاستفهام"[٧].

---

(١) المقتضب ١٧٢/٤..

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٤٢١/٤.

(٣) معاني القرآن للفراء ١٠٣/١.

(٤) شرح التسهيل ٣٢/٣.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٢١/٤، والارتشاف ٢٠٦٥/٤،وتوضيح المقاصد ٨٨٦/٢.

(٦) شرح التسهيل ٣٢/٣، شرح الكافية ٥٨٧/٢.

(٧) شرح السيرافي ٣٥٥/١.

وضعفه اللورقي؛ لأن صيغ الاستفهام لم يثبت لها استعمال في باب الإنشاء بخلاف الأخبار[1] "فالتعجب خبر ولا يصح أن تكون (ما) استفهامية، فهوخبر محض يحسن في جوابه صدق أوكذب، ولوكانت (ما) استفهامية لم يَسُغ فيه صدق أوكذب، لأن الاستفهام ليس بخبر"[2].

كما رد ابن مالك رأي الفراء بقوله:"إن الاستفهام المشوب بالتعجب لايليه غالبا إلا الأسماء[3]، نحو:﴿وَأَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ﴾[4]، وقال:" لوكان فيها معنى الاستفهام لجاز أن تخلفها (أي) في نحو: مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ؛ لأن استعمال (أي) في الاستفهام المتعجب تعجبا كثير"[5].

ومما سبق يتبين أن ما وافق فيه اللورقيُّ سيبويه وجمهورَ البصريين هوالراجح عند الباحثة؛ لأن (ما) إذا كانت نكرة غير موصوفة فهي تطابق حال المتعجب، فالتعجب إنما يكون مما خُفي ولطف سببه، فتناسب الخفاء مع (ما) النكرة التامة؛ إذ لا أشد من توغلها فيه.

ثم إن القول بأن(ما) معرفة ناقصة بمعنى (الذي) يؤدي إلى التناقض؛ فالتعجب –كما سبق– للإبهام وعدم الإفصاح، والاسم الموصول للبيان والإيضاح، وأما القول بأنها استفهامية دخلها معنى التعجب ففيه خلط بين شيئين غير متطابقين؛ فالاستهام شيء والتعجب شيء آخر، كما أن الإنشاء شيء والخبر شيء آخر، ومما يقوي كونها نكرة غير موصوفة، سلامتها من الحذف؛ إذ لوكانت موصولة أواستفهامية لحذف خبرها، الذي هومحط الفائدة - كما تقدم -.

والله أعلم

---

(١) المباحث الكاملية ٢/١٠٠-١٠١.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٤/٤٢١.

(٣) شرح التسهيل ٣/٣٢

(٤) سورة الواقعة، آية ٢٧

(٥) شرح التسهيل ٣/٣٢.

موضع الجار والمجرور في صيغة التعجب (أفعِل به)

يرى الكوفيون أن الجار والمجرور في (أَفْعِلْ بِهِ) في موضع نصب، والباء زائدة في المفعول، قال الفراء:" وقوله:﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[1]، يريد الله تبارك وتعالى كقولك في الكلام: أَكْرِمْ بِعَبْدِ اللهِ، ومعناه: ما أكرم عبدالله، وكذلك قوله:﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾: ما أسمعهم وما أبصرهم[2].

قال اللورقي:" وقال الكوفيون: هوفي موضع نصب، والباء زائدة في المفعول زيادتها في مثل قوله تعالى:﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[3]؛ لأنه الأكثر، أعني زيادتها في المفعول، ومما يدل أيضا:﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾، فحذف (بهم) من الثاني ولوكان في موضع الفاعل لما حذف، ولأنه قد جاء منصوبا في قول الشاعر:

..... **فَأَجْدِرْ مِثْلَ ذَلكَ أَنْ تَكُونَا**[4]

بنصب (مثل)، وإنما لم يثنى الضمير ويجمع ويؤنث؛ لأنه قد جرى مجرى الأمثال التي لا تتغير صيغها. قالوا: والتزام طريقة واحدة في باب الإنشاء ليس منكرا؛ لأنه له نظائر وأعوان، من ذلك: حَبَّذَا الزيدان، وحَبَّذَا الزيدون، ونِعْمِ رَجُلًا الزيدان. قال: ويمكن أن يجاب عن البيت: أن تكون (أَنْ) وما بعدها بدلا من (مِثْل)، و(أجدر) هنا بمعنى: (حقق)، وهومن بدل الاشتمال، وأما حذف (بهم) من الفعل الثاني فلدلالة الأول عليه، فإنه من باب إعمال الفعلين والإضمار فيه جائز، وأما عدم التغيير فعلى خلاف الأصل"[5].

---

(١) سورة مريم، آية ٣٨.

(٢) معاني القرآن للفراء٣٩/٢، وينظر: شرح الرضي على الكافية ١٠٧٨/١، والتذييل والتكميل ٦١٢/٤، ومنهج السالك، ص ٣٧٢، وهمع الهوامع ٦٢/٥، وحاشية الخضري ١٠٨/٢.

(٣) سورة البقرة، آية ١٩٥.

(٤) البيت من الوافر، وهولابن أحمر يخاطب امرأته، وصدره:

إذا ما زال سرج عن معدّ

المنصف ١٩/٣، وشرح التسهيل ٣٥/٣، وهمع الهوامع ٩١/١، والدرر اللوامع ١٢٠/٢.

(٥) المباحث الكاملية ٩٨/٢.

المناقشة والترجيح:

للتعجب صيغ كثيرة لا يتعرض لها النحويون في باب التعجب، كقول العرب: لله أنت، وواها له، وقول البني صلى الله عليه وسل لأبي هريرة رضي الله عنه:"**سبحان الله! إنّ المؤمن لا يَنجَس**"(١)، لكن المسموع منها في هذا الباب خاصة والمشهور صيغتان، هما: مَا أَفْعَلَهُ ، وأَفْعِلَ بِهِ. فالأولى نحو: مَا أَحْسَنَ زَيدًا، والثانية نحو: أَحْسِنْ بِزيدٍ، وقد اختلف النحويون في صيغة أفعِل به اختلافات عدة منها ما جاء في هذه المسألة، وهو: هل الجار والمجرور في موضع نصب مفعول، أم في موضع رفع فاعل.

فذهب البصريون(٢) إلى أن الجار والمجرور بعد (أَفْعِل) فاعل، لأن (أَحْسِن) عندهم فعل ماض في صورة الأمر حقيقة في قطع همزته وإسكان الآخر ومعناه الخبر، وأصله ماض: أحسَن زيدٌ، والهمزة فيه للصيرورة، أي: صَارَ ذَا حُسْنٍ، فهوفي الأصل خبر ثم نقل إلى الإنشاء للتعجب، فتغير لفظه من الماضي للأمر؛ ليكون في صورة الإنشاء، لكن قبُح إسناد فعل الأمر للاسم الظاهر، فزيدت الباء لزاما في الفاعل؛ ليكون بصورة المفعول به، إلا إذا كان الفاعل (أَنْ) وصلتها فلا تلزم زيادة الباء(٣).

قال ابن يعيش: "والمجرور بالباء فموضعه رفع، والباء زائدة على حد زيادتها في:" كفى بالله"، والمراد: كفى إليه، والذي يدل على ذلك، أنك إذا أسقطت الباء حذف الاسم... وإنما قلنا إن المجرور في " أَحْسِنْ بِزَيدٍ" هوالفاعل؛ لأنه لا فعل إلا بفاعل، وليس معنا ما يصلح أن يكون فاعلا إلا بالباء وهوالذي قد كَرُمَ وحَسُنَ، فاللفظ محتمل، والمعنى عليه، ولزمت الباء هنا؛ لتؤذن بمعنى التعجب بمخالفة سائر الأخبار"(٤).

---

(١) صحيح البخاري٧٩/١، ٨٠ ويروى: "إن المسلم"، وصحيح مسلم ٦٧٣/٨.

(٢) الكتاب ٩٧/٤، والمقتضب ١٨٣/٤، والأصول ١٠١/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٦/٧-١٤٧، وهمع الهوامع ٤٩/٣، وحاشية الصبان ٢٦/٣.

(٣) ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لمحمد بن عبد الله الدمياطي، شرح وتعليق: تركي المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٩هـ /١٩٩٨ م، ٣٩/٢، وشرح التصريح ٨٥/٢ – ٩٥، وحاشية يس على حاشية الفاكهي المسمى: بمجيب الندا على المقدمة قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري، ليس بن زين الدين الحمصي، بهامش: أحمد بن الجمال عبد الله بن احمد بن علي الفاكهي، المطبعة الوهبية، مصر، ١٢٩٢هـ، ٢٧٢/٢- ٢٧٣.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١٤٦/٧- ١٤٧.

وإنما استعملوا الباء مع فعل التعجب على لفظ الأمر؛ لأنهم أرادوا التوسع في العبارة والمبالغة في المعنى، أما التوسع فظاهر؛ لأن تأدية المعنى بلفظين أوسع من قصره على لفظ واحد، وأما دخول الباء فلإرادة الدلالة على التعجب[١].

وذهب الكوفيون[٢] إلى أن (أَفْعِل) لفظه ومعناه الأمر حقيقة، وبه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية، و(الباء) فيه للتعدية، داخلة على المفعول به لا زائدة، ويعود الضمير المستتر في (أَفْعِل) على الحُسْن المدلول عليه بـ (أحْسِن)، كأنه قيل: أحسِن بزيد، ولذلك فإن الضمير في هذه الصيغة مفرد على كل حال؛ لأنها تجري مجر المثل، والأمثال لا تتغير عن حالها[٣].

وإليه ذهب الزجاج[٤]، والزمخشري[٥]، وابن كيسان[٦]، وابن خروف[٧].

قال الزمخشري:" وأما (أَكْرِمْ بِزَيدٍ)، فقيل أصله: أَكرَمَ زيدٌ، أي: صَارَ ذَا كرمٍ، كـأَغَدّ البعيرُ، أي: صَارَ ذَا غُدَّةٍ، إلا أنه خرج على لفظ الأمر ما معناه الخبر، كما أخرج على الخبر ما معناه الدعاء في قولهم: رحمَهُ اللهُ، والباء مثلها في:﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾[٨]، وفي هذا ضرب من التعسف، وعندي أن أسهل منه مأخذا أن يقال: إنه لكل أحد بأن يجعل زيدا كريما، أي: بأن يصفه بالكرم، والباء مزيدة مثلها في﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[٩] للتأكيد والاختصاص، أوبأن يصيره ذا كرم والباء للتعدية، هذا أصله، ثم جرى مجرى المثل فلم

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٤٦/٧-١٤٧.

(٢) معاني القرآن للفراء ١٣٩/٢، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٤٦/٧-١٤٧، وشرح الرضي على الكافية ١٠٨٧/١، والتذييل والتكميل ٦١٢/٤، منهج السالك، ص ٣٧٢، وهمع الهوامع ٦٢/٥، وحاشية الصبان ٢٦/٣، وحاشية الخضري ١٠٨/٢.

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١٠٨٧/١، وأوضح المسالك ٢٥٤/٣- ٢٥٥، وحاشية الخضري ١٠٨/٢.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٣٣٠/٣.

(٥) المفصل، ص ٢٧٦

(٦) ابن كيسان النحوي، ص ٢٦٤.

(٧) شرح جمل الزجاجي ٥٨٥/٢.

(٨) سورة النساء، آية:٦.

(٩) سورة البقرة، آية: ١٩٥.

يغير عن لفظ الواحد في قولك: يا رجلانِ أكرِم بزيد، ويا رجال أكرِم بزيد"[١].

وقد سبق النحاة اللورقي في الرد على مذهب الكوفيين، وتتجلى ردودهم في عدة أمور، هي[٢]:

الأول: أنه إن كان بلفظ الأمر فليس بأمر، وإنما هوخبر محتمل الصدق والكذب، فيصح أن يقال في جوابه: صدقت أوكذبت؛ لأنه في معنى: حسُن زيد جدًّا.

الثاني: أنه لوكان أمرا للزم إبراز ضميره في التأنيث والتثنية والجمع، كما يلزم في كل فعل أمر، متصرفا كان أوغير متصرف، ولا يعتذر عن ذلك بأنه مثل أوجَارٍ مجرى المثل؛ لأن المثل يلزم لفظا واحدا دون تبديل ولا تغيير، نحو: (أَطِرّي فَإِنَّكِ نَاعِلَةٌ)[٣]، والجاري مجرى المثل يلزم لفظا واحدا مع اغتفار بعض التغيير، نحو: حَبَّذَا، وللهِ دَرُّكَ، وأَفْعِلْ بِهِ، لا يلزم لفظا واحدا أصلا، فليس مثلا ولا جاريا مجرى المثل، على أن قولهم: (اذْهَبَ بِذِي تَسْلَمْ) أشبه بالأمثال، وأحق بأن يجري مجراها، ولم يمنع ذلك من بروز فاعل الفعلين في التثنية والجمع والتأنيث، فلوكان المذكور جاريا مجرى المثل لعومل معاملة: اذهب وتسلم، وأكد اللورقي هذا بقوله:" وأما عدم التغيير فعلى خلاف الأصل"[٤].

الثالث: أنه لوكان أمرا لصح أن يجاب بالفاء، كما يصح في كل أمر، نحو: أَكْرِمْ بِعَمْرٍوفَيَشْكُرَكَ، وأَجْمِلْ بِخَالِدٍ فَيعْطِيَكَ، على حد قولك: اعْطِنِي فَأَشْكُرَكَ، فلما لم يجز شيء من ذلك دل على أنه ليس بأمر.

---

(١) المفصل، ص٣٦٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٦/٧-١٤٧.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٤٦/٧-١٤٧، وشرح التسهيل ٣٥/٣، والأشموني ١٩/٣، والمساعد ١٠٥/٢، ومنهج السالك، ص ٣٧٢، والتذييل والتكميل ٦١٢/٤، وتوضيح المقاصد ٧٥/٣، وحاشية الصبان ٢٦/٣، وتمهيد القواعد ٢٦١٦/٦، والمباحث الكاملية ٩٧/٢-٩٨، وهمع الهوامع ٦٢/٥.

(٣) أطري: خذي طرر الوادي، وهي نواحيه. فإنك ناعلة: فإن عليك نعلين، وقيل: عُني بالنعلين غلظ في جلد قدميها، ويضرب لمن يؤمر بارتكاب الأمر الشديد، لاقتداره عليه، ويستوي فيه خطاب المذكر والمؤنث، والمفرد والمثنى والجمع. ينظر المثل: الكتاب ٢٩٢/١، وجمهرة الأمثال ٥٠/١، ومجمع الأمثال ٤٣٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٢٨/٣.

(٤) المباحث الكاملية ٩٨/٢.

الرابع: أنه لوكان مسندا إلى المخاطب لم يجز أن يليه ضمير المخاطب، نحو: أَحْسِنْ بِكَ؛ لأن في ذلك إعمال فعل واحد في ضميري فاعل ومفعول لمسمى واحد.

وأما ما استشهد به من الآيات فلا حجة لهم فيه؛ "وذلك لأن (بهم) في قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾، إنما حذف من الثاني لدلالة الأول عليه، فقد عُطف الأول على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف، فلما دل الأول عليه حُذف"(١)، وهومن باب إعمال الفعلين والإضمار فيه جائز.

وقال السمين الحلبي في قوله تعالى:﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾:" هذا لفظه أمر ومعناه التعجب، وأصح الأعاريب فيه كما تقرر في علم النحو: أن فاعله هوالمجرور بالباء، والباء زائدة، وزيادتها لازمة إصلاحا للفظ؛ لأن (أَفْعِل) أمرا لا يكون فاعله إلا ضميرا مستترا، ولا يجوز حذف هذه الباء إلا مع (أنْ وأنَّ)"(٢).

ويقول الصبان:" إنما جاز حذف المجرور بعد (أفعِل) مع كونه فاعلا؛ لأن لزومه للجر كساه صورة الفضلة، فجاز فيه ما يجوز فيها"(٣).

وأما البيت الذي استشهدوا به، فتقديره: بأن (تكونا) على احتمال أن يكون فعل أمر عاريا من التعجب بمعنى: اجعل مثل ذلك جديرا بأن يكون، أي: حقيقا بالكون، يقال: جَدَرَ بِكَذَا جَدَارَةً، أي: صَارَ بِهِ جَدِيرًا. وأَجْدَرْتُ بِهِ، أي: جَعَلْتُهُ جَدِيرًا بِهِ، أي: حقيقا(٤).

فجاز الحذف؛ لوقوعه في صلة (أَنْ)(٥)، وذلك كقول الشاعر:

تَرَدَّدَ فيهَا ضَوْؤهَا وَشُعاعُها فَأَحْصِنْ وأَزْيِنْ بِامْرِئٍ أَنْ تَسَرْبَلا(٦)

والتقدير: بأن تسربلا.

---

(١) حاشية الصبان ٢٩/٣.

(٢) الدر المصون ٦٠٣/٧.

(٣) حاشية الصبان ٢٩/٣.

(٤) تمهيد القواعد ٢٦٢٠/٦.

(٥) المباحث الكاملية ٩٨/٢.

(٦) البيت من الطويل، لأوس بن حجر، وهوفي اللسان مادة: ع ز ل، ١٣٩/١، وتهذيب اللغة ١٩٦/١، وفي تاريخ الأدب الجاهلي، لعلي الجندي، مكتبة دار التراث، ١٤١٢هـ/١٩٩١م، ٣٦٠/١، والدر المصون ٦٠٢/٧، وله قول ثان فيه: إن الفاعل مضمر والمراد به المتكلم، كأن المتكل يأمر نفسه بذلك والمجرور بعده في محل نصب، وعزاه للزجاج.

أو"أن يكون (أَجْدَرَ) فعل تعجب، مسندا إلى (مِثْلِ ذَلِك)، ثم حذفت الباء اضطرارا، واستحق مصحوبها الرفع على الفاعلية، لكنه بني؛ لإضافته إلى مبني كما بني في قوله تعالى:﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[1]، على قراءة [2] غير أبي بكر وحمزة والكسائي"[3].

وأما قول الزمخشري: إن الباء للتعدية، مع أن الهمزة للتعدية –أيضا–، فقد رده اللورقي أيضا، وقال:" إن هذا القول بعيد؛ لأنهما لا يجتمعان"، ويرى أن الأجود أن يقول: إنه أمر في الأصل من (أَحْسَنَ وأَكْرَمَ)، أي: اجعله حسنا، والباء زائدة في المفعول، فإن استعمال لفظ الأمر في موضوعه هوالأصل، وزيادة الباء في المفعول أكثر من زيادتها في الفاعل، وكون الهمزة للتعدي أيضا كثير فلا يكون فيه مخالفة الأصول، إلا إفراد الضمير، وتذكيره في مقام التثنية والجمع والتأنيث؛ وذلك لجريه مجرى المثل، ويجوز أن تكون الهمزة زائدة، ثم عدّي بالباء، فصار الفاعل مصيّرا غيره، صائرا ذا كرم، كما تقول: قُمْتُ وأَنْتَ القَائِمُ، ثم تقول: قُمْتُ بِهِ، فتأتي الباء للتعدية، فالداخلة عليه الباء هوالفاعل لذلك الفاعل قبل دخول الباء فيكون معنى قولك: أَحْسِنْ بِزيدٍ: صَيَّرَهُ صَائِرًا ذَا حُسْنٍ، فالباء للتعدي، وكونه صائرا ذا حسن مستفاد من الهمزة، كقولهم: أَجْرَبَ الرَّجُلُ، أي: صَارَ ذَا

---

(١) سورة الذاريات، آية ٢٣.

(٢) القراءة في: النشر في القراءات العشر، لأبي الخير محمد الجزري، أشرف على تصحيحه الشيخ: علي بن محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لا.ت، ٢١٣/٣، وتحبير التيسير في القراءات العشر، لأبي الخير محمد بن محمد بن يوسف الجزري، تحقيق: د. أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان، ط١، عَمّان – الأردن، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، ص ١٧٩، واتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر المسمى" منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات، للعلامة الشيخ: أحمد بن محمد البنا، حققه وقدم له: د.شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت – لبنان، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط١ ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص ٣٩٩، والكشاف عن حقائق غوامض الترتيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لكبير المعتزلة أبي القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري، اعتنى به وخرج أحاديثه وعلق عليه: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط٣، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، ١٧/٤، والسبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباس التميمي أبوبكر بن مجاهد البغدادي، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، ص٦٠٩، والحجة ص ٣١٢ وقال: "والحجة لمن نصب أنه بناه مع (ما) بناء: لا رجلَ عندك".

(٣) تمهيد القواعد ٢٦٢٠/٦.

إِبِلٍ جَرْبَى"[1].

والراجح في هذه المسألة لدى الباحثة هوكون الجار والمجرور بعد صيغة (أَفْعِل) التعجب في موضع رفع فاعل، وإنما لزمت الباء في هذه الصيغة؛ لأنه يقبُح أن يتصل فعل الأمر بالاسم الظاهر، "فزيدت؛ لتكون التعدية في (أَفْعِل) تعدية خاصة، تعاقب فيها الباء الهمزة، فالباء فيها كالباء في (امْرُرْ بِزَيدٍ)[2].

والله أعلم

(١) المباحث الكاملية ٩٨/٢.

(٢) حاشية الصبان ٢٧/٣.

اقتران نِعْمَ وبِئْسَ بـ (ما)

يرى بعضهم أن (ما) بعد (نِعْمَ وبِئْسَ) كافة، معللين أنها إنما كفّت (نِعْمَ) كما كفّت (قلَّ وطَالَ)، فصارت تدخل على الجملة الفعلية[١].

قال اللورقي:" وقيل: إن (نِعْمَ) مكفوفة بـ (ما)، ولذلك يجوز دخولها على الفعل في قوله تعالى:﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾[٢]، وقوله:﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾[٣] وهوبعيد؛ لأن الفعل لا يُكفّ، وإنما ذلك في الحروف. بل ينبغي أن يقال: إن (ما) في الآية مفسرة بمعنى (شيء) على ما سبق، والفعل الذي هو(يعظكم) صفة لـ (ما)، والمخصوص محذوف لفظا مراد معنى، أونقول: (ما) موصولة، وهي فاعل (نِعْم)؛ لأنها بمعنى الذي، ويجري الوجهان في الآية الأخرى، إلا أن المقصود بالذم مذكور وهو(أن يكفروا). قال الفراء: (ما) بمعنى (الذي)، و(أن يكفروا) بدل من الضمير في (به)"[٤].

المناقشة والترجيح:

(ما) الواقعة بعد (نِعْم وبِئس) على ضربين، إما أن يقع بعدها اسم مفرد، نحوقوله تعالى:﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾[٥]، وقوله تعالى:﴿فَنِعِمَّا هِىَ﴾[٦]، وأما أن يقع بعدها جملة فعلية، نحوقوله تعالى:﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾، وقوله تعالى:﴿نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾.

---

(١) جاء هذا الرأي منسوبا إلى ابن عطية في التفسير المحيط ٢٨٥/٣، والدر المصون ٥٠٨/١، وبلا نسبة في شرح الرضي على الكافية ١١١٩/٢، والارتشاف ٢٠٥٤/٤، وشرح الأشموني ٣٦/٣، وتوضيح المقاصد، ص٩١٩.

(٢) سورة النساء، آية: ٥٨.

(٣) سورة القرة، آية:٩٠.

(٤) المباحث الكاملية ١١٦/٢.

(٥) سورة الأنفال، آية: ٤٠.

(٦) سورة البقرة، آية:٢٧١.

فإن وقع بعدها فعل - وهذه الحالة هي صلب المسألة - فقد اختلف النحويون[١] فيها على قولين:

الأول: أن تكون في موضع نصب على التمييز.

الثاني: أنها في موضع رفع.

فأما القائلون بأنها في موضع نصب فاختلفوا على ثلاثة أقوال:

الأول:أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها، والمخصوص محذوف،وهومذهب الأخفش[٢]، والزجاجي[٣]، والفارسي - في أحد قوليه[٤] - والزمخشري[٥]، وبه قال اللورقي - في أحد قوليه[٦] -.

الثاني: أنها نكرة غير موصوفة، والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف[٧].

الثالث: أنها تمييز، والمخصوص (ما) أخرى موصولة محذوفة، والفعل صلة لـ(ما) الموصولة المحذوفة، نُقل عن الكسائي[٨].

واختلف القائلون بأنها في موضع رفع على خمسة أقوال:

الأول: أنها اسم معرفة تامة، أي: غير مفتقرة إلى صلة، والفعل بعدها صفة لمخصوص، والتقدير: نِعْمَ الشيءُ شيءٌ صَنَعْتُهُ، نقله ابن مالك في التسهيل عن سيبويه والكسائي[١].

---

(١) معاني القرآن، ص١٩٢، والمفصل، ص ٣٧٣، والكشاف٤٧١/١، والمباحث الكاملية ١١٦/٢، وشرح التسهيل ٩/٣، والارتشاف ٢٠٥٤/٤، وتوضيح المقاصد٩١٩-٩٢٠، والجنى الداني، ص٣٣٨، وشرح الأشموني ٣٥/٣، وهمع الهوامع ٣٤/٣-٣٥، وشفاء العليل ٥٨٧/٢.

(٢) معاني القرآن، ص١٩٢، وأوضح المسالك ٢٤٦/٣،

(٣) ينظر رأيه في الجنى الداني، ص٣٣٨، وشرح الأشموني ٣٥/٣.

(٤) ينظر رأيه في الجنى الداني، ص٣٣٨، وشرح الأشموني ٣٥/٣،.

(٥) المفصل، ص ٣٧٣، والكشاف ٤٧١/١.

(٦) المباحث الكاملية ١١٦/٢.

(٧) هكذا وجدته بلا نسبة في شرح الأشموني ٣٦/٣، وتوضيح المقاصد ٩١٩-٩٢٠، والجنى الداني، ص٣٣٨، وأوضح المسالك ٢٤٦/٣.

(٨) ينظر معاني القرآن للفراء٥٧/١- ٥٨، وأوضح المسالك ٢٤٦/٣، وشرح الأشموني ٣٦/٣، وتوضيح المقاصد ٩١٩-٩٢٠، والجنى الداني، ص٣٣٨.

الثاني: أنها موصولة، والفعل صلتها والمخصوص محذوف، نُقل عن الفارسي[٢].

الثالث: أنها موصولة، والفعل صلتها، وهي فاعل يُكتفى بها وبصلتها عن المحذوف، وهومذهب الفراء[٣]، ونقله ابن مالك عن الفارسي[٤]، قال الفراء:"... ولا يصلح أن تولي (نِعْمَ وبِئْسَ) (الذي)، ولا(مَنْ)، ولا(ما) إلا أن تنوي الاكتفاء دون أن يأتي بعد ذلك اسم مرفوع، من ذلك: بِئْسَمَا صَنَعْت، فهذه مكتفية"[٥].

وبه قال اللورقي - في رأيه الثاني[٦]-.

الرابع: أنها مصدرية، ولا حذف هنا، وتأويله: بِئْسَ صُنْعُكَ، وإن كان لا يحسن في الكلام (بِئْسَ صُنْعُكَ) حتى تقول: بِئْسَ الصُّنْعُ صُنْعُكَ، كما تقول: أَظُنُّ أَنْ تَقُومَ، ولا تقول: أَظُنُّ قِيَامَكَ[٧].

الخامس: أنها نكرة موصوفة مرفوعة، ولا يجوز أن يتبع فاعل (نِعْمَ وبِئْسَ) الظاهر بعطف وبدل، ويجوز مباشرتهما لـ (نِعْمَ وبِئْسَ)، ولا يجوز توكيده توكيدا معنويا اتفاقا، ولا يجوز وصفه عند البصريين[٨]، وأجازه أبوالفتح[٩]، وحمله ابن السراج[١٠]، والفارسي[١١] على البدل.

---

(١) التسهيل، ص ١٢٦، وشرح التسهيل ٩/٣، وينظر رأي الكسائي في معاني القرآن ٥٧/١.

(٢) ينظر رأي الفارسي في شرح التسهيل ٩/٣، والارتشاف ٢٠٥٤/٤، وشرح الأشموني ٣٥/٣، وهمع الهوامع ٣٤/٣-٣٥، وشفاء العليل ٥٨٧/٢.

(٣) معاني القرآن ٥٧/١- ٥٨.

(٤) شرح التسهيل ٩/٣

(٥) معاني القرآن ٥٨/١.

(٦) المباحث الكاملية ١١٦/٢.

(٧) شرح التسهيل ٩/٣، والارتشاف ٢٠٥٤/٤، وشرح الأشموني ٣٥/٣، ، وهمع الهوامع ٣٤/٣-٣٥، وشفاء العليل ٥٨٧/٢.

(٨) شرح التسهيل ٩/٣، والارتشاف ٢٠٥٤/٤، وشرح الأشموني ٣٥/٣، وشفاء العليل ٥٨٧/٢، ، وهمع الهوامع ٣٤/٣-٣٥.

(٩) ينظر: شرح الأشموني ٢٨١/٢.

(١٠) الأصول ١٢٠/١.

(١١) ينظر: التسهيل، ص ١٢٦، وشرح التسهيل ٩/٣-١٠، وشفاء العليل ٥٨٧/٢.

وأما من ذهب إلى أنها المخصوص، فقال: إنها موصولة وهي المخصوص، والفاعل مستتر، و(ما) أخرى محذوفة هي التمييز، والأصل: نِعْم مَا مَا صَنَعْت، والتقدير: نِعْمَ شَيئًا الذي صَنَعْتُهُ، ونسبه ابن مالك[١] وغيره[٢] إلى الفراء، غير أني لم أجده يقول به، وإنما أنكر هذا الوجه، إذ يقول:" قال - يريد الكسائي - أرادت العرب أن تجعل (ما) بمنزلة الرجل حرفا تاما، ثم أضمروا؛ لضعف (ما)، كأنه قال: بِئْسَمَا مَا صَنَعْت. فهذا قوله، وأنا لا أجيزه"[٣].

ويرى بعضهم أنها كافة؛ معللين أنها إنما كفّت (نِعْم) كما كفّت (قَلّ وطَالَ)، فصارت تدخل على الجملة الفعلية[٤].

وتعقب اللورقي هذا الرأي بقوله:" وهذا بعيد؛ لأن الفعل لا يُكَف، وإنما ذلك في الحروف"[٥].

كما رد بعض النحويين[٦] ذلك، يقول الرضي:" ويمكن أن يجاب أن يكف (نِعْمَ وبِئْسَ) عن فعليتهما؛ لعدم تصرفهما، ومشابهتهما للحروف، إلا أنه يحتاج إلى تكلف في إضمار المبتدأ، في نحو:﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[٧].

والمختار - عند الباحثة - أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها، منصوبة على التمييز، والمخصوص محذوف، وهذا هوما ذهب إليه الأخفش، والفارسي، واللورقي - في أحد قوليه-.

---

(١) التسهيل، ص١٢٦، وشرح التسهيل ٩/٣.

(٢) الارتشاف ٢٠٥٥/٤، وشرح الأشموني ١٧٥/١- ١٧٦.

(٣) معاني القرآن للفراء ٥٧/١.

(٤) جاء هذا الرأي منسوبا إلى ابن عطية في التفسير المحيط ٢٨٥/٣، والدر المصون ٥٠٨/١، وبلا نسبة في شرح الرضي على الكافية ١١١٩/٢، والارتشاف ٢٠٥٤/٤، وشرح الأشموني ٣٦/٣، وتوضيح المقاصد ص٩١٩.

(٥) المباحث الكاملية ١١٦/٢.

(٦) شرح الرضي على الكافية ١١١٩/٢، وشرح التسهيل ٩/٣-١٠.

(٧) شرح الرضي على الكافية ١١١٩/٢.

كما ترى الباحثة - أيضا - جواز وقوعها كافة إذا وقع بعدها الفعل، نحو:﴿نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾؛ لأن الفعل لا يدخل على فعل ولا يعمل فيه، وإنما حق الاسم أن يقع بعده، كما أن (نِعْمَ وبِئْسَ) فعلان جامدان غير متصرفين، ولزما طريقة واحدة في التعبير، وهذه من صفات الحروف، فلما أشبهت الحروف في الجمود ولزوم طريقة واحدة في التعبير، أشبهاها - أيضا - في صفة من صفاتها وهي كف عملها إذا دخلت عليها (ما)، ثم إن هذا التخريج يناسب ما ورد مسموعا من شواهد (نِعِمَّا) التي جاءت في الآيات القرآنية الكريمة.

والله أعلم

العطف بـ (لا) بعد الفعل الماضي

قال الزجاجي:" (لا): لها أربعة مواضع؛ تكون جحداً، وعطفا، ونهيا، وحشوا وصله... والعطف بمنزلة (لَمْ) وذلك أن (لَمْ) إنما تقع على الأفعال المضارعة، فكل ما جاز دخول (لم) عليه حَسُنَ دخول (لا) عليه، فنقول:أمُرُّ بعبدِ الله لا بِزيدٍ. لم يجز؛ لأنك إنما تنفي بها في المستقبل لا في الماضي، وذلك أن الماضي يوجب وجود الفعل؛ لأنه قد كان، ولا ينفع وجوده، ولا يكون النفي مع الوجود في حال"[1].

قال اللورقي:" لم يعطف بها إلّا في الإثبات؛ ليتحقق معناها من الإثبات للأول، والنفي عن الثاني، ولا يجوز إظهار العامل بعدها لئلا يلتبس بالدعاء، نحو: قَامَ زيدٌ لا قامَ عمرٌو.

ومنع الزجاجي أن يُعطف بها بعد الفعل الماضي، وهوضعيف؛ فإنه قد جاء في الشعر، قال امرؤ القيس:

كأن دِثاراً حَلَّقَتْ بِلَبُونـــهِ عُقَابُ تَنُوفى لا عُقَابُ القَواعِلِ[2]

فتنوفي: ثنية في جيل طيء، والقواعل:الجبال الصغار"[3].

المناقشة والترجيح:

ينقسم العطف إلى قسمين: عطف بيان، وعطف نسق.

أما عطف البيان فهو: تابع موضح أومخصص، جامد، غير مؤول.

وأما عطف النسق فهو: حمل اسم على اسم، أوفعل على فعل، أوجملة على جملة، بشرط توسيط حرف من الحروف التي وضعتها العرب لذلك، وحروف العطف هي: الواو، والفاء، وثم، وحتى، وأو، وإما، وأم، وبل، ولا، ولكن [4].

---

(١) حروف المعاني، ص ٣١.

(٢) البيت من الطويل، وهولامرئ القيس في ديوانه، ص ٩٤، وجمهرة اللغة، ص ٩٤٩،والخصائص ١٩١/٣، وخزانة الادب ١٧٧/١١، ١٨٤،١٨١،١٧٨، ومغني اللبيب ٢٤٢/١، والجنى الداني، ص ٢٩٥، وشرح التصريح ١٥٠/٢، وشرح شواهد المغني ٤٤١/١، ٦١٦/٢، والمقاصد النحوية ١٥٤/٤، وبلا نسبة في مجالس ثعلب، ص ٤٦٦، وأوضح المسالك ٣٨٨/٣، والأشموني ٦٥٣/٣، وحاشية الصبان ١٦٥/٣

(٣) المباحث الكاملية ٣٦١/١-٣٦٢

(٤) شرح الجمل الكبير ١٧٤/١.

قال أبوحيان عند عطف النسق:" لكونه بأدوات محصورة لا يحتاج إلى حده."[1].

وتدور هذه المسألة حول العطف بـ (لا)؛ إذ أن (لا) في هذا الباب تفيد نفي حكم الأول عن الثاني على معنى تأكيد إثبات الحكم الأول، كما أنها للنهي عن تعليق الحكم الذي علق الأول بالثاني، ولا يُعطف بها إلا في الأمر والإيجاب. فهي إذًا حرف عطف ونفي تفيد نفي الحكم عن المعطوف بعد ثبوته للمعطوف عليه [2]، وللعطف بها جملة من الشروط[3]،هي:

الأول: أن يكون معطوفها مفردًا، أوجملة لها محل من الإعراب نحو: هذا زيدٌ لا عمرٌو، زيدٌ يقومُ لا يقعدُ.

الثاني: أن تسبق بإيجاب أوأمر اتفاقا، نحو: هَذَا زيدٌ لا عمرٌو، واضْرِبْ زيدًا لا عمرًا. وأضاف سيبويه أونداء نحو: يا بْنَ أَخِي لاَ ابْنَ عَمِّي، خلافا لابن سعدان[4].

والثالث: أن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر، فلا يجوز: جَاءَنِي رَجُلٌ لا زَيدٌ، ويجوز: جَاءَنِي رَجُلٌ لا امْرَأَةٌ، وهذا ما يسميه النحاة " تعاند المتعاطفين".

الرابع: ألا تقترن بعاطف، نحوقولك: جَاءَ زَيدٌ لا بَلْ عَمرٌو، فالعاطف فيه (بل)، و(لا) توكيد للنفي.

الخامس: ألا يكون مدخولها صفة لسابق، أوخبرًا، أوحالا، نحو: هَذّا رَجُلٌ لا صَادِقٌ ولَا مَأْمُونٌ، وخالدٌ لا شجاعٌ ولا كريمٌ، وجاء زيدٌ لا ضاحكاً ولا راضيَّ النفسِ.

---

(١) ينظر: همع الهوامع ١٢٨/٢.

(٢) ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، ٢١٣/٣.

(٣) ينظر: الإرتشاف ١٩٩٦/٣، ومغني اللبيب ٣٠١/٣، ورصف المباني ٣٧٠، والجنى الداني، ص ٢٩٥-٣٠٠-٣٠٢، والأزهية ص ١٥٩،١٦٠، والهمع ١٨٣/٣، والمساعد ٤٦٨/٢، وشرح التصريح ١٧١/٢، وحاشية الصبان١٦٥/٣، والإحكام في أصول الأحكام، لعلي بن محمد الآمدي، علق عليه: عبد الرزاق عفيفي، دار الصيمعي، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، ٥٣/١، وحروف المعاني بين دقائق النحوولطائف الفقه، د، محمود سعد، جامعة بنها، كلية الآداب، مصر، لا.ت، ص ١٢٢.

(٤) ابن سعدان: هوأبوجعفر محمد بن سعدان الضرير، من نحاة الكوفة الموثوق بهم، عالما بالعربية والقراءة. البلغة في تراجم أئمة النحواللغة ٣٤٨/١، وينظر رايه في: أوضح المسالك ٣٤٨/٣، وشرح التصريح على التوضيح ١٧٨/٢، وحاشية الصبان ١٦٤/٣،، وضياء السالك ٢١٣/٣.

وقد أجمع النحاة[١] على العطف بها إذا توافرت هذه الشروط بعد الأفعال، وخالف الزجاجي في جواز العطف بها بعد الفعل الماضي، فهويمنع العطف بها بعد الماضي وذلك لأن الماضي يوجب وجود الفعل؛ لأنه قد كان ولا يُنفى وجوده، ولا يكون النفي مع الوجود في حال[٢].

ورد النحاة [٣]مذهبه؛ وذلك لمجيئه مسموعاً في كلام العرب - شعراً ونثراً- كقول امرؤ القيس:

كأن دِثاراً حَلَّقَتْ بِلَبُونـــهِ عُقَابُ تَنُوفى لا عُقَابُ القَواعِلِ

بعطف (عقاب القواعل) على (عقاب تنوفى) وهوفاعل فعل ماضٍ وهو(حلقت)[٤].

وكقولهم: (جَدُّكَ لا كَدُّكَ)[٥]، أي: المعول عليه جدك، وهذه الصورة كثيرة في كلامهم.

وقال الخفاف - فيما نقله عنه صاحب الخزانة - :" والذي يدل على فساد ما ذهب إليه أنه قد يُنفى بها الماضي قليلاً، نحوقوله تعالى:﴿فَلَاصَدَّقَوَلَاصَلَّىٰ﴾ [٦] يريد: لم يصدق ولم يصلي. فإذا جاز أن ينفي بها الماضي في اللفظ، فالأحرى أن تكون نافية له في المعنى. ومما ورد من العطف بها بعد الماضي قوله:

---

(١) مغني اللبيب٣٠١/٣، والإرتشاف ١٩٩٦/٣، والجنى الداني، ص٢٩٥-٣٠٠-٣٠٢، ورصف المباني، ص٣٧٠، والأزهية، ص ١٥٩،١٦٠، وشرح التصريح ١٧١/٢، وهمع الهوامع١٨٣/٣، والمساعد ٤٦٨/٢،، وحاشية الصبان١٦٥/٣، والإحكام في أصول الأحكام ٥٣/١، وحروف المعاني بين دقائق الحوولطائف الفقه، ص ١٢٢.

(٢).ينظر: حروف المعاني، ص٣١،والجنى الداني، ص ٢٩٤

(٣) ينظر: شرح الجمل الكبير ١٩٧/١، والمباحث الكاملية ٣٦٢/١، والجنى الداني، ص ٢٩٤، والخزانة ١٤٨/٤.

(٤) المباحث الكاملية ٣٦٢/١

(٥) الأمثال، الأبي عبيد القاسم بن سلام بن عبدالله، تحقيق: د. عبدالرحمن قطامش، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م، ص ١٩٣، ومجمع الامثال للميداني ١٧٢/١، وفيه يروى بالرفع على مضى: جدُّك يغني عنك لا كدُّك، ويروى بالفتح، أي:انع جدَّك لا كدَّك".

(٦) سورة القيامة، آية: ٣١.

كأن دِثاراً حَلَّقَتْ بِلَبُونـــهِ .....

فعطف بها بعد (حلقت)، وهوماض. انتهى."[١].

وأما قول اللورقي: " ولا يجوز إظهار العامل بعدها لئلا يلتبس بالدعاء، نحو: قَامَ زيدٌ لا قامَ عمرٌو."[٢] فيقويه قول السيرافي:" فإن المعطوف لا تقدر له إعادة العامل بعد حرف العطف، بل تجعل العامل الأول لهما جميعا، وتجعل حرف العطف كالتثنية، فيصير المعطوف عليه كالمثنى، ألا ترى أن قولنا: قام الزيدان بمنزلة: قام زيد وقام زيد...وكذلك إذا قلنا: ليس زيدٌ ذاهبا ولا عمرومنطلقا، وما زيدٌ ذاهبا ولا عمرٌومنطلقا، لم تحتج إلى إعادة العامل، فبطل العطف لبطلان إعادة العامل، والذي منع من إعادة العامل أنك تجمع بين حرفي نفي؛ فلم يجز إعادة (ما) و(ليس) بعد (لا)."[٣]، وفي هذا رد على الزجاجي حين قال: إنها لوعُطِفَ بها كانت نافية له في المعنى، فلوقلنا: قام زيدٌ لا عمروٌ، كأننا قلنا: لا قامَ عمرٌو، وهذا لا يجوز؛ لأنها على الدعاء[٤].

كما رده النحاة بقولهم: إنه لوتوقفت صحة العطف على صحة تقدير العامل بعد العطف، لامتنع (لَيْسَ زيدٌ قائِمًا ولَا قَاعِدًا)[٥].

ومما سبق ترى الباحثة أن ما ذهب إليه اللورقي من تضعيف رأي الزجاجي القائل بمنع العطف بـ (لا) بعد الفعل الماضي صحيح؛ وذلك لكثرة وروده في الآيات القرآنية وكلام العرب شعرا ونثرا.

ثم إن علة المنع عنده ترجع إلى إلباس الخبر بالطلب وهوالدعاء، وذلك لا يتأتى في مسألة (ليس) فلا يشترط تقدير العامل بعد العاطف بدليل جواز: اخْتَصَمَ زَيدٌ وعَمرٌو، وبدليل بيت امرؤ القيس السابق ذكره[٦].

والله أعلم

---

(١) خزانة الأدب ١٤٨/٤.

(٢) المباحث الكاملية ٣٦١/١.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٣٣١/١.

(٤)، ينظر: شرح الجمل الكبير ١٩٧/١، والجنى الداني ص ٢٩٤.

(٥) مغني اللبيب ٢٤٢/١.

(٦) ينظر: شرح التصريح على التوضيح ١٧٩/٢.

أصل لام الاستغاثة

يرى الكوفيون أن لام الاستغاثة بقية اسم (أَلْ)، فقولك: يَا لَزيدٍ، أصله: يَا أَلْ زَيد[1].

وتعقبهم اللورقي دون تصريح، فقال:" وقيل: أصل (يا لَزيدٍ): يا أل زيدٍ فَخُفِّفَ، وهوبعيد؛ لأنه يقال حيث لا (أل) هناك"[2].

المناقشة والترجيح:

لام الاستغاثة هي اللام الداخلة على المستغاث به والمستغاث له، والأصل في هذه اللام الكسر، وفُتحت لعدة أسباب[3]:

١) لوقوع المستغاث موقع المضمر الذي تفتح لام الجر معه؛ إذ هومنادى والمنادى واقع موقع ضمير الخطاب، وضمير الخطاب تفتح معه اللام.

٢) للتفريق بينه وبين المستغاث له؛ فلوكانت لام المستغاث مكسورة لالتبس بالمستغاث له.

٣) لأن الفعل لا يظهر معها؛ إذ حرف النداء بدل من اللفظ به، ويظهر مع لام المستغاث له، فتقول: يا لِماجد أعودكَ لكذا، فغُيرت الأولى كما غُير الفعل بالحذف، وترِكَتْ الثانية على المستعمل فيها لظهور الفعل معها على ما يجب في الأصل.

---

(١) ينظر رأي الكوفيين في: ائتلاف النصرة ص ١٥٩، وكتاب اللامات، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق - سوريا، ط٢، ١٩٨٥م، هامش ص٨٨، شرح الكتاب للسيرافي٢/٢١٠، وشرح التسهيل٣/٤١٢، والارتشاف٤/٢٢١٣، ومغني اللبيب١/٢٩٠، والجنى الداني، ص١٠٤.

(٢) المباحث الكاملية٢/٢١٤.

(٣) المقتضب٤/٢٥٤، والأصول١/٣٥١، وائتلاف النصرة، ص١٥٩، ولامات الزجاجي، ص٨٨، والمسائل البصريات ٢/٥١٢، وشرح جمل الزجاجي ٢/٧٤٣، وشرح الجمل الكبير ٢/١٠٩، والنكت في تفسير كتاب سيبويه، ص٢٨٦، والمقدمة الجزولية، ص١٩٣، والمباحث الكاملية٢/٢١٣ –٢١٤، وشرح التسهيل ٣/٤١٢.

واختُلف في اللام الداخلة على المستغاث، فذهب الجمهور[١] إلى أنها لام الجر، يقول ابن السراج:" واعلم أن اللام التي تدخل للاستغاثة هي لام الخفض، وهي مفتوحة إذا أدخلتها على الاسم المنادى"[٢].

وقال أبوعلي:" وقد تدخل اللام الجارة في الاسم المنادى، وذلك نحو: يا لَزيدٍ"[٣].

وتابع اللورقي الجمهورَ في أن لام المستغاث به هي لام الجر، فقال:" ومستغاث به وهوالمنادى المجرور باللام المفتوحة"[٤].

وذهب الكوفيون[٥] إلى أنها بقية (أل) فهي اسم، وأصل (يا لَزيدٍ): يا أل زيد، فحذفت همزة (أَلْ) للتخفيف والألف لالتقاء الساكنين، وجُرَّ الاسم بعدها بالإضافة؛ ولذلك جاز أن يُوقف عليها في قول الشاعر:

فخيرٌ نَحْنُ عِندَ النَّاسِ مِنكُم إذَا الدَّاعِي المثوبُ قالَ: يَا لَا[٦]

وردّ اللورقي مذهبهم؛ لأنه يقال حيث لا (أل) هناك[٧]، نحو: يا لِهِ، ويا لِلدواهي.

كما تعقب كثير من النحويين ما قاله الكوفيون، فرد ابن مالك البيت الذي استشهدوا به بقوله: "لا حجة في هذا البيت؛ لاحتمال أن يكون الأصل: يا قوم لا فرار، أو: لا تفِرّوا. ومما يدل على ضعف ما ذهبوا إليه الرجوع إلى الكسر في العطف دون إعادة (يا)،

---

(١) الكتاب ٢١٥/١، والمقتضب ٣٥٤/٤-٣٥٥، والأصول ٣٥١/١، ولامات الزجاجي، ص٨٨، وسر الصناعة ٣٢٩/١، والإيضاح العضدي٢٣٦/١، والمسائل البصريات٥١٢/٢، واللباب ١٢٩/١، وشرح الجمل الكبير١٠٩/٢، والمباحث الكاملية ٢١٣/٢- ٢١٤، وشرح الرضي على الكافية ١/ ٣٥٢، والتسهيل، ص١٨٤، وشرح التسهيل ٤١٢/٣ ، ومغني اللبيب ٢٩٠/١، وتمهيد القواعد ٣٥٩٤/٧، وهمع الهوامع ١٨١/١، والمساعد ٥٣٠/٢، وشفاء العليل ٨١٧/٢.

(٢) الأصول ٣٥١/١.

(٣) الإيضاح العضدي، ص٢٣٦

(٤) المباحث الكاملية ٢١٣/٢.

(٥) ائتلاف النصرة، ص ١٥٩، ولامات الزجاجي هامش، ص٨٨، السيرافي ٢١٠/٢، وشرح التسهيل ٤١٢/٣، والارتشاف٢٢١٣/٤، ومغني اللبيب ٢٩٠/١، والجنى الداني، ص١٠٤.

(٦) البيت من الوافر، وهولزهير بن مسعود الضبي، في الخصائص ٢٧٧/١، ٣٧٥/٢، ٢٢٨/٣، والخزانة٦/٢، وتمهيد القواعد٣٥٩٤/٧، وهمع الهوامع ١٨١/١، والدرر ١٥٧/١.

(٧) المباحث الكاملية ٢١٤/٢

ولوكانت بعض (أَلْ) لم تدخل على مالا تدخل عليه (أل)، نحو: يا لله، ويا للناس، ويا لهؤلاء"[1].

وقال ابن هشام:" وأجيب بأن الأصل: يا قومَ لا فرار، أو: لا نفر، فحذف ما بعد (لا) النافية، أوالأصل: يا لِفلان، ثم حُذف ما بعد الحرف، كما يقال: أَلَا تَا، فيقال: أَلَا فَا، يريدون:أَلَا تَفْعَلُون ، وأَلَا فَافْعَلُوا"[2].

وذهب ابن خروف في لام المستغاث به مذهبا آخر، إذ يرى أنها زائدة، ولذلك فُتحت، فقال:"فإنها زائدة في المنادى فكان فتحها أولى"[3].

واعتبار لام المستغاث به حرف جر هوالراجح لدى الباحثة؛ لأن الأصل في المنادى أن ينصب بالفعل المحذوف دون واسطة، وإنما دخلت هذه اللام؛ لتدل على معنى زائد في المنادى ألا وهوالاستغاثة، ولمّا كان لحروف الجر مواضع يحكم بزيادتها فيها ناسب حملها عليها، فاللام الجارة هنا اكتسبت بالاستغاثة معنى زائدا على المعنى الأصلي لها.

وعليه؛ فاعتراض اللورقيُّ الكوفيينَ صحيح؛ لعدم اختصاصها بالدخول على الأسماء التي فيها (أل) دون غيرها، هذا مضاف إلى أنها لوكانت بقية (أل) لما جاز أن تدخل على المضمرات؛ لاستحالة اجتماع التعريفين في الضمير.

والله أعلم

(١) شرح التسهيل ٤١٢/٣.

(٢) مغني اللبيب ٢٩٠/١.

(٣) شرح جمل الزجاجي، ص٧٤٣.

أصل (لَنْ)

قال الخليل:" وأما لن فهي (لا أنْ)؛ وُصِلَت لكثرتها في الكلام، ألا ترى أنها تشبه في المعنى (لا)، ولكنها أوكد. تقول: لَنْ يُكْرِمَكَ زيدٌ، معناه: كأنه يطمع في إكرامه، فنفيت عنه، ووكدت النفي بـ (لَنْ) فكانت أوكد من (لا)"[١].

وذهب الفراء إلى أنها (لا) النافية أبدل من ألفها نونا[٢].

قال اللورقي:" وأجيب عن الخليل بأن التركيب غيَّر حكمها كما غيّر معناها كما في (رُبَمَا وقَلَّمَا)، أوخرجت عن أن تكون موصولة، وخرج ما بعدها عن أن يكون صلة، وهذه دعوى لابد لها من دليل، ثم لا نسلم تغيّر معناها إن سلمنا التركيب، فإن المعنى في (لا أَنْ) كما هوفي (لن) من نفي المستقبل، فإن قلت: في (لَنْ) تأكيد (لا) يكون مثله في (لا أَنْ)، وأيضا فإن لا قد تغير حكمها إذْ كانت قبلُ تصلح للجواب، والآن بعد التركيب لا تصلح، قلت: بل هذا يدل على أنها ليست أصلا لها وإلا لصلحت للجواب عملا بالاستصحاب"[٣].

وقال:" زعم الفراء أن (لَنْ) و(لَمْ) أصلها كلها واحد وهو(لا)، وأن النون والميم مبدلتان من الألف، وهذا أيضا لا دليل عليه فيكون مردودا[٤]."

المناقشة والترجيح:

اتفق النحاة[٥] أن من الحروف التي تفيد نفي الفعل المضارع (لَنْ) الناصبة، فهي تنفي الفعل المضارع إذا دخلت عليه مع عملها النصب فيه، نحوقوله تعالى:﴿ لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ

(١) العين ٣٥٠/٨، وينظر: الكتاب ٥/٣، والمقتضب ٨/٢، والأصول ١٤٧/٢، معاني القرآن وإعرابه ١٦١/١، إعراب القرآن للنحاس٢٠٠/١، والحلبيات ص٤٥، وشرح التسهيل١٥/٤، والجنى الداني، ص٢٧١.

(٢) لم أعثر على رأيه في معاني القرآن، وينظر في: شرح الكتاب للسيرافي ٨٣/١، ، والأنموذج، ص١٩٠، وشرح المفصل لابن يعيش١١٢/٨، والجنى الداني، ص ٢٨٢، ورصف المباني، ص٢٥٨، والمباحث الكاملية ١٥٧/١، والمغني ٢٨٤/١، والأشموني ٢٧٨/٣.

(٣) المباحث الكاملية ١٥٧/١.

(٤)المرجع السابق ١٥٨/١.

(٥) الكتاب٥/٣، والتبصرة والتذكرة، ص٣٩٦، والجنى الداني، ص٢٧٠، والمغني ٣١٢/١-٣١٣، والتبيين عن مذاهب النحويين ٢٩٤/١، وعلل النحولابن الوراق ١٩٢/١، وشرح شذور الذهب للجوجري٥١٨/٢، والحدود في علم النحو، لأحمد بن محمد بن محمد البجائي الأبذي، تحقيق: نجاة= =

تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾[1]، وقوله تعالى:﴿ قَالَ لَن تَرَىٰنِي ﴾[2]. إلا أنهم اختلفوا في أصلها، فالجمهور[3] على أنها حرف بسيط لا يدخلها بدل ولا تركيب، ويرى الخليل أنها حرف مركب من (لا أن) فحذفت الهمزة ثم التقى ساكنان: الألف والنون، فحذفت الألف فقيل: (لن)، وذلك لكثرتها في الكلام، وشبهها بـ (لا) في النفي والمعنى، ووافقه الكسائي[4]. ويرى الفراء أنها في الأصل (لا) فقلبت الألف نونا[5].

وقد رد النحاة[6] ما ذهب إليه الخليل والكسائي والفراء، فقد نص سيبويه على أن (لَنْ) ليست مركبة بل حرف واحد، يقول:" ولوكانت على ما يقوله الخليل لما قلت: أَمَّا زَيدًا فَلَنْ أَضْرِبَ؛ لأن هذا اسم والفعل صلة، فكأنه قال: أَمَّا زَيدًا فَلا الضَّرْبُ لَهُ[7]".

وقال المبرد:" زيدًا لَنْ أَضْرِبَ، فلوكان هذا كما قال الخليل لفسد الكلام؛ لأن زيدا كان

حسن عبدالله نولي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.٤٦٤/١، وهمع الهوامع ٩٤/٤، والنحوالوافي ٢٩٩/٤.

(١) آل عمران، من الآية: ٩٢.

(٢) سورة الأعراف، آية ١٤٣.

(٣) الكتاب ٥/٣، والتبصرة والتذكرة، ص٣٩٦، والجنى الداني، ص٢٧٠، والمغني ٣١٢/١-٣١٣، والتبيين عن مذاهب النحويين ٢٩٤/١، وعلل النحو ١٩٢/١، وشرح شذور الذهب للجوجري ٥١٨/٢، والحدود في علم النحو ٤٦٤/١، وهمع الهوامع ٩٤/٤، والنحوالوافي ٢٩٩/٤.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١٦١/١، وشرح التسهيل ١٥/٤، والمغني ٢٨٤/١، والأشموني ٢٧٨/٣.

(٥) الجنى الداني، ص٢٧١، المغني ٣١٣/١،

(٦) الكتاب٥/٣، والمقتضب ٨/٢، وشرح الكتاب للسيرافي١٩٢/٣- ١٩٣، والإغفال، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: د. عبدالله عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبوظبي – الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٥م، ٥١/١-٥٢، والتعليقة على كتاب سيبويه١٢٧/٢، وينظر: المسائل المنثورة، لأبي علي الحسن بن أحمد بن غبد الغفار الفارسي، تحقيق: شريف عبد الكريم النجار،: دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م، ص١٤٦، والحلبيات، ص٤٥، المباحث الكاملية ١٥٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٢/٨، وشرح التسهيل ١٥/٤، ورصف المباني، ص٢٨٥، والجنى الداني، ص ٢٧٠-٢٧١.

(٧) الكتاب ٥/٣.

ينتصب بما في صلة (أَنْ)"[1].

ورده الفارسي بقوله:" فأما ما ذهب إليه الخليل في (لَنْ) فلم يتّبعه في ذلك سيبويه ولا أحد ممن رواه من أصحابه، وذهبوا كلهم إلى فساده..."[2]، وقال:" لوكان (لَنْ) على ما يقوله الخليل إنما هو(لَا أَنْ) لما جاز أن تقول: زَيدًا لَنْ تَضْرِبَ، فتنصب (زيدا) بـ (أضرب)؛ لأنه في صلة (لَنْ) وما يعمل فيه الصلة لا يجوز أن يتقدم عليها، كما أن نفس الصلة لا يجوز أن تتقدم على الموصول، وإذا لم يجز أن يتقدم العامل لم يجز أن يتقدم المعمول والعامل نفس الصلة، والمعمول زيد"[3].

ورد اللورقي ما ذهب إليه، فتعقبه بقوله:" وهذه دعوى لا بد لها من دليل، ثم لا نسلم تغير معناها إن سلمنا التركيب "[4].

كما رد ما ذهب إليه الفراء من كونها مبدلة بقوله:" وهذا أيضا لا دليل عليه فيكون مردودا"[5].

قال ابن هشام:" وليس أصله وأصل (لم) (لا) فأبدلت الألف نونا في (لَنْ) وميما في (لَمْ)، خلافا للفراء؛ لأن المعروف إنما هوإبدال النون ألفا لا العكس، نحو: "لنسفعا" و"ليكونا"، ولا أصل (لَنْ) (لَا أَنْ) فحذفت الهمزة تخفيفا والألف للساكنين خلافا للخليل والكسائي بدليل جواز تقديم معمول معمولها عليها، نحو: زَيدًا لَنْ أَضْرِبَ"[6].

وقد اعتذر للخليل بعض النحاة[7]، يقول الأنباري في أسرار العربية:" ويمكن أن يعتذر عن الخليل بأن يقال إن الحروف إذا رُكِّبَت تغير حكمها بعد التركيب عما كانت عليه قبل التركيب، ألا ترى أن (هلَّا) لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، فيقال: زيدا هلّا ضربت، فكذلك ههنا، ويمكن أن يقال إن (هلّا) ذهب منها معنى الاستفهام فجاز أن يتغير

---

(١) المقتضب ٨/٢.

(٢) الإغفال ٥١/١-٥٢

(٣) التعليقة على كتاب سيبويه١٢٧/٢، وينظر:، والمسائل المنثورة، ص١٤٦، والحلبيات، ص٤٥.

(٤) المباحث الكاملية ١٥٧/١.

(٥) المرجع السابق/١٥٧.

(٦) المغني ٣١٣/١.

(٧) ينظر: أسرار العربية، ص٣٢٩، وهمع الهوامع ٩٤/٤.

حكمها، وأما (لن) فمعنى النفي باقٍ فيها فينبغي ألا يتغير حكمها"[١].

وقال السيوطي: "وحمله على ذلك اتفاقهما في النفي، ونفي المستقبل، وجعل (لا) أصلا؛ لأنها أقعد في النفي بـ (لَنْ)؛ لأن (لَنْ) لا تنفي إلا المضارع"[٢].

والراجح لدى الباحثة هوما ذهب إليه الجمهور، وتابعهم فيه اللورقي؛ لأن الأصل في كلام العرب أن يؤخذ بالسماع، وهذا الحرف سمع عن العرب هكذا فوجب أخذه على ما هوعليه، طالما لم يرد سماع آخر يناقضه. ثم إنه لوكان هناك اختلاف في أصله ولم يترتب عليه اختلاف في عمله؛ إذا فلا حاجة له أصلا، المهم إفادة النفي، وإحداث التأثير فيما بعده. "فاللفظ متى جاءنا على صفة ما، وأمكن استعمال معناه، لم يجُز أن يعدل عن ظاهره إلى غيره من غير ضرورة تدعوإلى ذلك. فلما وجدنا أن معناها مفهوم بنفس لفظها لم يجُز أن ندّعي أن أصلها شيء آخر من غير حجة قاطعة"[٣].

والمعهود في اللغة أن يبدل النون ألفا، كقلب نون التوكيد الخفيفة ألفا، والتنوين في مقام النصب نقلبه ألفا، فإن لم يكن كذلك حينئذ بقينا على الأصل، كما أن دعوى التركيب إنما تصح إذا كان الحرفان ظاهرين حالة التركيب كـ (لولا)[٤].

والله أعلم

---

(١) أسرار العربية، ص٣٢٩.

(٢) همع الهوامع ٩٤/٤.

(٣) علل النحو ١٩٣/١.

(٤) ينظر: شرح ألفية ابن مالك، لأبي عبدالله أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، نسخة المكتبة الشاملة مسجلة عن دروس صوتية، ١٠٩/١٠.

(لمَّـا) التعليقية بين الحرفية والظرفية

قال ابن خروف:" وحروف الجزم خمسة: لم، ولمَّـا، ولام الأمر، ولا في النهي، وحرف الجزاء؛ وهوإن وما حمل عليه"[١]. وقال في باب الجزاء:" وجميع أدواته أسماء – ظروف، وغير ظروف – وحرفان: (إنْ، وإذما – في قول سيبويه وأكثر النحويين) - فالأسماء غير الظروف: مَن، وما، وأي، ومهما. وسائرها ظروف"[٢].

قال اللورقي:" وتكون ظرفا بمعنى (حين) ومن المتأخرين من زعم أن هذه أيضا حرف وبه يشعر كلام سيبويه، والمشهور أنها ظرف تجر ما بعدها على الإضافة وتقتضي جوابا وهوقول أبي علي وغيره والتقدير: حِينَ جَاءَ زيدٌ أَكْرَمْتُكَ... قال ابن خروف: لوكان التقدير فيها حين جاء زيد أكرمتك لما صح أن تقول: لَمـَّـا أَسْلَمَ دَخَلَ الجَنَّةَ، فإن حين الإسلام ليس حين دخول الجنة، كذلك قوله تعالى:﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ الرِّجْزَ إِلَىٰ أَجَلٍ هُم بَالِغُوهُ إِذَا هُمْ يَنكُثُونَ﴾[٣]، فالنكث لم يكن حين كشف الرجز عنهم؛ فهي إذًا حرف وجوب لوجوب، كما أن لوحرف امتناع لامتناع، وفيها معنى الجزاء كما فيها. ويمكن أن يجاب عن هذا بأن التقدير: لَمَّا أَسْلَمَ اسْتَحَقَّ دُخُولَ الجَنَّةِ، والنكث وقع حين كشف الرجز، ولا مانع من ذلك فيجري على ما قال الجماعة وهي أنها ظرف زمان[٤]".

المناقشة والترجيح:

تأتي (لَمـَّـا) في اللغة العربية على ثلاثة أنواع[٥]:

الأول: تكون بمعنى (إلَّا)، ومنه قوله تعالى:﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[٦].

---

(١) شرح جمل الزجاجي، ص٨٥٥.

(٢) المرجع السابق، ص٨٦٧.

(٣) سورة الأعراف، آية ١٣٨.

(٤) المباحث الكاملية ١٦٦/١.

(٥) الكتاب ٢٢٤/٤، الأصول ١٥٧/٢، المقتصد ١٠٩٢/٢، وشرح الكافية للرضي ٤٨٤/٢، وشرح التسهيل ٤١٧/٣، وشرح الكافية الشافية ١٨٠/٢، وارتشاف الضرب ١٨٩٧/٤، والمغني ٣١٠/١، الجنى الداني، ص٥٩٢، وهمع الهوامع ٢١٥/٣، وشفاء العليل ٩٧١/٣- ٩٧٢.

(٦) سورة الطارق، آية: ٤.

الثاني: تكون حرف جزم ونفي، بمعنى (لَمْ) مزيدة عليها (مَا)، ومنه قوله تعالى:﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ﴾[1].

الثالث: التعليقية، وقد اختُلف فيها على قولين: الأول أنها حرف وجوب لوجوب، والثاني: أنها ظرف زمان بمعنى (حين) أو(إذ)، وبيان الخلاف على النحو التالي:

يرى سيبويه[2]، وجماعة[3] أنها حرف وجوب لوجوب؛ إذ يدل على ربط جملة بأخرى، يقول:"وأما (لمـّا) فهي للأمر الذي وقع لوقوع غيره، وإنما تجيء بمنزلة (لو) لما ذكرناه؛ فإنما هما لابتداء وجواب"[4].

ووافق ابن خروف سيبويه في حرفية (لَمَّا)، إذ يقول في باب الجزم:" وحروف الجزم خمسة: لم، ولمَّا، ولام الأمر، ولا في النهي،..."[5].

ورجح أبوحيان القول بحرفيتها، فيقول في قوله تعالى:﴿وَلَمَّا دَخَلُوا مِنْ حَيْثُ أَمَرَهُمْ أَبُوهُم مَّا كَانَ يُغْنِي عَنْهُم مِّنَ اللَّهِ مِن شَيْءٍ﴾[6] قال جواب(لَمَّا) قوله:﴿مَّا كَانَ يُغْنِي عَنْهُم مِّنَ اللَّهِ مِن شَيْءٍ﴾ وفيه حجة لمن زعم أن (لَمَّا) حرف وجوب لوجوب، لا ظرف زمان بمعنى (حين)؛ إذ لوكانت ظرف زمان ما جاز أن تكون معمولة لما بعد (ما) النافية"[7] ، وقال:" والمشهور أنها حرف"[8].

---

(١) سورة آل عمران، آية:١٤٢.

(٢) الكتاب ٢٢٤/٤

(٣) شرح الكافية للرضي٢٣١/٣، وشرح التسهيل ٤١٧/٣، وشرح الكافية الشافية١٨٠/٢، وارتشاف الضرب١٨٩٧/٤، والتذييل ٣٧٩/٨، ومغني اللبيب٣١٠/١، والجنى الداني، ص٥٩٢، وهمع الهوامع ٢١٥/٣، وشفاء العليل ٩٧١/٣- ٩٧٢.

(٤) الكتاب ٢٢٤/٤.

(٥) شرح جمل الزجاجي، ص٨٥٥.

(٦) سورة يوسف، آية: ٦٨.

(٧) البحر المحيط ٣٢٥/٥.

(٨) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق ودراسه: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت،ط١، ١٤٠٥هـ /١٩٨٥م، ص ٢٩٨.

واختاره المرادي؛ لأوجه[١]:

أحدها: أنا ليس فيها من علامات الاسمية.

الثاني: أنها تقابل لو، وذلك أنك تقول: لوقام زيدٌ قامَ عمرٌو، ولكنه لَمَّا لم يقُمْ لَمْ يَقُمْ.

الثالث: أنها لوكانت ظرفا لكان جوابها عاملا فيها.

الرابع: أنها تشعر بالتعليل.

الخامس: أن جوابها يقترن بـ (إذا) الفجائية.

وذهب ابن السراج[٢] والفارسي[٣] وابن جني[٤]، وتبعهم اللورقي[٥] إلى أنها ظرف زمان بمعنى (حين)، وإليه مال الرضي[٦].

في شرح غاية الإحسان، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق ودراسه: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥هـ /١٩٨٥م،

قال الفارسي:" وإنما هي (لَمْ) دخلت عليها (ما) فتغيرت بدخول (ما) عليها عن حال (لم)، فوقع بعدها مثال الماضي في قولك: لَمَّا جِئْتَ جِئْتُ، فصار بمنزلة ظرف من الزمان، كأنك قلت: حِينَ جِئْتَ جِئْتُ"[٧].

قال اللورقي:" والمشهور أنها ظرف تجر ما بعدها على الإضافة وتقتضي جوابا"[٨].

وجمع ابن مالك بين القولين، فيقول:" إذا ولي (لمَّا) فعل ماض لفظا ومعنى فهي ظرف بمعنى (إذ) فيه معنى الشرط، أوحرف يقتضي فيما مضى وجوبا لوجوب[٩]"، واستحسنه ابن هشام؛ لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة فهي كـ(إذ)[١٠].

---

(١) الجنى الداني، ص ٥٩٢.

(٢) الأصول ١٥٧/٢، الجنى الداني، ص٥٩٢، ارتشاف الضرب ١٨٩٧/٤.

(٣) الإيضاح العضدي، ص٣١٩، وينظر: المقتصد ١٠٩٢/٢، وشرح الكافية للرضي٤٨٤/٢، وارتشاف الضرب ١٨٩٧/٤، والمغني ٣٠٩/١، وشفاء العليل ٩٧١/٢.

(٤) الجنى الداني، ص٥٩٢.

(٥) المباحث الكاملية ١٦٦/١.

(٦) شرح الرضي على الكافية ٤٨٤/٢.

(٧) الإيضاح العضدي، ص ٣١٩.

(٨) المباحث الكاملية ١٦٦/١.

(٩) التسهيل، ص٢٤١.

(١٠) المغني ٣٠٩/١.

ورُدّ عليه بأنه "فيه نظر؛ إذ كيف يتصور لقائلٍ باسمية كلمة أن يجيز القول بحرفيتها؟ أولمن يقول بالحرفية كيف يجيز الاسمية؟ وإذا كان كذلك انتفى الترديد"[١].

وتعقب اللورقي القول بحرفية (لَمَّا)؛ وذلك لأن "التقدير: لمَّا أَسْلَمَ استحقَ دخولَ الجنةِ، والنكث وقع حين كشف الرجز، ولا مانع من ذلك فيجري على ما قال الجماعة وهي أنها ظرف زمان"[٢].

والراجح - عند الباحثة - مذهب سيبويه؛ لأنها لوكانت ظرفا لكان جوابها عاملا فيها، ولاقتران جوابها بـ (إذ) الفجائية كما في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ الرِّجْزَ إِلَىٰ أَجَلٍ هُم بَٰلِغُوهُ إِذَا هُمْ يَنكُثُونَ﴾[٣]، وما بعد "إذا" الفجائية لا يعمل فيما قبلها، ومما يقوي ذلك ما ذكره أبوحيان في رده على الفارسي، فقال:" إن مذهبه ليس بصحيح من وجوه:

أحدها: أن الفعل الواقع جوابا لها قد يجيء متراخيا عن زمان الفعل الذي بعدها، ولوكانت حرفا لما تراخت عنه؛ لأن العامل في الظرف لابد أن يقع فيه، أما أن يقع بعده فلا.

الثاني: أنا وجدنا الفعل الذي يكون جوابا لها قد يأتي منفيا بـ (ما) ، متأخرا عن الفعل الذي بعدها، فلوكانت ظرفا لما صح لمعمول الفعل المنفي بـ (ما) أن يتقدم عليه، وقد تقدم.

الثالث: أنا وجدنا جوابها قد يكون (إذا الفجائية)، ولا يصح لما بعد (إذا) أن يعمل فيما قبلها، ولوكانت ظرفا لما صح أن يتقدم على (إذا) الفجائية"[٤].

والله أعلم

---

(١) تمهيد القواعد ٤٤٥٦/٩.

(٢) المباحث الكاملية ١٦٦/١.

(٣) سورة الأعراف، آية:٣٥.

(٤) النكت الحسان، ص ٢٩٨.

اقتران (حيث) بـ (ما)

قال الجزولي:" والظرف زماني ومكاني،... والمكاني: أَيْنَ، وأَنَّى، وحَيْث مقرونة بـ (ما)، وتلحق (ما) بكيف ومتى وأين توكيدا، وإذ وحيث عوضا من الإضافة..."[1].

قال اللورقي:"(وأما (حيث) فليكون عوضا من الإضافة)، والصواب لتكفها؛ لأنه لا يعوض عن الإضافة إلا ما هوطالب لها، وإذا قدرنا أن (حيث) طالبة للإضافة فهي من عوامل الجر، وعوامل الجر لا تجزم؛ إذ لا نظير له، لكنها قد جزمت فلا تطلب الإضافة، وإذا لم تطلبها لم يعوض عنها إلا أن يريد أنها كافة لها عن طلب الإضافة مهيئة لها للجزم، فعاقبت بذلك الإضافة فكأنها عوض منها"[2].

المناقشة والترجيح:

(حيث) ظرف مكان مبهم شائع لا يخص موضعا بعينه[3]، ولا يجازى بها حتى تضم إلى (ما)، قال سيبويه في باب الجزاء:" فما يجازي به من الأسماء غير الظروف: مَنْ، ومَا، وأَيَّهُم. وما يجازى به من الظروف: أَيّ حِين، ومَتَى، وأَيْنَ، وأَنَّى، وحَيْثُمَا"[4].

ثم قال:" وإنما منع (حيث) أن يجازى بها أنك تقول: حَيْثُ تَكَونُ أَكون وصلاً لها كأنك قلت: المكان الذي تكون فيه أكون فيه، ويبين هذا أنها في الخبر بمنزلة (إنَّما وكَأَنَّمَا وإذا)... فـ (حيث) كهذه الحروف التي تبتدئ بعده في الأسماء بالخبر ولا يكون هذا من حروف الجزاء فإذا ضممت إليها (ما) صارت بمنزلة (إن) وما أشبهها، ولم يجز فيها قبل

---

(١) المقدمة الجزولية ص٤٢.

(٢) المباحث الكاملية ١٩١/١.

(٣) الكتاب٢٣٣/٤، والمقتضب٥٤/٢، ١٧٣,١٧٥/٣، ٣٣٤,٣٤٦/٤، وشرح السيرافي للكتاب ٢٥٣/٣، وشرح كتاب سيبويه، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي المعتزلي، أطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى، تحقيق ودراسة: محمد إبراهيم يوسف شيبه، ١٤١٤هـ/١٤١٥هـ، ٧٦١/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٠/٤-٩١، ومنازل الحروف ٣٩/١، والتبصرة والتذكرة ص٣١١-٣١٢، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٥١١/٢-٥١٢، والمباحث الكاملية ١٩٠/١، وشرح التسهيل ٢/ ٢٣٢، ٧٢/٤، ومغني اللبيب ١٣١/١-١٣٣، والارتشاف ١٨٦٧/٤، وهمع الهوامع ٥٤٦/٢، ٣/ ٥١٢، واالنحوالوافي ٦٨٤/٣، ٤٢١/٤، ٤٢٧، ٤٣٠.

(٤) الكتاب ٥٦/٣.

أن تجيء بـ (ما) وصارت بمنزلة (أم)"[١].

وقال المبرد في الجزاء بحيث إذا تبعتها (ما):" فلما وصلتها بـ (ما) امتنعت من الإضافة فصارت كـ(إذ) إذا وصلتها بـ(ما)"[٢].

وعلة اقترانها بـ (ما)؛ أنها مبهمة تفتقر إلى جملة توضحها وتبيينها، فلما جازوا بها كان لا بد من إبهامها وإسقاط ما يوضحها[٣]، قال ابن يعيش:" ولا يجازى بحيث كما جوزي بأخواتها من نحو: (أَيْنَ وأَنَّى) من حيث كانت مضافة إلى الجملة بعدها، والإضافة موضحة مخصصة والجزاء يقتضي الإبهام فيتنافى معنى الإضافة والجزاء فلم يجمع بينهما، فإذا أريد ذلك أتى معها بما يقطعها عن الإضافة، ويصير الفعل بعدها مجزوما بعد أن كان مجرور الموضع، ولا تصير بدخول (ما) عليها حرفا كما صارت (إذ) عند سيبويه حرفا بدخول (ما) عليها؛ وذلك لقوة (حيث) وكثرت مواضعها وتشعب لغاتها"[٤].

ويفسر الجزولي دخول (ما) على (حيث) بأنها عوضا لها عن الإضافة وليس لقطعها عن الإضافة[٥].

وتبعه ابن مالك فقال:" حيثما تكن أكن، فزادوا (ما) عوضا من الإضافة"[٦]؛ وعلل لذلك بأن زيادة (ما) عوضا عن محذوف ثابت في كلامهم، ومن ذلك: أما أنت منطلقا انطلقت، وحيثما تكن أكن[٧].

ورد الشلوبين[٨] ما ذهب إليه الجزولي وتابعه اللورقيُّ[٩] في رده؛ لأن الصواب أنها كافة؛ لأن حروف الجزم لا تطلب الإضافة، وإلا لزال إبهامها بالإضافة، فلا تحتاج ما يوضح إبهامها. ولَـمَّا كانت (حيثما) تتضمن معنى الشرط، وتجزم كما تجزم أدوات الشرط

---

(١)الكتاب ٣/٥٨-٥٩.

(٢) المقتضب ٢/٥٤.

(٣) ينظر: شرح السيرافي للكتاب ٣/٢٥٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٩٠-٩١، وشرح التسهيل ٢/٢٣٢، ٤/٧٢.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٧/٩٢.

(٥) ينظر: المقدمة الجزولية ص٤٢.

(٦) شرح التسهيل ١/٢١٦.

(٧) المرجع السابق ١/٢١٦.

(٨) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٥١١-٥١٢.

(٩) المباحث الكاملية ١/١٩١.

امتنع طلبها للإضافة؛ لأنها لوطلبت الإضافة لن تكون جازمة وهذا لا نظير له.

قال الشلوبين:" وأما لحاقها لـ(حيث) فلتكون عوضا من الإضافة كذا قال المؤلف، والصواب لتكفها عنها؛ لأنه لا يعوض من الإضافة إلا ما هوطالب لها، وإذا قدرنا أن (حيث) طالبة للإضافة فهي من عوامل الجر، وعوامل الجر لا تجزم في شيء من الكلام، فيأتي هذا لا نظير له، وهي قد جزمت فلا تطلب الإضافة اللهم إلا أن يَرِد بقوله: إنها عوض من الإضافة أنها كافة لها عن طلب الإضافة، ومهيئة لها للجزم، فعاقبت بذلك الإضافة فصارت لذلك كأنها عوض منها فيمكن"[1].

والراجح لدى الباحثة أن (ما) بعد (حيث) كفتها عن الإضافة؛ لأن ما اقتضى الخفض لا يقتضي الجزم، ولأن " عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال، والإضافة موضحة لما أضيف كما أن الصلة موضحة في اسم الشرط؛ لأن اسم الشرط مبهم، فإذا وصلت بـ(ما) زال معنى الإضافة وضُمِّنَت معنى الشرط، وجوزي بها وصارت من عوامل الأفعال"[2].

والله أعلم

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٥١١-٥١٢.

(٢) البحر المحيط ١/٤٢٩.

ملحـــق

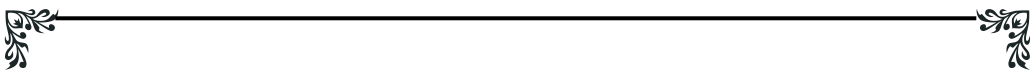

المسائل المشتركة بين الأنباري واللورقي

المسائل المشتركة مع الأنباري في كتابه
"الإنصاف في مسائل الخلاف"

من المعروف أن كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف" لأبي البركات الأنباري يعد مصدرا هاما وأصلا ثابتا في دراسة الخلاف النحوي، وقد أجاد فيه الأنباري في طرحه للمسائل النحوية التي تعدد فيها الرأي النحوي واختلف، فذكر الآراء الواردة في المسألة الواحدة، وعزى كل رأي إلى صاحبه من النحويين البصريين والكوفيين، ذاكرا أدلة كل فريق وحججهم، مرجحا للرأي الصائب – عنده - ، ورَادًّا لما يراه مخالفا أوبعيدا عن الصواب.

واللورقي في شرحه للمقدمة الجزولية الموسوم بـ" المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية" انتهج طريقة الاعتراض والتعقب لمن سبقه من النحاة – كما هوواضح من خلال الفصول السابقة -. ولما كانت هذه المجموعة من المسائل واردة في كتاب "الإنصاف"، آثرت الباحثة أن تسلك فيها مسلك الممحص والجامع لما اشترك من مسائل بين الكتابَيْن، دون التوسع في دراستها وتحليلها؛ لأنها قد سلفت دراستها دراسة وافية، ولن تقدم جديدا أكثر مما قدمه الأنباري، ولكن لكي لا تخل بأخلاقيات البحث العلمي، وحرصا على الأمانة العلمية وضعتها في شق مستقل، مكتفية بتلخيص المسألة، وتوضيح رأي الأنباري واللورقي فيها، مرجحة لما تراه صائبا في المسألة، وبيان هذه المسائل كما يلي:

إعراب الفعل المضارع

الأصل في الأفعال البناء، إلا أن الفعل المضارع خرج عن الأصل وأُعرب اتفاقا بين النحاة، واختلفوا في علة إعرابه، فذهب البصريون إلى أن الفعل المضارع يكون شائعا فيتخصص، كما أن الاسم يكون شائعا فيتخصص، ولأنه تدخل عليه (لام) الابتداء كما تدخل على الاسم، فدل على المشابهة بينهما، ثم لأنه يجرى على اسم الفاعل في حركته وسكونه، فلما أشبه هذا الفعل الاسمَ من هذه الأوجه وجب أن يكون معربا كما أن الاسم معرب(١). وبه قال الأنباري(٢)، واللورقي(٣).

وذهب الكوفيون إلى أنها إنما أعربت؛ لأنه دخلها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة(٤).

ونقل اللورقي عنهم أنهم قالوا:" إن إعراب الفعل المضارع أسبق من إعراب الاسم ، وما كان أسبق على شيء لا يكون فرعا لذلك الشيء، وذلك أن حالة الإفراد أسبق من حالة التركيب، والإعراب يوجد في المضارع حالة الإفراد، ولا يوجد في الاسم إلا حالة التركيب"(٥).

ثم تعقبهم بقوله:" وأما قولهم: إن المضارع حالة الإفراد معرب، فإنا لا نسلّم؛ وذلك أن الفعل لا يستعمل ولا يفيد إلا مع فاعله؛ لأنه وضع لأن يكون خبرا، وخبرٌ عن غير مخبر عنه محال، وإذا كان مع الفاعل حصل التركيب"(٦).

وترى الباحثة أن العلة الموجبة لإعراب الفعل المضارع هي مشابهته للاسم في الإبهام والتخصيص والشيوع والحركات والسكنات، " فلما بان من هذه المشاركة للاسم واختص به دون نظائره"(٧) أُعرب دون غيره من الأفعال.

والله أعلم

---

(١) ينظر: الإنصاف ٥٤٩/٢-٥٥٠، م:٧٣.

(٢) المرجع السابق ٥٥٠/٢.

(٣) المباحث الكاملية ٣٥/١.

(٤) الإنصاف ٥٤٩/٢.

(٥) المباحث الكاملية ٣٤/١.

(٦) المرجع السابق ٣٥/١.

(٧) شرح الكتاب للسيرافي ١٢٨/١.

الاختلاف في إعراب الأسماء الستة

اختلف النحاة حول إعراب الأسماء الستة وتعددت آراؤهم، فنرى الأنباري ينقل هذه الآراء، فيقول:" ذهب الكوفيون إلى أن الأسماء الستة المعتلة وهي: أبوك، وأخوك، وحموك، وهنوك، وفوك، وذومال، معربة من مكانين. وذهب البصريون إلى أنها معربة من مكان واحد، والواووالألف والياء هي حروف الإعراب. وإليه ذهب أبوالحسن الأخفش في أحد القولين. وذهب في القول الثاني إلى أنها ليست بحروف إعراب، ولكنها دلائل الإعراب، كالواووالألف والياء في التثنية والجمع، وليست بلام الفعل. وذهب علي بن عيسى الربعي إلى أنها إذا كانت مرفوعة ففيها نقل بلا قلب، وإذا كانت منصوبة قلب بلا نقل، وإذا كانت مجرورة ففيها نقل وقلب. وذهب أبوعثمان المازني إلى أن الباء - من أبوك - حرف الإعراب، وإنما الواووالألف والياء نشأت عن إشباع الحركات"[١].

فهذه خمسة أقوال في إعراب الأسماء الستة، لكل منها حجج وأدلة اعتمدوا عليها، فعلّل الكوفيون لقولهم بأنها لما كانت حروفها قليلة أُعربت من مكانين تكثيرا لها، وليزيدوا بالإعراب في الإيضاح والبيان[٢].

واحتج البصريون بأن الإعراب إنما دخل الكلام في الأصل لمعنى وهوالفصل، وإزالة اللبس، والفرق بين المعاني المختلفة بعضها من بعض، فلا حاجة إلى أن يجمعوا إعرابين؛ لأن أحد الإعرابين يقوم مقام الآخر، فلا حاجة إلى أن يجمع بينهما في كلمة واحدة، ولهذا نظائر في كلام العرب؛ فإن كل معرب في كلامهم ليس له إلا إعراب واحد، وما ذهبوا إليه لا نظير له[٣].

وعلل الربعي بأن الأصل في قولك: هذا أبوه (أبَوُهُ) فاستثقلت الضمة على الواوفنقلت إلى ما قبلها، وبقيت الواوعلى حالها، فكان فيه نقل بلا قلب، والأصل في قولك: رأيت أباه (ابَوَهُ) فتحركت الواووانفتح ما قبلها فانقلبت ألفا، فكان فيه قلب بلا نقل. والأصل في قولك:

---

(١) الإنصاف ١٧/١، م:٢.

(٢) ينظر: المرجع السابق ١٩/١.

(٣) ينظر: السابق ٢٠/١.

مررت بأبيك (بأبَوِكَ)، فاستثقلت الكسرة على الواو، فنقلت إلى ما قبلها، فقلبت الواوياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فكان فيه نقل وقلب[١].

في حين أن أبا عثمان قال: لأن الباء تختلف عليها الحركات في حالة الرفع والنصب والجر كما تختلف حركات الإعراب على سائر الحروف، دل على أن الباء حرف إعراب، وإنما أشبعت هذه الحركات حتى نتج عنها هذه الحروف – الألف والواووالياء-[٢].

واختار اللورقي ما ذهب إليه البصريون - من كون هذه الحروف حروف إعراب - كما اختاره أبوالبركات من قبله[٣]، فقال اللورقي:" وبالجملة فالخلاف فيما به إعراب هذه الأسماء مشهور، والمختار من الأقوال قول سيبويه، وقد نص في باب النسب على أنها حروف إعراب أصول، كما في التثنية والجمع، والعلامات مقدرة فيها كالمقصور"[٤].

ولم يكتفِ اللورقي باختيار ما قاله البصريون بل احتج له بأن "الأصل في المفرد أن يكون له حرف إعراب وأن يعرب بالحركات، وقد يكون ذلك في هذا الأسماء فوجب المصير إليه قياسا على نظائرها، إلا أن الحركة استثقلت فحذفت وقدرت كالمنقوص والمقصور، فالمنقوص على حرف الإعراب له نظائر وأصل في المفردات بالإجماع، أما إعرابها بالحروف فلا نظير له في المفردات بالإجماع. الثاني: أنها لوخرجت على أصلها من مثلها ألفات لكان حكمها ما ذكرنا فكذلك الآن، ولأنها لوكانت علامات لما بقيت الكلمة بإسقاطها، ولأنها إذا أفردت أعربت بالحركات، أما الحركات التي قبلها فالمختار أنها إتباعات تنبيها على أن هذه الأسماء إذا انفردت كان إعرابها في عيناتها، وأن رد اللام عارض"[٥].

فاللورقي يقوي ما ذهب إليه سيبويه بالقياس، في حين أنه يتعقب من تأول قول سيبويه "بأنها حروف إعراب، أنها آلة إعراب كما يقال: قلم الكتابة؛ لأن الإعراب يكون بها، وعلى هذا يوافق مذهب الغير، وأيد هذا القول بأنها تختلف باختلاف العامل، فكانت

---

(١) ينظر: الإنصاف ٢٢/١.

(٢) ينظر: المرجع السابق ٢٣/١.

(٣) المرجع السابق ١٩/١.

(٤) المباحث الكاملية ٧٤/١.

(٥) المباحث الكاملية ٧٤/١.

للإعراب كالزيدون والزيدين"، فقال:" وهذا ضعيف"؛ معللا لذلك بقوله:" لأنه يفضي إلى أن تكون اسما متمكنا على حرف واحد".

والراجح لدى الباحثة، أن الأسماء الستة معربة بالحروف نيابة عن الحركة، وهوما ذهب إليه الرضي[١]، وابن مالك[٢]، وابن هشام[٣]، والصبان[٤]، ونُسب[٥] إلى قطرب، والزيادي والزجاجي وهشام الضرير؛ "لأنه أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف؛ لأن الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل، ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلا، وإلغاء ظاهر وافٍ بالدلالة المطلوبة. ولا يمنع من ذلك أصالة الحروف؛ لأن الحرف المختلف البيان صالح للدلالة - أصلا كان أوزائدا - مع أن في جعل الحروف المشار إليها نفس الإعراب مزيد فائدة، وهوكون ذلك توطئة لإعراب المثنى والمجموع على حده؛ لأنهما فرعان على الواحد، وإعرابهما بالحروف لا مندوحة عنه، فإذا سبق مثله في الآحاد أمن من استبعاد، ولم يحد عن المعتاد"[٦].

والله أعلم

(١) شرح الكافية ٧٢/١.

(٢) شرح التسهيل ٤٣/١.

(٣) ينظر: قطر الندى، ص٢٦، وشرح شذور الذهب، ص٢٧.

(٤) حاشية الصبان ٧٤/١.

(٥) ينظر:همع الهوامع ١٢٣/١- ١٢٤، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٧٤/١.

(٦) شرح التسهيل ٤٣/١.

مراتب المعارف

تنقسم المعارف إلى سبعة أقسام، هي: الضمير، والعلم، واسم الإشارة، والاسم الموصول، والمبدوء بأل، والمضاف إلى معرفة، والنكرة المقصودة في النداء. واختلف في أعرف هذه المعارف فذهب الكوفيون إلى أن الاسم المبهم[١]، نحو: (هذا، وذاك) أعْرَفُ من الاسم العلم، نحو: (زيد، وعمرو)؛ وذلك لأن الاسم المبهم يُعرَف بشيئين: بالعين وبالقلب، وأما الاسم العلم فلا يعرف إلا بالقلب وحده، وما يُعرف بشيئين ينبغي أن يكون أَعْرَف مما يعرف بشيء واحد[٢].

وذهب البصريون إلى أن الاسم العلم أعرف من الاسم المبهم، واختلفوا في مراتب المعارف؛ فذهب سيبويه إلى أن أعرف المعارف الاسم المضمر؛ لأنه لا يُضْمَرُ إلا وقد عُرِّف؛ ولهذا لا يفتقر إلى أن يوصف كغيره من المعارف، ثم الاسم العلم؛ لأن الأصل فيه أن يوضع على شيء لا يقع على غيره من أُمَّتِهِ، ثم الاسم المبهم؛ لأنه يعرف بالعين وبالقلب، ثم ما عُرِّف بالألف واللام؛ لأنه يعرف بالقلب فقط، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف؛ لأن تعريفه من غيره، وتعريفه على قدر ما يضاف إليه. وذهب أبوبكر بن السراج إلى أن أعرف المعارف: الاسم المبهم، ثم المضمر، ثم العلم، ثم ما فيه الألف واللام، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف. وذهب أبوسعيد السيرافي إلى أن أعرف المعارف: الاسم العلم، ثم المضمر، ثم المبهم، ثم ما عُرِّف بالألف واللام، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف"[٣].

وقد رد الأنباري قول البصريين ولم يسلم لهم، ومال إلى رأي الكوفيين، إذ قال:" والذي أذهب إليه ما ذهب إليه الكوفيون"، فهويقدم اسم الإشارة على العلم[٤].

في حين أن اللورقي سار مع البصريين في مذهبهم، فقال:"... ثم العلم يوصف بثلاثة أشياء: بالمعرف باللام، وبالمبهم، وبالمضاف إلى المعرفة؛ لأن هذه الثلاثة أعم منه

---

(١) يعني اسم الإشارة.

(٢) الإنصاف ٧٠٧/٢-٧٠٨، م:١٠١.

(٣) المرجع السابق ٧٠٧/٢، ٧٠٩.

(٤)السابق ٧٠٨/٢.

أومساوية، ولا أَخَصُّ من المضمر عند سيبويه، ثم يتلوه العلم وهوأعرف من اسم الإشارة"[١].

وضعف اللورقيُّ رأي الكوفي[٢] القائل إن العلم أعرف المعارف، فيقول:" وأما قول الكوفي فضعيف؛ لِمَا أن العلم قد يتطرق إليه الشركة الاتفاقية، ولذلك حسُن دخول اللام عليه والإضافة إذا أُوِل بواحد من الأمة المسماة به، وقد ينكّر تنكيرا صريحا، نحوقولك: مَرَرْتُ بِأَحْمَدَ وأحمدٍ آخَر، وهذا لا يتأتى في المضمرات، ولا في اسم الإشارة"[٣].

والراجح - لدى الباحثة- أن الضمير هوأعرف المعارف متابعة البصريين ومن وافقهم؛ لأن المضمر لا اشتراك فيه؛ لتعينه بما يعود إليه، ولذلك لا يوصف ولا يوصف به، بخلاف العلم فإنه فيه اشتراك ويميز بالوصف، والمبهم يوصف ويوصف به، ويقع اسم الإشارة على كل حاضر ويقع فيه اشتراك حتى لوكان بحضرتك جماعة فقلت هذا من غير إقبال واحد لم يعلم المراد إلا بانضمام الإقبال إليه[٤]، ولأنه لا يضمر إلا وقد عرف، ولهذا لا يفتقر إلى الوصف كغيره من المعارف؛ لأن معظم فائدة الوصفية إزالة الاشتراك، ولا يضاف ولا يبدل من مضمري المتكلم والمخاطب بدل كل؛ لتناهيهما في الإيضاح، ولأنه إنما جيء به للإيجاز وإزالة اللبس ولا يزال اللبس إلا بما لا لبس فيه. ثم الاسم العلم؛ لأن الأصل فيه أن يوضع على شيء لا يقع على غيره من أمته. ثم الاسم المبهم، ثم ما عرف بالألف واللام، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف[٥].

والله أعلم

---

(١) المباحث الكاملية ٣١٤/١.

(٢) نُسِب هذا الرأي إلى السيرافي ولم يصرح به في شرحه على الكتاب، ولكن الثمانيني ذكر رأي السيرافي ولم يذكر رأي الكوفيين بل قال:" وجمهور النحويين يقولون: أعرف المعارف المضمر ثم العلم...". كما نسبه النحاة الذين جاءوا من بعده إلى السيرافي، ينظر: الإنصاف ٢ /٥٨١، وأسرار العربية، ص٣٠٢، وشرح المفصل لابن يعيش٥٦/٣، ٥ /٨٧، وشرح الرضي للكافية٢ /٩٩٨، والتذييل والتكميل١١٣/٢، والارتشاف٩١٠/٢، والفوائد والقواعد، ص٣٩٥، وشرح ألفية ابن معط ٦٣٢/١.

(٣) المباحث الكاملية ٣١٤/١.

(٤) اللباب ٤٩٤/١.

(٥) ينظر: الحدود في علم النحوللأبذي ٤٧٦/١.

العطف على اسم (إن) قبل مجيء الخبر

يذكر الأنباري أن حكم المعطوف على اسم (إن وأخواتها) هوالنصب، وأن هذا لا خلاف فيه، وإنما الخلاف في وقوع المعطوف على اسمها مرفوعا، يقول:" ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على موضع (إنَّ) قبل تمام الخبر؛ وذلك لوجود الشواهد المؤيدة لذلك، ومنها قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ ﴾[1]، ولجواز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع (لا) فكذلك مع (إنَّ)؛ لأنها بمنزلتها. ثم اختلفوا بعد ذلك؛ فذهب أبوالحسن علي بن حمزة الكسائي إلى أنه يجوز ذلك على كل حال، سواء كان يظهر فيه عمل (إن) أولم يظهر، وذلك نحوقولك: إِنَّ زيدًا وعَمْرٌوقَائِمَانِ، وإِنَّكَ وبَكرٌ مُنْطَلِقَانِ، وذهب أبوزكريا يحيى بن زياد الفراء إلى أنه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل (إنَّ). وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال؛ لأنه يؤدي إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان، وذلك محال[2]. وقد تابع الأنباري البصريين، كما اعترض الكوفيين وأجاب على أدلتهم ورد مذهبهم

كما تعقب اللورقيُّ الكسائيَّ لإجازته العطف على اسم (إنَّ) قبل مجيء الخبر مطلقا، ظهر الإعراب في المعطوف أم لا، وقال:" وأجازه الكسائي مطلقا، وهوضعيف؛ لأن الخبر إذا ثني كان خبرا عن الاسمين وكان العامل فيه واحدا، وقد تقدم عاملان (إنَّ) والابتداء، ومعمول واحد لا يكون من عاملين، فأما قول البرجمي:

..... **فإنِّـي وَقِيـارٌ بِهـا لَغَرِيـبُ**[3]

---

(١) سورة المائدة، آية: ٦٩.

(٢) ينظر: الإنصاف ١٨٥/١- ١٨٧، م: ٢٣.

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالمَدِينَةِ رَحْلُهُ .....

وهوللضابئ بن الحارث البرجمي في الكتاب ٧٥/١، والأصمعيات ص١٨٤؛ والإنصاف١٨٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٦/٨، ولسان العرب ١٢٥/٥ "ق ي ر"، وتخليص الشواهد، ص٣٨٥، وخزانة الأدب ٣٢٦/٩، ٣١٢/١٠، ٣١٣، ٣٢٠، وشرح أبيات سيبويه ٣٦٩/١، وشرح شواهد المغني، ص٨٦٧، والشعر والشعراء، ص٣٥٨، وبلا نسبة في مجالس ثعلب، ص٣١٦، ٢٩٨، =

فـ (قِيَارٌ) مبتدأ و(بها) خبره و(لَغريبُ) خبر (إنَّ) والجملة في موضع الحال، أوأن يكون خبره محذوفا لدلالة الثاني عليه، وأما (الصَّـائِبُونَ) فـي الآيـة، فعلـى التقديم والتـأخير، كأنـه ابتدأ (الصَّائِبونَ) بعد مضي الخبر"[1].

وتبين للباحثة أن مذهب البصريين هوالراجح؛ إذ لا يصح العطف قبل تمام الجملة، فهذا لا يتوافق مع كلام العرب وقواعد اللغة، غير أن الصحيح في تخريج الآية هوأن يكون خبر (إنَّ) محذوفا، ويكون اسم (إنَّ)،﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ كأنه قال: إن الذين آمنوا لهم أجرهم عند ربهم، ويكون قوله:﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ معطوفات عليه، وقوله: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ﴾ جملة في موضع الخبر، وهذا الوجه حسن؛ لأنه ليس فيه أكثر من حذف خبر (إنَّ)؛ لفهم المعنى"[2].

والله أعلم

= وسر صناعة الإعراب، ص٣٧٢، ورصف المباني، ص٢٦٧، والأشباه والنظائر ١٠٣/١وهمع الهوامع ١٤٤/٢، وشرح الأشموني ٣١٤/١، والدرر ١٨٢/٦، وشرح التصريح ٢٢٨/١.

(١) المباحث الكاملية ٥٢٦/١- ٥٢٧.

(٢) شرح الجمل الكبير ٢٨٢/١.

أصل لام (لَعَلَّ) الأولى

ورد الخلاف في لام (لَعَلَّ) الأولى هل هي أصلية أم زائدة، فالكوفيون قالوا إن اللام الأولى في (لَعَلَّ) أصلية؛ لأن (لَعَلَّ) حرف، وحروف الحروف كلها أصلية؛ لأن حروف الزيادة المجموعة في (سألتمونيها) إنما تختص بالأسماء والأفعال، فأما الحروف فلا يدخلها شيء من هذه الحروف على سبيل الزيادة، بل يحكم على حروفها كلها بأنها أصلية في كل مكان على كل حال، كما أن اللام لا تزاد فيما يجوز فيه الزيادة إلا على طريق الشذوذ فكيف يحكم بزيادتها فيما لا يجوز فيه الزيادة بحال؟[١].

وذهب البصريون إلى أنها زائدة؛ لورودها عارية عن اللام كثيرا، منه قول الشاعر:

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهرِ أودُولاتِها

يُدِلنَنَا اللَّمَّــةَ مِنَ لَمّــاتها[٢]

وقد مال الأنباري في هذه المسألة إلى رأي الكوفيين[٣]، ورد على ما قاله البصريون، كما سار اللورقي معه في اختيار مذهب الكوفيين والرد على البصريين، فقال:" وعن أبي العباس: أن أصلها (عَل) زيدت عليها لام الابتداء، والصحيح أن اللام أصل؛ لأن الزيادة تَصَرُّف، والحروف بعيدة عن التصرف، ولأن الحروف وضعت اختصارا والزيادة عليها تنافي ذلك، ولأن لام الابتداء لا تدخل إلا حيث يكون الابتداء باقيا، ومجيئها بغير لام لا يدل على زيادتها؛ لأنها لغة فيها، أولأن الحذف أقرب من الزيادة، لأنه يناسب الاختصار"[٤].

والراجح لدى الباحثة هوما ذهب إليه اللورقي متابعا للكوفيين والأنباري؛ لأن المعنى لا يكمل إلا بهذه اللام، وإن احتج البصريون بأنها مسموعة عن العرب بغير لام، فيرده تعدد اللغات فيها؛ إذ سمعت فيها عشر لغات[٥]، منها ما فيه لام ومنها المجرد منها، وهي:

---

(١) ينظر: الإنصاف٢١٨/١- ٢١٩، م:٢٦.

(٢) بيتان من مشطور الرجز، بلا نسبة في الخصائص ٣١٦/١، وابن منظور (ع ل ل)، والإنصاف ٢٢٠/١.

(٣) ينظر: الإنصاف ٢٢٤/١.

(٤) المباحث الكاملية ٥٣٦/١.

(٥) ينظر: المعجم الوسيط ٨٢٨/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٧٢/٤.

(لعل، لعلن، لعنّ، لغنّ، رعنّ، عنّ، غنّ، لغلّ، غلّ، لأنّ)، إضافة إلى أن الحروف لا يجوز أن تدخل عليها حروف الزيادة[1].

والله أعلم

(١) ينظر: الإنصاف ٢١٨/١- ٢١٩، م:٢٦، والمباحث الكاملية ٥٣٦/١.

حذف (أَنْ) المصدرية وبقاء عملها

من المسائل التي تباينت حولها الآراء واختلفت حذف (أَنْ) المصدرية مع بقاء عملها، فيرى الكوفيون أنَّ (أنْ) الخفيفة تعمل في الفعل المضارع النصب مع الحذف من غير بدل، مستدلين بشواهد كثير منها: قراءة عبد الله بن مسعود (لا تعبدوا)[١] في قولة تعالى:﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾[٢]، فنصب (لا تعبدوا) بـ (أن) مقدرة؛ لأن التقدير فيه: أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللهَ، فحذف (أَنْ) وأعملها مع الحذف[٣].

وذهب البصريون إلى أنها لا تعمل مع الحذف من غير بدل؛ لأنها حرف نصب من عوامل الأفعال، وعوامل الأفعال ضعيفة، فينبغي أن لا تعمل مع الحذف من غير بدل، كما أن من العرب من لا يعملها مظهرة ويرفع ما بعدها تشبيها لها بـ (ما)؛ لأنها تكون مع ما بعدها بمنزلة المصدر[٤].

وانتصر فيها الأنباري للبصريين، ووافقهم في إلغاء عمل (أن) إذا حذفت، كما رد قول الكوفيين وأجاب عما قالوه[٥].

وتابعه اللورقي في رده لمذهب الكوفيين، فيقول:" وأجاز الكوفيون الحذف، وإبقاء النصب قياسا، وهوباطل؛ وإنما الحذف المطرد مع النصب أن يكون بعد حرف لا يليه الفعل ولا يوجد ذلك هنا"[٦].

والذي ترجح لدى الباحثة هورأي البصريين ومن وافقهم، كالأنباري واللورقي؛ لأن ما احتج به الكوفيون مردود عليه، ثم إذا قسنا عوامل الأفعال التي هي أضعف بعوامل الأسماء التي هي أقوى، لوجب ألا نُعمل عوامل الأفعال بعد حذفها؛ لأن عوامل الأسماء رغم قوتها إلا أنها لا يبقى عملها إن حذفت.

والله أعلم

---

(١) مختصر شواذ القراءات من كتاب البديع، لابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة، لا.ت، ص١٥.

(٢) سورة البقرة، آية ٨٣.

(٣) الإنصاف ٤٥٦/٢،م: ٧٧.

(٤) المرجع السابق ٥٦٣/٢.

(٥) السابق ٥٦٣/٢ – ٥٦٤.

(٦) المباحث الكاملية ١٥٠/١.

هل يجوز أن تأتي (كي) حرف جر؟

من نواصب الفعل المضارع التي تنصب بنفسها (كي)، ولكن قد تخرج (كي) من كونها مصدرية ناصبة إلى كونها حرف جر إن كانت بمعنى التعليل، ولكن الكوفيين لا يسلمون بخروجها إلى الجر، بل هي دائما ناصبة؛ لأن (كي) من عوامل الأفعال، وما كان من عوامل الأفعال لا يجوز أن يكون حرف خفض؛ لأنه من عوامل الأسماء، وعوامل الأفعال لا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء، كما أن دخول (لام) الجر عليها يدل على أنها لا تكون حرف خفض، وحرف الخفض لا يدخل على حرف الخفض.(١).

وذهب البصريون إلى أنها يجوز أن تكون حرف جر؛ بدليل دخولها على (ما) الاستفهامية، كدخول حروف الجر عليها، وحذف الألف منها، فإنهم يقولون: (كَيْمَهْ) كما يقولون (لِمَهْ)، فلما حذف الألف من (ما) الاستفهامية، وهوحذف خاص بدخول حروف الجر عليها، وذلك للتخفيف؛ لأنها صارت مع حرف الجر بمنزلة كلمة واحدة، ودخلتها هاء السكت صيانة للحركة عن الحذف(٢).

وإليه مال الأنباري(٣)، واللورقي، قال اللورقي:" (كي) من حروف التعليل، ويقع بعدها الفعل والاسم، فالفعل الواقع بعدها لا يكون إلا مستقبلا منصوبا، وانتصابه إما بها فتكون بمعنى (أن) ويصح دخول اللام عليها، وإما بإضمار (أنْ)، وتكون حرف جر بمنزلة اللام ولا يصح دخول اللام عليها"(٤).

وتعقب اللورقي – وكذا الأنباري من قبله – ما قاله الكوفيون؛ من تخلصها للنصب فقط، فقال:" والذي يشكل على هذا القول حذف الألف من (ما) فإنها لا تحذف إلا مع حرف الجر لا غير بالاستقراء. وأيضا فلوكان الأمر كما قالوا لجاز أن يقال: أَنَّ مَهْ، ولَنْ مَهْ، وحيث لم يجز دل على فساد هذا المذهب، فأما قول الشاعر:

---

(١) ينظر: الإنصاف ٢/٥٧٠-٥٧١، م: ٧٨.

(٢) المرجع السابق ٢/٥٧٢.

(٣) السابق ٢/٥٧٢-٥٧٣.

(٤) المباحث الكاملية ١/١٦٣.

إذا أَنتَ لَم تَنفَعْ فَضُرّ فَإِنَّمــا يُرادُ الفَتى كَيما يَضُرُّ ويَنفَعُ[1]

فقد قيل إن (ما) كافة، وقيل إنها بمعنى المصدر أيضا"[2].

وتتابع الباحثة اللورقي ومن سبقوه؛ لأن اعتبارها جارة يسوّغ دخول لام الجر عليها في (لكي)؛ "لأن توكيد الجار بمثله ثابت بيقين"[3]، إضافة إلى أن حذف الألف في (ما)لا يكون إلا إذا سبقت (ما) بحرف جر.

والله أعلم

(١) البيت من الطويل، وهوللنابغة الجعدي في ملحق ديوانه، تحقيق: عبد العزيز رباح، المكتب الإسلامي، بيروت –لبنان، ط١، ١٣٨٤هـ /١٩٦٤م، ص٢٤٦، وله أوللنابغة الذبياني في شرح شواهد المغني ٥٠٧/١، وللنابغة الجعدي، أوللنابغة الذبياني أولقيس بن الخطيم في خزانة الأدب ٤٩٨/٨، والمقاصد النحوية ٢٤٥/٤، ولقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه، ص٢٣٥، وكتاب الصناعتين، ص٣١٥، وللنابغة الذبياني في شرح التصريح ٣/٢، والمقاصد النحوية ٣٧٩/٤، وبلا نسبة في تذكرة النحاة، ص٦٠٩، والجنى الداني، ص٢٦٢، والحيوان ٧٦/٣، وخزانة الأدب ١٠٥/٧، وشرح عمدة الحافظ، ص٢٦٦، ومغني اللبيب ١٨٢/١، وشرح الأشموني ٦٠/٢، وهمع الهوامع ٥/١، ٣١.

(٢) المباحث الكاملية ١٦٤/١.

(٣) شرح التسهيل ١٨/٤.

جواز التعجب من البياض والسواد

اختلف النحاة حول صوغ التعجب من البياض والسواد، وكانوا على رأيين، فذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يستعمل (ما أفعله) في التعجب من البياض والسود خاصة، من بين سائر الألوان، نحوأن تقول: هَذَا الثوبُ مَا أَبْيَضَهُ، وهَذَا الشَّعَرُ مَا أَسْوَدَهُ؛ لأنه لما جاز في (أَفْعَل) التفضيل استعمالها لبيان المفاضلة في البياض جاز في (أفعل) التعجب؛ لأنهما بمنزلة واحدة[1]، واستدلوا بقول الشاعر:

إِذَا الرِّجَالُ شَتَوْا واشْتَدَّ أَكْلُهُمُ فأَنتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ[2]

كما قالوا إن السواد والبياض لأنهما أصلا للألوان، ومنهما يتركب سائرها، فإذا كانا هما الأصلين للألوان كلها جاز أن يثبت لهما مالا يثبت لسائر الألوان[3].

أما البصريون فذهبوا إلى أن ذلك لا يجوز فيهما كغيرهما من سائر الألوان؛ لأنه لا يجوز أن يستعمل مما كان لونا غيرهما من سائر الألوان، فكذلك لا يجوز منهما. ومما يقوي المنع أنه قد يأتي على (افْعلّ) نحو: احْمرّ واصْفرّ، أولأن هذه الأشياء مستقرة في الشخص لا تكاد تزول فجرت مجرى أعضائه[4].

وتبنّى الأنباري رأي البصريين، ورد حجج الكوفيين؛ لأن ما استشهدوا به من الشعر محكوم عليه بالشذوذ، أولكونه شاهدا على ما لم يقع فيه الكلام وهو(أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء)، ثم لملازمة سائر الألوان محالها، فصارت كالعضو، لذا لم يجز التعجب منها[5].

كما رده اللورقي، وعلل لذلك بقوله:" فإن فعلها زائد على الثلاثة، فلا يقال: مِا أَبْيَضَهُ؛ لأن فعله أبيض، وجوّزه الكوفيون في البياض والسواد خاصة، كقول الشاعر:

---

(١) الإنصاف ١٤٨/١، م:١٦.

(٢) البيت من البسيط، بلا نسبة في الإنصاف ١٤٩/١، ونُسب إلى طرفة، وفي ديوانه، ، جمع: كرم البستاني، دار صادر، بيروت:- لبنان، ١٣٨٠هـ/١٩٦١م، ص١٥رواية للبيت على غير هذه الرواية، وهي هكذا:

إن قلت نصر فنصر كان شر فتى قدما، وأبيضهم سربال طبـــاخ

(٣) الإنصاف١٤٩/١- ١٥١.

(٤) المرجع السابق١٤٩/١.

(٥) السابق١٥١/١-١٥٥.

جَارِيَةٌ في دِرعِها الفَضْفاضِ أَبيَضُ مِنْ أُختِ بَني أَبَاضِ[1]

قالوا: و(أَفْعَل) لا يبنى إلا مما يبنى منه فعل التعجب إن لم يكن لفظ تعجب، وأجيب عنه بأن أبيض هنا اسم فاعل صفة لمحذوف، كأنه قال: في درعها جسم أبيض"[2].

وترى الباحثة أن ما تابع فيه الأنباري واللورقي البصريين هوالراجح؛ لأن أصله زائد عن الثلاثي: (أَبْيَضَ – أَسْوَدَ) وفعل التعجب لا يصاغ إلا من كل فعل ثلاثي، فلما كان رباعيَّ الأصول اقتضى التعجب منه حذف حرف من أصول الفعل، وفي ذلك إخلال بدلالته. كما أن الألوان ثابته لا تتغير فجرت مجرى الأعضاء - كما قال الأنباري-.

والله أعلم

(١) البيت من الرجز، وهولرؤبة، في ديوانه، ص١٧٦:

جاريةٌ في درعها الفضفاضِ تقطعُ الحديثَ بالإيماضِ

في الخزانة ٤٨٣/٣، ولابن الأعراب في الأغفال، ص٣٣٢، وبلا نسبة في الإنصاف ١٥٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٦، ومغني اللبيب ٦٩١/٢.

(٢) المباحث الكاملية ٩٤/٢.

العطف بـ (لَـكِـنْ) بعد الإيجاب

من أحوال (لكنْ) أن تأتي عاطفة بعد النفي والنهي، ولكن اختلف في العطف بها في الإيجاب، فذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف بـ (لَكِنْ) في الإيجاب، نحو: أتاني زيد لكن عمرولم يأت؛ كما يجوز بـ (بَلْ)، وإنما أشبهت (بَلْ)؛ لاشتراكهما في المعنى، فكما جاز العطف بهما في النفي، فكذلك في الإيجاب.

وذهب البصريون – عدا يونس - وتابعهم الأنباري إلى أنه لا يجوز العطف بها في الإيجاب، فإذا جيء بها في الإيجاب وجب أن تكون الجملة التي بعدها مخالفة للجملة التي قبلها، نحو: (أَتَانِي زَيدٌ لَكِنْ عَمرٌولَمْ يَأْتِ) وما أشبه ذلك. وأجمعوا على أنه يجوز العطف بها في النفي، ثم إن العطف بها في الإيجاب إنما يكون في الغلط والنسيان، لذلك فلا حاجة إليها؛ لأنه قد استغني عنها بـ (بَلْ) في الإيجاب؛ لأنه لا حاجة إلى تكثير الحروف الموجبة للغلط. (١)

وقد سار اللورقي في ركاب البصريين -عدا يونس- الذي كان يرى أن (لَكِنْ) غير عاطفة أصلا لدخول الواوعليها وإعراب ما بعدها لا بالعطف بل على إضمار العامل(٢)، وتعقبه اللورقي بقوله:" وهذا باطل؛ لأنه يفضي إلى إضمار حرف الجر، واتفقوا على أن (لَكِنْ) تخرج من العطف عند دخول الواووكذلك إذا وقعت بعدها الجملة، والفرق بينها وبين (بَلْ) أن (بَلْ) يسوغ فيما بعدها أن يخالف ما قبلها وأن يوافقه بخلاف (لكن)، فإن اختلاف الطرفين واجب فيها "(٣).

كما رد رأي الكوفيين بقوله:" وهذا باطل؛ لأن الاستدراك لا يتحقق إلا بين مختلفين وإنما تكون كذلك بين الجمل؛ لأنها حينئذ تكون لترك قصة لأخرى كما قال، لكنها حينئذ لا تكون عاطفة بل مخففة، وهذه تدخل في جميع أنواع الكلام ما خلا الاستفهام وما كان مثله في بُعده عن الخبر من التمني والتحضيض ونحوهما"(٤).

---

(١) الإنصاف ٤٨٤/٢، م: ٦٨.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٥٦٢/٤، وشرح التسهيل ٣٧٤/١، وأوضح المسالك ٣٤٦/٣، ومغني اللبيب، ص٣٨٥-٣٨٦، وشرح الأشموني ١٧٥/٢، وهمع الهوامع ٢١٧/٣.

(٣) المباحث الكاملية ٣٦٢/١.

(٤) المرجع السابق ٣٦٢/١.

والراجح لدى الباحثة أن (لكِنْ) حرف عطف إذا سبق بنفي أونهي؛ لأنها تقتضي المخالفة بين المعطوف والمعطوف عليه، فما قبلها مخالف لما بعدها، ولإشراكها لهما في عامل واحد، فيكون لهما الإعراب نفسه. وعليه فالباحثة ترجح ما تابع فيه الأنباري واللورقيُّ جمهورَ البصريين.

والله أعلم

التعويض بالميم في (اللهم)

جرت عادة العرب عند الحذف أن يعوضوا عن المحذوف؛ جبرا للنقص الذي قد يدخل على المحذوف منه، وهكذا فعلوا في (اللهم)، إذ عوضوا بالميم عن (يا) النداء، ولكن الكوفيين رأوا أن هذه الميم ليست عوضا من (يا) التي للتنبيه في النداء؛ لأن الأصل فيه:(يا الله أمَّنا بخير)، إلا أنه لما كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام؛ طلبا للخفة، والحذف في كلام العرب لطلب الخفة كثير، كقولهم: هلمّ، وعِمْ صَبَاحًا، وقالوا إن اجتماعهما يدل على أنها ليست عوضا منها، فلوكانت الميم عوضا من (يا) لما جاز أن يجمع بينهما؛ لأن العوض والمعوض لا يجتمعان[1]، كقول الشاعر:

إنـــي إذا ما حَدَثٌ أَلَمَّـــا

أقولُ: يَا اللهُمَّ، يا اللهمَّا[2]

وذهب البصريون إلى أنها عوض من (يا) التي للتنبيه في النداء، والهاء مبنية على الضم، فالميم عوض من (يا)؛ لأنها أفادت ما أفادت (يا)؛ لأن العوض ما قام مقام المعوض، فلما أدت معناها دل على أنها عوض منها، ولا يجمعون بينهما إلا في ضرورة الشعر[3].

وإليه مال الأنباري، ورد قول الكوفيين بتضعيف شواهدهم، وعدم التسليم بما جاءوا به.

كما وافق اللورقيُّ البصريين في كون الميم عوضا من (يا) ولذلك لا يجمع بينهما، ورد رأي الكوفيين الذي عزاه للفراء، فقال:" وقال الفراء: الميم بقية من(آمِنَّا) والأصل: يَا أَلله أمَّنَّا بِخيرٍ، فلُخِّصَت الجملة الطلبية حتى لم يبق منها إلا الميم ثم أضيفت إلى اسم الله تعالى وركبت معه، والاختصار وخَرْط الكلمة من كلام العرب، من ذلك: أَيْشٍ، وعِمْ صَبَاحًا، وأَمَّا لَا"[4].

---

(١) الإنصاف ٣٤١/١- ٣٤٣، م:٤٧.

(٢) البيتان من مشطور الرجز، وهوبلا نسبة في الخزانة ٣٥٨/١، والإنصاف ٣٤١/١، وشرح الرضي على الكافية ١٣٢/١، والأشموني ٣٠/٣، وهمع الهوامع ٦٣/٢.

(٣) الإنصاف٣٤٣/١.

(٤) المباحث الكاملية١٩١/٢.

ثم قال:" ويبطل قول الفراء بأن الأصل لوكان كما قال لما جاز استعماله إلا فيما يؤدي هذا المعنى لكنه جاء في غير ذلك، قال تعالى:﴿وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ﴾[1] الآية، ولأنه يجوز أن يقال: اللهم أمَّنا بخير، ولوكان أصله كذلك لكان مكررا"[2].

والمختار عند الباحثة ما قاله البصريون ومن وافقهم كاللورقي؛ لما في رأي الكوفيين من مخالفة لقواعد النحو، كالجمع بين العوض والمعوض عنه، وحصول تكرار الكلام، ولمخالفته المعنى فلا يقال: "يالله أمنا بخير اغفر لنا"[3].

والله أعلم

(١) سورة الأنفال، آية ٣٢.

(٢) المباحث الكاملية ١٩٢/٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٩٣/١، وإعراب القرآن للنحاس ٣٦٤/١.

النصب بلام الجحود وجواز إظهار (أنْ) بعدها

من حالات نصب الفعل المضارع أن ينتصب بـ (أَنْ) مضمرة - وجوبا أوجواز- فمن المواضع التي تضمر فيها (أَنْ) وجوبا إضمارها بعد لام الجحود، إلا أن الكوفيين لا يرون إضمار (أَنْ) بعدها، بل يعدونها هي الناصبة بنفسها، ويجوز إظهار (أَنْ) بعدها للتوكيد، نحو:(مَا كَانَ زَيدٌ لَأَنْ يَدْخُلَ دَارَكَ، ومَا كَانَ عَمْرٌولَأَنْ يَأْكُلَ طَعَامَكَ) ويجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحد عليها، نحو: (مَا كَانَ زَيدٌ دَارَكَ لِيَدْخُلَ، ومَا كَانَ عَمْرٌوطَعَامَكَ لِيَأْكُلَ)؛ لأن لام الجحود من عوامل الأفعال، وما كان من عوامل الأفعال لا يجوز أن يكون حرف خفض؛ لأنه من عوامل الأسماء، وعوامل الأفعال لا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء[١].

وذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل (أَنْ) مقدرة بعدها، ولا يجوز إظهارها، ولا يجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحد عليها. وقد وافقهم الأنباري[٢].

ويرى اللورقي أنّ "(أنْ) تضمر وجوبا بعد لام الجحود؛ لكثرة الاستعمال، وظهور النصب بعدها مع كون هذه كالنائبة عنها؛ "وذلك قياسا على (لكي). كما تعقب الكوفيين فيما قالوه واصفا قولهم بأنه" خلف من القول"، كما رد دليلهم الذي جاء فيه:

أَرَدْتَ لِكَيمَا أنْ تَطِيرَ بِقرْبَتِي فتتركها شنّا ببيداءَ بَلْقَــعِ[٣]

معللا بأنه "غلط في الاستعمال، فإن (كي) هذه ليست الجارة وإنما هي بمعنى (أَنَّ) وظهورها بعدها إنما هوعلى وجه التوكيد"[٤].

---

(١) الإنصاف ٤٨٥/٢، م:٨٢.

(٢) المرجع السابق ٤٨٦/٢.

(٣) البيت من الطويل بلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش ١٦/٩، ١٩/٧، والإنصاف ٥٨٠/٢، والجنى الداني، ص ٢٦٥، وجواهر الأدب، ص ٢٣٢، وخزانة الأدب ١٦/١، ٤٨١/٨، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ومغني اللبيب ١٨٢/١، ورصف المباني، ص ٢١٦، ٣١٦، وشرح التصريح ٢٣١/٢، وشرح شواهد المغني ٥٠٨/١، والمقاصد النحوية ٤٠٥/٤، وشرح الأشموني ١٨٢/٣.

(٤) المباحث الكاملية ١٤٠/١.

والمختار عند الباحثة ما وافق فيه اللورقي البصريين من وجوب إضمار (أَنْ) بعد لام الجحود؛ لأنها حرف جر، فإن أضمرت (أَنْ) بعدها صارت مع الفعل في تأويل اسم مجرور بها، "ولا يجوز إظهارها بعد لام الجحود؛ لأنها جرت في كلامهم نفياً للفعل المستقبل بالسين أوسوف، وصارت لام الجحود بإزائها، فلم يظهر بعدها ما لا يكون بعدهما"[1].

والله أعلم

(١) نتائج الفكر ١٠٧/١.

(حتى) جارةً وناصبةً

اختلف النحاة في (حتى) هل تكون حرف نصب، أم حرف جر. وهي عند البصريين على ثلاثة أقسام: حرف جر، وحرف عطف، وحرف ابتداء. وأضاف الكوفيون قسما رابعا: وهوأن يكون حرف نصب ينصب الفعل المضارع. وهذه –أيضا - من المسائل التي وردت في "الإنصاف".

فالكوفيون يرون أن(حتى) تكون حرف نصب ينصب الفعل من غير تقدير(أَنْ)، نحوقولك: أَطِعِ اللهَ حَتَّى يُدْخِلَكَ الجنةَ، واذْكُرِ اللهَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض، نحوقولك: مَطَلْتُهُ حَتَّى الشِّتَاءِ، وسَوَّفْتُهُ حَتَّى الصَّيْفِ؛ لأنها إما أن تكون بمعنى(كي)، أوبمعنى(إلى أنْ)، فكأنها قامت مقام (كي وأن) وهما حرفا نصب، فكذلك ما قام مقامهما[1].

وذهب أبوالحسن علي بن حمزة الكسائي إلى أن الاسم يخفض بعدها بـ(إلى) مضمرة أومظهرة؛ لأن التقدير في قولك: ضَرَبْتُ القَومَ حَتَّى زَيدٍ، حتى انتهى ضربي إلى زيد، ثم حذف: (انتهى ضربي إلى) تخفيفا، فوجب أن تكون هي العاملة[2].

وقال البصريون إنها في كلا الموضعين حرف جر، والفعل بعدها منصوب بتقدير (أَنْ) والاسم بعدها مجرور بها؛ لأن حتى من عوامل الأسماء، وإذا كانت من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تجعل من عوامل الأفعال، وإنما وجب تقدير (أَنْ) دون غيرها؛ لأنها مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يدخل عليه حرف الجر، وهي أم الحروف الناصبة للفعل؛ لهذا كان تقديرها أولى من غيرها[3].

وقد انتصر الأنباري للبصريين في هذه المسألة - كما هوالحال في أغلب المسائل- ، ورد ما قاله الكوفيون والكسائي، كما رد اللورقيُّ رأي الكسائي، بقوله: "وقال الكسائي: الجر بعدها بإضمار(إلى)، وهوضعيف؛ لأن حروف الجر لا تضمر، ولأن الذي تفيده (إلى) من الغاية يحصل بـ(حتى)"[4].

---

(١) الإنصاف ٥٩٧/٢، م:٨٣.

(٢) المرجع السابق ٥٩٧/٢.

(٣) السابق ٥٩٧/٢- ٥٩٨.

(٤) المباحث الكاملية ٢٢/٢.

فاللورقيُّ متابع للبصريين في أن "(حتى) لا تنصب بنفسها، بل الناصب بعدها مقدر، وهو (أَنْ)"[1].

ومما سبق يتبين أن (حتى) حرف جر، ومن معانيها أن تكون بمعنى (إلى)، إذا كان ما بعدها غايةً لما قبلها، فيكون الجر بها كما كان في (إلى)، ولا نحتاج لإضمار (إلى) بعدها لكونهما تؤديان المعنى نفسه، كما أن حروف الجر لا تضمر؛ لضعفها، ولأنها مع المجرور بمنزلة حرف واحد، وإن جاء بعدها الفعل المضارع منصوبا فهو على إضمار (إن) وجوبا؛ ولا يجوز إظهارها؛ لئلا يجتمع عاملان على معمول واحد[2].

والله أعلم

(١) المباحث الكاملية ٢/٢١.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/٣٨٣، ٣/٦-٧، وشرح الكتاب للسيرافي ٣/١٤٨، ٢٠٨، وشرح التسهيل ٤/٥٤.

عامل الجزم في جواب الشرط

تتكون جملة الشرط من أداة وفعلين مجزومين، الأول منهما يسمى الشرط، والثاني جواب الشرط، واختلف في جازم الجواب، فقال الكوفيون إن جواب الشرط مجزوم على الجِوَارِ؛ لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط، لازم له، لا يكاد ينفك عنه فلما كان منه بهذه المنزلة في الجوار حُمل عليه في الجزم، والحمل على الجوار كثير، منه قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ﴾[1]، فـ (المشركين) مخفوض على الجوار، وإن كان ينبغي أن يكون مرفوعا؛ لأنه معطوف على (الذين) الواقع اسما لـ (يكن)[2].

واختلف البصريون؛ فذهب الأكثرون إلى أن العامل فيهما حرف الشرط؛ وذلك لأن حرف الشرط يقتضي جواب الشرط كما يقتضي فعل الشرط، وكما وجب أن يعمل في فعل الشرط فكذلك يجب أن يعمل في جواب الشرط[3].

وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه؛ لأن حرف الشرط وفعل الشرط يقتضيان جواب الشرط، فلا ينفك أحدهما عن صاحبه، فلما اقتضياه معا وجب أن يعملان فيه معا، وبه قال ابن الأنباري[4].

وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط؛ لأن حرف الشرط حرف جازم، والحروف الجازمة ضعيفة فلا تعمل في شيئين، فوجب أن يكون فعل الشرط هو العامل[5].

وذهب أبو عثمان المازني إلى أنه مبنيّ على الوَقْفِ؛ لأن الفعل المضارع إنما أعرب بوقوعه موقع الاسم، وجواب الشرط لا يقع موقع الاسم؛ لأنه ليس من مواضعه، فوجب أن يكون مبنيا على أصله، فكذلك فعل الشرط.[6].

---

(١) سورة البينة، آية ١.

(٢) ينظر: الإنصاف ٦٠٢/٢- ٦٠٥، م: ٨٤.

(٣) المرجع السابق ٦٠٨/٢.

(٤) السابق ٦٠٨/٢.

(٥) السابق ٦٠٨/٢.

(٦) السابق ٦٠٩/٢.

ويرى اللورقي أن الجازم هوالحروف؛ معللا لذلك بأن "الحرف اقتضى فعلين اقتضاء واحدا، وربط إحدى الجملتين بالأخرى حتى صارا كالجملة الواحدة، فناسب أن يخفف منهما ووجب أن يعمل فيهما كالابتداء وحروف التشبيه وظننت وأخواتها"[١].

وتعقب اللورقي المازني كما تعقبه الأنباري[٢] من قبله، فقال:" وقول المازني إنه قد وقع موقعا لا يقعه الاسم، يبطل بقولك: لَنْ يَقُومَ زيدٌ، فإن الفعل قد وقع في موضع لا يدخله الاسم ومع ذلك هومعرب؛ لأن المقتضي للإعراب قائم وهوالشبه، وأما وقوعه موقع الاسم فيقتضي الرفع لا أصل الإعراب"[٣].

كما تعقب الجزولي – أيضا- لقوله:" إنه يقوى بالفعل[٤]"، فقال:" وقوله: إنه يقوى بالفعل ضعيف؛ لأنه يفضي إلى أن يعمل في الفعل وذلك مما لا يسوغ"[٥].

ومما سبق تبين للباحثة أن الراجح هوما قاله اللورقي متابعا لأكثر البصريين؛ فـ(إنْ) هي العاملة في جواب الشرط؛ لأنها أداة شرط تقتضي فعلين، اقتضاء واحدا، فلا مانع من عملها فيهما معا كما عملت إن وأخواتها في اسمين بعدها[٦].

والله أعلم

---

(١) المباحث الكاملية ١٨١/١.

(٢) الإنصاف ٦٠٩/٢.

(٣) المرجع السابق ١٨١/١.

(٤) لم أعثر على هذا النص في متن المقدمة الجزولية، ولكن اللورقي نسبه إليه فقال:" وقوله: إنه يقوى بالفعل ضعيف". المباحث الكاملية ١٨١/١.

(٥) المرجع السابق ١٨١/١.

(٦) ينظر: الإنصاف ٦٠٩/٢، والمباحث الكاملية ١٨١/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٥٦/٤.

الخاتمة

الحمد لله الذي هدانا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، هذا ما وفقني إليه ربي، وأعانني عليه، مما بلغته المقدرة، واستطاعه الجهد، فما كان من توفيق فمن الله، وما كان من خطأ فمن نفسي والشيطان.

وبعد الانتهاء من هذا البحث - بعون الله - خرجت بعدد من النتائج والتوصيات لعل أهمها ما يلي:

النتائج:

١) اعتمد اللورقي على القياس في كثير من تعقباته؛ مما ينم عن بصريته.

٢) على الرغم من متابعة اللورقي للبصريين في كثير من المسائل، إلا أنه كان ذا شخصية ورأي، فقد تعقّب بعض نحاة البصرة كسيبويه والمبرد، وغيرهما.

٣) كان اللورقي محترما للأصول النحوية، كالسماع، والإجماع، واستصحاب الحال، والحمل على النظير.

٤) يورد اللورقي أحيانا الوجه النحوي، أوالقول دون عزوه لقائل معين، ودون نسبته إلى نحوي بعينه، وإنما يكتفي بالقول: وقيل، وقال بعضهم، ثم يتعقبه أويتبناه.

٥) تابع اللورقي بعض من سبقوه في منهج التعقب للنحاة، وتبنّى آراء بعضهم.

٦) تأثر اللورقي بالأنباري، وهذا لا ينقض رده لما ذهب إليه في بعض المسائل، كرده رأي الأنباري المناصر للبصريين في مسألة (مراتب المعارف).

٧) اتسم أسلوب اللورقي في معالجة المسائل بالسهولة، والبعد عن التكلف، وترك الجدل المغالى فيه.

٨) وُفّق اللورقي للصواب في عدد كبير من تعقباته، وخالفه الصواب في بعضها، وهذا يصدق على غيره من النحاة.

٩) يعد اللورقي من النحاة المغمورين الذين لم تحظ كتبهم بالاهتمام والدراسة الكافية.

التوصيات:

١) توصي الباحثة الدراسين والدارسات في قسم اللغة والعربية بدراسة كتاب المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية للورقي، وإيلائه الاهتمام؛ لما يحوي من مادة علمية خصبة تصلح للدراسة.

٢) استكمال ما جاء في هذا الكتاب من مسائل متعلقة بالتعقبات اللغوية والصرفية.
٣) الاعتزاز باللغة العربية لغة القرآن، والمضي قدما لإبراز مكنوناتها.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين
ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

الفهـــــارس

أولاً: فهرس الآيات القرآنية.

ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية.

ثالثاً: فهرس الأمثال.

رابعاً: فهرس المصادر والمراجع.

خامساً: فهرس الموضوعات.

أولاً: فهرس الآيات القرآنية

آيات سورة البقرة

الآيـــــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ۚ وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ ﴾	١٩	١١٣
﴿ يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ ۖ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْا۟ فِيهِ وَإِذَآ أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا۟ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾	٢٠	٩١
﴿ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾	٢٢	١٠٢
﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ۖ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾	٢٨	١٥٤
﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾	٣١	٤٣
﴿ قَالُوا۟ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِىَ ۚ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ ۖ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ ۖ فَٱفْعَلُوا۟ مَا تُؤْمَرُونَ ﴾	٦٨	٣٦
﴿ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَّا شِيَةَ فِيهَا ۚ قَالُوا۟ ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ ۚ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴾	٧١	٩١
﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ ﴾	٨٣	٢٠٠
﴿ بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بَغْيًا أَن يُنَزِّلَ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۖ فَبَآءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ ۚ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾	٩٠	١٦٥
﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾	١٢٤	٤٦
﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۖ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِى وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِى عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾	١٥٠	٥٩
﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ وَٱلْعَذَابَ بِٱلْمَغْفِرَةِ ۚ فَمَآ أَصْبَرَهُمْ	١٧٥	١٥٣

عَلَى ٱلنَّارِ ﴾		
﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ ۗ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ ﴾	١٧٦	٩
﴿ وَأَنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ۛ وَأَحْسِنُوٓا۟ ۛ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾	١٩٥	١٥٨
﴿ إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾	٢٧١	١٤٦
﴿ إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾	٢٧١	١٦٣
﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ۚ وَأَن تَصَدَّقُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾	٢٨٠	٧٩
﴿ لِّلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾	٢٨٤	١٣٠

سورة آل عمران

الآيـــــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿ لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾	٩٢	١٧٨
﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾	١٤٢	١٨٢

سورة النساء

الآيـــــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ ﴾	٦	١٦٠
﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴾	٥٨	١٦٥

سورة المائدة

الآيـــــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿ يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمْ ۖ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ ٱللَّهُ ۖ فَكُلُوا۟ مِمَّآ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَٱذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴾	٤	١٤٦
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾	٦٩	١٩٦

﴿ قَالَ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ ٱللَّهُمَّ رَبَّنَآ أَنزِلۡ عَلَيۡنَا مَآئِدَةٗ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ تَكُونُ لَنَا عِيدٗا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا وَءَايَةٗ مِّنكَۖ وَٱرۡزُقۡنَا وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلرَّٰزِقِينَ﴾	١١٤	٥٩
﴿ وَإِذۡ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ءَأَنتَ قُلۡتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيۡنِ مِن دُونِ ٱللَّهِۖ قَالَ سُبۡحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنۡ أَقُولَ مَا لَيۡسَ لِي بِحَقٍّۚ إِن كُنتُ قُلۡتُهُۥ فَقَدۡ عَلِمۡتَهُۥۚ تَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِي وَلَآ أَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِكَۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ﴾	١١٦	٨٨ ــ ١٣٠

سورة الأنعام

الآيـــــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَۖ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ ١ ﴾	١	١٠٠
﴿قُل لِّمَن مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ قُل لِّلَّهِۚ كَتَبَ عَلَىٰ نَفۡسِهِ ٱلرَّحۡمَةَۚ لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ لَا رَيۡبَ فِيهِۚ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ فَهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾	١٢	٥٨
﴿وَلَقَدۡ جَآءَكَ مِن نَّبَإِيٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾	٣٤	١٤٩
﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ لَا يَعۡلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِۚ وَمَا تَسۡقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعۡلَمُهَا وَلَا حَبَّةٖ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلۡأَرۡضِ وَلَا رَطۡبٖ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ﴾	٥٩	١٤٨
﴿وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٖ مَّعۡرُوشَٰتٖ وَغَيۡرَ مَعۡرُوشَٰتٖ وَٱلنَّخۡلَ وَٱلزَّرۡعَ مُخۡتَلِفًا أُكُلُهُۥ وَٱلزَّيۡتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُتَشَٰبِهٗا وَغَيۡرَ مُتَشَٰبِهٖۚ كُلُواْ مِن ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثۡمَرَ وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوۡمَ حَصَادِهِۦۖ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُسۡرِفِينَ﴾	١٤١	٩

سورة الأعراف

الآيـــــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿فَلَمَّا كَشَفۡنَا عَنۡهُمُ ٱلرِّجۡزَ إِلَىٰٓ أَجَلٍ هُم بَٰلِغُوهُ إِذَا هُمۡ يَنكُثُونَ﴾	٣٥	١٨٤
﴿قَالَ لَن تَرَىٰنِي﴾	١٤٣	١٧٨
﴿فَلَمَّا كَشَفۡنَاعَنۡهُمُ ٱلرِّجۡزَ إِلَىٰٓ أَجَلٍ هُم بَٰلِغُوهُ إِذَا هُمۡ يَنكُثُونَ﴾	١٣٨	١٨١

سورة الأنفال

الآيـــــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿وَإِذۡ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلۡحَقَّ مِنۡ عِندِكَ فَأَمۡطِرۡ عَلَيۡنَا حِجَارَةٗ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئۡتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٖ﴾	٣٢	٢٠٨
﴿وَإِن تَوَلَّوۡاْ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ مَوۡلَىٰكُمۡۚ نِعۡمَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَنِعۡمَ ٱلنَّصِيرُ﴾	٤٠	١٦٥

﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًاۖ وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَٰزَعْتُمْ فِي ٱلْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَۚ إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾	٤٣	٩٧

سورة التوبة

الآيـــــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْۚ قُل لَّا تَعْتَذِرُواْ لَن نُّؤْمِنَ لَكُمْ قَدْ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْۚ وَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾	٩٤	٩٦
﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْۚ إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾	١١٧	٩١

سورة يونس

الآيـــــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿إِنَّ فِي ٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَّقُونَ﴾	٦	
﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰقَوْمِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ﴾	٨٤	٨٨

سورة هود

الآيـــــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا﴾	١٥	١٣١
﴿وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَٱلْجِبَالِ وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَٰبُنَيَّ ٱرْكَب مَّعَنَا وَلَا تَكُن مَّعَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾	٤٢	٤٦

سورة يوسف

الآيـــــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾	٢٦	١٣٣
﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾	٢٧	٨٨
﴿وَلَمَّا دَخَلُواْ مِنْ حَيْثُ أَمَرَهُمْ أَبُوهُم مَّا كَانَ يُغْنِي عَنْهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن شَيْءٍ إِلَّا حَاجَةً فِي نَفْسِ يَعْقُوبَ قَضَىٰهَاۚ وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلْمٍ لِّمَا عَلَّمْنَٰهُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾	٦٨	١٨٢

سورة الرعد

الآيـــــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا نَأْتِي ٱلْأَرْضَ نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَاۚ وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦۚ وَهُوَ	٤١	١٥

سَرِيعُ ٱلۡحِسَابِ﴾		

سورة الحجر

الآيـــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلۡقُرۡءَانَ عِضِينَ﴾	٩١	١٠١

سورة النحل

الآيـــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلۡسِنَتُكُمُ ٱلۡكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٞ وَهَٰذَا حَرَامٞ لِّتَفۡتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ لَا يُفۡلِحُونَ﴾	١١٦	٣١

سورة الإسراء

الآيـــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿إِنۡ أَحۡسَنتُمۡ أَحۡسَنتُمۡ لِأَنفُسِكُمۡۖ وَإِنۡ أَسَأۡتُمۡ فَلَهَاۚ فَإِذَا جَآءَ وَعۡدُ ٱلۡأٓخِرَةِ لِيَسُٓـُٔواْ وُجُوهَكُمۡ وَلِيَدۡخُلُواْ ٱلۡمَسۡجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٖ وَلِيُتَبِّرُواْ مَا عَلَوۡاْ تَتۡبِيرًا﴾	٧	١٣٠

سورة الكهف

الآيـــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿وَتَحۡسَبُهُمۡ أَيۡقَاظٗا وَهُمۡ رُقُودٞۚ وَنُقَلِّبُهُمۡ ذَاتَ ٱلۡيَمِينِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِۖ وَكَلۡبُهُم بَٰسِطٞ ذِرَاعَيۡهِ بِٱلۡوَصِيدِۚ لَوِ ٱطَّلَعۡتَ عَلَيۡهِمۡ لَوَلَّيۡتَ مِنۡهُمۡ فِرَارٗا وَلَمُلِئۡتَ مِنۡهُمۡ رُعۡبٗا﴾	١٨	٥١
﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ فَأَعۡرَضَ عَنۡهَا وَنَسِيَ مَا قَدَّمَتۡ يَدَاهُۚ إِنَّا جَعَلۡنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ أَكِنَّةً أَن يَفۡقَهُوهُ وَفِيٓ ءَاذَانِهِمۡ وَقۡرٗاۖ وَإِن تَدۡعُهُمۡ إِلَى ٱلۡهُدَىٰ فَلَن يَهۡتَدُوٓاْ إِذًا أَبَدٗا﴾	٥٧	١١٦

سورة مريم

الآيـــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿فَٱخۡتَلَفَ ٱلۡأَحۡزَابُ مِنۢ بَيۡنِهِمۡۖ فَوَيۡلٞ لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن مَّشۡهَدِ يَوۡمٍ عَظِيمٍ﴾	٣٧	٩
﴿أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ يَوۡمَ يَأۡتُونَنَا لَٰكِنِ ٱلظَّٰلِمُونَ ٱلۡيَوۡمَ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾	٣٨	١٥٨

سورة طه

الآيـــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿فَأَوۡجَسَ فِي نَفۡسِهِۦ خِيفَةٗ مُّوسَىٰ﴾	٦٧	٤٦

سورة النور

الآيـــة	رقمها	رقم الصفحة

﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ﴾	٣٥	٩١
﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ ظُلُمَٰتُۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾	٤٠	١٤٦
﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُزْجِى سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُۥ ثُمَّ يَجْعَلُهُۥ رُكَامًا فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ وَيَصْرِفُهُۥ عَن مَّن يَشَآءُ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ﴾	٤٣	١٤٦

سورة الأحزاب

الآيـــــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿وَلَقَدْ كَانُوا۟ عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ لَا يُوَلُّونَ ٱلْأَدْبَٰرَ ۚ وَكَانَ عَهْدُ ٱللَّهِ مَسْـُٔولًا﴾	١٥	٨٨

سورة فاطر

الآيـــــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿أُو۟لِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾	١	٦٧
﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾	٣	١٤٨
﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَ ۗ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾	٢٨	٤٧
﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم﴾	١٥٢	١٤٩

سورة يس

الآيـــــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا ۚ ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ﴾	٣٨	١١٠
﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾	٣٩	١١٠

سورة الصافات

الآيـــــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾	٤٧	١٤٠

سورة الزمر

الآيـــــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾	٥٣	١٤٦

سورة فصلت

الآيـــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَدْعُونَ مِن قَبْلُۖ وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴾	٤٨	٣٨

سورة الزخرف

الآيـــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿ وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًاۚ أَشَهِدُواْ خَلْقَهُمْۚ سَتُكْتَبُ شَهَٰدَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُونَ ﴾	١٩	١٠٠

سورة الأحقاف

الآيـــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ وَءَامِنُواْ بِهِۦ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾	٣١	١٤٦

سورة ق

الآيـــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَٰتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ﴾	١٠	

سورة الذاريات

الآيـــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾	٢٣	١٦٣

سورة النجم

الآيـــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ لَيُسَمُّونَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ تَسْمِيَةَ ٱلْأُنثَىٰ﴾	٢٧	١٠٢
﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾	٣٩	٧٥

سورة الرحمن

الآيـــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾	٦	١١٠
﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ﴾	٧	١١٠

سورة الواقعة

الآيـــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ﴾	٢٧	١٥٧

سورة الصف

الآيـــة	رقمها	رقم الصفحة

﴿يَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبِكُمۡ﴾	١٢	١٤٦

سورة التحريم

الآيـــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿وَإِذۡ أَسَرَّ ٱلنَّبِيُّ إِلَىٰ بَعۡضِ أَزۡوَٰجِهِۦ حَدِيثٗا فَلَمَّا نَبَّأَتۡ بِهِۦ وَأَظۡهَرَهُ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ عَرَّفَ بَعۡضَهُۥ وَأَعۡرَضَ عَنۢ بَعۡضٖۖ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِۦ قَالَتۡ مَنۡ أَنۢبَأَكَ هَٰذَاۖ قَالَ نَبَّأَنِيَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡخَبِيرُ﴾	٣	٩٦

سورة الملك

الآيـــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿ٱلَّذِي خَلَقَ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ طِبَاقٗاۖ مَّا تَرَىٰ فِي خَلۡقِ ٱلرَّحۡمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٖۖ فَٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ هَلۡ تَرَىٰ مِن فُطُورٖ﴾	٣	١٤٨

سورة نوح

الآيـــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ﴾	٤	١٤٦

سورة المزمل

الآيـــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿قُمِ ٱلَّيۡلَ﴾	٢	١٤٤

سورة القيامة

الآيـــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾	٣١	١٧٢

سورة عبس

الآيـــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿قُتِلَ ٱلۡإِنسَٰنُ مَآ أَكۡفَرَهُۥ﴾	١٧	١٥٣

سورة الطارق

الآيـــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿إِن كُلُّ نَفۡسٖ لَّمَّا عَلَيۡهَا حَافِظٞ﴾	٤	١٨١

سورة البينة

الآيـــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡبَيِّنَةُ﴾	١	٢١٣

ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية

الحديـــث	رقم الصفحة
أتينا النبي ﷺ نفرٌ من الأشعريِّين	٦٠
أَلَيْسَ قَدْ صَلَّيْتَ مَعَنا	٨٩
إنَّ هذا القرآنَ كائِنٌ عليكم أجرًا، وكائنٌ عليكم وِزرًا	٨٠
سبحان الله! إنّ المؤمن لا يَنجَس	١٥٤-١٥٩
فمَا كِدْنَا أَنْ نَصِلَ إلى منَازِلِنا	٩٤
كادَ قلبي أَنْ يَطيرَ	٩٤
ما كِدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ العصرَ حتّى كادَتْ الشمسُ أَنْ تَغرُبَ	٩٤
مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ	١٣١
والبُرْمَةُ بينَ الأَثَافِي قد كادَتْ أَنْ تَنْضُجَ	٩٤

ثالثاً:فهرس الأبيات الشعرية

(أ)

البيـــت		البحر	القائل	الصفحة
لا أقعـدُ الجُـبْنَ عَـن الهَيْجـاء	ولـــو تَوَالَـــتْ زُمَـــرُ الأعْـــدَاء	الرجز	بلا نسبة	١١٣

(ب)

البيـــت		البحر	القائل	الصفحة
فمـن يـك أمـس بالمدينـة رحلـه	فـــإن وقيـــارٌ بهـــا لغريـــب	الطويل	للضابئ بن الحارث	١٩٦
سـراة بنـي أبـي بكـر تسـامى	علـى كـان المسـومة العـراب	الوافر	بلا نسبة	٨٤
ألا ليت شعري هل يلومنَّ قومـه	زهيراً على ما جرى من كل جانب	الطويل	أبي جندب الهذلي	٤٨

(ت)

البيـــت		البحر	القائل	الصفحة
فـــلا أحشـــأنك مشقصـــاً	أوســـا أويـــس مـــن الهبالـــة	المجزوء الكامل	الكميت بن زيد	٦٠

(ح)

البيـــت		البحر	القائل	الصفحة
مـــن صـــد عـــن نيرانهـــا	فأنـــا ابـــن قـــيس لا بـــراح	الكامل	سعد بن مالك	١٣٦

(خ)

البيـــت		البحر	القائل	الصفحة
إذا الرجـال شـتوا واشـتدَّ أكلهـم	فأنـت ابيضـهم سـربال طبـاخ	الرجز	لرؤبة	٢٠٣

(د)

البيـــت		البحر	القائل	الصفحة
أمست خلاء و أمسى أهلها احتملوا	أخنى عليها الذي أخنى على لبد	البسيط	النابغة الذبياني	٨٧
كسا حلمه ذا الحلم أثواب سؤدد	ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجد	البسيط	بلا نسبة	٤٩
وإن الـذي حانـت بفلـج دمـاؤهم	هـم القـوم كـل القـوم يـا أم خالـد	الطويل	لأشهب بن زميلة	١٤٣
مـن يكـدني بسـيء كنـت منـه	كالشـجا بـين حلقـه والوريـد	الخفيف	لأبي زبيد الطائي	١٣١

(ر)

البيـــت		البحر	القائل	الصفحة
وشـاع نحـو خـاف ربـه عمـر	و شـذّ نحـو زان نـوره الشـجر	-	ابن مالك في ألفيته	٤٦
وينمـــي لهـــا حبهـــا عنـــدنا	فمـا قـال مـن كاشـح لا يضـر	المتقارب	ابن أبي ربيعة	١٤٩
وعينان قال الله لها كوني فكانتا	فعولان بالألباب ما تفعل الخمر	الطويل	ذي الرمة	١٠
وكنت أرى كالموت من بين ساعة	فكيـف يبـين كـان موعـده الحشـر	الطويل	سلامة	١٥١

				بن يزيد
أخو رغائب يعطيها ويسألها	يأبى الظلامة منه النوفل الزفر	البسيط	للأعشى	٦٥
يا تيم تيم عدي لا أبا لكم	لا يلقينكم في سوأة عمر	البسيط	جرير	٦٢
ولنعم حشو الدرع أنت إذا	دعيت نزال ولج في الذعر	الكامل	لزهير بن أبي سلمى	١٢٦
لما بلغت إمام العدل قلت لهم	قد كان من طول إدلاجي وتهجري	البسيط	لجرير	١٥٠

(ص)

البيـــت		البحر	القائل	الصفحة
ربع عفاه الدهر طولا فامحى	قد كاد من طول البلى أن يمحصا	الرجز	لرؤبة	٩٣

(ض)

البيـــت		البحر	القائل	الصفحة
جارية في درعها الفضفاض	أبيض من أخت بني أباض	الرجز	لرؤبة	٢٠٤

(ع)

البيـــت		البحر	القائل	الصفحة
وأنت امرؤ منا خلقت لغيرنا	حياتك لا نفع وموتك فاجع	الطويل	للضحاك	١٣٦
إذا أنت لم تنفع فضر فإنما	يراد الفتى كيما يضر وينفع	الطويل	للجعدي	٢٠٢
أردت لكيما أن تطير بقربة	فتتركها شنا ببيداء بلقع	الطويل	بلا نسبة	٢٠٩

(ف)

البيـــت		البحر	القائل	الصفحة
وعض زمان يا بن مروان لم يدع	من المال إلا مسحتا أو مجلف	الطويل	الفرزدق	١٠

(ل)

البيـــت		البحر	القائل	الصفحة
تردد فيها ضوؤها وشعاعها	فأحصن وأزين بامرئ أن تسربلا	الطويل	أوس بن حجر	١٦٢
فخيرٌ نحن عند الناس منكم	إذا الداعي المثوب قال: يا لا	الوافر	زهير الضبي	١٧٥
ثم أضحوا لعب الدهر بهم	وكذاك الدهر حال بعد حال	الرمل	عدي بن العبادي	٨٨
وشوهاءتعدوبي إلى صارخ الوغى	بمستلئم مثل الفنيق المرجل	الطويل	ذي الرمة	٦٠
يا زيد زيد اليعملات الذبل	تطاول الليل عليك فأنزل	الرجز	عبدالله بن رواحة	٦٢
كأن دثارا حلقت بلبونه	عقاب تنوفى لا عقاب القواعل	الطويل	لامرئ القيس	١٧٠
بكم قريش كفينا كل معضلة	وأمَّ نهج الهدى من كان خليلا	البسيط	بلا نسبة	٦١
أنت تكون فارس نبيل		مشطور الرجز	أم عقيل	٨٣
جزى ربه عني عدي بن حاتم	جزاء الكلاب العاويات وقد فعل	الطويل	النابغة الذبياني	٤٤

(م)

البيـــت		البحر	القائل	الصفحة
وكان طوى كشحا على مستكنة	فلا هو أبدا ولم يتجمجم	الطويل	زهير بن	٨٧

				أبي سلمى
ولو أن مجداً أخلد الدهر واحداً	من الناس أبقى مجده الدهر مطعما	الطويل	حسان بن ثابت	٤٩
إنـــي إذا مـــا حـــدث ألـــم	أقـــول يـــا اللهـــم يااللهمـــا	مشطور الرجز	بلا نسبة	٢٠٧
لقـد ولـد الأخيطـل أم سـوء	علـى بـاب اسـتها صـلب وشـام	الوافر	جرير	١٠٤

(ن)

البيـــت		البحر	القائل	الصفحة
إذا ما زال سرج عن معد	فأجدر مثل ذلك أن تكونا	الوافر	لابن أحمر	١٥٨
أنا ابن جلا وطلاع الثنايا	متى أضع العمامة تعرفوني	الوافر	سحيم ابن وثيل	٦٨

(هـ)

البيـــت		البحر	القائل	الصفحة
عل صروف الدهر أو دولاتها	يدلننا أللمة من لماتها	مشطور الرجز	بلا نسبة	١٩٨
قضت وتراً واسترجعت ثم أذنت	ركائبها أن لا إلينا رجوعها	الطويل	بلا نسبة	١٣٧
عفت الديار محلها فمقامها	بمنى تأبد غولها فرجامها	الكامل	لبيد العامري	٤٩
فمدافع الريان عُرّي رسمها	خلقا كما ضمن الوحي سلامها	الكامل	لبيد بن ربيعة	٤٨

(و)

البيـــت		البحر	القائل	الصفحة
فأمســى مفتقــرا لا حــي فيــه	وقـد كـانوا فأمسـى الحـي سـاروا	الوافر	بلا نسبة	٨٨

(ي)

البيـــت		البحر	القائل	الصفحة
فمـا برحـت أقـدامنا فـي مقامنـا	ثلاثتنـــا حتـــى أزيـــروا المنائيـــا	الطويل	عبيد بن الحارث	٥٩
لا هيثمَ الليلةَ للمَطيّ		الرجز	بعض بني دبير	١٣٧

رابعاً: فهرس الأمثال

المثـــــل	رقم الصفحة
أَطِرِّي فَإِنَّكِ نَاعِلةٌ	١٥٩
جَدُّكَ لا كَدُّكَ	١٧٥
شَرٌ أَهَرَّ ذَا نَابٍ، أي: مَا أَهَرَّهُ إِلَّا شَرّ	١٥٣
كاد النعام يطير، وكاد المنتعل يكون راكبا	٩٤
مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ	٣٧

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

أولا: المطبوعات:

- اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر المسمى" منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات"، للعلامة الشيخ: أحمد بن محمد البنا، حققه وقدم له: د.شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت - لبنان، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط١ ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- الإحكام في أصول الأحكام، لعلي بن محمد الآمدي، علق عليه: عبد الرزاق عفيفي، دار الصيمعي، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية، دمشق - سوريا، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.
- أساس البلاغة، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- استدراكات السلف في التفسير خلال القرون الثلاثة الأولى دراسة نقدية مقارنة، ، لنايف بن سعيد بن جمعان الزهراني، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٣٠هـ.
- أسرار العربية، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري النحوي، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، دار الجبل، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
- إسفار الفصيح، صنعه: أبي سهل محمد بن علي بن محمد الهروي، تحقيق ودراسة: د. أحمد بن سعيد بن محمد بن قشاش، مكتبة الملك فهد الوطنية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٠هـ.
- الأشباه والنظائر في النحو، للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- الأصول في النحو، لابن السراج أبي بكر محمد بن السري البغدادي، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- إعراب القرآن المنسوب خطأ للزجاج، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتب المصري، القاهرة، ط٤، ١٤٢٠هـ.

- إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس النحاس المرادي النحوي، وضع حواشيه وعلق عليه: عبدالمنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢١هـ.
- الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ط١٥، ٢٠٠٢م.
- الإغفال، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: د. عبدالله عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٥م.
- الاقتراح في أصول النحو، لجلال الدين السيوطي، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية، دار البيروتي، ط٢، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- ألفية ابن مالك في النحووالتصريف المسماة الخلاصة في النحو، لأبي عبدالله محمد جمال الدين بن عبدالله بن عبدالله بن مالك الأندلسي، تحقيق: سليمان بن عبد العزيز بن عبدالله العيوني، دار المنهاج للنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ١٤٢٨هـ.
- أمالي ابن الحاجب، لأبي عمروعثمان بن الحاجب، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمّان، عمّان - الأردن، دار الجبل، بيروت - لبنان، د. ط.
- أمالي ابن الشجري، لابن الشجري هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الهاشمي، العلوي، الحسني، تحقيق: د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ط١، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣م.
- أمالي الزجاجي، أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، تحقيق: الشيخ عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت - لبنان، ط٢، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- الأمثال، الأبي عبيد القاسم بن سلام بن عبدالله، تحقيق: د. عبدالرحمن قطامش، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، للوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة - مصر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت - لبنان، ط١ ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- الانتصار لسيبويه على المبرد، لأبي العباس أحمد بن ولاد التميمي، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، د.ت.

- الأنموذج في النحو، لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري، اعتنى به: سامي بن حمد المنصور، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عند الحميد، دار الجيل، بيروت - لبنان، ط٥، ١٩٧٩م.
- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف الزبيدي، تحقيق: د. طارق الحنابي، مكتبة النهضة العربية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٦٩م.
- الإيضاح العضدي، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، نسخة الشاملة، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.
- الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمروعثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، مطبعة المجمع العلمي الكردي، العراق،١٩٧٦م.
- البارع في اللغة، لأبي علي إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون القالي، تحقيق: هشام الطعان، مكتبة النهضة، بغداد – العراق، دار الحضارة العربية، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٧٥هـ.
- البحر المحيط في تفسير أصول الفقه، لبدر الدين محمد بن بهادر بن عبدالله الزركشي، تحقيق: عبدالقادر عبد الله العاني، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط٢، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- البرهان في علوم القرآن لمحمد بن عبدالله الزركشي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط١، ١٣٩١هـ.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لأبي عبيد الله بن أبي الربيع الأشبيلي، تحقيق: د.عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، مجد الدين أبوطاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – لجنة إحياء الترا الإسلامي، القاهرة - مصر، د.ت.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت - لبنان، ط٢، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- البهجة المرضية على ألفية ابن مالك، لأبي الفضل جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق: الشيخ محمد الصالحي الانديشكي، تقديم: الأستاذ: أبوالقاسم عليدوست، مطبعة ذوي القربى، إيران، ط١، ١٣٩٤هـ.

- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د.طه عبد الحميد طه، مراجعه: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد بن محمد بن عبدالرازق الحسيني الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهدية، د.ت.
- التبصرة والتذكرة للصيمري، تحقيق: د. فتحي علي الدين، مركز البحث العلمي، مكوالمكرمة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٧هـ/ ١٩٨٢م.
- التبيان في إعراب القرآن عبد الله بن الحسين بن أبي البقاء العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة - مصر، ١٩٧٦م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٢هـ/ ٢٠٠٠م.
- تحبير التيسير في القراءات العشر، لأبي الخير محمد بن محمد بن يوسف الجزري، تحقيق: د. أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان، ط١، عَمّان - الأردن، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: عباس الصالحي، المكتبة العربية، بيروت - لبنان، ١٩٨٦م.
- تذكرة الحفاظ، لأبي عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٧٤هـ.
- تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق - سوريا، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة - مصر،١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.
- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق: د. عبد الفتاح بحيري، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة - مصر، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، لأبي بكر بن عمر الدماميني، تحقيق: محمد المفدى، مطابع الفرزدق، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٣هـ.

- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة - مصر، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- تفسير البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، د. زكريا النوقي، د. أحمد الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- التقرير والتحبير على تحرير الكمال بن الهمام، لأبي عبدالله محمد بن محمد المعروف بابن أمير حاج، ويقال له: ابن الموقت الحنفي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط٢، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- التمام في تفسير أشعار هذيل، لأبي الفتح عثمان بن جنى، تحقيق: د. أحمد القيسي، وخديجة الحديثي، وأحمد مطلوب، وراجعه: د. مصطفى جواد، مطبعة العاني، بغداد - العراق، ط١، ١٩٦٢م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحمد بن يوسف بن أحمد محب الدين، الحلبي المعروف بناظر الجيش، تحقيق: أ. د. علي أحمد فاخر، وآخرين، دار السلام، القاهرة - مصر، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لابن أم قاسم المرادي، تحقيق: د. محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ٢٠٠١م.
- التوطئة، لأبي علي الشلوبيني، دراسة وتحقيق: د. يوسف أحمد المطوع، مطابع سجل العرب، القاهرة - مصر، ط٢، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- الجمل في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي الزجاجي، تحقيق: د. علي التوفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- جمهرة الأمثال، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش، دار الفكر، بيروت - لبنان، ط٢، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ط١، ١٩٨٧م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، لابن أم قاسم المرادي، تحقيق: طه محسن، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل - بغداد، ط١، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.
- جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب، لأحمد الهاشمي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط٢٧، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.

- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لمحمد بن عبد الله الدمياطي، شرح وتعليق: تركي المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨ م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية، لمحمد بن علي الصبان، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- حاشية يس على حاشية الفاكهي المسمى: بمجيب الندا على المقدمة قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري، ليس بن زين الدين الحمصي، بهامش: أحمد بن الجمال عبد الله بن احمد بن علي الفاكهي، المطبعة الوهبية، مصر، ١٢٩٢هـ.
- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق: بدر الدين القهوجي، وبشير حويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق - سوريا، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- الحدود في علم النحو، لأحمد بن محمد بن محمد البجائي الأبذي، تحقيق: نجاة حسن عبدالله نولي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
- حروف المعاني بين دقائق النحوولطائف الفقه، د، محمود سعد، جامعة بنها، كلية الآداب، مصر، لا.ت.
- حروف المعاني، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي الزجاجي، تحقيق: د. علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط٢، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- الحماسة، لأبي عبادة الوليد بن البحتري، تحقيق: د. محمد إبراهيم حور، أحمد محمد عبيد، المجمع الثقافي، أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٧م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ط٣، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جنى الموصلي، تحقيق: د. محمد علي النجار، دار الكتاب العربي - بيروت، د.ت.
- الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، لمحمد خير الحلواني، دار القلم العربي - حلب، ١٩٧٠م.
- الخلاف النحوي بين النحويين دراسة وتحليل وتقويم، د. السيد رزق الطويل، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٥هـ /١٩٨٤م.

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأبي العباس أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق - سوريا، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، لأحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق: محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٩هـ /١٩٩٩م.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي، ظالم بن عمروالكناني، صنعه: أبي سعيد الحسن السكري، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، بيروت - لبنان، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- ديوان أبي زبيد الطائي، جمعه وحققه د. نوري حمد القيسي، مطبعة المعارف، بغداد - العراق، ١٩٦٧م.
- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس بن جندل، تحقيق: محمد حسين، المطبعة النموذجية.
- ديوان الفرزدق أبي فراس همام بن غالب التميمي، ضبط معانيه وشروحه وأكملها: أ.إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، بيروت - لبنان، ط١، ١٠٨٣م.
- ديوان الكميت بن زيد الأسدي، جمع وشرح وتحقيق: د. محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت - لبنان، ط١.
- ديوان النابغة الجعدي أبي ليلى قيس بن عبد الله بن عدس بن ربيعة بن جعدة، تحقيق: عبد العزيز رباح، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط١، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.
- ديوان النابغة الذبياني زياد بن معاوية الغطفاني، تحقيق: عباس عبد الستار، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط٣، ١٤١٦هـ/ ٩٩٦م.
- ديوان الهذليين، تحقيق: أحمد الزين - محمود أبوالوفا، دار الكتب المصرية، القاهرة - مصر، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.
- ديوان جرير بن عطية الخطفي، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- ديوان حسان بن ثابت بن المنذر بن حرام الأنصاري الخزرجي النجاري المدني، شرحه وكتب هوامشه وقدم له: الأستاذ عبد أ مهنا شرحه وكتب هوامشه وقدم له: الأستاذ عبد أ مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط٢، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- ديوان ذي الرُّمة غيلان بن عقبة بن بهيس، شرح الإمام أبي نصر الباهلي، تحقيق: د. عبد القدوس أبوصالح، مؤسسة الإيمان، بيروت - لبنان، ط٢، ١٩٨٢م.

- ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة، الكويت، ١٩٩٦م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، تحقيق: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٩٨م
- ديوان طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي، جمع: كرم البستاني، دار صادر، بيروت - لبنان، ١٣٨٠هـ / ١٩٦١م.
- ديوان طفيل الغنوي، طفيل بن عوف، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، ط١ دار الكتاب الجديد، بيروت – لبنان، ١٩٦٨م.
- ديوان عدي بن زيد العبادي، حققه وجمعه: محمد جبار المعيبد، شركة دار الجمهورية للنشر والتوزيع، بغداد - العراق،١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م.
- ديوان عمر ابن أبي ربيعه، تحقيق: فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، دار صادر، بيروت - لبنان، لا. ت.
- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، لأبي عبدالله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي، تحقيق: حسان عباس - محمد بن شريفة - بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط١، ٢٠١٢م.
- رسالة منازل الحروف، لأبي الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني المعتزلي، تحقيق: المحقق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان - الأردن، د.ت.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: د. أحمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق - سوريا، د.ت.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للألوسي الكبير محمود شكري، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، د.ت.
- السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباس التميمي أبوبكر بن مجاهد البغدادي، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، دراسة وتحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق - سوريا، ط١، ١٤٩٥هـ/ ١٩٨٥م.
- السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط٣، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد العكري الحنبلي، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد العكري الحنبلي، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لأبي عبد الله ابن الناظم بدر الدين، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لعبد الله بن عقيل، ومعه كتاب "منحة الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل،لمحمد محي الدين عبد الحميد،دار التراث،القاهرة- مصر، ط٢٠.
- شرح أبيات سيبويه، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- شرح أبيات سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: محمد علي سلطاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق - سوريا، ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م.
- شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لأبي الحسن علي بن محمد بن عيسى الأشموني الشافعي، حققه: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٥م.
- شرح التسهيل، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله الطائي الجياني الأندلسي، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، مصر، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- شرح التسهيل، للحسن ابن قاسم المرادي، (القسم النحوي)، تحقيق: أ. محمد عبد النبي محمد أحمد، ط١، مكتبة الإيمان، القاهرة، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.
- شرح التصريح على التوضيح أوالتصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد بن عبدالله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري المعروف بالوقاد، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، لمحمد بن الحسن الإستراباذي الرضي السمنائي النجفي، تحقيق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي - يحي بشير مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٦٦م.

- شرح ألفية ابن مالك، لأبي عبدالله أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، نسخة المكتبة الشاملة مسجلة عن دروس صوتية.
- شرح ألفية ابن معط، لعبد العزيز بن جمعة الموصلي المعروف بابن القواس، تحقيق: علي الشمولي، مكتبة الخريجي، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- شرح الكافية الشافية لجمال الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي، حققه وقدم له، د.عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، دمشق - سوريا، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- شرح اللمع، صنفه أبوالقاسم عبد الواحد بن علي بن برهان العكبري، تحقيق: د. فائز فارس، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم: بالتخمير، لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار العرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط١، ١٩٩٠م.
- شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ومكتبة المتنبي، القاهرة - مصر، طبعه مصورة عن طبعة محمد منير سنة ١٩٢٨م.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير، للأستاذ أبي علي الشلوبين، تحقيق: د، تركي العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط٢، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، لجمال الدين أبي عمروعثمان بن الحاجب، دراسة وتحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- شرح الوافية نظم الكافية، لأبي عمروعثمان بن الحاجب النحوي، دراسة وتحقيق: د. موسى بنّاي علوان العليلي، مطبعة الآداب، النجف- العراق، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- شرح جمل الزجاجي "الشرح الكبير"، لابن عصفور علي بن مؤمن الحضرمي الإشبيلي، تحقيق: صاحب أبي جناح، وزارة الأوقاف، بغداد - العراق،ج١-١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م، ج٢ – ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن محمد بن خروف الإشبيلي، تحقيق: سلوى حسين عرب، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٨هـ.

- شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، تحقيق: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق - سوريا، ط١، ١٩٨٤م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لشمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٤م.
- شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، لعبدالله بن بري، تقديم وتحقيق: د. عيد مصطفى درويش، مراجعة: د. محمد مهدي علام، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- شرح شواهد المغني، لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد ظافر كوجان، تصحيح: محمد محمود بن التلاميد الشنقيطي، لجنة التراث العربي، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لجما الدين محمد بن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد - العراق، ١٣٩٧هـ- ١٩٦٦م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري ومعه كتاب "سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، لمحمد محي الدين عبد الحميد، دار الخير، لبنان، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ٢٠٠٨م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لأبي عبد الله محمد السلسيلي، تحقيق: د. عبدالله الحسني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لجمال الدين ابن مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، د.ت.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ط٤، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

- صحيح البخاري، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، تحقيق: د.مصطفى ديب البغى، دار ابن كثير، بيروت - لبنان، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- صحيح مسلم، للإمام الحافظ مسلم أبي الحسين بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، د.ت.
- ضحى الإسلام، لأحمد أمين، مكتبة الأسرة، ١٩٩٧م.
- ضرائر الشعر، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- علل النحو، لأبي الحسن محمد الوراق، تحقيق:د. محمود الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- العوامل المائة، لمجد الإسلام أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني الشافعي، عني به: أنور أبي بكر الشيخي الداغستاني، دار المنهاج للنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.
- غاية النهاية في طبقات القراء، لأبي الخير محمد بن محمد علي بن الجزري الدمشقي الشافعي، تحقيق: ج برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- الفعل زمانه وأبنيته، د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط٣، ١٤٠٣هـ/ ١٩٩١م.
- في تاريخ الأدب الجاهلي، لعلي الجندي، مكتبة دار التراث، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.
- الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري النحوي، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة - مصر، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- كتاب العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، ترتيب وتحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٢م.
- كتاب اللامات، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق - سوريا، ط٢، ١٩٨٥م.

- الكتاب، لسيبويه أبي بشر عمروبن عثمان بن قنبر الفارسي البصري، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ط٣، ١٤٠٨هـ/ ١٩٩٩م.
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي، تحقيق: رفيق العجم، علي دحروج، مكتبة لبنان، بيروت - لبنان، ط١، ١٩٩٦م.
- الكشاف عن حقائق غوامض الترتيل وعيون الأقاويل في وحوه التأويل لكبير المعتزلة أبي القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري، اعتنى به وخرج أحاديثه وعلق عليه: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط٣، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.
- الكناش في فني النحووالصرف، للملك المؤيد عماد الدين أبي الفداء الشهير بصاحب حماة، تحقيق: د. رياض الخوام، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ.
- اللباب في تهذيب الأنساب، لعز الدين بن الأثير أبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبدالكريم بن عبدالواحد الشيباني الجزري، مكتبة المثنى، بغداد - العراق، د.ت.
- اللباب في تهذيب الأنساب، لعز الدين بن الأثير أبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبدالكريم بن عبدالواحد الشيباني الجزري، مكتبة المثنى، بغداد - العراق، د.ت.
- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبدالله العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، عبد الإله نبهان، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي – الإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- لسان العرب، لابن منظور محمد بن مكرم بن علي الأنصاري، دار صادر، بيروت - لبنان، د.ت.
- اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ط١، ١٩٧٢م.
- ما ينصرف وما لا ينصرف، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: هدى محمود قراعة، إحياء التراث الإسلامي، القاهرة - مصر، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.
- مجالس العلماء، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، د.ت.
- مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٤٨م.
- مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الميداني، تحقيق: الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد دار القلم، بيروت - لبنان، د.ت.

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ورفيقيه، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة - مصر، ١٣٨٦هـ.
- مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مكتبة لبنان، بيروت - لبنان، ١٩٨٦م.
- مختصر شواذ القراءات من كتاب البديع، لابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة، لا.ت.
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، لأبي محمد عبدالله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي اليمني المكي، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن المصري النحوي، تحقيق: د. محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٠هـ.
- المسائل البصريات، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الفسوي، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد محمد، مطبعة المدني القاهرة، ط١، ١٤٠٥هـ /١٩٨٥م.
- المسائل الحلبيات، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الفسوي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار المنارة، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- المسائل العسكريات، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الفسوي، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، مطبعة الجامعة، بغداد - العراق، ط٢، ١٩٨٢م.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الفسوي، تحقيق: صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد - العراق، لا. ط، د.ت.
- المسائل المنثورة، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق: شريف عبد الكريم النجار،: دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
- مسائل خلافية في النحو، لأبي البقاء العكبري، حققه وجمع إليه: د. عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة - مصر، ط٣، ١٤٢٨هـ /٢٠٠٧م.
- المستقصى في أمثال العرب لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط٢، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، لا.ت.
- المسند الجامع(سنن الدارامي)، لأبي محمد عبد الله بن عبدالرحمن بن الفضل بن عبد الصمد الدارامي، حققه واعتنى به: نبيل بن هاشم بن عبدالله الغمري أل باعلوي، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٤١٩هـ.
- معاني الحروف، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي المعتزلي، تحقيق: د. عبد الفتاح شلبي، دار الشوق، جدة - المملكة العربية السعودية، ط٣، ١٤٤هـ/ ١٩٨٤م.
- معاني القراءات، لأبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة الأزهري، مركز البحوث في كلية الآداب جامعة الملك سعود، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.
- معاني القرآن للفراء، أبي زكريا يحيى بن زياد الأسدي، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط٣، ١٤٠٣هـ/ ١٠٨٣م.
- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن السري الزجاج، تحقيق: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- معاني القرآن، للأخفش الأوسط أبي الحسن سعيد بن مسعدة البلخي البصري، تحقيق: د. هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
- معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لياقوت بن عبدالله الحموي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- معجم البلدان، لياقوت عبدالله الحموي، دار صادر، بيروت - لبنان، ١٣٩٧هـ/ ١٩٩٣م.
- معجم التعريفات، لعلي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة - مصر، د.ت.
- معجم الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية "لأربعة آلاف شاهد شعري"، لمحمد بن محمد حسن شراب، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ ١٩٨٦م.
- معجم القواعد العربية في النحووالتصريف وذُيّل بالإملاء، لعبد الغني الدقر، دار القلم، دمشق - سوريا، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط٤، ٢٠٠٤م.
- معجم شواهد العربية، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ط٣، ٢٠٠٢م.

- معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دمشق - سوريا، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- مغني اللبيب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، ٥٢٧/١، وشرح شذور الذهب، دار إحياء التراث، بيروت - لبنان، ط٦، ١٩٨٥م.
- المفصل في علم العربية، لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري، تحقيق: د.علي بوملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت - لبنان، ١٩٩٣م.
- المقاصد الشافية شرح الخلاصة الكافية، للإمام الشاطبي، تحقيق: أ.د. إبراهيم البنا، وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ" شرح الشواهد الكبرى"، لبدرالدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، تحقيق: أ.د.علي محمد فاخر، أ.د.أحمد محمد توفيق السوداني، د.عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - مصر، ط١، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر مرجان، وزارة الثقافة، بغداد - العراق، ١٩٨٢م.
- المقتضب، صنعة أبي العباس محمد بن يزيد الأزدي البصري، تحقيق: الشيخ: محمد عبد الخالق عظيمة، وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة - مصر، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
- المقدمة الجزولية في النحو، لأبي موسى عيسى بن عبدالعزيز الجزولي، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، أم القرى للطبع والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- المقرب، لأبي الحسن علي بن عصفور الإشبيلي، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد- العراق، ط١، ١٣٩٢م، ١٩٧٢م.
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: سدني كليزر، المعهد الشرقي الأمريكي، ١٩٤٧م.
- نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبدالله بن أحمد السهيلي، حققه وعلق عليه: عادل عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- النحوالوافي، لعباس حسن، دار المعارف، مصر، ط٥.

- النشر في القراءات العشر، لأبي الخير محمد الجزري، أشرف على تصحيحه الشيخ: علي بن محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لا. ت.
- نفح الطيب من غصن الأندلس لرطيب، لشهاب الدين أحمد المقري التلمساني، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت - لبنان، ط١ ١٩٩٧م.
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق ودراسه: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ /١٩٨٥م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري، تحقيق: د. يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م، وتحقيق: د. زهير سلطان، الكويت معهد المخطوطات العربية ، الكويت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج في الفقه على مذهب الإمام الشافعي، لشمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الرملي المنوفي المصري الأنصاري الشهير بالشافعي الصغير، ومعه حاشية أبي الضياء الشيراملي، وحاشية المغزلي الرشيدي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط٣، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: د. سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة - مصر، ط١، ١٤٢١هـ.
- الوافي بالوفيات لصلاح الدين بن أيبك الصفدي، بعناية: هلموث ريتر، وآخرين، ط٢، ١٤٠٢هـ /١٨٨٢م.
- الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠م.
- الوجوه النظائر، للحسن بن عبدالله بن سهل بن سعيد أبي هلال العسكري، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة القافة الدينية، القاهرة - مصر، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت - لبنان، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م.

ثانيا: الرسائل العلمية:

- ابن كيسان النحوي، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، لمحمد الدعجاني، ١٣٩٧هـ - ١٣٩٨/ ١٩٧٧م - ١٩٧٨م.

- استدراكات ابن عاشور على الرازي والبيضاوي وأبي حيان في تفسيره التحرير والتنوير دراسة نظرية تطبيقية، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، لأحمد مذكور ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.
- شرح الجزولية، لأبي الحسن علي الأبذي، السفر الأول، أطروحة دكتوراة، جامعة أم القرى، تحقيق: د. سعيد حمدان الغامدي، ١٤٠٥هـ/ ١٤٠٦هـ، والسفر الثاني: رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، تحقيق: حسن نفاع الحربي، سعيد الأسمري، محمد الزهراني، معتاد الحربي، ١٤٢٣هـ/ ١٤٢٤هـ.
- شرح كتاب سيبويه، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي المعتزلي، أطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى، تحقيق ودراسة: محمد إبراهيم يوسف شيبه، ١٤١٤هـ/ ١٤١٥هـ.
- المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية، لعلم الدين اللورقي، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.
- النهاية في شرح الكفاية، لشمس الدين أحمد بن الحسين الأريلي الموصلي المعروف بابن الخباز، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، تحقيق ودراسة: عبدالله عمر حاج إبراهيم، ١٤١٢هـ /١٩٩٢م.

فهرس الموضوعات

الإهـــداء ..... أ
شكـر وتقديـر ..... ب
التمهيـــد ٨
ويشمـل: ٨
معنى التعقب: ١٤
التعريف بأبي موسى الجُزُولِي: ١٧
التعريف باللورقي: ٢٢
الفصل الأول: تعقبات اللورقي للنحاة في مسائـل الأسمـاء: ٣٠
(ما) المصدرية بين الاسمية والحرفية ٣١
نيابة اسم الإشارة عن مفعولي (ظنّ) ٣٦
الاقتصار على المفعول الأول في باب (أعلم وأرى) ٤٠
عود الضمير على متأخرٍ لفظا ورتبة ٤٤
إعمال اسم الفاعل المجرد من (أل) في الماضي ٥٢
معمول اسم الفاعل بين النصب والإضافة ٥٥
إبدال الاسم الظاهر من ضمير المخاطب ٥٩
المنـادى المكـرر ٦٣
صرف العَلَم المعدول عن (فُعَل) ٦٦
صرف الاسم المنقول من الفعل ٦٩
الفصل الثاني: تعقبات اللورقي للنحاة في مسائـل الأسمـاء: ٧٢
(كان) وأخواتها بين الفعلية والحرفية ٧٤
(كان) وأخواتها بين التمام والنقصان ٨٠
معنى (كان) الزائدة ٨٥
وقوع الفعل الماضي خبرا لـ (كان) ٨٩
اقتران خبر (كاد) بـ (أَنْ) المصدرية ٩٣
منع تعدية (ظنّ) وأخواتها بالهمزة ٩٨
معاني (جَعَل) وتعديها ١٠٢
حكم تأنيث الفعل مع الفاعل المفرد المؤنث ١٠٦
حكم جملة الاشتغال المعطوفة ١١٠
ناصب المفعول له ١١٥
عامل النصب في المنادى ١٢٠
(شَتّان) بين المصدر واسم الفعل ١٢٥
علة بناء ما جاء على وزن (فَعَالِ) ١٢٨
دلالة (كان) على الاستقبال في أسلوب الشرط ١٣٢

الفصل الثالث: تعقبات اللورقي للنحاةفي مسائــل الحـــروف: ١٣٧
تكرار (لا) مع المعرفة والمفصول ١٣٨
(مُذْ ومُنْذُ) بين البساطة والتركيب ١٤٥
زيادة (مِنْ) ١٤٩
(ما) التعجبية بين التنكير والتعريف ١٥٥
موضع الجار والمجرور في صيغة التعجب (أفعِل به) ١٦٠
اقتران نِعْمَ وبِئْسَ بـ (ما) ١٦٧
العطف بـ (لا) بعد الفعل الماضي ١٧٢
أصل لام الاستغاثة ١٧٦
أصـل (لَـنْ) ١٧٩
(لمَّـا) التعليقية بين الحرفية والظرفية ١٨٣
اقتران (حيث) بـ (ما) ١٨٨
ملحـــق بالمسائل المشتركة بين الأنباري واللورقي: ١٩١
تمهيد: ١٨٨
إعراب الفعل المضارع ١٨٩
الاختلاف في إعراب الأسماء الستة ١٩٠
مراتب المعارف ١٩٣
العطف على اسم (إن) قبل مجيء الخبر ١٩٩
أصل لام (لَعَلَّ) الأولى ٢٠١
حذف (أَنْ) المصدرية وبقاء عملها ٢٠٣
هل يجوز أن تأتي (كي) حرف جر؟ ٢٠٤
جواز التعجب من البياض والسواد ٢٠٦
العطف بـ (لَـكِـنْ) بعد الإيجاب ٢٠٨
التعويض بالميم في (اللهم) ٢١٠
النصب بلام الجحود وجواز إظهار (أنْ) بعدها ٢١٢
(حتى) جارةً وناصبةً ٢١٤
عامل الجزم في جواب الشرط ٢١٦
الفهـــارس ٢٢٠
فهرس الآيات القرآنية ٢١٧
فهرس الأحاديث النبوية الشريفة ٢٢٦
فهرس الأشعار ٢٢٧
فهرس الأمثال ٢٣٠
قائمة المصادر والمراجع ٢٣١
فهرس الموضوعات ٢٤٩